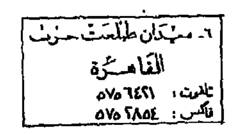
عبد الناصر المفترى عليه

تـأليـف

حسـنين كـروم

١٩٩٥

مكتبة مدبولي


٦- ميدان طلعت حرب
القاهرة
تليفون: ٥٧٥٦٤٢١
فاكس: ٥٧٥٢٨٥٤



الاهـــداء

إلى زوجتى اعترافا بالجميل

حتمية نقد عبد الناصر

لقد كان من الضرورى أن يأتى هذا اليوم. طال الزمن أم قصر، فعبد الناصر انسان ولابد أن يتعرض للنقد والتقييم، شأنه شأن أى فرد تبوأ مسئولية البلاد لمدة[1] طويلة. دخل خلالها فى تحالفات وصراعات، واكتسب عداوات وصداقات، وأرضى فريقا واغضب أخر. وأصاب وأخطأ، وأسرع وأبطأ، وظلم وأنصف، ونجح وفشل، وانتصر وهزم، ووعد وأنجز، ووعد واخلف، وأحب وكره.

كات حياته حافلة بالأحداث الجسام التى مرت بمصر وأمتنا العربية والعالم من حولنا. وعاش حياته بالطول وبالعرض من الناحية السياسية. كان عبد الناصر علماء وزعيما مؤثرا ذائع الصيت. وكانت زعامته تاريخية وشعبيته كاسحة. ولكنه حكم دون الاعتماد على حزب شعبى أو أحزاب سياسية، ولهذا اكتسب حكمه طابعا فرديا بارزا، وازداد دور أجهزة الأمن وأجهزة الدولة البيروقرطية المعادية بحكم طبيعتها للجماهير ولأى قدر من الديمقراطية.

وهكذا كانت معادلة غريبة ومتناقضة. زعيم تاريخى شعبيته كاسحة وفى نفس الوقت يعتمد فى حكمه على أجهزة غير شعبية ومعادية للجماهير التى أحبته.

وبطبيعة الحال لم يكن ممكنا نقده علنا فى حياته، ولكن كانت سهام النقد ستصيبه، لاعتبارات عديدة، فالله وحده هو الذى لايجوز نقده ومادمنا نؤمن به فيجب طاعته. وأما البشر فليست لهم حصانة ضد النقد وطاعتهم ليست فرضا علينا.

كذلك فأعمال عبد الناصر تتصل مباشرة بمصالح ملايين البشر وتمسها بالخير أو بالضرر. ومن الضرورى أن يكون لهم رأى وموقف فيما يفعل، معه أو ضده.

ومنها أن البلاد ليست ملكية خاصة له أو لأى حاكم يتصرف فيها كما يحول له ولابد أن يكون لكل مواطن رأى يقوله.

ومنها أن عبد الناصر بشر لابد وأن يموت. فاذا تعذر نقده فى حياته فالمجال سيكون فسيحا بعد مماته. والظروف والأشخاص الذين يحولون دون التعرض له،

---

(١) من يوليو ١٩٥٢ – حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

لن تظل أو يظلوا للأبد قادرين على الاستمرار فى المنع. لأن الحياة متجددة والأيام دول وقانون الموت يسرى عليهم.

ولهذا كان ضروريا أن يتعرض عبد الناصر بعد مماته لما لم يتعرض له فى حياته. ويخطىء الذين يلومون السادات أنه سمح بنقد عبد الناصر وشارك فى الحملة ضده، لأن هذا الأمر كان سيتم. رضينا أم أبينا، على يد السادات أو على يد غيره، وبواسطة معارضى عبد الناصر ومؤيديه كذلك.

وعبد الناصر نفسه وجه نقدا ذاتيا وعلنيا لنظام حكمه فى كثير من المناسبات. فبعد وقوع الانفصال بين دولتى الوحدة - مصر وسوريا - فى شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦١ بواسطة عدد من رجال النظام المعتمدين. وجه نقدا علنيا لنفسه ولنظامه.

ووجه نقدا علنيا للاتحاد الاشتراكى وطالب بتطويره. وأشار لظهور طبقة جديدة تريد استغلال الثورة، وأعلن مسئوليته عن هزيمة يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ وقدم استقالته. وأعلن عن سقوط دولة المخابرات، ووجه النقد لنظامه - علنا - فى أعقاب المظاهرات الصاخبة التى قام بها العمال والطلبة عام ١٩٦٨ احتجاجا على الأحكام القضائية التى صدرت ضد القادة العسكريين المسئولين عن الهزيمة.

وهكذا، إذا كان عبد الناصر نفسه وجه النقد العلنى لنظام حكمه فى مناسبات عديدة. فلماذا لانسمح للآخرين بانتقاده؟

وعهد عبد الناصر لم يكن خيرا كله. كما لم يكن شرا كله. وكفة الايجابيات ترجح كفة السلبيات رغم أن عددا من السلبيات قد تحجب كثيرا من الايجابيات والانتصارات المدوية. مثل هزيمة ١٩٦٧ الشنعاء، ومثل عمليات التعذيب التى مورست ضد الاخوان المسلمين والشيوعيين فى فترات محددة.

وهذا التداخل بين الايجابيات والسلبيات واتصال المراحل، ووقوع الاحداث بوتيرة وايقاع سريع الزم الجميع أن يكونوا أطرافا فى الصراع دون أن تتاح لهم الفرصة لالتقاط انفاسهم والقيام بعملية نقد وتقييم هادئة.

اذ ما كاد الموت يعاجل عبد الناصر حتى بدأت كل القوى على اختلاف ميولها تتحسس مواقعها خاصة بعد قيام السادات بحركة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ التى أطاح

فيها بجناح قوى من أجنحة السلطة، وأصبح واضحا للعيان أن مصر ستشهد تطورات مثيرة. وفى بداية عام ١٩٧٤ بدأت علانية وبتشجيع كامل من السادات عملية نقد عبد الناصر. وتزامن ذلك مع التغييرات الجوهرية التى بدأ فى ادخالها على النظام الاقتصادى والاجتماعى، وفى مجال السياسة الخارجية بحيث يقضى كلية على أسس نظام عبد الناصر ولذا بدأت معركة هائلة بين الذين انتقدوا عبد الناصر وبين الذين هاجموه، وفى حقيقة الأمر فان التيار اليمينى بمختلف فصائله شارك فى الحملة ضد عبد الناصر بعضها انتقاما منه، وبعضها تشجيعا للسادات ليسير إلى نهاية الشوط فى تصفية نظام عبد الناصر، وبعضها لاختلافها فى بعض المواقف ووجهات النظر معه. ولذلك كان الهدف الأساسى للحملة هدم عبد الناصر ونظامه، وليس تقييمه مما جعل المشاركين فيها يلجأون الى تشويهه وتلويث سمعته بأى طريقة. خاصة العناصر التى لعبت هذا الدور بوضوح لحساب الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما دفع بالقوى التقدمية بشكل عام الى تكتيل جهودها للدفاع عن عبد الناصر لاحساسها أن نظامه هو المستهدف فى الأساس.

ودارت معركة هائلة بين الفريقين. وأبدى اليمين دهشته من تحالف الشيوعيين مع الناصريين فى الدفاع عن عبد الناصر. على أساس أنهم تعرضوا للسجن والتعذيب على يديه.

ولكن اليمين خسر الجولة الأولى من حملته كما اثبتت ذلك احتفالات الذكرى الرابعة لوفاة عبد الناصر، وفى نفس الوقت بدأ الشيوعيون بنقده وتقييمه بمناسبة صدور حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - الدائرة الرابعة - بتاريخ ٢٨ / ١١/ ١٩٧٤ فى قضية وفاة شهدى عطيه[٢] الشافعى بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٥ فى ليمان أبو زعبل تحت وطأة التعذيب. وصدر الحكم مستنكراً التعذيب وملزما وزير[٣] الداخلية وقتها بدفع تعويض «اثنى عشر الفا من الجنيهات» والمصروفات المدنية المناسبة. ومبلغ عشرين جنيها أتعابا للمحاماة - لزوجته وابنته.

وقام الشيوعيين بالاحتفاء بهذا[٤] الحكم والتعريف بشهدى عطية وانتقاد نظام

(٢) من قادة الشيوعيين وكان يحظى باحترام غير الشيوعيين.

(٣) كان وقتها السيد / عبد العظيم فهمى.

(٤) مجلة الطليعة عدد فبراير ١٩٧٥.

عبد الناصر بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بعدها بدأ بعض الشيوعيين يكتبون عن زملائهم الذين سقطوا تحت وطأة التعذيب فى السجون وعما لاقوه داخلها. وقالوا أن هدفهم من هذا التذكير اعادة القول بأنهم عندما كانوا فى السجون كان اليمين مؤيدا لسجنهم وأنهم رغم ذلك يكنون لعبد الناصر تقديرا كبيرا ويختلفون معه من موقع الرغبة فى المحافظة على ايجابياته التقدمية.

والأمر الغريب أن اليمينيين الذين كانوا يلحون على ضرورة التحقيق فى حوادث التعذيب تجاهلوا عمدا صدور هذا الحكم فيما عدا جلال الدين الحمامصى الذى كتب عنه فى عموده اليومى – دخان فى الهواء – الذى كان ينشره بجريدة الاخبار.

وفى حقيقة الأمر هناك فريق آخر من الشيوعيين كان قد سبق بانتقاد عبد الناصر. على اعتبار أن ثورة يوليو مؤامرة أمريكية. وكان هذا الفريق يشجع اليمين على تصفية منجزات الثورة والاستيلاء على كلية على النظام لاقامة نظام يمينى سافر وبعدها يستطيعون اسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، وهؤلاء يعتبرون الناصريين خصومهم الألداء. وعلى كل فهم من الضعف والتفاهة بحيث نالوا عداء غالبية الشيوعيين قبل عداء الناصريين وغيرهم.

وإذا كان الشيوعيون انتقدوا عبد الناصر ونظامه فى البداية على استحياء. ولهم انتقادات كثيرة أخرى عليه لم يعلنوها. فان عناصر تقدمية أخرى. وكثيرا من الناصريين لهم انتقادات، إلا أنهم لم يبدوها حتى لايعطوا اليمين ورقة رابحة فى حملته، كما أنهم أرادوا تجنب اغضاب الجناح المتزمت من الناصريين، وأولئك الذين قالوا بأن الوقت غير مهيأ بالمرة لنقد عبد الناصر ونظامه، لأن الأهم هو مجابهة ودحر الحملة المعادية التى تستهدف اقامة نظام يمينى مرتبط صراحة بالمصالح الامريكية. وبعدها يكون لكل حادث حديث. ويصبح انتقاد عبد الناصر ونظامه عملا مطلوبا ومبررا.

أى أن الجميع متفقون على ضرورة انتقاد تجربة عبد الناصر اما بهدف تصفيتها، وأما لتخليصها من العيوب التى شابتها والنقد فى الحالتين حق مشروع لكل انسان.

ولكن من أى زاوية نستطيع نقد عبد الناصر ونظامه بحيث نستطيع الزعم بأننا

نفعل ذلك لوجه الله والحقيقة فقط، واننا موضوعيون محايدون؟ فى الحقيقة لايمكن لانسان أن يزعم الحيدة الكاملة والموضوعية المطلقة فى تقييمه لعبد الناصر ونظامه. لأن الجميع تأثروا به، حبا أو كرها، استفادوا أو لحقهم الضرر. أيده البعض تأكيدا كاملا حبا له واقتناعا به. وأيده آخرون فى بعض مواقفه واجراءاته ولم يرضوا عن غيرهما، وآخرون ناصبوه العداء وكرهوه. بعضهم أخفى مشاعره خوفا وايثارا للسلامة، وبعضهم أبدى النفاق والتزلف مضمرا الكراهية، وفريق منهم خاصمة صراحة وعمل ضده ودفع الثمن فى المعتقلات.

وعبد الناصر لم يكن فيلسوفا يبشر بمذهب جديد فى الحياة انما كان ثائرا أقام تنظيما عسكريا قاد به ثورة. وانحاز لطبقات وخاصم طبقات وهدم نظاما كاملا وأقام غيره. ولهذا يستحيل على أى محلل، أو ناقد لعبد الناصر أن ينأى بمشاعره بعيدا عنه.

فالذين أمم عبد الناصر ممتلكاتهم أو صادرها، والذين أضيروا من القوانين التى شرعها لتحديد الايجارات والأسعار وسد كل المنافذ أمام استغلال الناس وتكوين الملايين .. والذين سجنوا أو عذبوا ولم يستطيعوا أن يعبروا بحرية عن آرائهم واتجاهاتهم وانتقاداتهم .. هؤلاء وغيرهم لايمكن أن يعزلوا مشاعرهم نحو عبد الناصر إذا أرادوا تقييمه ونقده.

كذلك فملايين العمال والموظفين والفلاحين الذين استفادوا من هذه الاجراءات والسياسات – التى أضرت بغيرهم – لايمكن أن يعزلوا مشاعرهم ومصالحهم نحو عبد الناصر اذا أرادوا تقييمه، فهم يعتبرونه رجلهم وبطلهم. والآخرون يعتبرونه عدوهم وقاتلهم. وتزداد صعوبة الأمر لأن الصراع حول عبد الناصر حتى بعد وفاته بسنين طويلة. يدور حول هذه السياسات التى خلقت واقعا يعيشه الناس، ولذا فهى ساخنة باستمرار وعنيفة ومتجددة.

وهكذا نجد صعوبة فى عزل عملية النقد والتقييم عن الغرض والاتجاهات والانتماءات. لكن ذلك لايعنى بالضرورة أن الطريق أصبح مسدودا أمام قدر معقول من الموضوعية.

فمن أى زاوية يمكن انتقاد عبد الناصر؟

الفصـل الأول

أزمة الديمقراطيـة

كان أهم خطأ فى تجربة عبد الناصر، انه لم يعتمد فى حكمه على حزب سياسى مدنى يتولى تسيير دفة الحكم فى البلاد، وادى هذا الخطأ الى سلسلة اخطاء متتالية تولدت عنه وتكاثرت حتى أدت إلى نتائج مفجعة.

ويرجع السبب لذلك أن الثورة لم يقم بها حزب سياسى انما خطط لها وأشعلها العسكريون وحدهم، ودخلت فى صراعات مع الاحزاب السياسية الموجودة وصفتها وحظرت نشاطها. وشنت الثورة حملة ضارية ضد فكرة تعدد الأحزاب وأعلنت عدم ايمانها بها وجعلتها مرادفة للفساد.

ولأن الثورة لم يقم بها ضباط مرتزقة يعملون لحساب المخابرات الأمريكية كما حدث فى بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها. انما كانوا ضباطا وطنين يريدون ادخال تعديلات جذرية على الأوضاع الاجتماعية لوطنهم، فقد اصبح ضروريا أن يرتبطوا بالجماهير التى يريدون التوجه إليها وخدمتها. وهذا ماجعلهم يقيمون أول تنظيم سياسى خاص للثورة تحت اسم «هيئة التحرير». وفى نفس الوقت، وبسبب الأخطار الخارجية التى تعرضت لها الثورة فقد شرعت فى تكوين أجهزة أمن قوية.

ولكن ماحدث أن النظام بينما كان جادا ومتحمسا جدا لبناء أجهزة الأمن القوية فقد افتقد الجدية والحماس لبناء تنظيم سياسى. حتى أصبحت التنظيمات السياسية التى يقيمها مدعاة للسخرية ومادة للتندر.

فللمرة الأولى فى التاريخ – كما أعتقد – تصدر السلطة القائمة قرارات باقامة تنظيم سياسى جماهيرى، ثم تصدر قرارات بحله بعد مدة، لتقيم بدلا منه تنظيما سياسيا جديدا باسم جديد. وبعد مدة تصدر قرارات بحله واقامة غيره باسم مختلف .. بنفس العناصر. وهكذا ... سار مسلسل هيئة التحرير .. والاتحاد القومى .. ثم الاتحاد الاشتراكى .. ثم الاتحاد الاشتراكى المعدل !!

.. وفى حقيقة الأمر فان أحدا لم يعلق أية آمال على أى من هذه التنظيمات التى تنشأ بقرار وتحل بقرار آخر من نفس السلطة، لكن الغريب هو هذا التشبث من جانب النظام بضرورة وجود تنظيم سياسى. بل وفلسفة وتأصيل اقامة التنظيمات

وحلها وتغيير لافتاتها، وكيف أنها لم تتم اعتباطا، انما بعد دراسة لظروف المرحلة والأوضاع الداخلية!

«فهيئة التحرير» قامت تحت شعار ثلاثى هو «الاتحاد والنظام والعمل» لتجميع الجماهير لمجابهة الاحتلال البريطانى وتحقيق الاستقلال وتطبيق مبادئ الثورة الستة. ولما خرج الانجليز واندحر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦. انتمت مبرراتها ووجب حلها لاقامة تنظيم جديد يتلاءم مع المرحلة الجديدة.

وهكذا قام «الاتحاد القومى» تحت شعار «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» ليحشد الجماهير لتحقيق أهداف المرحلة. وبعد حدوث الانقلاب العسكرى فى سوريا الذى فصلها عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١. تم حل الاتحاد القومى بعد أن اكتشفت الثورة ان الرجعية تسللت اليه واحتلت مواقعه القيادية. ولأنه لم يعد يتلاءم مع المرحلة الجديدة!!

وهكذا نشأ «الاتحاد الاشتراكى» تحت شعار «حرية. اشتراكية وحدة». ليضم قوى الشعب العامل، - العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية - ليقود العمل السياسى فى المرحلة الجديدة. ونشأ بداخله تنظيم سياسى سرى أشبه بالحزب ليقود عمل الاتحاد الاشتراكى الذى ضم فى عضويته أكثر من خمسة ملايين عضو كانت الوزارات والمصانع تخصم شهريا من مرتبات الموظفين والعمال بها اشتراكات العضوية التى لم تتعد قروشا قليلة.

.. خلاصة الأمر : ان النظام كان ينشئ تنظيمات سياسية للمناسبات، وهو أمر لم يسبقه فيه أحد بحيث يستحق أن ينال شرف السبق فى هذا الاختراع العجيب!!

وكانت النتيجة المنطقية لذلك، زيادة القبضة البوليسية إضافة لإستمرار اضفاء الطابع العسكرى على النظام. والنشأة العسكرية التى تنفر من العمل الشعبى وترتاب فيه ولا تؤمن به وكان هناك أصرار على ابعاد الجماهير عن المشاركة الحقيقية فى العمل السياسى، وعدم السماح لها بأى دور، واستعمال القسوة المبالغ فيها لوأد أى ارهاصات تبشر بذلك.

وفى الحقيقة فان الجماهير الساحقة التى أحبت عبد الناصر وأولته ثقتها المطلقة،

أحست بغريزتها أن هذه التنظيمات ليست الا ستارا لاخفاء الطابع الفردى الذى أصبح سمة النظام وأدى هذا لسيادة ظاهرة البطل الاسطورى الملهم الذى ينوب عن الجماهير فى كل أمورها. والقادر على فعل كل شئ. وفقدت البلاد كل مظهر للديمقراطية مما أدى بدوره إلى أن المراكز الحساسة والمؤثرة سيطرت عليها أما عناصر شريفة لكنها غير صلبة وأما عناصر تافهة أو معادية لعبد الناصر وسياساته لكنها أخفت نواياها. وساعد على ذلك أن النظام لم يرحب مطلقا بوجود العناصر التى تنتقده حتى لو كان واثقا من اخلاصها وايمانها بسياسته. وهكذا دخل عبد الناصر مرحلة التحول الاشتراكى والصراع ضد أمريكا معتمدا على أجهزة معادية لسياساته ولها حنين جارف نحو أمريكا. وعلى عناصر رخوة لاتستطيع الصمود فى أى مجابهة دفاعا عما تؤمن به. وأدى ذلك إلى ضعف النظام رغم قوة زعيمه. وجعله عاجزا عن تحدى أية محاولة جادة لضربه. فانهار بصورة مزرية فى سوريا بمجرد اسراع عدد من الدبابات باحتلال الاذاعة ومقر الأركان، فى حين وقفت الجماهير عاجزة لاتعرف كيف تتصدى للانفصاليين ولم تجد حزبا يقودها، انما وجدت الاتحاد القومى يؤيد الانفصال.

وفى مصر رأينا كيف انهار التنظيم الطليعى ومعظم قياداته فى أعقاب حركة ١٥ مايو سنة ١٩٧١. ثم وجدنا بعد هذه الحركة أن الذين فتحوا أبواب مصر أمام رؤوس الأموال الأجنبية لتتحكم وتسيطر على اقتصادها، وربطها بعجلة المصالح الامريكية وتصفية المكاسب الاشتراكية والوطنية التى حققها نظام عبد الناصر .. وحققت بعضها الحركة الوطنية المصرية من قبله بتضحيات فادحة. ووجدنا أن ثروة البلاد وعرق الشعب تتم سرقتها على أوسع نطاق بصورة لم تحدث فى أشد عهود الملكية والاستعمار ظلاما ونهبا.

.. أقول، وجدنا أن الذين فعلوا كل ذلك كانوا من أعضاء التنظيم الطليعى وممن اختارهم عبد الناصر لمراكز حساسة.

صحيح أن هذه الانحرافات التى قل نظيرها فى التاريخ، لم تحدث فى عهد عبد الناصر، وما كان ممكنا بالمرة حدوثها فى حياته. ولكن الأصح، ان من قاموا بها لم يأتوا من خارج نظامه وكانوا من اختياره.

لقد منحت الجماهير عبد الناصر، تأييدا أسطوريا وثقة مفرطة ومحبة لانظير لها. لكنه تركها عارية دون حماية، ولم يضع فى أيديها الأسلحة التى تقاوم بها من يغيرون على مكاسبها وعلى مصالح الوطن العليا.

ولو كانت توجد ديمقراطية حقيقة وتعرض عبد الناصر واجراءاته واختياراته للنقد العلنى لما تجرأ على وضع هؤلاء الأشخاص فى مثل هذه المناصب ولاختار أفضل العناصر وتجنب كثيرا من المشاكل والأخطاء.

والغريب أن عبد الناصر كان يتميز بوعى شديد لخطورة فقدان نظامه للتنظيم الحزبى الدقيق ومايؤدى إليه من تسرب العناصر الانتهازية والمعادية. بل وحذر من ذلك مرار، لكنه لم يتخذ أى اجراء جاد لمنع هذا الخطر.

.. وخلاصة الأمر أن هذا العداء للعمل السياسى الجماهيرى وللحياة الحزبية وتعدد الأحزاب أصبح من سمات النظام بحيث أصبح ملازما له، وإذا كان قد أدى لنتائج مفجعة داخل مصر، فان اصرار النظام على هذا الموقف فى العام العربى أدى لنتائج مشابهة فلم يرحب بالتعامل أو التعاون مع أحزاب سياسية قائمة. انما عمد إلى تصفية الاحزاب الموجودة وتفتيتها بدلا من التحالف معها. وأصر على التعامل مع أفراد يلتزمون بنهجه ويقبلون بمنطقه لتكون له الكلمة الحاسمة. وأصر عبد الناصر على أن تحل الأحزاب السورية نفسها كشرط لقيام الوحدة بين الدولتين فى فبراير (شباط) سنة ١٩٥٨. واقامة اتحاد قومى فى سوريا مثلما هو الحال فى مصر، وقبلت الاحزاب السورية ذلك، وكان واجبها أن ترفض باستماتة قبول هذا الشرط. لأنها لم تحل نفسها لصالح تنظيم حزبى موحد وقوى، انما لصالح تنظيم وهمى متورم من كثرة الانتهازيين والمنافقين بداخله ولأنها تهدر قيمة ديمقراطية يوفرها تعدد الاحزاب وكانت النتيجة ان فقدت سوريا الوحدة والديمقراطية معا.

لقد كان اصرار عبد الناصر على حل الأحزاب كشرط للوحدة، وعدم التعامل مع أحزاب سياسية معاملة الند للند. خطأ أخر، ذلك أن الوحدة العربية لايمكن تحقيقها بواسطة تنظيم كرتونى وهمى. ولا بواسطة حزب قومى واحد، حتى وان كان منظما تنظيما قويا محكما. انما تتحقق بتآلف وتحالف عشرات الاحزاب القومية والوطنية.

وتبقى طالما استمرت هذه الاحزاب فى جو ديمقراطى مطلق فالوحدة هذه تؤمن بها تيارات واتجاهات وأحزاب وكتل تختلف فيما بينها على النهج السياسى والاقتصادى والاجتماعى اختلافا بينا. لأن البيئات العربية تختلف فيما بينها، ولايمكن لحزب واحد او تيار واحد أن يتصور أن بامكانه توحيد وحكم العالم العربى بمفرده.

ولقد اثبتت التجارب فشل حكم الحزب أو التنظيم الواحد. وان ضرره أكثر من نفعه، هذا إذا كان له نفع. ولم يؤد إلى وحدة أبناء القطر الواحد. فهل يمكن أن يحكم أكثر من عشرين قطرا بواسطة حزب واحد؟

.. المهم .. فان اصرار عبد الناصر على عدم التعامل بندية كاملة مع احزاب مستقلة أدى لنشوء صراعات لامبرر لها خاصة بين التيارات القومية فى العالم العربى. كالناصريين والبعثيين وحركة القوميين العرب، ومع غيرهم من الأحزاب الوطنية. مما بدد جهودا غالية.

ولو اقام عبد الناصر نظاما ديمقراطيا فى مصر، وأصر على وجود حياة ديمقراطية فى البلدان العربية لكان حالهما افضل كثيرا من حالهما الآن.

لكننا لانريد الجرى وراء أمنيات وافتراضات حدث عكسها. انما نود التأكيد على أن الخطأ الأساسى فى نظام عبد الناصر كان فقدان الديمقراطية.

وحين اقول ذلك لابد أن أوضح أننى أعنى بالديمقراطية التعدد المطلق – دون قيود – للاحزاب. ولا أعنى بالمرة أنه لم يكن مسموحا بتعدد الآراء والاتجاهات والاجتهادات، أو كان ممنوعا انتقاد النظام أو بعض اجراءاته وسياساته.

بالعكس. فلقد تعايشت كل الاتجاهات والآراء وعبرت عن نفسها بمختلف الوسائل. بل ان الدولة ذاتها هى التى وفرت لها امكانات البقاء والتعبير. ولو أخذنا المؤسسات الصحفية كمثال لوجدنا فيها صحفيين وكتابا من مختلف الاتجاهات، والذين ينتقدون عبد الناصر الآن كانوا أكثر الناس حرية فى الكتابة والاستفادة أيضا.

وقصص وروايات ومسرحيات نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ويوسف ادريس وسعد الدين وهبه ورشاد رشدى وثروث اباظة وعبد الرحمن الشرقاوى.. الخ، التى تنتقد النظام أو سياساته صدرت فى صورة كتب فى عهد عبد الناصر، وتحولت

لأعمال سينمائية ومسرحية على حساب الدولة، والجميع يعرفون أنها تنتقد النظام. بل ان مسرحية عبد الرحمن الشرقاوى - الفتى مهران - كانت تنتقد تورط مصر فى اليمن. وكتب عن ذلك وقامت ضجة بين مطالب بوقف عرضها ومؤيد لاستمرارها. وسمح باستمرارها.

وكتاب سيد قطب - رحمه الله - «معالم على الطريق» الذى أدان فيه النظام والمجتمع صدر فى عصر عبد الناصر - سنة ١٩٦٤ - ونشطت حركة النشر واتسع نطاقها وأصبحت الكتب ميسرة للناس بأسعار معقولة وكذلك المسرح والسينما، وتعرض مسئولون كثيرون للانتقاد الحاد، كما خضعت بعض السياسات لمناقشات حادة واسعة النطاق.

لم يكن هناك كبت للآراء ورفض لتعدد الاجتهادات، ولم يخاصم عبد الناصر اتجاها أو تيارا أو فردا بسبب معتقداته. انما كان القمع يستخدم ضد محاولات انشاء تنظيمات سرية أو عمل منظم له صبغة سياسية. بل أن عبد الناصر كرم كتابا وفنانين وهو يعلم تماما أنهم ضده ويكرهونه كراهية التحريم.

وعلى كل حال فعبد الناصر لم يدع أنه يستهدف اقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب. انما كان صريحا وواضحا وخصما شريفا له قيمة. فلم يسمح باقامة الاحزاب والترويج لشعارات الديمقراطية ثم يقوم بسجن معارضيه. ولم يتفوه بالفاظ بذيئة فى حق خصومه.

* * *

وعبد الناصر حيا وميتا. يتمتع بحب وتقدير الغالبية الساحقة من الشعب ولم تنجح كل الدعايات والحملات لتحطيمه، وهذه المكانة التى يحتلها فى قلوب أبناء الشعب لم تأت من فراغ. انما نتيجة لانجازات حقيقة - كان عبد الناصر زعيما تاريخيا شهدت مصر فى عهده تحولات جذرية ستظل مرتبطة باسمه.

- شهدت جلاء قوات الاحتلال البريطانى بعد استعمار دام عشرات السنين. صحيح ان اتفاقية الجلاء كان بها شروط سبق لحزب الوفد رفضها. لكى يبقى أن مصر استقلت فى عهده.

- وشهدت مصر أول تحد علنى للاحتكار الغربى والامريكى للسلاح، عندما عقد صفقة الأسلحة التشيكية وأصبح متاحا للعرب شراء الأسلحة من الكتلة الشرقية.
- وشهدت مصر فى عصره تأميم شركة قناة السويس. وكان عمله هذا فتحا عظيما فى علاقات الدول الصغيرة بالدول الكبرى وهيمنتها على مرافقها ومصادر ثروتها. ولم يحن رأسه أو يفر عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثى.
- وشهدت مصر فى عصره تمصير كل المصالح الاقتصادية الأجنبية وتخليص الاقتصاد المصرى من كل أشكال الهيمنة والتبعية.
- وتحولت مصر إلى مركز لقيادة حركة التحرر العالمى وكتلة عدم الانحياز.
- وشهدت قيام أول وحدة سياسية عربية بين دولتين بارادة شعبية. هى الوحدة المصرية السورية، صحيح أنها فشلت بعد ثلاث سنوات. لكن يبقى أنه فى عهد عبد الناصر وتحت زعامته ورئاسته حدثت هذه الوحدة.
- وشهدت هذه الفترة اتجاه مصر بقوة للتصنيع واقامة مئات المصانع واستصلاح مئات الآلاف من الأفدنة وانشاء آلاف المدارس ومئات المستشفيات واقرار مجانية(1) التعليم الجامعى.
- وشهدت مصر تحولا حاسما باتجاه الاشتراكية والانحياز الكامل للفقراء وتأمين مصالحهم وتصفية الاستغلال فى المجتمع.

صحيح أنه حدثت تجاوزات وأخطاء وتعثر. لكن كل ذلك لا ينفى كون هذه الأعمال تحولات تاريخية بارزة حفرت اسم صورة عبد الناصر فى قلوب وعقول غالبية أبناء الشعب.

فشعبية عبد الناصر لم تأت من فراغ أو بسبب الارهاب والترويع، وتركيز وسائل الاعلام وخداعها. انما استمدها من كونه بطلا حقيقا مصريا وعربيا وعالميا. ومناضلا جسورا لصالح فقراء شعبه وشريفا عفيفا لم يغتصب شيئا لنفسه. مات فقيرا لا مليونيرا. ولم يسمح لنفسه ولأسرته ومحاسيبه بنهب أموال الدولة وتكوين

(1) قبل الثورة كان التعليم الابتدائى والثانوى مجانيا.طبقته حكومة الوفد.

الشركات وفتح مكاتب التصدير والاستيراد وانشاء القصور والفيلات.. الخ. لذلك استحق احترام خصومه قبل ان ينال تأييد وحب مؤيديه.

ولو كان عبد الناصر قد بنى شعبيته بالارهاب وبخداع وسائل الاعلام. فليس مفهوما بالمرة أن يظل متمتعا بمكانته وشعبيته بعد وفاته بسنوات وبعد تغيير نظامه وتصفية سياساته وشن الحملات الضارية ضده بحيث لم يتركوا نقيصه إلا الصقوها به.

وهناك استحالة ان يستطيع انسان بناء زعامة شعبية له مؤسسة على الارهاب والتضليل، لأنه يستحيل خداع أى شعب حتى لو كان بأجمعه من الأميين، ولقد حاول الملك فاروق بمختلف الوسائل بناء شعبية له على حساب مصطفى النحاس باشا، لدرجة أنه لم يعدم مرتزقة أرجعوا نسبه إلى الرسول ﷺ. ومع ذلك ظل النحاس باشا الزعيم الذى لاينافس للشعب المصرى من عام ٢٧ – ١٩٥٢. ورغم حب الجماهير لعبد الناصر ورغم ستار النسيان الذى أحاط بالنحاس فلقد خرجت تودع جثمانه فى أغسطس ١٩٦٥ بحرارة شديدة.

ورغم الأهوال التى تعرض لها الأخوان المسلمين عام ١٩٥٤ والتعذيب الذى حاق بهم فى السجون والمعتقلات واعدام عدد من قادتهم فقد أعادوا تنظيم انفسهم من جديد للانتقام من عبد الناصر وكشف تنظيمهم الجديد عام ١٩٦٥. كما تم الكشف عن عدد من التنظيمات اليسارية ومحاولات الانقلاب. أى أن الارهاب لم يمنع من حدوث مقاومة. ولم يستسلم الجميع أو يركنوا للخنوع.

بل أن المظاهرات العنيفة اندلعت ضد النظام فى فبراير (شباط) ١٩٦٨. بعد صدور الاحكام فى قضية القادة العسكريين المسئولين عن كارثة الطيران فى هزيمة ١٩٦٧. وقام بها العمال والطلاب وامتدت من الاسكندرية حتى اسوان وسقط فيها عشرات القتلى. وكانت تعبيرا عن سخط الشعب على هذه الاحكام الهزلية. فقد أحس الناس أن هذا أمر لايمكن السكوت عليه وأن النظام يتحدى مشاعرهم بشكل سافر ويحابى العسكريين. بينما منذ عامين فقط أعدم المرحوم سيد قطب وعدد من الأخوان لمجرد أنهم أقاموا تنظيما سريا – ١٩٦٥ – كان يخطط لعمليات ارهابية.

وهكذا انفجرت موجة من السخط العام ولجأ البوليس لاستخدام قبضته الحديدية ضد المتظاهرين فى الاسكندرية والمنصورة. مما اضطر عبد الناصر للتراجع بسرعة تحت هذا الضغط الجماهيرى وأمر باعادة المحاكمة وزادت سنوات السجن لقائد الطيران وغيره. وذهب إلى جامعة القاهرة وعقد مؤتمرا للشباب اعتذر فيه علنا عما حدث ووعد باجراء تعديلات جذرية سريعة وقدم ما سمى ببيان مارس (آذار) سنة ١٩٦٨.

ان الاغلبية الساحقة كانت مؤيده لعبد الناصر، ولهذا لم يلق مقاومة ذات بال ولم يحس بخطر على مكانته ومستقبله، وأعداؤه كانوا اقلية غير فعالة ولهذا كان الرضى العام عليه يغلب على مظاهر السخط ضده.

الفصل الثــــانى

الحملة أسلوبها .. أهدافها .. فشلها

الأساليب

علـى الرغـم من أن قـوى كثـيرة ومـتباينة شـاركت فـى الحمـلة ضـد عبـد النـاصر لأسباب متعددة. فهى لـم تتم بشـكل عشـوائى لأن السـلطة هـى التى أدارتها، وكان لها اليد الـعليا فى تحـديد مراحلها وخطواتها بـسبب مـلـكيتها لـوسائل الاعلام وتمـتعها بسـلطات مطلقة تمكنها من تمرير أو منع ما يكتب ويذاع.

أما الخطوات التى اتخذتها الحملة فيمكننا تحديدها فى الآتى :

أولا : كانت المـهمة الأساسـيـة هى السيطـرة المطلقة عـلى الصـحف والمجـلات. حتى يمكن القيـام بالـحملة دون عقبات. وتم ذلك علـى مراحل، ففى البداية انطلـقت الحملة من مـؤسسة «أخـبار اليـوم» بسبـب عودة مصـطفـى أمين إلـيـها بعـد الافراج عنه فى شـهر فبـراير (شباط) سنة ١٩٧٤. وشـاركتها فيها مـؤسسة دار الهلال خاصـة مجلة «المصور»[1]. بينما اتخذت جريدتا «الجمهورية» و«الأهرام»[2] موقفا متحفظا إذ كانتا تـنشـران مقـالات تدافع عن عـبد الـناصـر وتتصدى لـمهاجـميه. كذلـك اتخـذت «روز اليوسـف» نـفس الموقف ومـجلة «الطـليعة»[3] تصـدت بعنـف. ووجد كـتاب اليـمين أن مـاينشـر فى هـذه الصـحف والمجـلات سيـؤدى إلى احباط الحمـلـة وتعـرية أبطالـها. فطالبوا السلطة بالـتخلص من الكتاب الـذين يدافعون عن عبد الناصر بـحجة أنهم من ذيول وأعـوان ما سـمى بمراكز القوى الـذين أطاح بهم الـسادات فى حـركة ١٥ مـايو (أيار) سنة ١٩٧١.

كمـا ظهـر عنـصـر جـديد فـى المعـركة تمثـل فى الجـرائد الـطلابـية، خـاصة جـريدة «الطلاب»[4] الـتى يصدرهـا اتحـاد طلاب مـصـر. الـتـى شـنـت حـمـلات ضـارية ضـد مهاجمى عبد الناصر، واكتسبت هـذه الجريدة شهرة وذيوعا لدى عامة الناس وكانت تنفد بمجرد صدورها.

لكن الـيمين نجح فى نهـاية الأمر فى تحقيـق السيطرة المطـلقة على هـذه الصـحف

(١) كان يرأس تحريرها مصطفى بهجت بدوى ثم عزل.

(٢) كان يرأس تحريرها وقتها أحمد بهاء الدين وأحسان عبد القدوس.

(٣) رئيس تحريرها لطفى الخولى.

(٤) رئيس تحريرها شاب ناصرى هو حمدين صباحى اعتقله السادات فى سبتمبر ١٩٨١.

والمجلات وأصبحت الاهرام والجمهورية لا تنشر مقالات الدفاع، وروز اليوسف تحولت لمجلة باهتة اللون و«الطليعة» تم تحويلها لمجلة علمية لا علاقة لها بالسياسة وعزل[٥] رئيس واعضاء هيئة تحريرها. وكانت مجلة «الكاتب» قد تمت السيطرة عليها وتغيير اتجاهها اليسارى وتحولت لمجلة أدبية لاقيمة لها وأغلقت جريدة «الطلاب» بعد تعرضها لمضايقات عديدة.

وكان الهدف عدم تمكين مؤيدى عبد الناصر من الرد على ما يثار ضده ..

وامتدت الحملة إلى ميدان الكتب. وصدرت العشرات منها تهاجم عبد الناصر، وتولت مؤسسة الأخبار ترويجها عن طريق عرضها بشكل مثير وعلى مساحات واسعة فى جريدة «الأخبار» و«أخبار اليوم» وهى عملية دعائية مجانية مؤثرة. اضافة للاعلانات المكثفة عنها فى الصحف والتليفزيون.

وفى المقابل صدرت كتب تدافع عن عبد الناصر. ورغم أنها اقل عددا فلم تقم أى جريدة بعرضها أسوة بالكتب الأخرى، وسمح بالاعلان عن بعضها بالأجر فى الصحف. ولكن التليفزيون رفض - بتعليمات مشددة - قبول أى اعلانات عن معظمها فى الوقت الذى اذاع اعلانات للكتب التى هاجمت عبد الناصر.

كان المطلوب محاولة منع وصول أصوات المدافعين وترويج ما يكتبه ويقوله المهاجمون.

ثانيا : اتخذت الحملة شكلا متدرجا، ففى البداية كانت الاتهامات توجه إلى مراكز القوى دون الاشارة لاسم عبد الناصر وكان ينعت بصفات الدكتاتورية والفردية والارهاب والسجون والمعتقلات والاستبداد. ثم تهدأ الحملة بعض الشئ، لتنتقل إلى مستوى آخر أكثر حدة. وكان أهم تطور فيها هو اتهام عبد الناصر بالسرقة كما ورد فى كتاب جلال الدين الحمامصى «حوار وراء الأسوار». وقد أثار الاتهام ضجة هائلة واستنكره الشعب. واضطرت الحكومة التى نشر التحقيقات التى قامت بها وثبت فيها أن الأموال التى أدعى الحمامصى أنها دخلت جيب عبد الناصر ذهبت إلى خزينة الدولة.

---

(٥) قام بهذه العملية الأديب السباعى عندما كان رئيسا لمجلس ادارة الأهرام.

صحيح أن الاتهام تم دحضه. ولكن يبقى أنه نشر على نطاق واسع وتم التشكيك في ذمة عبد الناصر المالية، وهدأت الحملة إلى حد ما.

وبعد مدة تحركت مرة أخرى إلى مستوى آخر وهو التشكيك في وجود علاقات نسائية سرية لعبد الناصر، ونشرت جريدتا «الجمهورية» و«الأخبار» هذا على لسان شوكت التوني المحامي الذي كان يترافع في قضية تعذيب الاخوان المسلمين وضباط مدرسة المشاة. اذ ادعى أن صلاح نصر مدير المخابرات العامة الأسبق الذي أعتقل في أعقاب هزيمة ١٩٦٧. هدد عبد الناصر عام ١٩٦٨ بكشف علاقاته النسائية السرية إذا أمر باغتياله في السجن.

وقد نفى صلاح نصر هذه الرواية نفيا قاطعا كما أن الدولة استنكرت هذا التشهير، ولكن يبقى أنه نشر على أوسع نطاق وفي الصحف الخاضعة لها.

ويبدو واضحا أن الهدف تهيئة أذهان الناس لسماع أشياء لم يتصوروا حدوثها- لأن خصوم عبد الناصر قبل مؤيديه - يعتقدون بنظافة يده ونقاء ذمته واستقامته- حتى يمكن أثارة الشكوك في هاتين الصفتين اللتين تحولتا في الاذهان الى مايشبه العقيدة.

.. ولقد تعرض عبد الناصر الى عملية تستهدف تدمير وتشويه سمعته الشخصية، بادعاء وقائع غير حقيقية وفبركة أحداث لم تقع، والكشف عن أسرار وهمية .. كلها تخدم هدفا ثابتا محددا رغم عدم معقولية ما يقال ويروى ..

فعلى سبيل المثال، حينما نشر الحمامصي كتابه «حوار وراء الأسوار» واتهم فيه عبد الناصر بسرقة القروض التي أقرضها الملك سعود أثناء اقامته في مصر للحكومة المصرية. وكذلك ألتبرعات التي قدمها لمصر، ولكن الحمامصي لم يورد أين أودع عبد الناصر هذه الأموال، وهي عملية سهلة مادام في استطاعته الحصول على صور لشيكات الملك سعود بن عبد العزيز ولقد قلنا أن الحكومة المصرية حققت في الأمر وأعلنت أن كل هذه المبالغ دخلت خزينة الدولة ..

والأمر العجيب أنه صدر لي كتاب عام ١٩٧٧ بعنوان :«صلاح نصر .. الأسطورة والمأساة» عبارة عن حوارات طويلة أجريتها مع صلاح نصر مدير المخابرات العامة

الأسبق تضمن الكتاب فصلا كاملا رد فيه صلاح نصر على الحمامصى. لأن هذه المبالغ التى أعطاها الملك سعود لمصر قروضا وتبرعات تمت على يديه وكان طرفا فيها. وكان رده بالوقائع والارقام ومع ذلك تم تجاهل هذا الرد وعدم الاشارة إليها رغم أنه أدق وأشمل من تقرير الحكومة وصدر عن الشخص الذى كان همزة الوصل بين الملك سعود وعبد الناصر فى هذا الموضوع وغيره وسأذيع هنا سرا لم ينشر من قبل.

أخبرنى صلاح نصر بأشياء طلب عدم نشرها بالكتاب، وقال لى أنها لمعلوماتك الشخصية تستطيع نشرها فى الوقت الملائم.

بالنسبة لذمة عبد الناصر المالية. قال بعد أن أوضح القصة[٦] الحقيقية لأموال الملك سعود.

«سأروى لك حكاية ارجو الا تنشرها أو تخبر بها أحدا، لأنها سر لا أريد اذاعته بسبب الصداقة التى كانت تربطنى بعبد الناصر».

ذات يوم كنت فى مكتبى بمبنى المخابرات العامة. ودق جرس التليفون. فرفعت السماعة وكان جمال عبد الناصر على الخط، قلت له :

– أيوه يا ريس.

فقال : يا صلاح أنا محتاج مبلغ ألفين جنيه وعايزك تجيبهم لى حالا.

فقلت له : يا سيادة الرئيس. انت تعلم أننى لا أملك مبلغا كهذا.

فقال : اتصرف يا صلاح.

فقلت : اتصرف منين ياسيادة الرئيس.

فقال : هاتهم من مراتك. تلاقى معاها فلوس.

فقلت : سأسألها ..»

وكانت زوجتى قد باعت قطعة أرض تملكها فأخذت منها ألفى جنيه وأعطيتهم لعبد الناصر، ووعد بردهم إليها. لكنه عجز عن رد المبلغ. حتى وقعت هزيمة ١٩٦٧

(٦) راجع كتابنا «صلاح نصر. الاسطورة والمأساة» وبه كذلك شهادة الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق.

وحدث ماحدث.طبعا لو كان عبد الناصر معه ألفا جنيه لأسرع بارسالهما إلى وفاء للدين، وأنا لم أطلبهما منه لمعرفتي أنه لايملك شيئا.

وأنا أروى لك هذه الرواية حتى تعلم قدر عفة نفس عبد الناصر ونظافة يده. استدان مبلغ ألفى جنيه وعجز عن ردها رغم ملايين الجنيهات الموضوعة تحت تصرفه فى بند المصروفات السرية التى لايسأل عنها. وهى مصروفات توضع تحت تصرف رئيس أى دولة فى العالم وكذلك لم يطلب عبد الناصر منى أن أمد يدى لمصروفات المخابرات وكان يعلم اننى مثله لا أملك شيئا لهذا طلب منى أن أستدين من زوجتى، وفى الحقيقة فقد سبق لى أن استدنت مبلغا من عبد الناصر، وعلم المشير عبد الحكيم عامر، وغضب منى. وقال لى : لماذا لم تطلب منى وأنت تعرف أن عبد الناصر فقير.

فقلت له : معلهش المرة الجاية. كانت بينى وبين عبد الناصر صداقة واحترام..

وأنا لا أريدك أن تشير لذلك لأن عبد الناصر كان صديقا حميما لى، ولأن افراد أسرته قد يعتقدون أننى أطالبهم برد المبلغ، وكذلك قد لايصدق بعض الناس أن رئيس جمهوريتهم لايملك ألفى جنيه وكذلك مدير المخابرات. رغم ماتحت ايديهما من مصروفات سرية».

.. وهذا ماقاله لى صلاح نصر. ولقد احتفظت بهذا السر كما طلب. إلا اننى اعتقد أنه لايمكن كتمانه للأبد. لأنه شهادة تاريخية تكفى لدحض أى اتهام لذمة عبد الناصر، ولقد وجدت من الضرورى استئذان أسرة المرحوم صلاح نصر فى نشر هذه الواقعة. فاتصلت بمنزله مساء يوم السبت الموافق ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٨٢. وأخبرتهم بما قاله لى، وأننى سأنشره فى الطبعة الثالثة من الكتاب، وأعدت سؤالهم عن صحة الواقعة، فأكدوها. وسألتهم من جديد، هل مبلغ الألفى جنيه يخص المرحوم صلاح نصر أم يخص السيده حرمه. فقالوا يخص والدتنا فسألتهم أن كان عبد الناصر رد المبلغ فنفوا.

.. وعلى كل حال فالاستاذ الحمامصى لم يتمسك بعد ذلك باتهامه وتراجع عنه. على أساس انه لم يكن على دراية كافية بالأمور الاقتصادية وبما تم بشأن هذه المبالغ.

وهذا ما ذكره فى مقر حزب التجمع أثناء التحضير لانتخابات منصب نقيب الصحفيين عام ١٩٨١.

.. ورغم اتضاح الحقيقة بشأن هذه القضية فلقد وجدنا كاتبين دفعهما عداؤهما المميت لعبد الناصر لتجاهل مانشر، اذ كرر ثروت أباظة نفس الاتهام فى مجلة الاذاعة والتليفزيون عندما كان رئيسا لتحريرها. وكذلك الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه «تاريخ بلا وثائق».

وواقعة أخرى توضح جانبا من حرب الأسرار المزيفة التى شنوها ضد جمال عبد الناصر.

استحضر ثروت أباظة طالبا جامعيا اسمه سيد الباز وحوله إلى كاتب سياسى فى مجلة «الاذاعة والتليفزيون» ، وفوجئ الناس بهذا الطالب ينشر أسرار خطيرة وغريبة عن عبد الناصر. عندما أورد نص مناقشة دارت بين عبد الناصر وبين شمس بدران وزير الحربية الأسبق بعد هزيمة يونيو (تمز) سنة ١٩٦٧ . قال شمس بدران لعبد الناصر:

«انك أخر من يتكلم فى الوطنية» .

وادعى الطالب أن هذه المحادثات بين الاثنين تفريغ لأشرطة تسجيل تم الحصول عليها.

أما من أين حصل الطالب على هذه الأشرطة. وماهى الجهة التى سلمتها له. فهذا ما لايجد أجابة معقولة.

.. واقعة أخرى.

نشرت جريدة «تعاون[٧] الطلبة» بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٧٦ مانشيت رئيسيا فى صفحتها الأولى بعنوان :

«مذكرات سياسية للعقاد عن عصر عبد الناصر، ١٠٠٠ جنيه تقدمها جريدة الطلبة لمن يقدم هذه الوثيقة التاريخية».

وتفاصيل الخبر المثير كانت :

---

(٧) تصدر عن مؤسسة التعاون.

«كان الكاتب الكبير المرحوم عباس محمود العقاد يدون مذكرات وملاحظات عن عصر عبد الناصر، ورجل فى وزن العقاد لاتحجب آراؤه إلا لظرف قاهر، ولم يعد هناك اكراه بعد أن مدت الحرية ظلها على ربوع الوادى، وتعاون الطلبة مستعدة لدفع الف جنيه لمن يقدم لها المذكرات، ولعلها فى حوزة أحد أقارب أو أصدقاء العقاد. وكانت بكراسات هذه المذكرات فى حوزته وقت احتضاره ومن بين ماجاء فى هذه المذكرات رأى العقاد فى اغلاق جريدة «المصرى» ثم فى تأميم الصحافة عام ١٩٦٠، وكيف أنه ظل مؤرقا ليالى عدة يفكر فى مصير البلد بعد هذه الخطوة. واورد العقاد واقعة حدثت أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر للرئيس تيتو فى يوغوسلافيا وقد حل ميقات عيد الأضحى أثناء هذه الزيارة .. يقول العقاد : ان فى يوغوسلافيا ثلاثة ملايين من المسلمين وقد أغلقت الحركة الشيوعية جميع مساجد بلغراد، ولكن توجد مساجد فى المقاطعات الاسلامية، وكان المسلمون يتوقون إلى أن يصلى رئيس أشهر دولة اسلامية صلاة العيد معهم. ولكنه لم يفعل وكان العقاد يتمنى أن يتحدث الرئيس عبد الناصر مع المارشال تيتو فى اعادة فتح أحد المساجد فى بلجراد. ولم يكن العقاد يشك فى أن هذا الطلب سيلبى لما بين الرئيسين من أواصر ود متينة. وهكذا تمضى المذكرات والتعليقات».

.. هذا مانشرته الجريدة، والأمر المدهش أن تناشد من بحوزته المذكرات ليرسلها اليها لتنشرها، فى الوقت الذى تنشر فيه مقتطفات من هذه المذكرات ..

ولم يسألها أحد من أين حصلت على هذه المقتطفات مادامت المذكرات غير موجودة لديها ولاتعرف الشخص الذى يملكها.

ولكن الحقيقة وتحريها ليست مطلوبة انما المطلوب الاساءة لعبد الناصر. لأنه يبدو أن هذه الجريدة المفلسة التى لم تكن تجد آخر كل شهر مرتبات موظفيها. تحضر لحملة أخرى. عندما تظهر فجأة مذكرات العقاد-وطبعا- ستكون مليئة بالهجوم على عبد الناصر، والعقاد راقد فى قبره لا يستطيع نفى ماينشر على لسانه.

واقعة أخرى.

ادعى شوكت التونى المحامى – رحمة الله عليه – أثناء ترافعه فى قضايا التعذيب ان عبد الناصر هو الذى أصدر أوامره بتعذيب الاخوان المسلمين وصدرت أحكام بالسجن على شمس بدران الموجود فى مدينة لندن ورفضت المحكمة ادانة عبد الناصر شخصيا فى هذه القضية. وقالت انه لم يعرف بشئ ولم يأمر بشئ. بل ان شمس بدران نفسه نشرت له مجلة «الحوادث» اللبنانية حديثا[8]، اعترف فيه أن لم يتلق أية أوامر من عبد الناصر أو أى مسئول آخر بتعذيب الاخوان المسلمين الذين قبض عليهم ١٩٦٥. انما قام بذلك من تلقاء نفسه.

وقد سألت الاستاذ محمد[9] حسنين هيكل عما ذكره شمس بدران فأكد أن عبد الناصر لم يأمر أبدا بتعذيب أحد ولم يعلم به. وروى ماحدث بينه وبين شمس بدران حول هذا الموضوع فى منزل المشير عبد الحكيم عامر.

كذلك .. قامت جريدة «أخبار[10] اليوم» بحملة صحفية ضخمة حول تقدم السيدة حرم الدكتور أنور المفتى الطبيب الخاص لعبد الناصر بمذكرة للنائب[11] العام تدعى فيها أن زوجها مات مسموما لأنه قال فى احدى جلساته أن عبد الناصر أصيب بالجنون بسبب مرض السكر الذى ألم به. وقد بلغ ذلك عبد الناصر فأمر المخابرات العامة بقتله .. فدست له السم.

وقالت السيدة/ فاطمة العبد أن زوجها قال لها أنه سيموت بسبب علامة ظهرت فى عينه بسبب السم، ورفع شوكت التونى قضية بذلك.

ولقد سألت الدكتور عبد[12] المنعم المفتى أستاذ الأمراض الجلدية وابن عم الدكتور أنور فى عام ١٩٧٨ عن صحة هذه الواقعة فنفاها بشدة وألقى أضواء عليها. وقال لى:

«ويستحسن أن تسأل الدكتور أحمد عبد العزيز اسماعيل لأنه الذى كشف على الدكتور أنور المفتى ووضع التقرير الطبى عن وفاته، حتى تتأكد مما أقوله».

---

(٨) نص الحديث فى الملاحق.

(٩) شهادة هيكل فى الملاحق.

(١٠) كان مصطفى أمين يرأس تحريرها.

(١١) نص المذكرة فى الملاحق.

(١٢) الشهادة فى الملاحق.

وذهبت للدكتور[١٣] أحمد عبد العزيز فى عيادته بميدان الفلكى بالقاهرة وسألته عن هذه الواقعة. وسيجد القارئ شهادتهما كاملة فى الملاحق.

ولقد انتشرت حكاية دس عبد الناصر السم للدكتور أنور المفتى كالنار فى الهشيم. وتناسى الذين أطلقوا هذه الأكذوبة أن يقولوا للناس، ان عبد الناصر أمر بتكريم الدكتور أنور. فأطلقت الحكومة اسمه على احدى القرى وخصصت جوائز باسمه، وأصدر عبد الناصر قرارا جمهوريا بتاريخ ٨ مارس (آذار) سنة ١٩٦٤ يربط معاش استثنائى لورثة المرحوم الدكتور أنور المفتى وقدره مائة جنية فى الشهر. كما أصدر قرارا بمنح السيدة / مايسة أنور المفتى الطالبة بجامعة ستيت يونفرستى فى ولاية نيويورك اعانة تعادل مرتب البعثة والمزايا التى تمنح طبقا للقواعد المقررة حتى حصولها على درجة البكالوريوس.

.. واقعة أخرى.

نشرت مجلة «الاعتصام»[١٤] بعددها أول ذى القعدة سنة ١٣٩٩ هـ – أكتوبر ١٩٧٩ – ص ٣ – احصائية عن المصروفات فى عهد عبد الناصر التى أنفقت على الحروب والمخابرات وتدبير الانقلابات والاعلام والدعاية .. الخ. واحصائية عن عدد القتلى من الجنود المصريين فى بلاد أفريقية .. وسننشر الاحصائية كما جاءت بالاعتصام :—

---

(١٣) الشهادة فى الملاحق.

(١٤) تنطق بلسان الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة.

جدول بالمصروفات التى تمت فى بعض سنوات حكم عبد الناصر

الجهــــة	المبلغ بالجنيه المصرى	الفترة
١-جهاز المخابرات المصرية والسجون.	٥٠٠ مليون ٢٩٨ مليونا	٥٨ - ١٩٦٩ ٦٧ - ١٩٧١
٢- الاعلام وصور الرئيس وكتب الدعاية.	١٩٨ مليونا ١١٢ مليونا	٥٨ - ١٩٦٤ ٦٤ - ١٩٧١
٣- تحويل الدولة للصناعة على حساب الزراعة	٦٤٨ مليونا	(وقد ضاعت أموال كثيرة دون نتيجة تذكر وفقا للتقارير الدولية)
٤- الكونغو	١٤٥ مليونا	٥٨ - ١٩٦٧
٥- مؤتمرات للدعاية	٥٩٢ مليونا	٦٢ - ١٩٦٧
٦- حرب اليمن	١٨٦٢ مليونا	
٧- حروب فى نيجيريا والسودان	٦٧٩ مليونا	(بمعدل مليون جنيه يوميا)

جدول باعداد الضحايا فى الحروب أثناء حكم الزعيم الملهم

اسم البلــد	عدد القتلى المصريين	اسم البلــد	عدد القتلى المصريين
اليمن	٤٥ر٠٠٠	ليبيا	٥٠٠ر
الكونغو	٥ر٠٠٠	نيجيريا	١ر٥٠٠
السودان	١ر٠٠٠	داخل مصر	١٠ر٠٠٠
لبنان	١ر٠٠٠		

.. وأى قراءة سريعة تثبت أنها مزيفة بطريقة ساذجة فالمجلة لم تشر إلى مصادرها التى استمدت منها هذه الأرقام خاصة أنها قالت بالنص : «وقد ضاعت

أموال كثيرة دون نتيجة تذكر وفقا للتقارير الدولية». وكانت الأمانة تقتضى أن تشير إلى اسم جهة دولية واحدة.

والتقرير يدمج ميزانية المخابرات فى السجون، بينما المخابرات العامة جهاز يتبع رئيس الجمهورية مباشرةوغير خاضع لأى وزارة أخرى وليس لها سجون، أما السجون فتتبع وزارة الداخلية. وميزانية المخابرات سرية لاتظهر فى ميزانية الدولة ..

والتقرير يقول أمام رقم (٢) «تحويل الدولة للصناعة على حساب الزراعة» ولم يحدث فى التاريخ أن ظهرت ميزانية دولة وبها بند يقول : عمل كذا على حساب كذا..

أما ما جاء عن اعداد القتلى المصريين فأمر لم يسمع به مخلوق سوى أصحاب المجلة وأصحاب التقرير الخطير، فمصر لم ترسل إلى نيجيريا الا عددا محدودا من الطيارين للمساعدة فى اخماد حركة الانفصال التى قامت فى اقليم «بيافرا». فأين قتل الألف وخمسمائة جندى؟ ولم تقع حرب فى ليبيا حتى تتدخل فيها مصر وتفقد خمسمائة جندى. وكذلك الحال فى لبنان والسودان. أما فى الكونغو فقد ارسلت مصر كتيبة مظليين تحت قيادة الامم المتحدة وسحبتها بعد مقتل لومومبا. ولم تشترك فى حرب أو قتال، حتى يقتل منها خمسة الاف. مع العلم أن الذين أرسلوا وتم سحبهم لم يزد عددهم عن بضع مئات.

..وهكذا.. يبدو التزوير الساذج فى كل شئ. والهدف تشويه عبد الناصر وعهده..

.. واقعة اخرى.

فى عدد مجلة أكتوبر بتاريخ ٢٤ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٨٢ نشر رئيس تحريرها أنيس منصور مقالا بعنوان : «نهاية بداية إيدن، بداية نهاية عبد الناصر. وميلاد الجماعات المتطرفة» تحدث فيها عن حرب السويس. وعن صدام عبد الناصر بالاخوان المسلمين، ثم القى فجأة بسر خطير.

قال بالنص :

«ووضعت خطة مدروسة من أجل تدمير الاخوان» وتدمير، زوجاتهم وبناتهم. هذه الخطة قدمها السيد شمس بدران وأقرتها المخابرات المصرية ومباحث أمن الدولة ووافق عليها الرئيس جمال عبد الناصر.

وفى سجن القناطر التقى الاخوان المسلمون واختلفوا، واتفقوا ومما اتفقوا عليه أن المجتمع المصرى كافر، وان الحاكم كافر وانهم لابد أن يحكموا بما أنزل الله، وأنهم لايوافقون على ما أعلنه الشهيد سيد قطب من أنهم دعاة وليسوا قضاة. قالوا «بل قضاة حتى يظهر الله هذا الدين ولو كره الكافرون».

وإذا صح هذا الاتهام فمعناه أن عبد الناصر وكل أجهزة الأمن خططت لنشر الرذيلة بين سيدات وفتيات الاخوان المسلمين وهو عمل اجرامى لايمكن تخيل اقدام أى انسان عليه. لكن أنيس منصور لايقول هذا عل انه شائعة سمعها، انما يوردها كحقيقة لاتقبل جدلا. فهو يحدد الجهات التى وضعت الخطة وأقرتها، وهو كان قريبا للرئيس أنور السادات والمعبر عنه وجليسه ومضحكه فى نفس الوقت، ولابد أن السادات قد اطلعه على صورة من هذه الخطة، أو سلمه اياها.

ولقد طالبت فى جريدة «الاهالى»[١٥] بتاريخ ٢٦ مايو (أيار) سنة ١٩٨٢ بالتحقيق فى هذه الواقعة.

لكن الحقيقة أن أنيس منصور ليس إلا مزورا كغيره من الذين احترفوا تزييف الوقائع عن عبد الناصر ليطفئوا نيران أحقادهم عليه. وقلبه يطفح سما وحقدا على عبد الناصر، بطريقة جعلته لايتورع عن اثارة الشكوك حول سلوك سيدات وفتيات هن فوق الشبهات وأخلاقهن ليست محل شك. وأعنى بهن سيدات وفتيات وبنات أعضاء جماعة الاخوان، ولقد ازداد أنيس منصور حقدا على عبد الناصر بعد اغتيال أنور السادات. فازداد تهجمه عليه بطريقة أقرب ماتكون إلى الهلوسة مما جعله لايتذكر أو لا يعرف ان سيد قطب رحمه الله هو مؤلف كتاب «معالم على الطريق». وأما كتاب «دعاة لاقضاة» فمؤلفه مرشد الاخوان السابق حسن الهضيبى — رحمة الله عليه — ولم يحاول استدراك هذا الخطأ فى العدد التالى :

* * *

.. وهذه بعض الوقائع التى لجأ أصحابها إلى التزييف دون التزام بأى مبدأ أو احترام لعقليات الناس. انما كانوا مدفوعين بكراهية سوداء لعبد الناصر.

---

(١٥) لسان حال حزب التجمع.

ثالثا : اعتمدت الحملة على وجود أخطاء حقيقية وقعت فى عهد عبد الناصر، وبدأوا فى التركيز عليها وتضخيمها ليغطوا على ايجابياته، فاستغلوا المحاكمات التى تمت لبعض من مارسوا التعذيب الذى حدث فى بعض الفترات ليصوروا عهد عبد الناصر بأنه عهد مظلم زج بمئات الألوف فى السجون، وكان الناس لا يأمنون على اعراضهم وأموالهم وحياتهم. وتحولت مصر إلى سجن كبير وأن النظام كان يسرق أموال الناس ويأكلها بالباطل وقضى على كل أثر لنشاط القطاع الخاص وانغلقت مصر على نفسها وقصرت معاملاتها التجارية والسياسية على الاتحاد السوفييتى والكتلة الشيوعية. كما كان يتلقى التعليمات من روسيا وينفذ سياستها فى المنطقة، وأغرق البلاد فى الديون وجلب إليها الخراب الاقتصادى ... الخ ..

.. وفى ظل السيطرة الكاملة على وسائل الاعلام عمد القائمون على الحملة التى تحويل هذه الاكاذيب الى حقائق. واعتمدوا على ان ذاكرة الجماهير ضعيفة لاتتذكر ماقيل لها من يومين .. وبالتالى لن تتذكر أن معظم الذين يهاجمون عبد الناصر وعهده سبق لهم منذ سنوات أن مدحوه وأشادوا بانجازاته واستنكروا أن تكون له سلبيات.

وفى الوقت نفسه، تعمدوا اخفاء الحقائق التى بدأت تظهر – صدفة ودون قصد – لتدحض مايشاع عن بشاعة عهد عبد الناصر فمثلا :

وقف سيد فهمى وزير الداخلية الأسبق ليعلن – وهو ليس فى معرض الدفاع عن عبد الناصر – أمام مجلس الشعب أن عدد الذين أودعوا السجون لأسباب سياسية من شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو (أيار) سنة ١٩٧٠ بلغ أربعة عشر ألفا. وهذا الرقم يضم السياسيين القدامى والاخوان المسلمين – مرتين عام ٥٤ – ١٩٦٥ – والشيوعيين – أكثر من ثلاث مرات – والذين اتهموا فى قضايا قلب نظام الحكم، وهذا الرقم يشمل الذين أمضوا فى السجون سنوات. والذين أفرج عنهم بعد أيام من اعتقالهم، أى انهم لم يسجنوا جميعا.

.. وأنا لا أريد أن أقول أن هذا الرقم تافه فى حياة ثورة حققت تغييرات هائلة،

وتعرضت لاخطار ومؤامرات كثيرة وحروب عديدة. انما أقول أن هذا الرقم يتناقض مع ماقيل بأن النظام زج بالملايين أو بمئات الألوف فى المعتقلات.

.. ونحن لو تفحصنا أحوال الأمم التى تسلمت السلطة فيها جماعات قامت بثورة وأقامت نظام الحزب الواحد وفرضت سياسة محددة تسير عليها البلاد، وكيف عاملت خصومها ومن اختلفوا معها. وقارنا ذلك بما فعلته ثورة يوليو لأدركنا بأنها كان رحمة ونعمة دون أدنى مبالغة.

.. المهم، أن أحدا لم يعلق على ما قاله وزير الداخلية فى مجلس الشعب وتجاهلوه تماما لأنه يدحض كل دعاياتهم.

ومثال أخر :

.. حين اتهموا عهد عبد الناصر بأنه كان معتمدا على الكتلة الشيوعية فقط.. فقد تعمدوا فرض ستار من الكتمان على الحقائق التى تثبت عكس مايدعون، لأن مصر أيام عبد الناصر لم تنغلق فى يوم من الأيام على نفسها ولم تقتصر معاملاتها على الكتلة الشرقية. لأن كثيرا من المشروعات أقيمت بالتعاون مع الغرب.

وخير دليل على ذلك : مصانع تجميع السيارات – نصر – أقيمت بالتعاون مع شركة فيات الايطالية ومصنع الحديد والصلب أقيم فى البداية بالتعاون مع المانيا الغربية وكذلك عدد من الكبارى. ومصانع الأدوية تنتج بترخيص من شركات الأدوية الامريكية والغربية، وكثير من محطات توليد الكهرباء أقامتها شركات فرنسية وانجليزية، والتوسعات والتجديدات التى أجريت في عدد من المصانع مثل كيما ومصانع النسيج قامت بها شركات انجليزية ويابانية وأوروبية غربية بل أن المقاول عثمان أحمد عثمان صهر الرئيس الراحل أنور السادات ومستشاره وصفيه الأول والأوحد، اعترف بأنه – اى عبد الناصر – سمح له باستيراد مايريده من معدات أمريكية وغربية لتستعملها شركة المقاولين العرب فى بعض عملياتها فى مشروع السد العالى رغم أن الاتحاد السوفييتى هو الذى مول ونفذ المشروع.

.. كذلك استوردت مصر من الغرب ومن أمريكا معظم ما كانت تحتاجه من أغذية وشحومات ومواد خام .. الخ ..

.. ولم يكن هناك انغلاق، انما كانت هناك سياسة وطنية واشتراكية تحمى البلاد من السيطرة الاقتصادية الأجنبية وتخطط لاقامة صناعة وطنية. وتحميها من المنافسة الأجنبية، ولم يفرض أحد على الثورة مشروعا.

أما الانغلاق الحقيقى والتخريب المتعمد والخراب الاقتصادى فقد حدث بعد عبد الناصر. حين أصبحت مصر لاتتعامل إلا مع أمريكا والغرب وفتحت أبوابها للمنتجات الأجنبية لتدمر اقتصادها كما سنأتى لذلك فيما بعد ..

هذه الحقائق تعمدوا اخفاءها حتى يثبتوا فى الأذهان الأكاذيب التى روجوها.

وحين ادعى الذين هاجموا عبد الناصر انه كان يتلقى الأوامر من موسكو، لم يذكروا للناس أن السادات هو أول من عين وزيرين شيوعيين فى حكومته. وأول من وقع معاهدة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفييتى. وأول من منحه التسهيلات العسكرية الحقيقية. ولم يوضحوا كيف يتفق هذا مع اختيار عبد الناصر نائبه – السادات – وهو معاد للشيوعية. ولعدد كبير من المسئولين الذين عرف عنهم مناهضتهم للسوفييت.

وحين ادعوا أن عبد الناصر أغرق مصر فى الديون الخارجية مما أحدث أزمة اقتصادية أخذت برقاب الناس، سرعان ما انكشف زيفهم – مصادفة – عندما أعلن عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٨ مايو (أيار) سنة ١٩٧٧ حجم الديون الخارجية وتطورها.

قالت جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٩ مايو (أيار) :

«ثم تحدث الدكتور القيسونى فى بيانه عن الديون الخارجية المستحقة لمصر، فأعلن لأول مرة أنها بلغت حتى آخر ديسمبر الماضى ٤٨٠٠ مليون (أربعة آلاف وثمانمائة مليون جنيه) مصرى تقريبا أو حوالى ١٢٠٠٠ مليون (اثنا عشر ألف مليون) دولار (بالسعر الرسمى) وهذه الديون تنقسم إلى أربعة أقسام» ..

١ – *ديون قصيرة الأجل :*

«وهذه الديون قصيرة الأجل سواء كانت تسهيلات مصرفية أوتسهيلات موردين

بسبب عبئا مرهقا على الاقتصاد القومى لأن استحقاقاتها تتلاحق يوما بعد يوم بشكل مزعج للاقتصاد القومى والقائمين على الاقتصاد القومى وتحول دون التخطيط المنظم طويل الأجل. هذا علاوة على ارتفاع اسعار الفائدة، ومجموع هذه الديون كان يبلغ فى ديسمبر ١٩٧٦ حوالى ٢ بليون (ألفى مليون) دولار».

٢- «الودائع الاجنبية المودعة فى البنوك المصرية أو لدى الحكومة المصرية تحت الطلب بمعنى أن يكون لأصحابها الحق فى طلبها فى أى وقت. والجانب الأكبر من هذه الودائع يمثل ودائع الكويت والسعودية. وقد تفضل الأخوة فى الكويت والسعودية بايداع هذه المبالغ لدينا فى أوقات كنا نحتاج إليها وتركوها لدينا، ولكنها متروكة تحت الطلب وتبلغ قيمتها حوالى ٢٠٠٠ مليون (ألفى مليون) دولار أيضا».

٣- «الديون طويلة الأجل ومعظمها مستحقة لحكومات أو لمؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسات التابعة للبنك الدولى مثل هيئة التنمية الدولية والديون المستحقة للولايات المتحدة الامريكية وكذلك فى هذا القسم من الديون، الديون المستحقة للصناديق وأهمها الصناديق العربية (الصندوق الكويتى للانماء والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق التنمية السعودى) ومعظمها أيضا ديون من اشقاء عرب».

«وقيمة هذا القسم من الديون حوالى ٤٠٠٠ مليون (اربعة آلاف مليون) دولار».

٤- الديون المستحقة علينا للكتلة الشرقية ومعظم هذه الديون للاتحاد السوفييتى ومعظمها ديون عسكرية لأن معظم الديون المدنية تمت تسويتها».

اذن فحجم الديون الخارجية على مصر حتى ديسمبر سنة ١٩٧٦ وصل إلى اثنى عشر ألف مليون دولار. منها ثمانية آلاف مليون دولار استجدت بعد وفاة عبد الناصر والأربعة آلاف مليون دولار المستحقة للاتحاد السوفييتى وهى ديون عسكرية لم تتراكم كلها من أيام عبد الناصر. انما فيها قسم كبير استجد من سنة ٧٠ - ١٩٧٣.

والديون المدنية المستحقة للسوفييت أى قرض السد العالى وغيره سددتها مصر فى عهد عبد الناصر.

وهذا البيان لم يعلق عليه أحد. وتم تجاهله بسرعة. واستمر التركيز على أن ديون مصر ورثها السادات عن عبد الناصر.

ثم انكشفت هذه الأكذوبة بعد اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٨١. عندما أعلن رسميا أن ديون مصر الخارجية بلغت ثمانية عشر الف مليون دولار. تراكمت عليها من عام ٧٠ - ١٩٨٠.

الهـــــدف

لم تكن الحملة ضد عبد الناصر تستهدفه لشخصه فقط، وانما كانت المدخل الضرورى نحو تصفية نظامه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى واقامة نظام بديل له. وإذا كان الذين خططوا وأداروا الحملة قد اتبعوا أسلوب «الخطوة خطوة» لتدمير سمعته، فلقد اتبعوا نفس السياسة لتدمير نظامه.

أخذوا يقولون أن الأزمة الاقتصادية الحادة التى تأخذ بخناق البلاد هى نتيجة لتراكم أخطاء عبد الناصر .. فالصناعات التي أقامها نظامه فاشلة وشركات ومصانع القطاع العام متخلفة تكنولوجيا وتحقق خسارة فادحة، وانتاجها سئ والمحلات التجارية التابعة للدولة تسئ معاملة الزبائن، والاصلاح الزراعى وتوزيع الأراضى على الفلاحين أدى إلى تدهور الانتاج الزراعى. اضافة إلى أن الدولة اهتمت بالصناعة وأهملت الزراعة، كذلك مجانية التعليم كانت عبئا ازداد ثقلا بالتزام الدولة تعيين الخريجين.

وقالوا أن السبب هو تدخل الدولة فى كل شئ. من الصناعات الكبيرة إلى بيع البيض والفراخ، والسمك.

وكان الهجوم يتسم بالعمومية واستخدام عبارات مطاطة غير محددة. كما أن الاتهامات اتصفت بالميوعة لتجنب التوضيح. وكان الهدف اثارة موجة من السخط الشعبى ضد النظام الاشتراكى بالتحديد.

ولقد أدى هذا الهجوم إلى خلق حالة من البلبلة. واقتنع به قطاع شعبى لايستهان به.

ثم انتقل القائمون بالحملة خطوة أخرى عندما بدأوا يطرحون الحلول التى يرونها ضرورية للخروج من الأزمة الاقتصادية التى يتحدثون عنها. وهنا أسفروا عن هدفهم عندما نادوا صراحة بضرورة التخلص من القطاع العام ببيعه للافراد والغاء قوانين الاصلاح الزراعى ومجانية التعليم وتعيين الخريجين والاسكان وانسحاب الدولة من الميدان الاقتصادى لتتركه لرأس المال الاجنبى وللافراد لأنهم أقدر منها على تحقيق التقدم.

.. ولقد صدرت هذه الدعوات عن عدد كبير من المسئولين الحكوميين. وقدمت بها مشروعات قوانين لاقرارها. لكنها أدت الى ردود فعل عنيفة من جانب العمال بالذات الذين أعلنوا انهم لن يسمحوا ببيع مصانع القطاع العام أو المحلات التجارية الكبرى. كما أن الطلاب أعلنوا بدورهم أنهم سيمنعون بالقوة مشروع انشاء جامعة أهلية. كما عارضه عدد كبير من الأساتذة رغم أن السادات روج له.

.. ولقد أدت ردود الفعل هذه إلى اثارة هلع النظام الذى أعلن أنه لن تتم تصفية أو بيع أى مصنع، ولن يلغى أى قانون يحمى مصالح الأغلبية، والاشتراكية باقية، والغريب أن تصدر هذه المسكنات فى الوقت الذى كانت قد اتخذت فيه الترتيبات والاجراءات الفعلية لبيع المحلات التجارية الكبرى المملوكة للدولة. مثل هانو وشيكوريل وصيدناوى وشملا .. الخ ..

وكانت الحكومة قد تقدمت لمجلس الشعب بمشروع قانون لتعديل قانون الاسكان يعطى المالك الحق فى طرد الساكن والغاء لجان تقدير الايجارات .. الخ .. وهى قوانين وضعت فى عهد عبد الناصر، وحدث مايشبه الهياج الشعبى، واتضح للحكومة أن الأمور لن تسير حسبما تخطط، فأعلنت أنها لم تتقدم بمشروع كهذا لمجلس الشعب ولايمكن أن تلجأ لاجراء من شأنه تهديد مكاسب شعبيه. وكل ماحدث – قالت الحكومة – أن وزير الاسكان تقدم بهذا المشروع لمجلس الوزراء الذى لم يقره . ووزير الاسكان وقتها كان المقاول عثمان احمد عثمان الذى ملأ الصحف والمجلات بأحاديث يقول فيها أن الدولة صانع سئ وتاجر سئ ويجب أن تنسحب

كلية من النشاط الاقتصادى لتتركه للافراد. وان قانون العرض والطلب يجب تطبيد فوراً. وطبعا لم يكن ممكنا أن يقول ذلك دون موافقة السادات.

.. ولم يكن تراجع الحكومة عن تصفية المكتسبات التى تحققت للفقراء والوطن فى عهد عبد الناصر نهائيا استجابة للضغط الشعبى، انما كان تراجعا مؤقتا لامتصاص غضب الشعب وكانت مصممة على المضى فى سياستها. ولذا تقدمت بعد مدة لمجلس الشعب بقانون جديد للاسكان يتضمن نفس المواد التى تضمنها مشروعها السابق، وتحمست له لجنة الاسكان بمجلس الشعب وغالبية أعضاء المجلس وهم أعضاء فى حزب الحكومة الذى كان يسمى «حزب مصر العربى الاشتراكى» – الوسط – كذلك أعيد طرح موضوع بيع شركات ومصانع القطاع العام عن طريق تحويلها الى شركات مساهمة، تطرح أسهمها للبيع أمام الأفراد، والأجانب ايضا، وأعلن أن الحكومة بصدد أصدار التشريعات اللازمة لذلك.

.. وأخذت القوانين التى تفتح ابواب مصر أمام نشاط رأس المال الخاص والأجنبى – على وجه التحديد – تصدر تباعا، ورغم المقاومة التى ابداها العمال فقد نجحت الحكومة فى اشراك رأس المال الأجنبى فى ملكية بعض المصانع، كمصنع بطاريات السيارات وكادت صفقة بيع مصانع ايديال للثلاجات تمر.

.. وسرعان ماتكشفت الأكاذيب. فالمصانع التى باعتها الحكومة والتى كانت تخطط لبيعها تحقق أرباحا كبيرة، أى لم تكن صناعات خاسرة .. ثم اضطرت الحكومة أن تعلن أن الشركات والمصانع التى تحقق خسارة عددها اثنتا عشرة شركة ومصنعا فقط، من بين مئات الشركات والمصانع.

.. وهذه الحقيقة تم طمسها وعدم ذكرها مرة ثانية. على الرغم من أن عددا من هذه المصانع يخسر لاسباب خارجة عن اراداتها كنقص المواد الخام وقطع الغيار .. الخ.

.. فالربح أو الخسارة لم يكن مبررا لتصفية القطاع العام، انما الهدف تصفيته وبيعه. والذين اداروا الحملة كانوا على استعداد ليذهبوا إلى أبعد مدى فى ذلك لدرجة أن السادات نفسه أعلن أنه سيغلق مؤسسة الدواجن، ويستورد البيض من اسرائيل.

العوامل التى ساعدت الحملة

.. حققت الحملة نجاحا فى بداية الأمر لعدة عوامل منها :

أولا : أن معظم الذين خططوا لها وشاركوا فيها لم يأتوا من خارج نظام عبد الناصر، وبالتالى فقد هاجمته، وبدأت فى تصفيته وإقامة نظام مختلف عنه وهى تطرح نفسها على أنها استمرار له. وأنها تصحح الأخطاء والسلبيات.. كما استخدمت نفس الأدوات والشعارات. فالاشتراكية موجودة ولكنها اشتراكية رخاء، وليست اشتراكية فقر كما طبقها عبد الناصر، ونسبة الخمسين فى المائة – على الأقل – للعمال والفلاحين التى تحتم القوانين وجودها فى كافة المجالس النيابية والشعبية. يتم الحفاظ عليها، ولكن ممثلى العمال والفلاحين فى مجلس الشعب هم الذين مرروا كل القوانين التى استهدفت تصفية مكاسب العمال والاشتراكية. كما أن معظم قادة الحركة النقابية لم يحركوا ساكنا.

.. أى أن تصفية نظام عبد الناصر أخذت تتم تحت شعاراته ذاتها وبأدواته مما يؤكد لنا فساد هذه الأدوات بالفعل وعدم فاعليتها لحماية أى انجاز حقيقى.

وأحدث هذا العامل أثرا فى زيادة البلبلة، ذلك أن كثيرين لم يصدقوا فى البداية أن الذين خدموا مع عبد الناصر وكانوا من اختياره وتركهم فى الحكم عندما مات يمكن أن ينقلبوا للضد بهذا الشكل وبسرعة صاروخية لأنهم كانوا مشاركين فى سياساته ... وهؤلاء صدقوا فى البداية خدعة التصحيح.

ثانيا : ان كافة العناصر المناوئة لنظام عبد الناصر وحدت صفوفها برغم الخلافات التى تجمعها. وتشكل حلف واضح هدفه تغيير نظام عبد الناصر. وأعطى النظام حرية واسعة لهذه القوى لمهاجمة عبد الناصر، حتى إذا أحس بالاحراج ادعى أنه لن يسمح لها بتصفية الثورة بينما تقوم عمليا بتصفيتها. وكان لتحالف هذه القوى تأثير واضح فى تمتع الحملة بزخم هائل. ونجحت فى اجتذاب قوى اجتماعية عريضة ومؤثرة وبالتحديد الطبقة الوسطى.

ثالثا : أن القائمين على الحملة أخذوا يبشرون الشعب، ليس بتحسين أوضاعه

الاقتصادية. بل بالعيش فى بحبوحة من الرخاء، وكان السادات قد أخذ يطلق شعار الرخاء بعد الانتفاضة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٧٧، وحدد للشعب سنة ١٩٨٠ على أنها السنة التى يعم فيها الرخاء مصر ويشمل أبناءها جميعا. وفى عدد من أحاديثه حدد تفاصيل دقيقة. فمن لايجد سكنا الآن .. ستتوفر له شقة عام ١٩٨٠ وبها ثلاجة وبوتاجاز، وقد تكون ڤيلا تحيط بها حديقة صغيرة مزروعة بالخضروات، ينظر إليها ممتعا ناظريه من خلف زجاج شرفة ڤيلته.

.. وقالوا أن آلاف ملايين الدولارات ستتدفق من الخارج على مصر لتحولها إلى جنة الله على الأرض.. وهذه الوعود اثارت عواطف وحماس الناس خاصة حينما شاهدوا السلع الاستهلاكية من كل نوع تغمر الاسواق. ومال قسم كبير منهم لتصديق مايقال أملا فى الخلاص من الفقر الذى يعيشون فيه والمشاكل التى تحيط بهم من كل جانب وتطحنهم طحنا. فرارا إلى الجنة التى وعدوا بها عام ١٩٨٠.

رابعا : أدى قيام النظام بالتخلص من الاتحاد الاشتراكى والأخذ بنظام تعدد الاحزاب وصدور صحف معارضة لأول مرة بعد حل الاحزاب سنة ١٩٥٣، الى سريان موجة تفاؤل وترحيب أملا فى وجود ديمقراطية حقيقية، ورغم أنه – أى النظام – وضع كثيرا من القيود والعقبات أمام النشاط الحزبى فقد نظرت الغالبية الى هذا الاجراء باعتباره بداية سليمة لابد من تشجيعها ودفع النظام ليسير فيها إلى نهاية الشوط حتى تتمتع كل القوى السياسية بحريتها كاملة ويتمكن الشعب من اختيار النظام الذى يريده، وحقق النظام كسبا ملموسا بهذا الاجراء وتمكن بواسطته من حجب عيوبه الخطيرة وفشله فى حل الازمات الاقتصادية كما كان ورقة رابحة ضد عهد عبد الناصر لايمكن نكرانها من الناحية الموضوعية.

خامساً : أن الذين تصدوا للحملة لم يكونوا منتظمين فى أحزاب ولم تتوحد جهودهم وتصدوا كأفراد بدافع ذاتى أو كجماعات صغيرة كاندية الفكر الناصرى فى الجامعات .. الخ ..

فشـل الحمـلة

رغم كل الظروف التى سهلت للقائمين بالحملة مهمتهم، فلقد لاقوا هزيمة سريعة ومريرة، فعبد الناصر لم يظل قابعا فى وجدان وضمير الغالبية الساحقة كتاريخ وذكرى فقط، بل أصبحوا يترحمون علنا على أيامه.

وكما أن قسما كبيرا من منتقديه أصبحوا يقرون بفضائله مع احتفاظهم بوجهات نظرهم المعادية له.

أما اسباب فشل الحملة فيرجع إلى عدة أسباب منها :

أولا : أوجدت السلطة التى كانت تقود الحملة رابطة عضوية بين رغبتها فى تشويه عبد الناصر وبين ضرورة الغاء نظامه كلية. ونجاحها فى هذا يترتيب عليه تهديد مصالح غالبية الشعب. وكان هذا الخطأ المقتل الحقيقى للحملة. ذلك أن الفقراء والطبقة الوسطى التى بدأت تتنبه إلى ما يحدث من ثراء فاحش لفئة قليلة واهمال لمصالح الغالبية وتزايد فقرها وتفشى الاستغلال والسرقات لأموال الدولة وبالتالى بدأت بدورها تربط بين الهجوم على عبد الناصر وبين تزايد فقرها وضياع مكاسبها الاجتماعية وأصبح الاثنان على طرفى نقيض.

وهكذا أصبح الناس يترحمون علنا على أيام عبد الناصر. حيث كان الأمن الحقيقى. ففى ذروة هزيمة يونيو ١٩٦٧ . كانت الاسعار معقولة والمشاكل محدودة والناس لاتفاجأ بارتفاع فى الأسعار يلتهم دخولها. وكان يملؤها الأمل فى حل أى مشاكل تعترضها. أما الأن فالأسعار ترتفع بسرعة وبمعدل هائل والدولة لاتتدخل لحمايتهم بقدر ماتحمى المستغلين وظهر آلاف من المليونيرات الجدد الذين كونوا ثرواتهم من السرقة والاتجار فى السلع الفاسدة. وانتشر التسيب والتحلل. وليس الفقراء بالنعال بعد أن كانت مصالحهم محل رعاية، وتدهورت المرافق والخدمات .. الخ ..

وبدأوا يقارنون بين عبد الناصر الذى عاش بسيطا ومات فقيرا وبين الساداات

الذى بدأ حياته معدما وأصبح يعيش حياة مخملية كالأباطرة بعد أن صار رئيسا. كما قارنوا بين أسرة عبد الناصر وبين أسرة السادات.

وهكذا خسر السادات وربح عبد الناصر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. أما من حيث الاطار السياسى، فان أحدا لم يتمن عودة الاتحاد الاشتراكى. وهو تنظيم عبد الناصر السياسى، إذ ظلت سيرته سيئة.

وهكذا أصبح مستحيلا نجاح الحملة، لأن تركة عبد الناصر الأساسية الباقية هى مصالح الغالبية الساحقة من الشعب المصرى، وطالما تتمسك هذه الغالبية بمصالحها فهى تتمسك بالضرورة بمن حققها لها، وطالما ترفض تصفيتها فهى ترفض بالضرورة الاساءة له وتشويه تاريخه ونضاله.

وأدى اكتشاف القائمين على الحملة لهذا الواقع لفقدانهم توازنهم وتماديهم تارة فى التهجم على عبد الناصر، ولجأوا تارة ثانية الى الثناء عليه تملقا للجماهير خاصة فى الفترات التى تتدنى فيها شعبية النظام. مما يعد اعترافا غير مباشر بأن امتداح عبد الناصر يلقى قبولا لدى الغالبية.

وهكذا رأينا السادات يمتدح عبد الناصر فى بعض خطبه. ويتهجم عليه وينزل به إلى أسفل سافلين في بعضها الآخر.

ثانيا : وبنفس السرعة التى انكشفت بها اكذوبة الرخاء وأحلامه الوردية. انكشفت جدية النظام فى تحقيق الديمقراطية.. فلقد توالى صدور[١٦] القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والتى تمنح الحكومة ورئيس الجمهورية سلطات لاتتمتع بها إلا الآلهة وتشكل عدوانا على حقوق الانسان. وأعاد السادات قانون العزل السياسى وطبقه على عدد[١٧] من السياسيين ليمنعهم من مزاولة نشاطهم السياسى. وأغلق صحيفة «الأهالى» الناطقة بلسان حزب التجمع. وأخذ يلفق الاتهامات للمعارضين ويوجه اليهم التهديدات والشتائم الى أن توج اجراءاته بحمله القمع البربرية التى

---

(١٦) قانون حماية الوحدة الوطنية، وقانون حماية القيم من العيب وقانون الاشتباه والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .. الخ..

(١٧) مثل فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن.

شنها ضد المعارضين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فى ٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨١ وزج بأكثر من الف وخمسمائة منهم فى المعتقلات.

واكتشفت القوى السياسية التى شاركت النظام فى الحملة ضد عبد الناصر. أن الديمقراطية التى يزعمها النظام ليست إلا ديكتاتورية مقنعة. أشد خطرا من نظام عبد الناصر. لأن عبد الناصر لم يدع المواطنين لتكوين الأحزاب ثم قام بحلها والزج بقادتها فى السجون، انما كان واضحا وصريحا من بداية الأمر. غير مراوغ أو مداهن. كان خصما شريفا باعتراف خصومه.

* * *

باختصار نقول، لقد فشلت الحملة ضد عبد الناصر فشلا ذريعا، ويبقى الآن أن نتفحص ماقيل عن عبد الناصر ونتعرض لما كتب عنه بهدف تشويهه وتدمير سمعته وتاريخه.

الفصـــل الثـالـــث

ثائر مع الاقطاع واشتراكى مع الرأسمالية

صدر للدكتور ابراهيم عبده كتابان هما «رسائل من نفاقستان» و«الوسواس الخناس»، على صورة رسائل يرسلها المؤلف إلى أحد أصدقائه أسماه «عزيزى تعيسان». ومذكرات أشبه بالتعليقات السريعة فى تواريخ محددة. وبث المؤلف آراءه فى عبد الناصر والثورة. وفى النظام الذى يحبذه وينشده، والكتابان مليئان بالهجوم على عبد الناصر وبالغضب منه والحقد عليه.

«ونفاقستان» هى مصر، وأما «الوسواس الخناس» فهو جمال عبد الناصر. وغلاف كتاب الوسواس الخناس عبارة عن رسم يمثل شيطانا له قرنان وأظافر طويلة ويضحك ضحكة مخيفة وله لحية بشعة وتتوهج عيناه بنظرة مرعبة، فاذا أتيت بورقة وحجبت بها القرنين. وحجبت اللحية فستفاجأ بانه وجه الشيطان ليس إلا وجه عبد الناصر.

وقد لاقى الكتابان رواجا كبيرا، خاصة «رسائل من نفاقستان» وإذا انتهى القارئ منهما فانه لايحتج لذكاء كبير ليدرك أن مؤلفهما يهاجم الدول العربية ذات النظم التقدمية. فمصر هى «نفاقستان» والعراق «شقاقستان» وسوريا «توريطستان» كما جاء فى كتاب «نفاقستان».

وفى الكتاب الثانى «الوسواس الخناس» هاجم اليمن الجنوبية وليبيا. وفى نفس الوقت اطلق اسم «اسلاميستان» على السعودية و«وردستان» على لبنان.

وهو يتخذ موقفا عدائيا من بداية الأمر تجاه أى دولة ترفع شعار الاشتراكية أو تعمل لها، وهذه هى الملاحظة الأولى.

أما الملاحظة الثانية فهى أن الدكتور ابراهيم عبده حدد موقفه من البداية بأنه ضد الثورة صراحة فى كل ما اتخذته. فهو يقول فى ص ١٦ من كتاب «رسائل من نفاقستان» مخاطبا صديقه «تعيسان».

«وأرجو أن تعى ماتنطوى عليه رسائلى. فاننى وان لم أرض عن كل ما صنعته هذه الثورة. فأنا بطبعى من الثوار، بل انا ثائر قبل أن يولد معظم هؤلاء الثوار».

ثائــر مــع الاقطــاع

واضح من بداية الأمر أن المؤلف يعادى الثورة ولايرضى عنها وعن كل ماصنعته. وهذا لايجعله حكما موضوعيا منزها عن الهوى والغرض وهو حر فى أن يعادى الثورة وكل ماصدر عنها. ولكن الغريب هو النكتة التى يطلقها عندما يقول أنه ثائر قبل أن يولد ثوار يوليو.

ولايمهلنا المؤلف أو يعطينا الفرصة للتفكير فى هذا التناقض لأنه يبادر بتوضيح ثوريته ويعطينا نموذجا حيا يوضح الفرق بينها وبين ثورية الثورة – ويختار قانون الاصلاح الزراعى ميدانا للتوضيح.

يقول فى نفاقستان ص ١٦ – ١٧ :

«لا أستطيع أن أصور لك غبطة الناس وسعادتهم بهذا التغيير الجذرى لحياة نفاقستان الذى طرأ فى الشهور التالية. فقد صدرت قرارات ضخمة كان لها فى حياة البلاد آثار ضخمة. وكان أولها قانون يحدد ملكية الأرض المزروعة وهو أعظم القوانين فى تاريخ نفاقستان. كانت الأرض المزروعة يملكها الملك وامراء بيته، وقلة من المواطنين، وان كان بعض هؤلاء المواطنين قد تملك هذه الأرض بورا فأحسن إليها بجهده وماله الذى جمعه بعرق الجبين. فأحالها إلى قطعة من جنان، لذلك شاب هذا العمل العظيم احساس بالظلم مر وثقيل. فان مصادرة أرض الملك وأسرته أمر مفهوم، فقد سطت عليها الأسرة الحاكمة من أجيال سحيقة، وانتزعتها من أصحابها بالقسر وحازتها من غير حق. ولكن مصادرة أرض الأحرار المجاهدين أمر لايقره عرف ولا دين».

ان المؤلف يحكم بالكفر على قانون الاصلاح الزراعى لأنه انتزع اراضى من أيدى كبار الملاك ووزعها على المعدمين. ولم يقل لنا أى دين لايقر ذلك؟

ولم يستشهد بالآيات أو الأحاديث النبوية الشريفة التى تحرم أخذ ما هو زائد عن حاجة كبار الملاك لتوزيعه على الفقراء المعدمين.

هذه ملاحظة أولى.

والملاحظة الثانية، أنه يتعمد اغفال أن قانون الاصلاح الزراعى الأول سمح للفرد

الواحد، بملكية مائتى فدان. وصادر مازاد على ذلك. وهكذا سمح لكبار الملاك بنقل ملكية مئات أخرى من الأفدنة إلى أبنائهم وزوجاتهم. مما اضطر الثورة أن تجرى تعديلين أخرين فى الستينات لحجم ملكية الفرد الواحد. ووصلت بها إلى خمسين فدانا.

فلا أحد تعرض للجوع أو الفقر من الذين أخذت منهم الثورة أراضيهم الزائدة عن الحد الذى حددته.

والملاحظة الثالثة ان المؤلف يدعى أن كبار ملاك الأراضى الذين صودر الحد الزائد من أراضيهم أنهم كانوا من المجاهدين الأحرار. وهذا يعنى أن الثورة الحقت الأذى بمن جاهد فى سبيل وطنه. لكنه لم يقدم لنا نماذج لهم والأعمال الجليلة التى قدموها.

وحتى لو كانوا – جميعهم دون استثناء – قدموا خدمات جليلة للوطن. فهل هذا مبرر لاستثنائهم من تطبيق قانون استهدف تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية؟

ثم أليس توزيع أراضيهم الزائدة على المعدمين نوعا من الجهاد كذلك؟

الدكتور ابراهيم يدافع عن كبار الملاك صراحة ولكن. كيف يستقيم هذا مع زعمه أنه ثائر قديم؟

انه يحاول الخروج من هذا التناقض بتقديم اقتراح ونصيحة كان يرى الأخذ بها عند تطبيق القانون. يقول :

«لقد كان أسلم طريق لتطبيق هذا القانون أن ينص على أنه يحظر على أى مواطن أن يملك من الأرض – بعد عشر سنوات – أكثر من خمسين فدانا. ثم تفرض فى الوقت نفسه ضرائب باهظة متصاعدة على هذه الأرض حتى يتعجل أصحابها التخلص منها ويذلك يحقق الثوار هدفهم من هذا القانون العظيم، لعل هذا الأسلوب كان من شأنه أن نتفادى الهزة الاقتصادية واشاعة الكراهية فى نفوس اسر المالكين لأرضهم، واتاحة فسحة من الوقت يوزع فيها أصحاب الأرض أراضيهم بالبيع أو بالهبة. وبهذا الأسلوب – مع تطور الزمن – ما كان لصاحب الأرض أن يملك من الأرض شيئا».

من الصعوبة مناقشة الدكتور فى هذا الاقتراح العجيب. فهو يريد من الثورة الا تستولى على الأراضى المملوكة لكبار الملاك الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الذى حددته فى القانون الأول - ستبمبر ١٩٥٢ - وأن تعطيهم فرصة عشر سنوات ليتخلصوا من الزيادة، وهذا يعنى ببساطة أن الثورة لن تجد فدانا واحدا تعطيه لمعدم.

وفى نفس الوقت فان كبار الملاك - حتى لو سلمنا جدلا باقتراحه - لن يبيعوا أراضيهم الزائدة للمعدمين بطبيعة الحال. وستذهب إلى القادرين.

فما الذى يتبقى من الاصلاح الزراعى اذا أخذت الثورة بهذا الاقتراح؟

وإذا كان الدكتور ابراهيم يتقدم بهذا الاقتراح تلافيا للكراهية والحقد الذى يملأ نفوس وقلوب من انتزعت أراضيهم منهم. فان آلام وأحقاد مئات الآلاف من المعدمين لاتهمة فى شئ.

ويواصل الدكتور الكشف عن ثوريته فيقول فى كتاب «الوسواس الخناس» ص ٨٨ :

«يجب أن تذكر الحكومة للشعب أن البلاد تورطت فى حربين، قبل حرب أكتوبر فى سنتى ١٩٥٦، ١٩٦٧. وأن آلاف الملايين صرفت على هاتين الحربين وأن مصر هزمت فى كلتيهما، وأن صورت الأغانى والأناشيد أن النصر كان لنا فى الأولى وعجزت نفس الأغانى والأناشيد عن تحقيق أى نصر فى الثانية».

ولاشك أنه أصاب عندما اعتبر حرب ١٩٦٧ ورطة. أما ما لانفهمه فهو اعتباره حرب ١٩٥٦ ورطة. لأن النظام لم يدخل حربا وانما تعرضت مصر إلى عدوان شنته عليها انجلترا وفرنسا واسرائيل بعد تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦. وحاولت هذه الدول تحطيم حق وارادة مصر الوطنية واقصاء عبد الناصر عن الحكم، واجباره على الاستسلام لمشيئتها فرفض وقاتل. ووقف الشعب كله من خلفه.

فهل يعتبر الدكتور تأميم قناة السويس ورطة؟

أم يعتبر عدم رضوخ عبد الناصر لشروط المعتدين هو الورطة؟

ولقد خرجت مصر من العدوان الذى شنته عليها الدول الثلاث والقناة فى يدها وارداتها حرة وقيادتها لم تحن رأسها للمعتدين. ولم يكن منتظرا ولا متصورا أن تنتصر عسكريا على الجيوش الانجليزية والفرنسية والاسرائيلية وهى الدولة الفقيرة الضعيفة.

فعسكريا هزمنا. ولكن ماذا كانت النتيجه؟

استمرت ملكية مصر للقناة. وازدادت هيبة زعامة عبد الناصر وبدأ العد التنازلى فى حياة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية.وأخذت مصر تطاردهما فى العالم العربى والعالم الثالث. وتأكدت زعمتها فى المنطقة.

وهى نتيجة وفق أى مقياس، تعتبر نصرا ساحقا ..

اشتراكى مع الرأسمالية

.. وإذا كان الدكتور ابراهيم عبده قد ألقى بنكتة فى كتابه «رسائل من نفاقستان» عندما زعم انه ثائر قبل أن يولد ثوار يوليو – فانه ألقى بنكته ثانية فى كتابه «الوسواس الخناس» فزعم أنه اشتراكى قديم.

يقول ص ٦٤ :

«لقد أمنت بالاشتراكية فى صدر شبابى ولا أزال أومن بها. ومفهومى فى الاشتراكية أنها تعنى رفع مستوى العامل وحقه فى الأرض التى يفلحها، وتحمى حقوق العمال وتحصن هذه الحقوق بالتشريعات التى تزيد من نصيبهم فى عرق جبينهم وقد تحمست للمحاولات الكثيرة التى بذلت لتطبيق هذه الاشتراكية بعد قيام ثورتنا فى سنة ١٩٥٢».

ولايعطينا الدكتور فرصة لكى نفكر فى هذه الاشتراكية التى يؤمن بها منذ شبابه، وهل هى على غرار ثوريته فيما يختص بقانون الاصلاح الزراعى، أم انها شئ جديد؟.

يقول فى ص ٩٠ موضحا ومفسرا لاشتراكيته :

«وانى لسعيد أن ينظر المسئولون لسائر الشئون فى بلادنا هذه النظرة المتفتحة، فيؤيدون الاقتصاد الحر بعد سنوات من التزمت والانغلاق».

ويقول فى ص ٨١ :

«ليس من المعقول أن تلقى أمور الاقتصاد المنفتح الى أيدى من كانوا رواد الاقتصاد الموجه وركائزه وأصحاب الاصالة فيه».

.. وحدث أن أعلنت الحكومة أن سياسة الانفتاح التى تريدها لاتعنى السماح لأى انسان أن يقيم مايريد من مشروعات بعيدا عن خطة الدولة الاقتصادية ورقابتها. ورغم أنها قالت ذلك ذرا للرماد فى العيون. الا انها سمحت بالفعل بما هو أنكى. عندما اتبعت سياسة تدمير للاقتصاد الوطني.

.. ورغم ذلك، كتب الدكتور غاضبا من موقف الحكومة، واعتبره خيانة للاشتراكية التى ينادى بها .. قال :

«أن عند جميع الدول، وعند جميع الشعوب، اقتصادا حرا أو اقتصادا موجها. وليس هناك اقتصاد ثالث على الاطلاق وقد كنا واضحين تماما فى سياستنا الاقتصادية منذ سنة ١٩٦١ والسنوات العشر التالية لها إذ كان اقتصادا موجها مافى ذلك شك. فلما جاءت سياسة الانفتاح قضى ذلك بانتقالنا إلى اقتصاد حر، وليس الى ذلك الذى يريدونه اختراعا كسائر الاختراعات».

.. ولسنا فى حاجة للتعليق على هذا التناقض الصارخ بين ادعاء الدكتور انه اشتراكى منذ الصغر وبين مطالبته بالاقتصاد الحر وهجومه على الاقتصاد الموجه.

.. ولم يحدث فى التاريخ أن نادى أى شخص اشتراكى مهما كانت درجة ميله نحو الاشتراكية. بالأخذ بالاقتصاد الحر. لأنه يعنى رأسمالية سافرة. وحتى هذا النوع من الرأسمالية يكاد أن يختفى لأن تدخل الدولة – بقدر – فى توجيه الاقتصاد صار مسألة مسلما بها فى الأنظمة الرأسمالية الحالية.

.. أما الاشتراكية فلا معنى لها دون سيطرة الدولة على مصادر الثروة الرئيسية. وعلى أكبر نسبة فى الاقتصاد القومى. لا معنى لها دون تخطيط اقتصادى، فمسألة

موجيه الاقتصاد تحصيل حاصل لأى انسان يؤمن بأى قدر من الاشتراكية مهما صغر.

.. أما هذا الفهم الغريب للاشتراكية فلا نعرف من أى مصدر استمده الدكتور ابراهيم وعلى كل حال فقد اعترف بأن معلوماته فى هذا الشأن لاتجعله يفهم شئا فى الاقتصاد.

يقول فى ص ٨٤ :

«انا لا أدعى لنفسى حصافة أهل الاقتصاد. بل لا أزعم أبدا أننى مارست التفكير فى شئون المال على أسس من اقتصاد مغلق أو مفتوح، أو نجحت يوما فى تثمير الدانق والسحتوت».

.. أما معلوماته فاستمدها من رجال الأعمال .. يقول :

«غير أننى مواطن له أصدقاء فى كل بلد عربى يملكون الملايين ويحبون مصر ويريدون لها الرفعة والمجد وحسن المآل. وهذا الذى أنقده او أدعو إليه هو رجع الصدى لما يقولون. وما أظنهم فيما يقولون أو يحكمون قد جاوزوا الحقيقة أو اخطأهم الصواب».

.. وعند هذا الحد، فالدكتور كشف لنا مصدر معلوماته وأسباب حماسته الشديدة لسياسة الاقتصاد الحر وهجومه على عبد الناصر فهو يعبر عن مصالح اصحاب الملايين ويردد مايقولون. وكان واجبا عليه أن يكون صريحا من البداية فى التعبير عما يريده، لا أن يدعى أنه اشتراكى ليخفى تحييده للرأسمالية فى أعتى صورها ويوقع نفسه فى هذا التناقض المعيب.

من التشهير إلى المعارضة

.. ويمتلئ الكتابان بالقصص عن المفاسد والارهاب والديكتاتورية فى عهد عبد الناصر. واستخدم المؤلف الرمز فى الاشارة إلى ابطالها، ودون تحديد للأسماء والتفاصيل مما حولهما إلى سرد اشاعات وحكايات مقاهى، لايمكن الاستناد إليها.

.. كما أن المؤلف امتلأت نفسه بالمرارة نحو عبد الناصر ونظامه مما أفقده أى ذرة

من الموضوعية. وأدى ذلك إلى أن الكتابين تميزا بالسطحية.

.. ولم يخل الكتابان من بعض النقاط الايجابية خاصة كتاب «الوسواس الخناس» اذ وجه انتقادا شديدا لاستمرار الدولة فى فرض الرقابة على اصدار الكتب والأبحاث العلمية والبريد. وأشار إلى وجود خمس جهات تتولى الرقابة حتى على كتب الطهو والحياكة! وطالب بالغائها.

.. ولكن المؤلف دفعته كراهيته لعبد الناصر إلى محاولة تجريده من كل فضيله. لدرجة أنه أخذ يلوى عنق الحقائق ليطوعها لرغبة فى نفسه، وهى أن عبد الناصر سرق قيادة الثورة من اللواء محمد نجيب.

.. أما الأسباب التى استند إليها فى استنتاجه - الذى لم يقل به حتى اللواء نجيب نفسه - فهى أن محمد نجيب كان على رأس الثورة حين أعلان قيامها.

.. والمهم أن الدكتور عاب على الثورة ما اعتبره تزييفا للتاريخ المصرى وروى هذا التزييف فى الكتب المدرسية، بينما يمارس نفس العملية فى كتابه.

.. كذلك، بينما انتقد الذين يمدحون عبد الناصر واتهمهم بالنفاق حتى حول الشعب المصرى إلى شعب من المنافقين. ومصر الى نفاقستان، فلقد لجأ إلى الاسلوب ذاته عندما أخذ يكيل المديح للسادات معتبرا عمله هذا خارج دائرة النفاق.

.. وفى حقيقة الأمر فقد وقع فى تناقض يدعو للتشكك فى صحة وجدية ما ادعاه من قصص وحكايات. ففى كتاب «نفاقستان» يقول لعزيزه «تعيستان» ص ١٥ :

«. وانى لاتخيل فرحتك وانت تفض رسالتى وهى بكر لم يعبث بها فى الطريق أحد! فان القوم هنا بدأوا يعودون الى طبيعتهم السمحة بعد سنوات من الانغلاق وسوء الفهم والتقدير. فلم تعد هناك رقابة على البرق أو الهاتف أو البريد».

..وأما فى «الوسواس الخناس» فيصرخ من الرقابة قائلا فى ص ٨٠ :

«وان الحراسة وان رفعت عن أصحاب الأراضى والعمارات فانها لاتزال مفروضة على أصحاب العقول والافكار. وان الانسان المصرى لايزال فى جانب من نفسه معتقلا فى جهاز اسمه الرقابة، وتحت بصر حارس اسمه الرقيب».

* * *

.. وإذا كنا انتقدنا الدكتور ابراهيم عبده، فالأمانة تقتضى منا أن نشير إلى ماحدث من تطورات بعد صدور الكتابين.

.. فلقد ظل يكيل المديح للسادات ويتغنى بفضائله وحميد صفاته فى كل مناسبة تتاح له، ويبدو أن اعجابه الشديد به بسبب مشاركة السادات شخصيا فى الحملة المعادية لعبد الناصر. عملا بحكمة «عدو عدوى صديقى». الا انه – أى الدكتور ابراهيم – حرص على انتقاد الأوضاع التى رأى أنها تخالف رأيه. خاصة فى مجال حرية الرأى، ورغم أنه لم يؤمن ولم يدع أبدا إلى اعطاء الحرية لجميع التيارات السياسية بسبب عدائه المميت للناصريين. وخشيته أن يكون لهم حزب، فانه وجه انتقادات لاذعة للاجراءات الاستثنائية التى أخذت تتوالى فى الظهور. وبدأت أمالة فى السادات تتبدد.

.. ثم قاموا بمصادرة كتاب له هو :«الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير».

.. ثم صودر[1] له كتاب ثان بعد وفاة السادات وهو :«ومن النفاق ماقتل». أشاد فيها بالسادات، وشن حملة ضارية ضد عبد الناصر مستشهدا بالأكاذيب الواردة فى كتاب السادات «البحث عن الذات».

.. إلا انه وجه انتقادات ساخرة إلى السادات. قال فى ص ١٢٨ عن كيفية ابلاغ وزير الداخلية محمد نبوى اسماعيل للسادات بنتيجة الاستفتاء الذى أجرى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ . وهو أحد الاستفتاءات الكثيرة المزورة.

«وشاهدنا وزيرا يعلن للرئيس نتيجة أحد الاستفتاءات. وقد وقف كأنه فى محراب، وذكر عبارة «ياسيادة الرئيس» أكثر من ثلاث وثلاثين مرة ولم يستغرق اللقاء بينهما أكثر من عشر دقائق راح معظمها فى التزلف بأروع العبارات».

.. وقال عن الحديث التليفزيونى الذى أجرته مديرة التليفزيون السيدة / همت مصطفى مع السادات فى ذكرى عيد ميلاده :

وقد اعتادت السيدة همت مصطفى المذيعة إذ ذاك فى التليفزيون أن تسجل

---

(١) حصل الكتاب على حكم قضائى بالافراج عنه.

للرئيس السادات حديثا يوم مولده من كل عام فى قريته ميت أبو الكوم، وقد أخذ الرئيس يحكى لها عن القاعة التى كان ينام فيها هو والأرانب. وأراد أن يختصر فى ذكر ظروف حياته فى تلك الأيام مستدركا بأن هذا حديث ليس فى الموضوع الذى يهم البلاد. فقالت معقبة على رأى الزعيم بأن حديث القاعة والأرانب جزء من مسيرة مصر الخالدة على مر الزمان.

ولم أكن أعلم أن تلميذتى همت مصطفى على هذا القدر من العمق فى تاريخنا المعاصر الذى بلغ ذروته فى الحديث عن أرانب الرئيس التى دخلت التاريخ من أوسع الأبواب».

.. وعن حب السادات لسماع المنافقين والمدى الذى ذهب إليه أورد الدكتور عبده هذه الرواية ص ١٢٩ – ١٣٠ التى حدثت أثناء زيارة السادات لأمريكا :

«والرئيس السادات بشر، والانسان يسعده ثناء الناس عليه وذكر أعماله بالتمجيد، وتسجيل منجزاته كل يوم. وفى هذا تنافست ادوات الاعلام فى الداخل والخارج، وجاءت قمة نفاق الخارج على لسان غريب، فكانت أقبح الرياء وأخطر النفاق، قام المستر بوش نائب الرئيس ريجان خطيبا فى مأدبة أقامها الرئيس السادات فى واشنطن، فقال أن الله سبحانه وتعالى خلق العالم فى ستة أيام، كان يخلق كل يوم ملايين البشر وملايين الزواحف والأنعام. ثم خصص سبحانه يوما لخلق السيد المسيح، وفى يوم خلق الرئيس السادات. وما أظنه فى ذلك اليوم خلق شيئا أخر اكتفاء بهذا العمل العظيم.

.. وعندما انتهت المأدبة التقت الدكتور مصطفى محمود إلى رؤساء تحرير الصحف المصرية وقال لهم اياكم أن ترسلوا بهذا القول إلى صحفكم فانه سيقيم الدنيا ويقعدها. وعقبت السيدة أمينة السعيد بأن نشر عبارة بوش سوف تسئ إلى المسلمين والمسحيين.

وفى اليوم التالى استدعي الرئيس الراحل رؤساء التحرير باسم الثغر منشرح الصدر وسألهم هل استوعبوا ما قاله نائب الرئيس ريجان؟ فتبرع منافق منهم وقال أن السيدة امينة السعيد – دون أن يذكر مصطفى محمود – نصحت بعدم الابراق

لصحفهم بما قاله بوش، ولكنهم جميعا أرسلوا بذلك الحديث العظيم الذى ذكره الى كل الصحف المصرية ومجلاتها المختلفة.

ونظر الرئيش شذرا إلى أمينة السعيد ولم يقل شيئا.

ولا داعى لتكملة ماحصل فى مصر.

عندما جاءت برقيات الهراء من المنافقين الكبار. فقد استطاع رجل عاقل وسط هؤلاء المجانين أن يحبس البرقيات ويحول دون نشر هذا الكفر المبين.

.. لكن الدكتور ابراهيم رغم كل ذلك أخذ يلتمس الأعذار للسادات رغم أنه وصف نفسه بالرئيس المؤمن، والمسلم الذى يحكم دولة مسلمة.

.. وهو وان كان انتقد تصرفات النظام إلا أن كراهيته لعبد الناصر فاقت كل حد لدرجة أنه لم يغفر له حتى حسناته. بينما اجتهد ليبرر للسادات ما اعترف بأنه كفر مبين.



الفصل الرابـع

صالح جودت رجل لكل العصور

.. يعتبر الاستاذ صالح جودت – رحمه الله – من أبرز فرسان الحملة على عبد الناصر، ان لم يكن افكههم. فهو الذى بادر بشن هجوم صاعق بشكل مباشر مفتتحا بذلك صفحة التشهير والتجريح. ولابد أن ننبه القارئ إلى أن صالح جودت يحرص على أن يحتفظ لنفسه بمركز الصدارة ويصر دائما أن يكون الأول فى كل عهد.

.. فهو أول من يمتدح من فى السلطة بحيث يكون صوته أعلى الأصوات. وأول من يذم أى عهد أو شخص يحس أو يشتم أن شمسه غربت بعد أن كان أكبر مادح له. يفعل ذلك ببساطة شديدة دون أن تطرف له عين أو يحمر خد. وهو رجل كل عهد. منافق عظيم لايمكن مجاراته ويستحق جائزة نوبل للنفاق. اذا قرر العالم أن النفاق يستحق جائزة دولية.

.. وفى حقيقة الأمر فصالح جودت ليس الوحيد فى هذا الميدان، لأن له منافسين أقوياء كالكاتب الجاهل ابراهيم الورداني الذى وصفه الدكتور طه حسين بجملة رائعة هى :

«هذا رجل رضى بجهله ورضى عنه جهله». ومثل موسى صبرى وحشد بديع من الكتاب والصحفيين، الا أن صاحبنا هذا – صالح جودت – يتفوق عليهم بخفة ظل، ومناقشته متعة ومجلبة للتفكه وهو يعتبر العنصر الكوميدى من جوقة الهجوم على عبد الناصر، ويذكرنا بتلك الظاهرة التى اعتقدنا أنها اندثرت. وهى ظاهرة شعراء القصور والملوك، فهو دليل على استمرارها وعلى أن خراب الذمة لا حدود له. وأن عصرنا قادر على انجاب من يتفوقون على الأقدمين فى هذا المجال، فليس للأقدمين أن يتباهوا بأنهم الوحيدون الذين انجبوا شعراء وكتاب قصور وملوك كبرت ضمائرهم وذممهم لتسع كل شئ. لأن عصرنا أنجب واحدا ابتلعت ذمته وضميره كل مالم تطق أو تقبل ضمائرهم وذممهم قبوله.

.. من أين نبدأ بهذا المنافق العظيم الذى تفوق على فطاحل المنافقين فى التاريخ؟

.. فى عام ١٩٧٣ أصدر عامر العقاد – ابن شقيق المرحوم الأستاذ الكبير عباس

محمود العقاد - كتابا بعنوان «صالح جودت فى الميزان» تناوله فيه من جوانب متعددة : وسوف نعرض ملخصا للفصل الخاص بذمة الشاعر فى ميزان شعره :

قال المؤلف :

«بعد قضية الأسلحة الفاسدة وانكشاف المستور من فساد الملك السابق فاروق. وبعد أن أصبح فاروق مجرما من أعرق المجرمين يرفضه الضباط والجنود ولايضمرون الولاء له لاجرامه بعد أن بلغت به الضعة أن يتجر بأرواحهم وهم فى ساحة القتال، بعد كل هذا يكتب صالح جودت فى مدح فاروق بمناسبة ومن غير مناسبة، أغانى يغنيها كبار المطربين مذيعين فى الآفاق هذا النفاق البغيض.

هل يمكن الا أن يكون نفاقا خالصا صافيا قوله :

دعانى داعى شبابك قمت لبيتك
ونادى ساحر جمالك قمت لبيتك
ومن كتر غيرتى عليك فى القلب خبيتك
وقلت لك يافاروق القلب دابيتك
شبابك نفحة م الجنة
متهنى الروح وتسعدها
وتاجك مصر تحسدها
عليه والدنيا تحسدها
وعيدك غنوة تتغنى
وطول الليل أرددها
وأقول للفجر يستنى
لأفرح مصر يوم عيدها

.. يقول المؤلف معلقا :

«هذا الزجل نشر فى العدد الصادر فى ١٩٥٠/٨/٢٥ من مجلة الاذاعة التى كان يرأس تحريرها.

ولم يكف صالح جودت أن يسود صفحة واحدة من المجلة بمثل هذا الهراء

السخيف، بل انه يسود صفحة أخرى بكلام أحقر من هذا الكلام. لقد تطوع بالرد على الذين هاجموا الملك بسبب الأسلحة الفاسدة: قال صالح جودت مدافعا عن الملك:

«ان طلعة الفاروق فى أى بلد أوروبى لكفيلة بأن تقضى على عشرات الملايين التى ينفقها اليهود فى النكاية بمصر والحملة على سمعة مصر وشعب مصر وتاج مصر فى غمضة عين».

«سيخرج أهل البلاد السعيدة التى يزورها الفاروق ليروا طلعته سيجدون أمامهم خير ملك فى الأرض .. سيجدون أمامهم شبابا مشرقا وذكاء دافقا وعلما موفورا. ولسانا عذبا وأدبا رفيعا. ورجولة صادقة وديمقراطية حقه. سيجدون أمامهم رجلا هو فى تواضعه ملك فى عظمته رجل».

وفى حقيقة الأمر فنحن نرى أن صالح جودت يحدثنا عن اكتشاف سلاح سرى جديد وشديد الفعالية لمقاومة الدعاية الصهيونية فى أوروبا ضدنا. يحبط هذه الدعاية ويبدد عشرات الملايين من الدولارات التى تنفقها الصهيونية ضدنا.

ماهو هذا السلاح؟

.. أنه جمال فاروق وشبابه ورجولته !!

.. صالح جودت كان يعلن عن اكتشاف هذا السلاح وعن تبرير رحلات الملك إلى أوروبا فى الوقت الذى كانت أوروبا تنظر بعين السخرية الى فضائح ومهازل الملك. وفى وقت زكمت فيه رائحة فساده أنوف المصريين الذين كانوا يتحفزون لخلعه ووضع حد للعار وللفساد الذى يجلبه عليهم مجرد بقاء شخص كفاروق فى السلطة».

.. ويورد المؤلف نماذج من قصائد كثيرة قالها صالح جودت فى مدح الملك فاروق ونشرها بمجلة الاذاعة فى ١٩٤٨/٢/٧. مثل القصيدة التى قال فيها :

حبيب النيل فى يوم عيدك ... دى ليلة القدر ميلادك
يتحقق على أيدك ... أمانى السعد لبلادك

أفوت على الليل الاقى الليل بيوصف للقمر لطفك
أفوت على النيل الاقى النيل بيروى للوجود عطفك

.. ثم يقول عن شباب وقلب فاروق وعنه وهو يتكلم : ،

شبابك .. ربنا يسلم شبابك عالبلاد نعمة
وقلبك .. منه نتعلم معنى الحب والرحمة
أشوفك لما تتكلم كلامك أغلى من الحكمة

.. ويقول المؤلف ص ٤٧ – ٤٨ :

«ثم انظر الى هذا الشئ الذى لم يسبق أحد اليه صالح جودت. الشئ الذى ستظل الأجيال بعد الأجيال ترويه عنوانا على خراب ذمة بعض الأدباء فى عصرنا.

عن لصالح جودت أن ينظم قصيدة من الشعر جعل عنوانها : «ليالى اسماعيل» ونشرها فى مجلة الاذاعة فى العدد الصادر فى ١٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٨ بعد حرب فلسطين مباشرة، وبعد فضيحة الأسلحة الفاسدة. وبعد انطلاق ألسنة الناس فى الملك فاروق بكل مايمكن أن يعبر عن الكراهية والاحتقار، ثم عن للشاعر أن يطبع ديوانا من الشعر اسمه «أغنيات على النيل» فى سنة ١٩٦٢. فأخذ هذه القصيدة ورفع منها أبيات المدح التى صاغها فى فاروق وجده اسماعيل ووضع بدلا منها أبياتا فى ذم فاروق وجده اسماعيل. وغير فى عنوان القصيدة تبعا لهذا التغيير فى موضوعها أو تبعا للتغير الذى طرأ على مصر كلها بقيام ثورة ٢٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢. يقول فى الصورة الأولى وقد نشرت بمجلة الاذاعة العدد الصادر فى ١٠ يوليو (تموز) سنة١٩٤٨ :

عجبا، لازورقى يسرى ولا النيل يسير
وصدى الذكرى ينادى : ها هنا العهد النوثير
ها هنا القصر الذى تحسد ماضيه القصور
أيها القصر الذى تحسد ماضيه القصور
لاترع فالمجد باق ولذكراك عبير

ولآيـــك فــى الأيـــام بـــعـــث ونـــشـــور

أيـنـعـت مـن روض اسـمـاعـيـل فـى مـصـر الـزهـور

ثم يقول فى الصورة الأخرى من نفس القصيدة نشرت بديوان «أغنيات على النيل» فى عام ١٩٦٢ صفحة ٦٧ :

كـان اسـمـاعـيـل دنـيـا جـمـعـت فـيـهـا الـعـصـور

وطـواهـا الـكـبـر والـطـاغـوت والحـكـم الـغـريـر

ويبدو أن الغضب استبد بالمؤلف فعلق قائلا :

«فهل رأى الناس فى العربية كلها من تنزل وحى الشعر على شعرائها، شاعر أقل حياء من هذا الشاعر الذى يسوق إلى قرائه هاتين القصيدتين، أو هذه القصيدة فى صورتين فى أقل من عشر سنوات! وعلى هذهالوتيرة من النفاق المرذول والتلون لكل عهد باللون الذى يناسبه. ترى صالح جودت يفعل فى قصيدة أخرى بمثل مافعل فى قصيدته السابقة وإن كانت هذه الفعلة مخجلة أشد لكل قارئ بقى فى نفسه احترام للقيم».

.. ويشير عامر العقاد الى قصيدة لصالح جودت فى مدح الأستاذ فكرى أباظة بمناسبة حصوله على الباشوية. أى لقب باشا، فى عام ١٩٥٠. ألقاها بمبنى نقابة الصحفيين قال فيها :

اخـلـعـوا الـغـار عـلـى هـذا الجـبـين وإحـتـفـوا لـلـقـلـم الحـر المـبـين

بـارك الـفـاروق فـيـكـم قـلـمـا لـم تحـركـه الـى الـزيـف يمـين

وفى عام ١٩٥٧، جمع صالح جودت بعض أشعاره فى ديوان سماه «ليالى الهرم» ووضع هذه القصيدةضمن قصائده ولكن بعد أن بدل وعدل، فأبدل كلمة «الفاروق» بكلمة «الرحمن» فأصبحت بعد التبديل كالآتى :

بـارك الـرحـمـن فـيـكـم قـلـمـا لـم تحـركـه الـى الـزيـف يمـين

.. ويبدو أن عامر العقاد لم يطق صبرا فأسرع معلقا :

«خسئت أيها الشاعر الذى لاترى فرقا بين الرحمن سبحانه وتعالى حينما يبارك بنعمائه صاحب قلم حر لم يتحرك لمدح الزيف وبين ذلك العربيد النجس «فاروق»

فهل رأى الناس مرة ثانية منذ تنزل الشعر على شعراء العربية شاعرا لايرى فرقا بين عطايا الملك وعطايا الاله؟!».

.. وكان واضحا أن صالح جودت القى بنكته أغاظت المؤلف الى حد بعيد وأثارت أعصابه. فقد تحدث صالح جودت عن ضميره الحى فى أحدى قصائده. قال :

كم شاعر دونى جرى شعره	بمدح حزب أو بزلفى وزير
فصفق الناس له وأثيروا	فلقبوه بالأديب الشهير
واحتاطت النعمة أبوابه	وزينته خلع من حرير
وكل مابينى ومابينه	انى تورعت وباع الضمير

.. فقال عامر العقاد بعد أن فاض به الكيل :

«أى ضمير يا هذا؟! أهو الضمير الذى وصفه أحد زملائه فى مجلة صباح الخير فى عددها الصادر فى ١٣/ ١٠/١٩٦٧ بعنوان: «وجه الشاعر الصفيق»؟! أهو الضمير الذى جعلك تشدو- فض الله فاك- ان فاروق كان الناس يتعلمون من قلبه الحب والرحمة؟ أهو الضمير الذى كان يدعو لمصر بأن يسلم لها شباب فاروق الذى تراه وحدك من نعم الله التى من به عليها! أهو الضمير الذى رأى فى يوم عيد ميلاد ذلك الملك المقامر أنه ليلة القدر التى وصفها القرآن الكريم «بأنها خير من ألف شهر» وأن ملائكه تنزل فيها على عباده الصالحين؟ أهو الضمير الذى يرى صاحبه أن على أيدى ذلك الملك الذى باع جنوده فى ساحة الشرف بأبخس ثمن تتحقق أمانى السعد للبلاد؟! أى سعد يا هذا؟!»

.. أن نقطة الضعف الوحيدة فى هذا الجزء من كتاب عامر العقاد عن صالح جودت أنه لم يواصل عملية التأريخ لنضال الشاعر وخاصة شجاعته المفاجئة أمام عبد الناصر بعد أن مات وهجاؤه له وتهجمه عليه بعد أن أيقن أن هذه رغبة خليفته، وبعد أن كان الشاعر من أكبر مادحيه.

.. ولكننا نتفهم الأسباب التى أدت الى عدم مواصلة المؤلف للتأريخ لصالح جودت، فقد رأينا كيف التهبت أعصابه وتوترت وكاد إن يفقدها عند هذا الحد، ولو واصل لكان محتملا أن يموت كمدا أو غيظا، ولذا اثر الاحتفاظ بحياته حتى لا يكون ضحية لصالح جودت.

.. اما صالح جودت فقد أسرع بعد قيام الثورة بالتبرؤ من العهد الملكى وأخذ يكيل له الشتائم نثرا وشعرا، وينهمر مدحا على الثورة وقادتها واظهار حبه لها. وكأنه كان يبشر بها قبل حدوثها.

.. كما كان نصيب عبد الناصر عظيما من هذا الحب والمدح ونحن لن نتبع كل ما قاله هذا المنافق العظيم، انما سننقل ما قاله فى رثاء عبد الناصر عندما توفى. فقد كتب قصيدة بمجلة المصور عدد ٩ أكتوبر (تشرين أول) سنه ١٩٧٠ ينعى فيها عبد الناصر الذى توفى فى ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠. وعنوان القصيدة هو «نحن أولى بالرثاء»:—

أمع الاسراء نادته السماء ... كدت أحسبه من الأنبياء
علت الطائرة الشكلى به ... فتخيلت براقا فى الفضاء
كنت أسمع فى موكبه ... نغم الأملاك يعلو بالدعاء
كدت أن أشهد فى رحلته ... مشهد الجنة وعد السعداء
وتمثلت مسيحا صاعدا ... أفما كان مسيح الزعماء
يحمل الآلام عن أمته ... ويشيع الحب فيها والصفاء
ياقضاء نرتضيه.. بينما ... نجهل الحكمة فيها والقضاء
أأعزى فى جمال أمة ... لا ترى فيه سبيلا للعزاء
أو أرثيه بدمعى ودمى ... فنحن فى المأساة أولى بالرثاء
لا تلوموا عيننا فى موقف ... بات أعيا الناس فيه الشعراء

.. وكان قد كتب قصيدة عندما تنحى عبد الناصر عن الحكم فى ٩ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ فى أعقاب الهزيمة يطالبه فيها بالبقاء غنتها له سيدة الغناء العربى وكوكب الشرق أم كلثوم.

المهم، ان صالح جودت يصور عبد الناصر فى قصيدة الرثاء كنبى تحيط به الملائكة الى آخر الصور الشعرية الأخرى.

.. ولكن عندما بدأت الحملة ضده وأيقن انها بموافقة من النظام، كيف نظر صالح

جودت الى عبد الناصر مسيح الزعماء الذى كانت الملائكة تدعو فى موكبه ومشهد الجنة الذى كاد أن يراها وهو داخل اليها؟..

.. فى عدد المصور بتاريخ ٨ مارس (آذار) سنة ١٩٧٤، كتب مقالا بعنوان: «بل هى شرعية جديدة»، ووصف فيها عبد الناصر وعهده بالماضى، وقال بعد أن وصفه بأنه كان عهد خراب:

«إذا أحسن رجل الحارة المصرية والشارع العربى الاجابة عن هذا السؤال فإنه يتفق معنا أن الشرعية التى قامت منذ عشرين سنة أو أكثر قليلا، وقد سقطت نهائيا فى يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ واننا عشنا فترة غير شرعية منذ ذلك التاريخ حتى قامت شرعية جديدة مختلفة فى نوعيتها وأخلاقياتها وتطبيقاتها كل الاختلاف يوم ١٥ مايو (زيار) سنه ١٩٧١. فى ذلك اليوم.. سقط «الماضى».. نزلت الستارة عليه وبدأت ثورة جديدة فى تاريخ مصر كما بدأت صفحة جديدة فى التاريخ العربى».

.. وفى ١٥ مارس (اذار) سنة ١٩٧٤ كتب مقالا بعنوان: «على من نطلق الرصاص» أظهر فيه شماتته وتهكمه على موت عبد الناصر، قال:

«كنت فى الأسبوع الماضى اتحدث عن «الماضى».. لا لأطلق الرصاص على هذا الماضى فقد مات وأصبح فى ذمة التاريخ.. واطلاق الرصاص على الميت حرام، ولكن لأطلق الرصاص على الذين يريدون أن يبعثوا هذا الماضى.. ليحيا من جديد.. ولنحيا فيه مرة أخرى بكل ما احتواه من يأس وقهر وظلام».

وقال:

«وتوحيد الأمة العربية ماذا أنجز منه هذا الماضى؟»

أطلق لسانه على ملوك العرب ورؤسائهم بالسب والطعن ينتف لحية زيد، ويسب أم عمرو، ويتهم فلانا بالخيانة وعلانا بالجنون! وهكذا تحولت الجامعة العربية الى حلبة كاراتيه بعد أن كانت مألوفة كحديقة حب وساحة فداء!!

ونسى أنه القائل فى رثاء عبد الناصر:

«أقما كان مسيح الزعماء»

«ويحمل الآلام عن أمته»

وفي ٢٢ مارس (آذار) سنه ١٩٧٤ كتب في «المصور» مقالا بعنوان «لا أتكلم عن الماضي» بدأه بقوله:

«حديثنا اليوم ليس عن الماضي. بل عن الحاضر الذي نملكه وعن المستقبل الذي يملكه أبناؤنا وأنا لم أكتب عن الماضي شماتة فيه. معاذ الله.. فانما يفرح في الموت من لا يموت».

.. وفي ٢١ يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٤ كتب مقالا في «المصور» بعنوان: في ذكرى الثورة. هل تبقى الثورة الى الأبد؟ قال فيه:

«ومما لا شك فيه أن انقلاب ٢٣ يوليو (تموز) قد نجح ورسم لنفسه نهجا على أساس خطوط سته أمن بها الشعب وساندها كل المساندة على أمل أن تصل الى المكانة التي وعد بها القائد يوم قيام الثورة، وكان ممكنا. كان ممكنا جدا، أن نصل إلى هذه المكانه، لولا ما اعتور الطريق من انحرافات وأطماع شخصية واهتبال للاسلاب والغنائم وتكالب على الشهوات والملذات ونشدان للأمجاد الذاتية على حساب الصالح العام».

.. والسؤال الذي يبحث عن اجابه هو:

لماذا تسرع الشاعر المنافق لتقييم ثورة يوليو قبل أن تحل ذكراها بشهر؟

والاجابة نجدها في نفس المقال، فقد كتب ما كتب بمناسبة زيارة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون للقاهرة فأراد ان يثبت ولاءه للامريكان بمهاجمة الثورة، التي سماها انقلابا. وتجريح عبد الناصر، والمناداة بطريق غير مباشر بالتبعية لأمريكا.

.. كتب عن استقبال نيكسون ومغزاه من وجهة نظره فقال:

«.. وعند هذا الحد من الحديث أقف قليلا لأتحدث عن زيارة الرئيس نيكسون لمصر، لقد كانت هذه من الناحية الشعبية وبكل صراحة– استفتاء كبير للشعب المصري في أمور كثيرة. ومن الناحية العالمية هي استفتاء يكشف عن الطبيعة الطيبة لهذا الشعب وهذا حديث طويل عن العلاقات المصرية الأمريكية التي حولها ساحر

٦أكتوبر من اللون الاسود الى اللون الأبيض فى غمضة عين، ولا مجال للخوض فى هذا الحديث الآن. ولكن العبرة بخاتمته. العبرة بأن مصر التى تغفر كل شئ قد غفرت كل مامضى من كل أعماقها الطيبة، وخرجت والابتسامات على شفاه أبنائها تهتف للرجل الذى جاءها هذه المرة يقلب صفحة الماضى ويفتح صفحة الحاضر والمستقبل، ويتغنى بحضارة مصر ويعدها بعصر من الرخاء لم تشهد منذ قرون طويلة. لقد راع نيكسون- ولاشك- أن يركب مع الرئيس السادات سيارة مكشوفة تسير بهما بين هذه الملايين من المصريين فلا يقع عليه شئ، الا الزهرة العاطرة والتحية الطيبة والكلمة الحلوة والابتسامة العذبة. وهو الذى يسير- حتى فى بلاده- حذرا من خصومه وأعدائه فى كل خطوة ثم ان هذا الاستقبال الشعبى الزاخر الذى لم يصطنع لأن أحدا لا يستطيع أن يرسم الابتسامات على شفاه الملايين- كما قال الرئيس نيكسون نفسه- استفتاء للشعب فيما هو أهم. انه استفتاء للشعب فى رغيف عيشه. فى النظام الاقتصادى الذى عاشه منذ قيام الثورة. وهل أسعده هذا أم أشقاه؟ فى أيديولوجيته أو على الأصح فى الأيديولوجية التى يتمناها لنفسه، لحاضره ومستقبله. أيمانا منه بأنها كفيلة باسعاده».

.. وهكذا لم يقف صالح جودت عند حدود التلون مجاراة لأى سلطة، ومهاجمة من كان يمدحهم أرضاء لها، وانما تخطى ذلك إلى مهاجمة عبد الناصر ونظامه ارضاء لأمريكا ونيكسون بل وأراد أن يصور الشعب المصرى فى صورة الذى يستنجد بأمريكا لكى تطعمه وتضعه تحت مظلتها وانه - أى الشعب- فرضت عليه الثورة وعبد الناصر نظاما اشتراكيا رغم انفه. ولو كان الأمر بيده لاختار امريكا والراسمالية.

.. وليست هناك اهانة يمكن توجيهها لشعب أشنع من هذه الاهانة.

وصالح جودت ينسى اساءة امريكا لبلاده، ولا يغفر لعبد الناصر أخطاءه، واساءة أمريكا ببساطة. انها فرضت حصارا اقتصاديا على مصر بهدف تجويعها وفرض الاحلاف العسكرية عليها ومحاربة تطلعاتها لأن تتحول لدولة صناعية وتدعيم اسرائيل لضربها، بل وتهديدها للسادات كما أعترف بنفسه أنها هددته اذا حاول تصفية ثغرة الدفرسوار..

.. هذه الجرائم التى ارتبكتها أمريكا فى حق بلاده ينساها صالح جودت. بل ويدعى أن الشعب المصرى يريد سيطرتها عليه. ويصور الاستقبال الذى تم لنيكسون على أنه استفتاء اختار فيه الشعب أمريكا والراسمالية. ورفض عبد الناصر واشتراكيته.

.. أما محصلة الخضوع لأمريكا فلم تكن توفير الخبز الأبيض للشعب. انما كانت الوقوف فى طوابير لساعات طويلة للحصول على العيش الأسود.

.. ولم يكن غريبا عليه بعدئذ أن يكتب فى «المصور» بتاريخ ٨ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٧٤ مقالا بعنوان: «هل من حق الحاكم أن يبيع الشعب» قال فيه:

«هل من حق عبد الناصر- رحمه الله- أن يبيع مصر والمصريين للأخ العقيد[١] بالبترول كما تبيع موسكو يهود الاتحاد السوفييتى للأمريكيين فى هذا الأيام بالقمح؟!».

* * *

.. ويبدو أن بعض الخبثاء غمزوا له بعيونهم وقالوا: يا منافق الم تمتدح عبد الناصر وتجعله نبيا وتقبل عتبات المسؤلين وتلعق أحذيتهم، .. ولهذا كتب فى «المصور» عدد ١٠ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٤:-

«قيل لشاعر مخضرم عاش الجاهلية والاسلام، كيف تلقى الله وياطالما سجدت للأنصاب والأزلام. وسكت على المنكر وصاحبت أصحابه فى جاهليتك؟.

قال .. والله ماصنعت الا مارأيت قومى يصنعون، فلما جاء نصر الله والفتح ودخلت فى دين الله. أحسست بأنه غفر لى حين قال سبحانه : (قل ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم، لاتقنطوا من رحمة الله، أن الله يغفر الذنوب جميعا).

«فيا ربنا! اغفر لنا ماقلنا وما فعلنا فى جاهليتنا، فقد أسرفنا فى كتمان الحق والسكوت على المعصية اغفر لنا بعد ان جاء نصر الله والفتح. وعدنا إلى عهدك وتبنا اليك. انك أنت الغفور الرحيم».

.. وسواء غفر الله ذنوبه، أم لا، على أساس أنه رغم اسلامه فقد عاش فى جاهلية روج لها. فالذى يهمنا أنه لم يوضح أى جاهلية يعنى.

(١) العقيد معمر القذافى حاكم ليبيا.

.. جاهلية الملك فاروق. أم جاهلية عبد الناصر؟

.. وعلى كل حال، فباب التوبة يظل مفتوحا للعاصى والمخطئ وللمنافق أيضا .. بشرط أن تكون التوبة حقيقية. لامجرد شعار لمعاودة ممارسة الأخطاء والسجود للأزلام مرة أخرى.

التوبة؟!

.. يقولون .. التائب من الذنب كمن لاذنب له، لكن شاعرنا تاب عن ذنب واحد. هو ذنب السجود لغير الله فى عهد عبد الناصر. ولم يتب عما ارتكبه فى عهد فاروق. وأما مافعله فى عهد السادات فقد محا به توبته.

.. ويصمم صالح جودت على أن يحول المسألة الى كوميديا حقيقية عندما يعلن على الملأ أنه رجل طاهر وصالح كاسمه .. وتعرض للاضطهاد بسبب طهارته.

.. فى عدد «المصور» بتاريخ ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٧٤ كتب يقول :

«فى الأسبوع الماضى وقعنا نحن الأدباء الأطهار الذين نؤمن بمصر ولاننحرف لشرق أو لغرب».

.. وهى المرة الأولى على ما أعتقد التى يعلن فيها انسان على الملأ أنه طاهر.

.. ثم يمعن فى السخرية والهزء عندما يتحدث عن بطولاته وتاريخه النضالى فيكتب فى «المصور» بتاريخ ٢٦ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٤ مقالا بعنوان :«يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم. صدق الله العظيم» قال فيه :

«لقد عشت شبابى فى عهد الأحزاب، ولكننى أشهد الله أننى لم أنتم إلى أحد منها ولا دخلت دار اى حزب فى يوم من الأيام. ولكننى كرست كل حياتى لمصر وحدها فيما كنت ألقى من الخطب والقصائد فى المدرسة الثانوية والجامعة فى كل موقف وطنى» .وتناسى قصائده العصماء فى مدح الملك فاروق وأسرته المالكة.

والغريب أن يشهد الله على انه كان يلقى قصائده لخدمة مصر فقط. مع أن الجميع قرأوا له قصائده التى يذوب فيها حبا فى ملك فاسد ومقامر ولص، بل واستبدل اسم الملك باسم الرحمن.

أهذا كلام يصدر عن شخص طاهر ومؤمن؟

وهل ظن هذا المنافق الذى لم يفلح فى خداع الناس عن حقيقته أن بمقدوره خداع علام الغيوب؟

يروى لنا التاريخ أنه فى القرون الوسطى فى بعض دول أوربا ظهر ماسمى بمحاكم التفتيش، كانوا يأتون بمن يشكون انه يحمل أفكارا تخالف أفكار الحكام والكنيسة. ويقولون له : يافلان .. لقد ضبطناك تفكر فى كذا وكذا. وان نفسك الشريرة تضمر كيت وكيت. وهناك شهود على ذلك.

.. وعلى المسكين أن يثبت أنه لم يكن يفكر فى كذا وكذا. وأن نفسه ليست أمارة بالسوء حتى لايتعرض للموت حرقا أو فوق خازوق.

وعرف التاريخ الانسانى فترات كان الناس يؤخذون فيها بالشبهات، ويتعرضون للتنكيل والمطاردة بسبب وشايات أناس امتزجت نفوسهم بصفات الشيطان حتى صارت نسخة منه أو يتفوقون عليه فى الشر بحيث يصبح الى جانبهم ملاكا. لا هم لهم الا ايذاء الناس والشماتة فى مصائبهم.

وفى شهرى ابريل ومارس (نيسان وآذار) من سنة ١٩٧٣ قامت ماسميت بـ (هيئة النظام) بالاتحاد الاشتراكى برئاسة حافظ بدوى وعضوية احمد عبد الآخر ومحمد حامد محمود ومحمد عثمان اسماعيل باصدار قوائم تتضمن اسماء أكثر من مائة صحفى وكاتب باحالتهم الى المعاش وعلى هيئة الاستعلامات دون تحقيق أو محاكمة بتهمة مناوءة السادات .. وكنت واحد منهم.

وهنا أسرع صالح جودت ومعه صحفيان آخران هما ابراهيم البعثى وابراهيم الوردانى وكذلك موسى صبرى - عليهم رحمة الله جميعا - وعدد آخر من الصحفيين يهللون لهذه القرارات ويباركونها.

لكن صالح جودت اعتبرها غير كافية ولاتحقق الهدف منها اذ كان يجب أن تشمل كثيرين آخرين، فكتب مقالا فى مجلة «الهلال» بعنوان :«مزيد من القوائم ياهيئة النظام» يحرض فيها هذه الهيئة التى ضمت مجموعة من الامعات على تشريد المزيد وقال أن لديه كشوفا بأسمائهم.

ولم يكتف بذلك، انما تقدم باقتراحات لاقامة محاكم تحاكم الذين سيهمسون

ويشككون. كما ورد في مقاله الذى كتبه فى «المصور» بتاريخ ٨ مارس (اذار) سنة ١٩٧٤ بعنوان :«بل هى شرعية جديدة». سب فيها عبد الناصر واعتبر أن حركة ١٥ مايو (أيار) سنة ١٩٧١ تمثل شرعية جديدة لابد من حمايتها وتقدم بالاقتراح التالى:

«أكتب هذا بكل ايمان بمصر العربية أكتبه وأنا أعلم أن كثيرا من اللعنات ستنصب على رأسى، فى لعنات الذين لايدينون بالولاء للحارة المصرية، ولا للشارع العربى من تجار الشعارات الزائلة. الذين يصرون على عودة الماضى بكل صفحاته السوداء. وأنا لاأتهيب هذه اللعنات. لأنها لعنات مرفوضة من السماء، ولكن أخشى أن تعمل لهجاتهم وهمساتهم وتحركاتهم على بلبلة الأفكار حول حديث الشرعية. ولهذا أطالب مجلس الشعب - بوصفه السلطة الدستورية العليا فى البلاد - بأن يصدر التشريعات الكفيلة بالحفاظ على هذه الشرعية الجديدة التى قامت فى ١٥ مايو (أيار) سنة ١٩٧١ ووثقت فى أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣. ولست استهدف بمثل هذه التشريعات عودا إلى كبت الحريات. ولا إلى فتح أبواب السجون والمعتقلات من جديد. فقد انتهى ذلك العهد وسقطت شرعيته ولكننى أستهدف بهذا التمييز بين المواطن الصالح والمواطن غير الصالح. بين المواطن البناء والمواطن الهدام، حتى يحتل الأول موقعه فى معركة المستقبل. ويقصى الثانى عن موقعه حماية لهذا المستقبل العزيز».

.. طبعا اذا استثنينا الطابع الفكاهى فى المقال والناشئ من كون صاحبه هو صالح جودت - فسنجد أنفسنا أمام كاتب يطالب علناوعلى رؤوس الاشهاد باقامة محاكم تفتيش فى مصر والعودة بها إلى القرون الوسطى وأخذ الناس بالشبهات والتفتيش عما فى رؤوسهم وقلوبهم وضمائرهم ومحاسبتهم بناء على نتيجة التفتيش.

طبعا سيحتاج هذا الى قوانين وتشريعات تحدد صفات وشكل وطباع المواطن الهدام والمواطن البناء، وغيرها لحماية نظام السادات من الهمس واللهجات والشائعات.

وطبعا سيحتاج ذلك بدوره الى محققين والى محاكم من نوع خاص. والى شهود

ومدعين. وسيفاجأ أى انسان بالقبض عليه واتهامه بانه يهدد نظام الحكم باستخدام «الهمس والتحريك والتشكيك»، وهمساتهم خطرها شديد، وقد نسمع عن اكتشاف تنظيم سرى للهامسين والمشككين. وفى المحاكمة على الانسان أن يثبت أنه لم يهمس أو يشكك وأن أحدا لم يحرضه على ذلك. حتى يثبت براءته.

إلا إذا تقدمت أجهزة الأمن باشرطة تسجيل عليها بلبلة وهمس تدين المتهم.

وطبعا لابد من اختراع اشرطة تسجيل تلتقط الهمسات وتحل رموزها وألغازها!

وهكذا سنجد ان اقتراح هذ العبقرى من شأنه ارباك الدولة وإثارة ذعر المواطنين.

ويبدو أنه أعجب بينه وبين نفسه بعبقريته التى هدته لهذا الاقتراح، فأراد تدعيمه فقال فى مقال له «بالمصور» بتاريخ ٢٣ مارس (اذار) سنة ١٩٧٤ بعنوان :«لاأتكلم عن الماضى».

«ولكن الخطر الأكبر الذى يرتسم فى كل عين مصرية، متربصة بالحاضر، متحفزا للوثوب عليه متآمرا على منجزاته الطيبة وانتصاراته البطولية وتطلعاته المتألقة، لايتمثل فى بقايا الماضى وحدها، بل فى فئة أخرى موزعة بين القاهرة وغير القاهرة من العواصم العربية ستهمس فى الداخل، وتعلو أصواتها فى الخارج».

«وصحيح أن أنور السادات نفسه ضمان لحماية الحاضر - ولكننا لكى نصون هذا الضمان - يجب أن نحمى أنور السادات نفسه.

بكل قيمه وانجازاته وآماله. ممكن أن يكيدوا له بالهمس والتحريك، هنا فى مصر، بالجهر والتشهير خارج حدود مصر، يجب أن نحميه منهم، لا بالفصل ولا بالاعتقال ولا بالتشريد ولا بالتجويع. وانما نريد أن نحميه منهم فى ظل سيادة القانون، باقصائهم عن مواقع التأثير فى المجتمع وباصدار التشريعات اللازمة لسلامة المجتمع وطهارة المجتمع. ومسيرة الحاضر الفاضل الى مستقبل افضل».

وتقتضى الأمانة منى الاشارة إلى أن صالح جودت يستحق - بجانب جائزة نوبل للنفاق - جائزة رائد أو أبو القوانين الاستثنائية التى صدرت فيما بعد وتأخذ باقتراحه، ولكن بعد موته.

فقد أصدر السادات - رحمه الله - قوانين لمعاقبة المشككين، والهدامين ومن

يسيئون للقيم والاخلاق. وله قانون شهير اسمه «قانون حماية القيم من العيب»، وانشأ له محكمة اسمها محكمة «القيم» يحال اليها المتهم بالعيب.

وكان من الواجب على جحافل الكتاب والصحفيين الذين روجوا لهذه القوانين وساندوها أن يتذكروا صاحب الفضل الأول فيها.

* * *

وبعد ...

ماذا بقى لنقوله عن هذا الكاتب؟

بقى الكثير والكثير ... ولكنى مرغم على التوقف عند هذا الحد فقد أثر صاحبنا عامر العقاد الهرب من متابعة هذا المنافق وملاحقته فى كل ماكتب حتى ينقذ نفسه من الموت كمدا وغيظا بعد ان كاد يفقد السيطرة على أعصابه.

وأنا لا أحب أن أموت من كثرة السخرية أو أجد نفسى أصرخ طالبا النجدة من عبء هذه المتابعة. كما لانحب استثارة اعصاب القراء الذين قد لايتخيلون وجود كتاب وصحفيين من هذا النوع فى زماننا هذا.

ولذلك نقف عند هذا الحد طالبين الرحمة والغفران لأجدادنا المنافقين الذين يعتبرون أبطالا ذوى استقامة بجانب هذا المنافق.

* * *

الفصل الخامس

توفيق الحكيم القسيس والتائب

كان الاستاذ توفيق الحكيم من أبرز الشخصيات التى شاركت فى الحملة، فهو أكثرهم شهرة وأعظمهم مكانة. وصاحب حظوة لدى عبد الناصر، ومؤيد كبير له، ولذا أحدثت انتقاداته ضده ضجة هائلة وأثارت معارك كبيرة.

وإذا كان الحكيم أهم شخصية شاركت فى الحملة. فقد كان فى الوقت نفسه من أعجبها على الاطلاق، بسبب التبريرات التى ساقها ليفسر بها انقلابه المفاجئ على عبد الناصر، فقد قال انه فقد وعيه طيلة فتره حكمه، ولما مات وبدأت الحقائق المفزعة تتكشف، بدأ يستعيد وعيه ويرى الصورة على حقيقتها، وطبعا رأى بعد أن وعى، انها صورة مزرية وتعجب كيف وضع عبد الناصر على عينيه مثل هذه الغشاوة التى حجبت عنه نور الحقائق.

وبدأت مشاركته فى الحملة بكتاب صغير حقق رواجا عظيما. هو «عودة الوعى». وفيه انتقد قرار تأميم قناة السويس بمرارة. قال فى ص ٥٢ – ٥٣ :

«وكان أن قال وزير خارجية الولايات المتحدة مستر دالاس ذلك القول الذى أغضب عبد الناصر. فكان رد الفعل الانفعالى المعتاد، وصدر تأميم القناة مع دفع تعويضات وفى وقت لم يبق فيه سوى أقل من عشرة أعوام لانتهاء امتياز هذه القناة، وعودتها قانونا إلى ملكية مصر بدون دفع أى شئ» .

وتوفيق الحكيم يتجنب الاشارة إلى موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع، فقد وافقت ومعها انجلترا والبنك الدولى على تمويل مشروع السد العالى بعدما تأكدوا من سلامته فنيا، وفائدته القصوى لمصر اقتصاديا. وفجأة سحبت أمريكا عرضها، وتبعتها انجلترا ثم البنك الدولى، وأوردت أسبابا غريبة لتصرفها وهى أن الاقتصاد المصرى ضعيف لايتحمل مشروعا كهذا وأن على المصريين التركيز على الصناعات الخفيفة لا الثقيلة والاهتمام بالزراعة. والحقيقة أنهم أرادوا الضغط على مصر وإذلالها لتقبل بالسير فى ركابهم. فرد عبد الناصر بتأميم شركة القناة لاستغلال دخلها لتمويل المشروع.

تجنب الحكيم ذلك مكتفيا بعبارة غامضة لاتشرح حقيقة موقف أمريكا. وهى ..

«فقال وزير خارجية الولايات المتحدة مستر دالاس ذلك القول الذى أغضب عبد الناصر».

وهذا التعمد فى أخفاء حقائق الموقف الأمريكى يعتبر تخليا عن الأمانة والموضوعية اللازم توافرهما لتقييم المواقف. ويعطينا مؤشرا عن الأسلوب الذى أختاره ليشارك به فى الحملة.

وكان على توفيق الحكيم أن يوضح الأسباب التى جعلته ينتقد عبد الناصر فجأة بينما ظل صامتا فى حياته. وفاجأ الجميع مرة أخرى بالكشف عن بطولات له قام بها فى حياة عبد الناصر.

قال ص ٦٠ – ٦١ :-

«ولقد كانت ثقتى بعبد الناصر تجعلنى أحسن الظن بتصرفاته، والتمس لها التبريرات المعقولة، وعندما كان يخالجنى بعض الشك أحيانا، وأخشى عليه من الشطط أو الجور كنت ألجأ الى افهامه رأيى عن بعد وبرفق وأكتب شيئا يفهم منه ما أرمى اليه. فقد خفت أن يجور سيف السلطان فى يده على القانون والحرية. فكتبت (السلطان الحائر) ثم خفت أن يكون غافلا عما أصاب المجتمع المصرى قبيل حرب ١٩٦٧ من القلق والتفكك. فيعتمد عليه فى الاقدام على مغامرة من المغامرات فكتبت (بنك القلق) وهى كلها كتابات مترفقة بعيدة عن العنف والمرارة، لمجرد التنبيه لا الاثارة. وكما علمت فقد قرأها وفهم ما أقصده منها. ولكنه فيما يظهر لم يأخذ بها .. بل اندفع فى طريقه .. ولست أبرئ نفسى بهذا لأن ادانتى الحقيقية هى فقدان الوعى وأنا فى الشيخوخة وبعقل يعيش بالتفكير».

والحكيم هنا يناقض نفسه، فقد زعم أنه كان فاقد للوعى، بينما نجده يقول أن المجتمع المصرى أصيب بالقلق والتفكك قبل حرب ١٩٦٧. ولابد أنه يعرف أسباب هذا التفكك وأعراضه ونتائجه، وما يحدث عموما. ومن يعرف ذلك لايمكن أن يكون فى غيبوبة فاقدا لوعيه.

أما كيف اثار انتباه عبد الناصر لهذه الحالة المتردية التى وصل إليها المجتمع صرى، فقد كتب مسرحيتين – نشرتهما له جريدة الأهرام – وهما «السلطان

الحائر» و«بنك القلق». وقد ارتاح عندما علم أن عبد الناصر قرأهما وفهم مايرمى إليه. والذى نقل اليه هذا هو الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام وقتها وصديق عبد الناصر.

وهذه طريقة عجيبة في التعبير عن الرأى. اذ كان محتملا الا يقرأ عبد الناصر المسرحيتين. كما كان محتملا كذلك ألا يفهم مغزاهما اذا قرأهما ولايصل إلى علمه رأى توفيق الحكيم. وإذا كان الكتاب والصحفيون سينبهون أى حاكم الى الأخطاء بكتابة مسرحيات وروايات رمزية. فمعنى ذلك انتفاء الحاجة إلى المعارضة وحرية المناقشة وتكوين الأحزاب.

وكانت للحكيم دالة على عبد الناصر تبيح له أن يطلب مقابلته ويشرح له مايجيش فى نفسه من مخاوف ويبسط له رأيه. أو يكتب إليه رساله تشمل مايريده لكنه لم يفعل مكتفيا بكتابة مسرحيتين رمزيتين!!

ومن المعروف أن النظام ارتكب قبل هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ بعض الأخطاء التى كانت تستوجب الاحتجاج عليها، أو الكتابة لعبد الناصر مباشرة بشأنها ولفت نظره اليها.

فمثلا قام حلمى سلام رئيس تحرير جريدة «الجمهورية» – مستندا الى نفوذ المشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس وقائد الجيش – عام ١٩٦٤ بنقل عشرات الصحفيين والكتاب من الجريدة بموافقة الحكومة إلى أعمال غير صحفية فى بعض الوزارات.

وفى سنة ١٩٦٥ حينما اكتشفت السلطات تنظيما سريا مسلحا للاخوان المسلمين وقعت بعض حوادث تعذيب لعدد من المعتقلين فى السجن الحربى، وكان الناس يتناقلون أخبارها فى مجالسهم لأنها لم تكن خافية على أحد. وقدموا للمحاكمة وصدرت أحكام بالاعدام على عدد منهم. كان من بينهم الأستاذ سيد قطب – رحمه الله عليه – وهو كاتب ومفكر اسلامى مرموق له مكانة كبيرة وهو شيخ متقدم فى السن.

وبعد الهزيمة قام النظام بما سمى بعد ذلك بمذبحة القضاة، عام ١٩٦٨، حيث عزل عشرات منهم من عملهم.

هذه وغيرها. أخطاء إرتكبها النظام، وبعضها فادح، وبعضها الآخر ممعن فى ظلمه وتجبره وخلوه من الرحمة. وهى أخطاء كافية لاعادة الوعى لمن فقده، وإثارة المشاعر، والاحتجاج عليها حتى من منطلق الحرص على النظام وتنقيته من سلبياته وتجنيبه العثرات والسقطات.

وكان على توفيق الحكيم أن يقابل عبد الناصر أويكتب له طالبا الغاء أحكام الاعدام الصادرة بحق الاخوان، أو على الأقل استثناء سيد قطب منها، لأن اعدامه عمل شنيع، اذ لايجوز اعدام كاتب أو مفكر أو صحفى أو حتى صاحب رأى لخلافات سياسية.

وكان عليه أن يحتج على مذبحة القضاة ويطالب باعادتهم لعملهم وتصحيح الخطأ الذى وقع.

لكنه لم يفعل شيئا من ذلك، ولم تتحرك مشاعره أو يتيقظ ضميره، وهو الكاتب الكبير صاحب الحظوة عند من بيده القرار.

وهذا الاحجام منه يعنى واحدا من عدة احتمالات :

الأول : أن يكون موافقا ومباركا لكل ماحدث.

الثانى : أن يكون الخوف قد أقعده عن الحركة.

الثالث : أنه لاتعنيه القضايا العامة ولا مشاكل الوطن ومصائب بنيه وأفراحهم. انما تعنيه مصالحه ومكانته الخاصة وبالتالى فهو يمالئ أى سلطة حتى يظل محتفظا بهذه المكانة باستمرار.

وتوفيق الحكيم لم يعرف عنه ايمانه بالديمقراطية الحقة - وهى تعدد الأحزاب كحق مطلق - وبالتالى لم يكن يعنيه الا مصالحه الخاصة. وهذا مايبرر حملته على عبد الناصر بعدما تأكد أن السادات يسلك طريقا جديدا تماما ولن تغضبه مهاجمة عبد الناصر بقدر ماتدغدغ مشاعره، وعليه أن يكون من السابحين فى التيار الجديد، وأن يكرس جهوده للمهمة الجديدة.

.. ولهذا رأيناه يصمت عما قيل عنه ممن هاجموا عبد الناصر، وينبرى للرد على ماقيل من الذين دافعوا عنه.

فعلى سبيل المثال، هاجم صالح جودت - عليه رحمة الله - الحكيم مرتين. المرة الأولى فى مقال «بالمصور» فى ١٥ مارس (آذار - سنة ١٩٧٤ بعنوان : «على من أطلق الرصاص» - وتعرضنا له فى السابق - قال فيه مشيرا إلى العريضة التى وقع عليها الحكيم قبل حرب أكتوبر مع عدد من الكتاب والصحفيين ورفعوها إلى الرئيس السادات انتقدوا فيها الأوضاع القائمة وأثارت غضبه. قال صالح جودت عنها:

«شريعة تمليها علينا ضمائرنا أن نحميها بصدورنا وأن نطلق الرصاص على خصومها الذين يريدون أن يبعثوا الماضى. والذين اتهموا أنور السادات - قبل معركة ٦ أكتوبر الخالدة بفترة وجيزة - أنه لن يحارب وأن سياسته «تبعث على القرف» هؤلاء هم خصوم الحق فى مصر الحاضر، ومصر المستقبل. الا من تاب منهم وعمل صالحا، واحقاقا للحق، أقول أن نفرا منهم قد تاب وآمن وعمل صالحا فلا يسعنى الا أن أسعى إليه وأن أصافحه وأعانقه».

وقد ابتلع الحكيم هذا التعريض به من قبل صالح جودت وقبل أن يكون جودت القسيس الذى يتوب على يديه. وقد يعتقد البعض أنه لايقصد الحكيم. الا انه أكدها مرة أخرى بطريقة أوضح فى مقال له «بالمصور» بتاريخ ٢٨ يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٤ بعنوان :«مطلوب كيسنجر من أى دولة» قال فيه :

«وإذا كان القراء يذكرون حكاية «العريضة» التى أدارها بعض الصحفيين للتوقيع فى أوائل العام الماضى (١٩٧٣) وزعموا فيها أن أنور السادات لن يحارب، وأن سياسته تبعث على «القرف» إلى آخر ماذكروه من ترهات كذبها واقع ٦ أكتوبر العظيم. وكانت تحمل أكثر من ثمانين توقيعا ليس بينها غير أسمين أو ثلاثة يعرفها الناس. فليعلموا أن هذه الأسماء القليلة، قد اعترفت بعدئذ بأنهما «اندبت» فى هذه الحكاية، ولهذا بادرت بتوقيع بيان الأسبوع الماضى مع بقية الأدباء الأطهار لكى تبرأ بذلك من وزر العريضة السابقة الآبقة، وممن أوعزوا بها وطيروها الى صحف لبنان واذاعات لندن واسرائيل».

وكان معروفا أن الحكيم هو الذى قال أنه «اندب» فى التوقيع على العريضة وأنهم ضحكوا عليه وكان واجبا عليه أن يرد على صالح جودت موضحا حقيقة موقفه لا ان يدعه يصول ويجول ويقول أن الحكيم تاب وأناب .. الخ. وأن يعلن توبته بنفسه لا على يد صالح جودت.

المهم أنه صمت عن صالح جودت وغيره بينما انبرى لمن دافعوا عن عبد الناصر بحماس. واختار مناسبة الذكرى الرابعة لوفاته ليجدد هجومه ضده. فكتب كلمة فى «الاهرام» بتاريخ ٢٧ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧٤ بعنوان :«كلمة فى ذكرى»، أعلن فى مقدمتها أنه تنبأ بقيام ثورة يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ فى كتابه «شجرة الحكم» الصادر فى عام ١٩٤٥ . وأكد حبه لعبد الناصر واعتزازه به. لكن هذا شئ وضرورة النقد شئ آخر.

وقال عن المكاسب التى حصل عليها الشعب من الثورة :

«الى اى حد وبأى نسبة ظفر الشعب بهذا المكاسب .. فى رأيى أن ماتحقق من مكاسب الثورة لايزيد على عشرة فى المائة مما توقعنا له. وقد أتفاءل وأزيدها إلى عشرين أو ثلاثين فى المائة. دفعنا فيها من حريتنا ووعينا وأرواحنا وأموالنا أبهظ الأثمان .. على كل حال كانت آمالنا فى الثورة أكبر مما تحقق حتى الآن».

وقال :

ولست أدرى لماذا الغضب والارتياع والتشنج والفزع عند الناس لمجرد ذكر الملف وفحص الملف؟ أهو خوف شخصى من خبئ لا يراد كشفه؟ أهو نوع من عبادة الفرد اعتدنا عليه ونعتبر من الكفر المساس به؟ أهو تدهور فى التربية الوطنية .. لايفرق بين المناقشة والتهجم؟ من طول ما الف الناس أن الخلاف فى الرأى يؤدى إلى المعتقلات؟».

وقال :

(أقول للشباب لأنى وجهت اليه كلامى وعلقت عليه آمالى منذ ثلاثين عاما فى تفجير «الثورة المباركة» ولم يخب ظنى فى شباب ذلك العهد. فقد قامت بالفعل تلك الثورة، والقائمون بها شباب وأنا اليوم شيخ مرشح للموت فى أى لحظة ولا مطمح

لى ولا أمل فى شئ. وكان الأجدر بى أن أجلس مستريحا أنتظر النهاية فى هدوء، فما الذى يدفعنى إلى كل ما أفعله الآن. انه ولا شك وضع خاص بى أجد نفسى فيه : هو أننى المتنبئ والداعى الى «الثورة المباركة» وكان على أن أجيب عن هذا السؤال، هل حققت هذه الثورة المباركة كل الآمال والأحلام التى كان ينتظر منها أن تحققه للوطن؟ .. لذلك كتبت «عودة الوعى» يوم مرور عشرين عاما على قيام هذه الثورة».

ويبدو أن هذا المقال استفز أحمد بهاء الدين، فكتب مقالا فى نفس عدد الأهرام بعنوان :«ملف عبد الناصر» قال فيه :

«سوف يبقى كبيرا بعد أن يختفى كل الذين هاجموه والذين عاداهم أوصادقهم ولقد تعرض لهجمة شرسة ولما تمضى على رحيله سنوات قليلة هجمة لاهى بالنقد ولاهى بالتقييم والتحليل. لأن النقد والتقييم والتحليل أمور واجبة لكى نعرف تاريخنا وماذا حدث فيه. وحاضرنا وماذا نفعل به، ومستقبلنا وكيف نسلك الطريق اليه».

وقال :-

«ويطالب البعض بفتح الملف؟ ولم لا؟ انه لشئ مفيد حقا. وهو أمر واجب. أمر لاينقضى فى الشعوب الحية أبد الدهر».

وقال :

«مرحبا بفتح الملف، بشرط كل الملفات».

.. وكان هناك تيار يرى عدم مهاجمة توفيق الحكيم بسبب حملته على عبد الناصر لأن الهجوم عليه سيدفعه نهائيا إلى المعسكر الآخر. وأن من الأوفق محاورته وضرورة التفريق بينه وبين مصطفى وعلى أمين وصالح جودت وغيرهم.

لكن التيار الذى رأى ضرورة التعرض للحكيم وجد أنه تحالف فعلا مع التيار اليمينى ولا معنى للسكوت عليه.

وقامت مجلة «الطليعة»[٢] بهجوم مؤثر على الحكيم. فقد اعادت بعددها الصادر

---

(٢) كانت تصدر عن الأهرام ماركسية وكان يراس تحريرها لطفى الخولى.

فى أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٤ .. نشر الكلمة التى كتبها فى الأهرام بتاريخ ١ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٧٠. بعنوان :(تمثال عبد الناصر) دعها فيها لجمع التبرعات لاقامة تمثال لعبد الناصر وافتتح حملة التبرعات بخمسين جنيها من جيبه، كما نشرت له مقتطفات مما كتبه فى كتابة «عودة الوعى». وفعلت نفس الشئ مع صالح جودت. وكتبت الطليعة تعليقا قالت فيه :

«ما أشبه الليلة بالبارحة. واليوم تتحرك بعض القوى حركة مضادة لهذه التجربة متصورة أنها من الممكن أن تستمر فى حياتها المميزة دن أن تكشف قوى الثورة المصرية القناع عن زيفها .. وهكذا فان الطليعة تقدم مثالين من عشرات الأمثلة لكتابين كل منهما يرفع راية باسم «الديمقراطية» ضد التراث الوطنى الذى تركه لنا عبد الناصر».

.. وهكذا جمعت «الطليعة» القسيس والتائب فى صفحتين متقابلتين..

أما المقال الذى كتبه الحكيم فى الأهرام بتاريخ ١ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٠ بعنوان :«تمثال لعبد الناصر» فنصه هو :

«اعذرنى ياجمال. القلم يرتعش فى يدى. ليس من عادتى الكتابة والألم يلجم العقل ويذهل الفكر. لن أستطيع الاطالة، لقد دخل الحزن كل بيت تفجعا عليك. لأن كل بيت فيه قطعة منك. لأن كل فرد قد وضع من قلبه لبنة فى صرح بنائك. فأنت لم تكن بالزعيم المصنوع سلفا فى مصنع السياسة تربصا للفرص.. بل كنت بضعة من جوهر شعبك النفيس صاغها بيده من دأب وحدب بعد طول معاناة وانتظار على مدى أحقاب. فان يفقدك اليوم يفقد فيك نفسه وثمرة أمله. لذلك كان هذا الرشد الذى طاش من الرؤوس ساعة سماع نعيك. انه ليس مجرد حب لشخصك. انما هو الحرص على معنى يعيش به بلدك. لقد جسد الشعب فيك صورة حريته، لقد جعل منك حيا تمثال الحرية لنا. فاسمح لنا وقد فارقتنا أن نقيم لك تمثالا عاليا فى ميدان التحرير. ليشرف على الأجيال ويكون دائما رمز الآمال، من ماله القليل يقيمه. وأنا من بين هذا الشعب أتقدم اليوم بما أستطيع تقديمه. هذه الخمسون من الجنيهات أسهم بها افتتاحا لقائمة الاكتتاب وما أرخص المال الى جانب فضلك ياجمال وخاصة

- فى أعياد العلم - على الأدباء والعلماء والمفكرين والفنانين ستبقى دائما فى ذاكرتنا وأنت فى عليين».

.. ويبدو أنه أحس بأن تبادل الحملات سيصيبه بضرر. وكان قد اشتكى للبعض بعد صدور عدد «الطليعة» من ان الشيوعيين يريدون تدميره. وأراد تملقهم حتى يتوقفوا عن مهاجمته. فأدلى بحديث الى الناقد الأدبى عبد الرحمن أبو عوف نشره فى مجلة «روز اليوسف» بتاريخ ٢١ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٤ حاول فيه شق صفوف اليسار. وقال انه يعتبر نفسه من المسئولين عن الاشتراكية فى مصر وألح الى مخاوف اليسار بأن تستغل القوى الرجعية نقده لعبد الناصر. وأكد انه لايريد العودة إلى الماضى.

تأييد الاجراءات الاستثنائية

من أعجب الآراء التى قيلت ضد الحكيم وأكثرها سذاجة. أنه رجل لا وفاء له. فقد كان عبد الناصر يحبه جدا ويدلله. وحماه ورعاه وييسر له كل شىء ومنع نقده أو التعرض له، وتأثر به جدا عندما كان طالبا خاصة بكتابة «عودة الروح»، والاخلاق تفرض على الحكيم الا يهاجم عبد الناصر ويتنكر له بهذه الصورة.

وهو انتقاد عجيب وساذج كما قلنا لأننا لو أخذنا به فمعنى ذلك الا يتعرض أى زعيم سياسى للنقد أو التقييم من جانب مؤيديه، وأن عليهم لاسباب شخصية أن يتغاضوا عن اخطائه. ويمتنعوا عن قول كلمة الحق. وبهذا تتغلب الاعتبارات الشخصية والمصالح الفردية وعلاقات الصداقة، على المصلحة العليا للوطن وعلى الاتجاهات السياسية ومصالح الجماعات.

فلايوجد فى العمل السياسى شىء اسمه الوفاء لشخص انما هناك الوفاء للمبادىء وللمصالح التى يجسدها القادة والسياسيون.

ولايمكن تحت حجة الوفاء لعبد الناصر التزام الصمت عن سلبياته وأخطائه أو الادلاء بشهادة زور أمام التاريخ.

فظاهرة انقلاب الحكيم على عقبيه تعطينا عظة ودرسا عن فوائد الديمقراطية

الحقيقية. فلو كانت هناك ديمقراطية حقيقية لما جرؤ عبد الناصر على أسباغ حمايته على توفيق الحكيم ومنع انتقاده وتحويله الى قيمة لايجوز المساس بها. لمجرد أنه أحبه وقرأ له في شبابه وتأثر ببعض ماكتب خاصة كتابة «عودة الروح». لأن مستقبل البلاد وتحديد مساراتها لاتفرضهما الاعتبارات الشخصية. ومدى حب أو كره الزعيم لزيد أو لعمرو.

الوضع الذى اتخذه الحكيم لنفسه بعد الثورة لم يكن ممكنا أن يتخذه قبلها. لأنه كانت توجد احزاب وصحف. ويستحيل أن يدعى لنفسه ما ادعاه بعدها وهو مطمئن على أن أحدا لن يتعرض له بسبب الحماية المفروضة عليه.

وربما يكون الحكيم قد امتنع عن نقد عبد الناصر تحرجا بسبب المعاملة الخاصة التى شمله بها، أو لأنه اراد ولم يستطع. حتى إذا تغيرت الظروف وتهيأت الاسباب، قال بعد وفاته مالم يستطع قوله فى حياته.

ففيما يختص بمسألة الوفاء أو عدم الوفاء، فعبد الناصر هو الملوم فى نهاية الأمر، لا الحكيم. وهى حجة تصلح للاحتكام اليها فى العلاقات الانسانية الشخصية أو الاسرية، أما فيما يتعلق بأمور السياسة ونقد الزعماء فلا مكان لها.

* * *

لكن توفيق الحكيم حول الأمر الى مهزلة كبرى عندما زعم أنه كان فاقد الوعى ولو قال انه لم يستطع كتابة رأيه صراحة لانعدام فرص التعبير لكان أكثر جدية ..

والحقيقة أن الحكيم دلل على على أنه انتهازى عظيم لاتهمه المبادئ فى قليل أو كثير بقدر ماتهمه مكانته لدى السلطة وتمتعه بالراحة والأمان. وهو على استعداد لأن يفعل أى شئ فى سبيل مصالحه. وقد أثبتت مواقفه التالية ازاء ما استجد من أحداث هذه الحقيقة.

وسنأخذ عددا من – وليس كل – الأمثلة.

دعا أنور السادات الى اجراء استفتاء شعبى فى ١٨ مايو (أيار) سنة ١٩٧٨ على قانون جديد. هو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وهو واحد من سلسلة الاستفتاءات المزورة التى كان مغرما باجرائها

باستمرار مكلفا ميزانية الدولة ملايين الجنيهات فى كل مرة. ووافق مجلس الشعب فى أول يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٨ على القانون.

المهم أن توفيق الحكيم قاد مظاهرة تضم عددا من الأدباء والكتاب واتجه بهم إلى قصر عابدين ليعلنوا تأييدهم لهذا القانون وللاستفتاء وللرئيس السادات فى اجراءاته الموفقة.

طبعا له الحق فى تأييد من يشاء ونقد ومعارضة من يريد. ولكن يكفى أن نورد بعض مواد هذا القانون الذى تظاهر الحكيم تأييدا له لنعرف حقيقة هذا الرجل.

وهذه بعض مواده :

«مادة ٢ – مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها فى قوانين العاملين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام، لايجوز تولى الوظائف العليا التى تقوم على التوجيه والقيادة فى الدولة أو فى القطاع العام أو الوظائف ذات التأثير فى الرأى العام ومناصب الأعضاء المعينين فى مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية لكل من يثبت من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى طبقا لأحكام هذا القانون، انه يدعو أو يشترك فى الدعوة إلى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها ويقدم المدعى الاشتراكى تقريره فى هذا الشأن إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة على حسب الأحوال للنظر فى نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لايدخل فى اختصاصها التوجيه والقيادة أو التأثير فى الرأى العام مع احتفاظهم بمرتباتهم بصفة شخصية وبأحقيتهم فى العلاوات والترقيات».

«مادة ٤– لايجوز الانتماء إلى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من يتسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ثورة ٢٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب أو ادارتها. وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة) ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته تولى مناصب الرئيس

أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى. ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار إليها فى الفقرة الأولى. ويبت المجلس فى التظلم بأغلبية اعضائه مع مراعاة المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لأعضاء المجلس».

«مادة – ٦ يجوز للجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر قرارا بحرمان أى شخص من الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى حق أو نشاط سياسى اذ أثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى وفقا لأحكام هذا القانون أنه أتى أفعالا من شأنها افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر، أو قام بالدعوة أو الاشتراك فى الدعوة إلى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها سواء كان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم حزبى أو تنظيم معاد لنظام المجتمع، ويعد من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعى للخطر نشر أو اذاعة مقالات أو شائعات كاذبة أو مغرضة فى داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة أو التحريض على مايمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية. واذا كان الأمر متعلقا بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى العام الاشتراكى بابلاغ المجلس بما هو منسوب إلى العضو ولايجوز له اتخاذ أية اجراءات ضد العضو قبل أن يأذن له المجلس بذلك».

«مادة – ١٠ للجنة المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية اذا ماثبت لها من تقرير المدعى العام الاشتراكى بناء على التحقيق الذى يجريه خرج أحد الاحزاب أو بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكى الديمقراطى أوقيم المجتمع الروحية والدينية، وارتكابه أوبعض قياداته

افعالا تهدد السلام الاجتماعى او الوحدة الوطنية، أو إذا قبل فى عضويته أى شخص على خلاف احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة من هذا القانون، أن توقف لمقتضيات المصلحة القومية العليا اى قرار او نشاط لأى حزب من الأحزاب السياسية ويعلن قرار الايقاف الى رئيس الحزب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فى مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره».

هذه بعض مواد القانون الذى تظاهر توفيق الحكيم تأييدا له، وكانت نتيجته اعلان حزب الوفد الجديد حل نفسه فى ٢ يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٨ احتجاجا عليه. ثم صدرت قرارات جمهورية بفرض العزل السياسى على عدد من قادته كرئيسه فؤاد سراج الدين وسكرتيره ابراهيم فرج، وأسقطت عضوية نائب وفدى فى مجلس الشعب هو عبد الفتاح حسن.

وهذا القانون ببساطة يعطى رئيس الجمهورية – الذى يعين المدعى الاشتراكى – الحق لتعطيل قرارات اى حزب وفرض العزل السياسى على أى انسان ونقل الكتاب والصحفيين من أعمالهم الى أعمال اخرى لاتمت لها بصلة وكذلك أساتذة الجامعات والمدرسين، استنادا الى اتهامات لايوجد أى تكييف قانونى لها، ويمكن تطبيقها على أى انسان وأى موقف.

وكان الحكيم قد أيد القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وهو يحوى مواد غريبة. ثم قانون حماية القيم من العيب الذى يبيح لرئيس الجمهورية من خلال المدعى العام ومحكمة القيم التى استحدثها ليلتف بها على القضاء الطبيعى. أن يمنع أى انسان من مزاولة مهنته الأصلية واعتقاله فى مكان أمين لمدة خمس سنوات والتحفظ على أمواله وممتلكاته هو وأسرته.. الخ.

أصدر السادات مجموعة قوانين عجيبة أعطته سلطات محاكم التفتيش فى القرون الوسطى، وهى أخذ الناس بالشبهات ومحاسبتهم على ما فى ضمائرهم ونفوسهم. ومع ذلك لم يتحرك ضمير الكاتب الكبير الذى عاد اليه وعيه ليعارض هذه الهمجية المنافية لأبسط حقوق الانسان.

لا كلمة قالها معارضا. ولا مقالا كتبه محتجا. انما أيد كاتبا ومتظاهرا.

وصمت عن اعتقال السادات لآلاف من المعارضين السياسيين فى سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨١ واغلاق صحيفة «الشعب» الناطقة بلسان حزب العمل بعد أن سبق له اغلاق جريدة «الاهالى» لسان حال حزب التجمع. وسب المعارضين بأفحش الألفاظ – هو ووزير داخليته محمد النبوى اسماعيل – التى تخدش الحياء العام.

فلماذا هاجم عبد الناصر وصمت عن السادات؟

على الرغم من أنه فى عهد السادات وجدت لفترات صحف حزبية كان بامكانه أن يكتب فيها اذا تعذر عليه النشر فى صحف الحكومة. وعقدت مئات الندوات السياسية كان يستطيع أن يتحدث فيها. لكنه لم يفعل. لأنه فى الحقيقة انتهازى لايريد اغضاب السلطة، ويستأسد عليها بعد افول نجمها ليظل محتفظا بالهناء والراحة والتقدير مغلفا تقلبه وانتهازيته بلا فتات ديمقراطية سرعان ما تمزقها الأحداث والمواقف لتعريه منها.



الفصل السادس

التفسير الملكى للتاريخ

فـى أوائل عـام ١٩٧٥ صـدر للـدكـتـور أحـمـد شـلـبـى(١) كتـاب بعـنـوان(٢): «حـرب ٦٧-٧٣ دراسة مقارنة لابراز أسباب الهزيمة ودعائم النصر» قال فى مقدمته:-

«هذه دراسة علـمية قصدت بها خدمة بلادى، واشهد الله أن الانـصاف كان رائدى فى كل كلمة كتبتها، وهى أمانة المؤرخ، يؤديها لهذا الجيل والأجيال التالية».

وبعد أن ينتهى المرء من قراءة هذه الدراسة التى قال صـاحبها عنها تاريخية علمية سرعان ما يكتشف أنها ليست كذلك وان الانصاف لم يكن رائده بالمرة رغم أنه أشهد الله على ذلك.. كما افتقد أمانة المؤرخ المفترض توافر قدر منها فيمن يتصدى للتاريخ.

اما قوله أنه قصد خدمة بلاده. فهذا مما لاشك فيه، ولكن من خلال رؤيته السياسية ومصلحته الخاصة وتقديراته الشخصية للأوضاع.

يقول الدكتور شلبى ص ١٢:

«وأنا أيضـا أكتب عن الماضى والحاضر باتجاهى الخاص كمؤرخ فأعرض الوثائق والأحداث وأمهد لها وأعلق عليها، فأكون بـذلك نمطا جديدا، وان اتفقت فى الهدف مع الآخرين».

ويبدو أنه أحس أن علميته وموضوعيته المدعاة لن تجوز على القراء فأخذ يركز عليها فى أكثر من مكان من الكتاب.

فقال فى ص ١٠٦:-

«وأنا هنا أقدم دراسة علمية».

وفى ص ١٣١:-

«وقد اعتمدت على الوثائق الدقيقة وعلى أراء المتخصصين فى كل ما عرضت من افكار ودراسة».

أما الذين يتفق معهم فى الهدف كما قال والمختصون والوثائق التى يعتمد عليها

---

(١) أستاذ ورئيس قسم التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

(٢) الناشر مكتبة النهضة.

فى كتابه فهم ابراهيم عبده وصالح جودت وتوفيق الحكيم وموسى صبرى وكتبهم ومقالاتهم!!

ولهذا لم يضف الدكتور شيئا الى ما نشره هؤلاء اللهم الا زيادة حجم الهجوم والتهجم على عبد الناصر ونظامه، وفشل فى أخفاء اتجاهاته اليمينية الواضحة وتغلب كراهيته المبالغ فيها- والتى يشعر القارئ له أنه يبالغ عن عمد فى اظهارها- على نظرته الموضوعية التى ادعاها.

ويكفى للحكم عليه أنه وهو الاستاذ الجامعى الذى قرر كتابه هذا على الطلاب، يعتمد كلية على كتابات سياسية تتضمن مواقف ووجهات نظر أصحابها فقط وخالية من أى وثائق أو اكتشافات تاريخية تجعله يعتمد عليها وهو مستريح البال.

وفى الحقيقة، فإن الذين اعتمد عليهم لم يزعموا لأنفسهم العلمية والموضوعية والتاريخية لذلك جاء كتابه أسوأ مما كتبوا هم.

وهو يعلن بثقة المؤرخ أن كل ما جاءت به ثورة يوليو باطل فى باطل ولم تقدم خدمة للشعب المصرى ومحصلتها النهائية الخراب والأسى والمصائب..

يقول فى ص ٧٦ عن عبد الناصر:-

«انها فى الحق فترة مريرة بالنسبة لبلادنا، فترة الستينات نذكرها لاجئين الى الله ان ينتقم ممن أنزلوا بأهلينا الضر. وممن كانوا حربا شرسه على المواطنين، وقوى تجيد التخطيط للنيل منهم وفى نفس الوقت كانوا ينهارون أمام خطط أعداء الله، اليهود فهم بذلك الوقت كانوا ينهارون أمام خطط أعداء الله، اليهود، فهم بذلك يمثلون قول الشاعر: «أسد على وفى الحروب نعامة».

وقال فى ص ٨٥:-

«ومما أضعف جيشنا كذلك ما أسموه كسر احتكار السلاح ولم يكن ذلك فى الحق كسرا لاحتكار السلاح، وانما كان تحولا من جانب إلى جانب».

وقال فى ص ١٠٦:-

«وأنا هنا أقدم دراسة علمية لكل ما قيل انه مكاسب الثورة وكم كنت أتمنى أن

تكون لها مكاسب حقيقية تتلاءم مع العشرين سنة الماضية التى خطا العالم خلالها أوسع خطواته فى مختلف الميادين وحقق أعظم المعجزات».

«ان اشتراكية عبد الناصر كانت نمطا وحدها، ولذلك قدر لها أن تكون قصيرة العمر وأن تعود الدولة الى سياسة الانفتاح والى الديمقراطية الحقة».

وقال فى ص ١٢٠ :-

«وان سياسة عبد الناصر جلبت لنا الاحتلال الاسرائيلى اللعين، وان عبد الناصر حاول جهده أن يؤثر فى السودانيين. فأرسل عضو[٢] بمجلس قيادة الثورة ليرقص فى حالة عرى بالسودان ودفع ملايين الجنيهات ليؤثر على سير الانتخابات ولكن ذلك كله بدون جدوى. بل ربما كان هذا التدخل هو السبب فى الانفصال، وقد كانت ملايين الجنيهات المصرية التى أنفقت فى الحملة الانتخابية بالسودان من الأسباب المبكرة لتدهور اقتصاد بلادنا الحبيبة».

وفى ص ١٢١ قال :-

«فى موجة عاطفية قوية هلل الشعب لتأميم القناة ولم يكن يدور فى خلد أحد أن ذلك سيجلب علينا الدمار».

وفى ص ١٢٢ - ١٢٣ قال :-

«أما أن نصنع من الأبرة إلى الصاروخ فهذا هوالخطأ الفادح. فلا الابرة المصرية نجحت، ولايستطيع أحد أن يخيط بها شبرا واحدا، وهى كالدبابيس ترتد لليد التى تستعملها بدل أن تخترق القماش أو الورق. أما الصارخ المصرى فقد ظل فى حرب ١٩٦٧ ، صامتا هادئا بدون حركة أو نشاط. وعندنا مصانع للسيارات اسمها «مصانع النصر» تيمنا باسم عبد الناصر، وأنا وسواى من الناس نرى سيارات «فيات» تحملها اللوريات وتخترق بها شوارع القاهرة قادمة من ايطاليا لتصل إلى شركة النصر لصناعة السيارات، وبعد قليل تخرج هذه السيارات كأنها صناعة مصرية وتلك خدّيعة لاتليق .. بل انى أرى - ويرى الناس - سيارات كبيرة عليها «مصانع الطائرات» ولابد أن فى هذه المصانع طائرات مصرية. وربما لن نراها فى المستقبل

---

(٢) صلاح سالم.

القريب، وعلى هذا فأغلب مايقال عن الصناعة زيف فى زيف».

وفى ص ١٣٠ - ١٣١ :-

«وبمناسبة الحديث عن المدارس أحب أن أقول للذين ينسبون لعهد عبد الناصر أنه جعل التعليم بالمجان. أن التعليم بالمجان بدأ قبل الثورة حينما قال طه حسين فى حكومة الوفد أن التعليم كالماء والهواء. ثم أن مجانية التعليم هى شعار العصر فى كل الأقطار».

ثم يعدد الكاتب محاسن عبد الناصر. فلم تخرج عن زيادة الأمية واستمرار تخلف القرية المصرية وسوء المواصلات. بل وحمل عبد الناصر اسباب تلوث مياه الشرب عام ١٩٧٥. وانفجار مواسير المجارى وانقطاع التيار الكهربائى عام ٧٤ - ١٩٧٥. وحتى ماكان قائما قبل الثورة من صناعات تدهورت بفضل بركات عبد الناصر.

يقول فى ص ١٣٣ :-

«كانت عندنا قبل الثورة صناعات ناجحة انتكست كنكسة يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧. ومن هذه صناعة الصابون والزجاج والعطور والجلود وغيرها».

.. وأخيرا يوجز تقييمه للثورة فى موضعين.

يقول فى ص ١٣٦ - ١٣٧ :-

«وأريد فى ختام هذه اللمحات أن أقرر ما أشرت له من قبل أن العشرين سنة الماضية حقق فيها العالم أروع انتصاراته. وتقدمت البشرية خلالها أوسع خطواتها، وينطبق هذا الكلام على العالم اجمع بنسب مختلفة، ولكن مصر كانت وحدها التى تراجعت شوطا بعيدا خلال هذه العشرين سنة وليس ذلك تشاؤما. وانما هو حقيقة. وقد عاش جيلنا الفترة الأخيرة التى سبقت عهد الثورة. وحاربنا ملوكها وصفقنا للثورة بحرارة، ولكن للأسف كان رغيف ماقبل الثورة أنقى وأنصع بياضا من رغيف عهد عبد الناصر. وكان المجتمع المصرى أشد أمنا، ومثل هذا يقال عن المواصلات والطرق، بل عن الأخلاق والقيم.

لماذا تقدم العالم وتراجعنا؟؟

سؤال يتحتم أن نتدارسه ونعرف أسبابه بصدق ونزيل هذه الأسباب لنعوض ما

فاتنا. ونحن نؤمن أن ذلك ممكن، ويوم نفعله سنأخذ مكاننا الطبيعى بين الشعوب».

ويفترض الدكتور أن ماقاله هو الحق وشهادة مؤمن منصف منزه عن الهوى. فيوجه السؤال التالى للشباب :-

«وبعد .. هل لايزال هذا الجيل مضللا بعد هذا البيان القصير المرير؟؟».

أما تقييمه الثانى للثورة فجاء فى باب «الثورات المصرية فى العصر الحديث وماحققته من أهداف» تحدث فيه عن نتائج الثورات المصرية فالثورة الأولى هى ثورة العلماء المصريين الذين رفضوا تعيين تركيا لخورشيد باشا واليا على مصر. ونجحوا فى تنصيب محمد على بدلا منه وهى - أى الثورة - أبرزت الارادة المصرية وأعلنت الشخصية الاسلامية وقد حقق محمد على وحفيده اسماعيل كثيرا من الأمجاد الداخلية. وكانت الثورة الثانية هى ثورة عرابى ولكنه لم يقدر لها النجاح. وكانت الثورة الثالثة بقيادة مصطفى كامل والحزب الوطنى، ولكن عوامل كثيرة أضعفت صوتها، وهبت الثورة الرابعة فى سنة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول، وكان من نتائجها أعمال كثيرة فى الداخل مثل صدور دستور وتكوين برلمان ونهوض البلاد فكثرت المدارس وانتشرت الجامعات، ونظم الرى والصرف وتم بناء قناطر نجع حمادى ووجهت عناية كبرى للزراعة وأنشئ المتحف الزراعى، وفى المجال السياسى صارعت هذه الفترة الاحتلال البريطانى صراعا لا هوادة فيه وألغيت معاهدة ١٩٣٦. ومنعت العمال المصريين من العمل فى المعسكرات البريطانية بالقناة وأوجدت لهم وظائف بديلة ومنعت عن الجيش المحتل كل خبرات البلاد وكان ذلك من الأسباب التى أضعفت شأنه. وهكذا حققت هذه الثورة ألوانا من النجاح فى ميادين متعددة.

ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ فماذا حققت؟

يقول الدكتور أحمد شلبى :-

«وصفق الناس لهذه الثورة. فقد كان برنامجها يعبر عن آمال الشعب وأمانيه. ومر الزمن حتى سنة ١٩٧٠ حينما انتهت حياة الرئيس جمال عبد الناصر، وإذا وضعنا هذه الحقبة فى الميزان يتبين لنا أنها كانت حقبة تعمق فيها الأسى والضر. وتعرض الشعب خلالها لألوان من الآلام والهوان».

..وهكذا وفر علينا المؤلف مشقة مناقشته مناقشة علمية. فلا هو اتبع الأسلوب العلمى فى التاريخ ولا الأمانة فى عرض الموضوع، انما أقحم آراءه الخاصة. وكان من الواجب ارضاء لضميره العلمى على أقل تقدير. أن يورد آراء الذين دافعوا عن عبد الناصر كما أورد آراء من هاجموه. وهى منشورة معلنة. وكان عليه أن يستند إلى الاحصائيات الصادرة عن جهات علمية ورسمية، محلية ودولية عن وضع الاقتصاد المصرى عموما. ثم الصناعة والزراعة والتعليم والصحة والتسليح والتأمينات الاجتماعية وحقوق العمال .. الخ .. وهى احصائيات متوفرة لمن يريدها ونشر الكثير حولها فى دراسات وكتب فى متناول اليد.

وكان عليه أيضا. أن يتحدث عن الظروف الداخلية والعربية والدولية التى أحاطت بكل تصرف.

ثم يصدر فى النهاية تقييمه وهو مستريح البال.

اما أن يستخف بعقول القراء بهذا الاسلوب والمستوى فهذا ما أضعف كتابه وأفقده أى قيمة. لأنه يزيف تاريخ فترة شاء سوء حظه أننا عشناها بشرها وخيرها.

وهو ينافق السادات بتهجمه على عبد الناصر وعهده، ولم يحاول مداراة نفاقه وتزلقه احتراما لمكانته الجامعية وأمام طلبته الذين يدرس لهم هذه التفاهات ..

قال فى ص ١٣٥ :-

«وهناك صور صوتية يرددها الناس، وهى ترتبط بآخر ثلاثة حكموا مصر :

فاروق - عبد الناصر - السادات. وتقول هذه الأصوات :

لقد طردت مصر فاروق وزوجته وأولاده وصادرت قصوره وأملاكه. ولكن هؤلاء تذكروا مصر وهى تجاهد سنة ١٩٧٣ وبعثوا ببعض المال واشتركوا فى مظاهرات بأوروبا لتأييد مصر.

وتقول هذه الأصوات عن أسرة جمال عبد الناصر :

ان الدولة تصرف لها مرتبات الرئيس ومخصصاته على الرغم من أن كثيرا من أولاده تخرجوا وتزوجوا وهيئت لهم وظائف سخية وعلى الرغم من ذلك لايزالون يعيشون لا أقول فى قصر. وانما فى شارع خاص بهم بقصوره وحدائقه وبما يصل

له الخيال وما لايدركه الخيال. ولكن هؤلاء لم ينشر عنهم أنهم اشتركوا بطريق ما فى حومة الوغى ولم يقدموا قرشا واحدا للدماء والأرواح التى لاقت ربها والتى تستعد للقاء.

وتصل الاصوات الى الرئيس السادات فتذكر أن الرجل يبذل طاقة أكبر من طاقة البشر ليعالج أمراض البلاد. وأن أخاه كان من شهداء الحرب، وان زوجته خرجت تكدح وتجاهد فى سبيل الوطن وفى عدة مجالات. وكان خروجها حافزا لآلاف من السيدات المصريات للخروج ابان المعركة وبعدها للقيام بدور اجتماعى عظيم وبنات الرئيس خرجن وغسلن الأطباق بالمستشفيات وبذلن كل مافى وسعهن لخدمة الوطن والمعركة. ونحن نسجل هذه الأصوات بدون تعليق».

.. ولو تنازل الدكتور عن قليل من النفاق وتحلى بقليل من الموضوعية. لأضاف للصور الصوتية أن زوجة الرئيس السادات كانت لها انشطة تجارية بجانب زيارة المستشفيات. ولقال على سبيل المثال، ان حفل زفاف ابنته الكبرى الذى اقيم بعد حرب اكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣ بأيام. أعاد للأذهان ليالى الف ليلة وليلة ببذخها ولم تكن دماء جنودنا وضباطنا البواسل قد جفت بعد.

ولكن لأن الدكتور يريد كتابة التاريخ لحساب السادات. فتسجيل هاتين الواقعتين الخفيفتين فقط – وليس ماهو أفدح – ذرا للرماد فى العيون، يعتبر مطلبا شاقا على نفسه.



الاتحاد الاشتراكى

على الرغم من ضعف الكتاب ونفاق صاحبه وتجنيه بشكل واضح على عبد الناصر وعهده. فقد وجه بعض انتقادات أقرب للدقة. فقد هاجم تنصيب غير الأكفاء فى عدد من المناصب. وهذا حدث. وتعرض لوقوع عمليات تعذيب ويستنكر اعدام الاستاذ سيد قطب. وهو مانشاركه فيه. ويهاجم الاتحاد الاشتراكى وتنبأ بنهايته فى قوله :–

«وسيرى الناس جميعا إعراض الغالبية العظمى عندما يتحقق مارسمه الرئيس انورالسادات من أن الانضمام له اختيارى. حينئذ سيصبح هذا الكائن جسما بدون روح».

وبالفعل فقد تبخر هذا التنظيم وانتهى دون أسف عليه أن لم يكن مشيعا باللعنات.

* * *

القدح والمدح

ويعتبر الدكتور أحمد شلبى أول مشارك فى الحملة يذكر اسم جمال عبد الناصر صراحة عندما هاجمه واتسم هجومه بالعنف.

فقد قال فى ص ١٠١ :

«وهكذا بينما نجد اجماعا أو على الأقل شبه اجماع من الأساتذة ومن جيلهم على انتقاد عهد عبد الناصر والشعور بمرارته وبأنه سبب مانعانى من احتلال يهودى وحرمان اقتصادى واضطراب فى المرافق والنفوس».

وفى ص ١٠٢ قال :

«فاذا وصل هؤلاء إلى المدارس الاعدادية وجدوا تاريخا مزيفا يملأ عليهم حياتهم ويقرر لهم مجد عبد الناصر فى كل علم يطرقونه، ففى مواد اللغة العربية أصبح عبد الناصر موضوع المحادثة والمطالعة والانشاء. وفى التاريخ بدا عبد الناصر الخالق الأوحد لتاريخ مصر، وفى العلوم ظهر عبد الناصر مصنع البلاد. وازدانت المدارس بتماثيله وصوره فى كل مكان وفى كل اتجاه. فاذا وصل هؤلاء إلى المدارس الثانوية وإلى الجامعة وجدوا مواد تنتظرهم لتوثق فى نفوسهم حب عبد الناصر».

وفى ص ١٤٣ قال :

«فلقد كان عبد الناصر قاسيا على المصريين ومدمرا لحياتهم».

وفى ص ١٥١ قال :-

«ونقطة أخرى وقع فيها أكثر الكتاب سيرا وراء جمال عبد الناصر حسين، فقد

كان هو أول من نسب الأخطاء والخطايا التى نزلت بمصر إلى مصدر سماه «مراكز القوى» أو «مراكز النفوذ» ولم يحدد شخصا أو أشخاصا ينطبق عليهم هذا التعبير ونحن نسأل :

لمصلحة من ننسب ما عانيناه من كوارث الى مصدر مبهم ونحن نستذكر أن نتستر على مجرم فى حق الوطن، وندعو الكتاب الى الكف عن هذا التعبير الزائف.

وسؤال أخر هو :-

أين مراكز القوى الآن بعد جمال عبد الناصر؟ والاجابة .. أنها انهارت أو على الأقل ضعفت فى عهد أنور السادات. ومعنى هذه الاجابة أن مراكز القوى كانت معروفة، وأن القضاء عليها أو تقليم أظافرها كان ممكنا ولذلك نسأل : لماذا لم يفعل جمال عبد الناصر ما فعله أنور السادات ليتخلص من أعوان السوء؟ لايبقى بعد هذا الا الاعتقاد بأنها كانت تعبيرا عن هواه، وامتدادا لنفوذه» .

وقال أيضا :-

«وقد أعلن جمال عبد الناصر بوضوح أنه المسئول عن هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وعن غيرها من المشكلات ولست أدرى بعد ذلك لماذا يلف الباحثون ويدورون دون أن يسيروا فى الطريق الواضح المستقيم، ودون أن يحددوا المسئول عن الخير وعن الشر. وهو واضح لكل عين ترى وعقل يفكر، أما مراكز القوى التى يتحدثون عنها فقد كانت تدور فى فلكه، وتعمل بتوجيهه عندما أراد كشف مفاسد بعضهم كشف ذلك ولم تستطع هذه المراكز أن تفعل شيئا. فلنقلها كلمة صريحة لوجه الله والتاريخ : أن جمال عبد الناصر حسين هو المسئول عن أحداث عهده، وهذه الفكرة هى التى تحمى حاضرنا ومستقبلنا. وهى التى نضعها أمام كل رئيس فى كل زمان وفى كل مكان دون أن نخلق تعبيرات زائفة تعطى فرصة للتقليد والانحراف، وبالتالى للرزايا والكوارث» .

.. والدكتور شلبى أصاب فى انتقاد تسخير برامج التعليم لخدمة الثورة وعبد الناصر لأن العملية التعليمية يجب أن تظل بعيدة كل البعد عن الاتجاهات

السياسية. ويجب أن تتسم بالحياد المطلق فى عرض أحداث التاريخ الوطنى وسير الزعماء والقادة.

ولكن أمانته خانته أن يكتب فيما بعد منتقدا مافعله السادات فى برامج التعليم من حذف لاسم عبد الناصر وحشر لاسمه. وتكرار نفس العملية وتقليد نفس المظاهر التى هاجم عبد الناصر بسببها. بل بشكل أسوأ.

ويكفى أنه فى كتاب «التربية الدينية الاسلامية لرياض الأطفال ودور الحضانة». وضعت صورة بطول الصفحة للسادات وهو واقف بالمسجد وقد جلس بجانبه حفيده شريف. وتحتها الكلمة الآتية :-

«الرئيس المؤمن محمد أنور السادات رئيس دولة العلم والايمان».

أى أنه لايكتب التاريخ لحسابه وحده انما لحساب حفيده أيضا، بل أن الاطفال فى المدارس كانوا يغنون نشيدا عن «ماما جيهان .. وبابا سادات .. الخ ..».

والسادات هو الداعى لتغيير التاريخ المصرى الحديث كله، بحيث يبدأ بولايته سنة ١٩٧٠ وأن يدرس هذا فى كل مراحل التعليم.

.. صحيح أن هذا حدث بعد كتابة الدكتور لكتابه. لكنه لم يتعرض له فى الكتابات العديدة التى نشرها بجريدة الاخبار وغيرها ويعمل طبعات جديدة من كتابه يضيف إليها ويعدل. لكنه لم يفعل واستمر فى حملته على عبد الناصر لدرجة أنه أعتبره المسئول عن ازمة الاسكان بعد أن حمله مسئولية انفجار مواسير المجارى وتلوث مياه الشرب التى حدثت عام ١٩٧٥.

فكتب مقالا بعنوان :«أزمة الاسكان والحقد» فى جريدة «الأخبار» بتاريخ ٢٢ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٧٦. حلل فيها أبعاد الأزمة. وقال :

«وأزمة الاسكان الحالية مثل كل المرافق وليدة الماضى وليست بنت الحاضر. وقد وضع الماضى بذور الحقد ليلتهب الصراع بين المالك والمستأجر. وكأنما كان من أهداف الماضى أن يقوى الصراع بين الطوائف حتى ينشغل الناس بهذا الصراع عن الانحراف الأكبر الذى يباشره الكتاب أنذاك. وأول بذور الحقد التى وضعها الماضى

لخلق أزمة الاسكان ماورد فى القنون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ خاصا بتقدير قيمة الايجار».

ويقول أيضا :-

«ومن بذور الحقد التى وضعها الماضى تلك السلسلة من تخفيض الايجارات».

.. ولقد درج مؤيدو السادات على القاء تبعة المشاكل الخطيرة التى خلقها نظامه. على عبد الناصر حتى صارت موضة. فاذا انفجرت ماسورة مجارى عام ١٩٨٠ قالوا عبد الناصر، وإذا اختفت السلع وتفاقمت الأزمات الاقتصادية ادعوا أنهم ورثوها عنه .. الخ..

انما الدكتور شلبى توصل إلى سر خطير وهو أن عبد الناصر وضع لجانا لتحديد الايجارات. لا حماية للسكان من جشع أصحاب العمارات، انما لهدف ابعد. وهو الايقاع بين المستأجرين والملاك واثارة الأحقاد بينهم حتى يتركوه فى هدوء ولاينتبهوا إلى فساد حكمه.

والحقيقة أن الدكتور كتب هذا المقال لأنه كان يقوم بتعلية عمارته الكائنة فى شارع ١٠٥ بالمعادى ثلاثة ادوار أخرى. لتصبح ستة ادوار.

.. وعلى كل حال، فسنختتم هذا الفصل بنشر مقتطفات من كتاب صدر للدكتور أحمد شلبى سنة ١٩٦٦ بعنوان :«الاشتراكية دراسة علمية نقدية يدعمها اليقين الروحى» وكان وقتها أستاذا مساعدا. وقام بتدريسه لطلبة السنة الثالثة بالكليات المختلفة تغنى فيه بالاشتراكية العربية التى كان يطبقها عبد الناصر. واستند للميثاق كمصدر رئيس له.. ومن مصادره أيضا التى اعتمد عليها كتابات محمود امين العالم ولطفى الخولى وهما ماركسيان. وكتابات الدكتور محمد عبد القادر حاتم وزير الاعلام – وقتها – وكمال الدين رفعت أمين الدعوة بالاتحاد الاشتراكى. ومحمد حسنين هيكل ..

ونقل صفحات كاملة من بحث لكمال رفعت قال عنه فى ص ١٧٥ :-

«هناك مصدر هام من مصادر اشتراكيتنا العربية هو الاستاذ كمال الدين رفعت

وله فى هذا الموضوع بحث يتسم بالاحاطة والعمق ويجدر بنا أن ننتفع به فى هذا المجال، قال سيادته : «..»

ثم أخذ يستشهد بما كتبه كمال رفعت - رحمه الله عليه -.

اذن فالدكتور العلمى الموضوعى التاريخى المنصف لم يجد حرجا أو غضاضة من تدريس هذه الكتب المليئة بالتلوث والنفاق على طلبته.

ثم يجد فى نفسه الجرأة بعد ذلك للحديث عن عبد الناصر ومراكز القوى وغيرهما؟



الفصل السابع

الافلاس الفكرى

ان أى متتبع لمسار الحملة ضد عبد الناصر يلحظ بسهولة افلاسها، فمعظم الذين هاجموه امتلأت كتاباتهم بالتناقضات البارزة. وبالسطحية والدعوة لأفكار وسلوك طريق مناقض لها، وصارت الحرية عندهم تعنى حريتهم وحدهم فى الكتابة ومهاجمة وتلويث من يريدون تلويثه. ومنع خصومهم وحدهم من الرد أو التمتع بحرية الكتابة، ودافعوا عن اعمال ومبادئ أثارت سخط غالبية الناس، ولذلك فقدت كتاباتهم تأثيرها بعد أن انكشفت حقيقة مواقفهم من المبادئ التى أدعوا انهم يرفعون راياتها خفاقة. ويدافعون عنها حتى الرمق الأخير ..

وسوف نستعرض كتابات عدد هؤلاء الكتاب. وهى تكشف اسباب افلاس حملتهم ضد عبد الناصر ..

قصرية وفئران على أمين

فى فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات قرارا بالافراج عن الصحفى مصطفى أمين وعينه رئيسا لتحرير جريدة «أخبار اليوم» كما سمح لشقيقه على بالعودة لمصر وعينه رئيسا لتحرير جريدة «الأهرام» خلفا لمحمد حسنين هيكل.

وحين يهاجم الاثنان عبد الناصر ونظامه، فيمكن التماس الاعذار لهما. وحين اخذا يروجان للديمقراطية اعتقدنا أنهما قررا التوبة عن عادة منافقة الحكام التى نشطا فيها عندما حاربا حزب الوفد لحساب الملك فاروق، وعندما هاجما فاروق لحساب الثورة، وعندما أيدا بحماس منقطع النظير عبد الناصر فى اجراءاته وبرعا فى تبريرها، ومهاجمة خصومه بعنف ونفى أى أقوال عن وجود مساجين سياسيين وتغنيا بديمقراطيته.

لكن حسن الظن فى توبتهما كان فى غير محله.

فبتاريخ ٢٥ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤ كتب على أمين رحمة الله عليه – فى عموده «فكرة» بجريدة «الأهرام» يقول :

«أننا نؤمن أن من حق كل مصرى أن يقول رأيه حتى ولو خالف رأينا دون أن يوضع وراء الشمس! دون أن يطارد فى رزقه ورزق أولاده. دون أن نعتبره مجرما وخائنا يستحق أن تنصب له المشانق».

وفى ٢٦ فبراير ١٩٧٤ كتب :-

«وانني اعتقد أنه لو كانت الصحافة حرة لما حدثت هزيمة ٥ يونيو، فانه كان من الممكن تلافى هذه الكارثة اذا عرف الشعب مقدما الحقيقة، كل الحقيقة».

وفى ٤ مارس (آذار) سنة ١٩٧٤ كتب :-

«ولهذا فمن حقك أن تقول رأيك وأن تنشر لك الصحف هذا الرأى، من حقك أن تختلف مع الحكام وأن تختلف مع الكاتب، ومن حقك إذا هاجمتك جريدة أن تنشر ردك فى اليوم التالى، وأن تدافع عن نفسك وتهاجم الجريدة على تسرعها فى اتهامك قبل أن تتأكد من الوقائع، والرأى الحر ليس معناه توزيع الاتهامات الظالمة بلا دليل، وليس معناه حرية استعمال لغة الشوارع والكلمات النابية، وانما معناه أن تحترم آداب الكتابة فتنتقد ولاتسب، ولاتسخر ولاتسيل الدماء، تبنى ولا تهدم».

وفى ٢٥ مارس (آذار) ١٩٧٤ كتب :-

«وليس معنى حرية الرأى أن تظلم الناس، وانما معناها أن تتحقق الصحافة من كل اتهام قبل أن تنشره، وألا يحتكر المحررون صفحاتها، بل يجب أن تحرص دائما على أن تفسح مكانا لآراء الشعب ولو اختلفت مع رأيها».

هذا ماكتبه فى «الاهرام»، وهو كلام جميل بليغ ينم عن شخصية مشبعة بالايمان بالديمقراطية إلى أبعد الحدود.

لكن سرعان ما أثبت الواقع أنه لايخرج عن كونه مجرد كلام لا معنى له ولايدل على ايمان صاحبه به.

فبتاريخ ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٧٤، كتب على أمين فى «فكرة» بالأهرام. عن حادثة مثيرة وقعت فى أحد المحلات التجارية التابعة للقطاع العام، اذ قال :-

«رأى الداخلون فى أحد المحلات التجارية المعروفة منظرا عجيبا .. بائعة واقفة

خلف المائدة التى توضع فوقها المعروضات «البنك» وقد أجلست طفلها الصغير فوق «قصرية» على البنك!».

ثم تحدث عن ضرورة مراعاة العاملين بهذه المحلات لآداب البيع والتوقف عن اساءة معاملة الزبائن. وقال :-

«وكل يوم يستمر السكوت فيه على هذا الحال سوف يزداد استهتار هؤلاء الباعة وسوء معاملتهم للزبائن، وقد يجئ يوم يستقبل فيه البائع الزبون بقلمين ويودعه بشلوت!».

وبتاريخ ٤ مارس (آذار) أرسلت «النقابة العامة للعاملين بالتجارة» ردا عليه، أعلنت فيه أن كل العاملين فى المحلات التجارية التابعة للقطاع العام والخاص يستنكرون سلوك العاملة ان كان قد حدث فعلا. وقالت :-

«ولقد كنا نود - والأمر كما ورد بالمقال يتعلق بأحد المحلات التجارية المعروفة التابعة للقطاع العام - أن تبدى سيادتكم بوصفكم كاتبه، استعدادكم للارشاد عن ذلك المحل وتاريخ الواقعة والدليل على صحتها».

«ولسنا هنا فى مجال التعرض لمعتقداتكم الشخصية ومناقشتها، ولكننا فقط نبلغكم بأن جميع اللجان النقابية للعاملين بالمحلات التجارية التابعة لذلك القطاع قد أنكرت تماما حدوث تلك الواقعة التى بدأتم بها مقالتكم. فهى ليست غير صحيحة فقط، وانما أيضا يستحيل حدوثها. فلا يوجد ذلك المحل الذى يسمح للعاملين فيه باصطحاب أطفالهم إلى العمل أصلا. فضلا عن أن يكونوا فى تلك السن التى تحتاج إلى «القصرية» أو أن يضيق بالعاملة المكان لاستعمالها فلا تجد غير «البنك» المكشوف أمامها».

لكن على أمين رفض نشر هذا الرد ضاربا عرض الحائط حتى بالحق القانونى للنقابة فى الرد.

وردا على هذا الموقف أرسلت النقابة مذكرة إلى رئيس قسم الأخبار والاعلانات والاشتراكات بجريدة «الأهرام» تحتج فيها على هذا السلوك حيث انه :-

«لم يتم حتى الآن نشر مايشير إلى هذا الرد أو تأكيد صحة الواقعة موضوع المقال أو نفيها».

وقالت النقابة فى مذكرتها أنها ستوقف اشتراكها فى «الأهرام» ولن تنشر به اعلانات ردا على هذا الموقف التعسفى. وأرسلت المذكرة باريخ ١٩ مارس (آذار سنة ١٩٧٤).

وهنا تذكر على أمين بأن الواجب يفرض عليه أن يرد على النقابة، فكتب يقول بتاريخ ٢٤ مارس (آذار) :-

«ليس معنى حرية الصحافة أن تتخلص الصحافة من طغيان الرقيب لتخضع لطغيان فئة من البلطجية! وطغيان الفرد وطغيان أى جماعة أو عصابة. ولقد كتبت منذ مدة أطالب موظفى المحلات التجارية بالقطاع العام بأن يحسنوا طريقتهم فى معاملة الزبائن وقلت ما معناه أنه إذا كان الأدب ليس فى الكتب فان قلة الأدب متوافرة فى بعض هذه المحلات، وتصورت أن النقابة العامة للعاملين بالتجارة ستحقق فى الاستهتار الذى أشرت إليه وتأمر اعضاءها بالكف عن اساءة معاملة الزبائن. ولكن بعض السذج من أعضاء مجلس هذه النقابة أرسلوا إلى انذارا كالانذار الذى تعود المندوب السامى البريطانى توجيهه إلى الشعب المصرى فى أيام الاحتلال. لقد خيروا الأهرام بين تكذيب الخبر الصحيح أو قطع اشتراك النقابة فى ثلاث نسخ من الأهرام، والغاء كل عقود الاعلانات التى بين النقابة وادارة الاعلانات! ولقد اخذت العرض الثانى وطلبت من قسم الاشتراكات أن يتوقف فورا عن ارسال الأهرام إلى النقابة وعرض النسخ الثلاث فى السوق التى حرمتها وزارة الاقتصاد من آلاف النسخ من الأهرام بسبب أزمة الورق! كما طلبت رد باقى قيمة الاشتراكات لمجلس النقابة وطلبت من محامى دار الاهرام الغاء كل عقود الاعلانات التى تعاقدت عليها مع النقابة وهى لاتتجاوز بضعة جنيهات. فى الوقت الذى يعتذر فيه الاهرام كل يوم عن عدم نشر اعلانات قيمتها ثلاثة آلاف جنيه بسبب ضيق المساحة. كما طلبت شكر النقابة على هذا الطلب وابلاغها دعواتنا بأن يكثر الله من أمثالها حتى نوفر بعض مساحات الاهرام للاعانات المرفوضة!

ولقد انتهى عصر تحكم المعلنين فى تحرير الحصف، ولن يعود ولن يكون هذا هو موقف الاهرام وحده، أن كل جريدة فى بلادى ستقف هذا الموقف ضد أى معلن يحاول أن يفرض ارادته على ماتكتبه الجريدة.

هذا هو الدرس الأول فى حرية الصحافة وستقرءون عن دروس اخرى اعطتها الصحف للذين لم يفهموا معنى هذه الحرية!».

.. وهكذا أصبح رفض على أمين نشر رد النقابة عليه. واتهام القائمين عليها بأنهم بلطجة. هو الدرس الأول فى حرية الصحافة الذى يلقنه لنا ويطالب الصحف الأخرى بأن تحذو حذوه.

ونحن نلاحظ أن على أمين لم يشر إلى الرد الأول، بينما اشار الى المذكرة الثانية. كما أنه يطالب النقابة بأن تأمر أعضاءها ان يحسنوا معاملتهم للزبائن بينما يرفض نشر اسم المحل الذى وقعت فيه الحادثة التى أثارت هذه المشكلة كما طالبته النقابة بذلك. ولا نعرف لماذا لم يستجب لطلب النقابة مادامت الواقعة صحيحة، مما يؤكد كذب ما ادعاه.

وبدلا من الاعتذار أو التوضيح، أخذ يسرد علينا سلسلة القرارات المفاجئة الخطيرة التى أمر باتخاذها ..

ويبدو أن قادة النقابة[1] كان عندهم أمل فى أن يتحرك ضمير على أمين الصحفى حتى بعد الشتائم التى وجهها اليهم، فأرسلوا اليه ردا بتاريخ ٢٨ مارس (آذار) ١٩٧٤ ، يخبرونه فيه بأنهم سيرفعون ضده قضية لسبه لهم وتهجمه عليهم. وردوا على ما نشره.

وجاء فى ردهم :-

«وكان ابتسامنا المشفق - ياسيدى - لأمور ثلاثة :-

أولها : ان رفضكم كلمة احتجاجنا وعقابكم لنا عليها، انما جاء باعتباره أول درس من دروس حرية الصحافة، وهو - كما قلتم - تحريرها من تحكم المعلنين.

---

(١) كان رئيس النقابة وقتها هو فتحى محمود كما كان رئيسا لاتحاد نقابات عمال التجارة العرب، وقد حدث مؤامرة عليه فيما بعد واقصى عن رئاسة النقابة العامة فى مصر.

والأمر الثاني : هو ذلك الضعف الذى أصاب ذاكرتكم التى تعودناها قوية لاتغفل عن أدق أسرار القصور ومايجرى فى كواليس السياسة منذ شرفت الصحافة بانتمائكم اليها.

اما الأمر الثالث : فهو تلك العصبية وذلك الانفعال اللذان جمحا بكم فخرجتم من أثرهما عن طوركم فالقيتم بالنعوت والأوصاف ذات اليمين وذات الشمال».

.. وبما أنه ديمقراطى، فلم ينشر الرد. انما كتب فى عموده «فكرة» بتاريخ ٢ ابريل (نيسان) يقول :-

«تصور بعض السذج أنهم الورثة الشرعيون للدولة! فاذا حررت الدولة صحافة مصر من سيطرتها وتدخلها فان فى استطاعة هؤلاء السذج أن يرثوا هذه السيطرة ويطبقوا بأصابعهم على عنق صاحبة الجلالة ويحولوا الصحفيين إلى عبيد يصفقون لاستهتارهم وبلطجتهم!

تصور بعض السذج ان ابعاد الدولة عن التدخل فى حرية الصحافة معناه فتح الباب للطغاة الصغار، وفوجئنا فى الأيام الأخيرة بهيئات ساذجة تتحول إلى عصابات تهدد وتتوعد الصحف لأنها انتقدت أو نشرت خبرا لايصح أن ينشر عن الآلهة!

والصحافة التى لن تركع لحاكم لايمكن أن تركع للهلافيت! وخطابات التهديد وبرقيات الوعيد لاترهب الصحفيين، فان خزائننا مليئة بملايين من هذه الخطابات التى نعتز بها ونحفظها كأوسمة تشهد بأننا لانمشى وراء مواكب الغوغاء وطوابير الذين يفكرون بخناجرهم. ولقد غضب منى بعض الباعة المتجولين فى القطاع العام».

ثم يختتم كلامه بحكمة بليغة. قائلا :-

«ان الكرامة ليست أن تتمسك بخطئك وتعلن الذى كشف هذا الخطأ. ان الكريم هو الذى يعترف بأخطائه، ويسارع بالخلاص منها!».

ولانعرف من الذى كان عليه أن يعترف بخطئه؟

على أمين الذين تحدث عن واقعة دون أن يحدد المكان الذى وقعت فيه، ورفض

نشـر الرد الذى أرسـل إليه وداس بـذلك علـى القانون وعـلـى أبسـط قيم الـديمقـراطـية وحقوق الفرد التى أصاب القراء بالصداع مـن كثرة ترديده لها، متجاوزا ذلك إلى قادة النقابة بالفاظ لايستحقونها ولم يصدر عنهم مايوجب استخدامها؟

أم أن قـادة النـقابـة هـم الذيـن كان يـنـبغـى علـيـهـم أن يـعتـذروا عـن الجريـمـة الـتـى ارتكبوها، عندما تجرأوا وأرسلوا يطلبون تحديد اسم المحل الذى وقعت فيه الحادثة؟

* * *

.. علـى كل حال، فـعلى أمين لم يفـقد ايمانه بـالديمقـراطية واسـتمر يـتشـدق بـها وبمـحاسـنها حتى بـعد أن ترك جريدة «الأهـرام» وانتقل إلى «الاخبار». فكتب بـتاريخ ٢٨ يوليو (تموز) فى «الاخبار» يقول :

«تعـالوا نجـرب أن نثـق فى بعـضـنـا الـبعض، تـعالوا نجـرب أن نرفـض الاتهـامات الظالمة ونطلب من كل صاحب اتهام أن يقدم الدليل على اتهامه».

وكتب فى ١١ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٤ يقول :-

«الحرية لـيست هـى أن نتـهم من نشاء فـحسب. بل هـى أن مـن حق كل من نتـهمه أن يدافع عن نفسه».

.. وكان الاعـتقاد أنـه ربما يكون قـد أحس بخـطئه. ولـكن سرعان مـا أثبتـت الأيام مرة أخرى أن الديمقراطية لها عنده معنى أخر غير المعنى المتعارف عليه فى العالم.

.. ففى الـوقت الذى اشتدت فـيه الحمـلـة المعادية لعـبد الناصـر اشـتدت فيه المقاومة لهـا، خاصـة من جـانب الـعمـال الذيـن استـفزتـهم الحمـلـة. ومن المـعروف أن الـطبـقة العامـلة مؤيدة لعبـد الناصـر تأييـدا قويا، ويعتـبره العمال رجلـهم الحقيقى وارتـبطت الحمـلة ضده بالمطالبة بتصـفية القطاع الـعام وبيع المحلات التجارية الكبرى التابعة له، وكانـت جريـدتا «الاخـبار» و«إخـبار الـيوم» تـقودان الحمـلـة خاصـة خلال عـام ١٩٧٤ ولهـذا فقد اعـتبر الـعمال مـؤسسة الاخـبار وكر الـثورة المضـادة التى تـعمل لحـساب مخططات أمريكا واليمين فى مصر.

وحدث أن تكونت لجنة فى مـجلس الشـعب سميت «لجنة الاستماع» برئاسة عديل

السادات، محمود أبو وافيه. لتستمع إلى أراء الكتاب وفئات الشعب فى مسألة تطوير الاتحاد الاشتراكى وتكوين أحزاب.

وخصص يوم ٢٠ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧٤ للاستماع إلى أراء القيادات العمالية، فشنوا ملة عنيفة على فكرة اقامة احزاب : وكان التصور وقتها، أن انشاء احزاب يعنى تصفية الاشتراكية ومكاسب الطبقة العاملة ثم هاجموا مؤسسة الاخبار وخصوا بالذكر مصطفى وعلى أمين.

وقالوا أن مصطفى أمين سجن عام ١٩٦٥ بتهمة التجسس لحساب المخابرات الأمريكية وافرج عنه السادات افراجا صحيا دون أن يبرئه من الاتهام.

كا قالوا أن على أمين عاش فى أوربا سنوات على حساب المخابرات الأمريكية ..

وصدرت تعليمات للصحف الثلاث، «الاخبار» و«الأهرام و«الجمهورية» بنشر وقائع الجلسة تهدئة لخواطر العمال.

وقدمت «أخبار اليوم» لنشر الجلسة بكلمة قالت فيها :-

«ان اخبار اليوم تؤمن بحرية الرأى، وهى تنشر النص الكامل لأقوال بعض ممثلى نقابات العمال فى لجنة الاستماع رغم ما فى هذه الأقوال من هجوم وتجن وتجريح ضد أخبار اليوم. ذلك لأننا نؤمن بأن من حق من يخالفنا فى الرأى أن يقول رأيه وندفع حياتنا لنمكنه من أن يقول هذا الرأى».

ونتيجة لهذه اللطمة التى تلقوها باجبارهما على نشر ما قيل فى الجلسة، كتب على أمين فى نفس عدد اخبار اليوم - ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٤ - يهاجم العمال هجوما عنيفا متهما اياهم بالشيوعية. قال فى فكرته :-

«أنا لا أحب الشيوعية لانها تصادر الحريات ولانها نظام ديكتاتورى لايستطيع الشعب فيه أن يقول للحاكم لا. ولا أحب الشيوعيين الذين يحاولون تلويث كل الناس بالطين حتى يخفوا ما على وجوههم من سواد. ومافى عقولهم من ظلام. ومع ذلك فانى أتمنى السماح بانشاء حزب شيوعى فى بلادى وبذلك نخرج الشيوعيين من تحت الأرض الى الهواء الطلق. ولكن قيام الحزب الشيوعى سيكشف مكان الشيوعية فى بلادى، انه حزب منظم نشط. يمده خبراء الشيوعية العالمية بأحدث

الميكروفونات التى تضخم الأصوات، فاذا صرخ مائة شيوعى تتصور أنهم عشرة آلاف. وإذا صرخ ألف تتصور أنهم ملايين يجب أن يقوم هذا الحزب حتى تعرف الدنيا أن عدد الشيوعيين فى مصر يقل عددهم عن أربعة آلاف شخص».

.. طبعا كان واضحا لمن يوجه الهجوم والصاق تهمة الشيوعية.

وبصرف النظر عن مدى دقته فى معرفة عدد الشيوعيين المصريين بالضبط. فانه عاد إلى اتهام المخالفين له فى الرأى بانهم عملاء شيوعيون، وهو الامر الذى كان يطالب بالابتعاد عنه فى مقالاته، وقد تمادى فى هذا الاتهام الذى أصبح دارجا على فم كل من فى السلطة. ابتداء من السادات حتى مسئولية الصغار مرورا بكتابه وصحفييه. وهو اتهام فقد بريقه وتأثيره من كثرة استخدامه وانكشاف أهداف من يستخدمونه.

وبعد اجتماع لجنة الاستماع الذى تحدث فيه عدد من القادة النقابيين. بدأت جامعة عين شمس بمدينة القاهرة اقامة الملتقى الفكرى الرابع المسمى «لقاء ناصر الفكرى» الذى كانت تقيمة «أندية الفكر الناصرى» بالجامعات. وقد حضر اللقاء عدد من المسؤلين كالدكتور محمد حافظ غانم– رحمه الله– أمين أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، والدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الاعلام.

وقد هاجم الطلاب المشاركون فى الندوة، مصطفى وعلى أمين، وتلميذهما موسى صبرى، وطالبوا باعادة محاكمة مصطفى أمين عن تهمة التجسس لحساب المخابرات الامريكية وتهريب عشرين الف جنية. وتبرئته ان كان بريئا.

وقامت جريدتا «الاهرام» و«الجمهورية» بنشر وقائع الاجتماعات، أما «الاخبار» فلم تنشر حرفا.

وعاد على أمين لمواصلة الهجوم ولكن بطريقة لا تخلو من الكوميديا. فبدلا من أن يرد على الاتهامات التى وجهت له ولشقيقه هاجم الطلاب فى «أخبار اليوم» بتاريخ ٢٨ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧٤. وقال عنهم أنهم فئران أما هو فأسد. ولذلك لا يعقل أن يحارب الأسد الفأر والا كان مسخة. وهذه حيلة مبتكرة من على أمين للافلات من المناقشة.

«ان الفيران الصغيرة لا تحارب بعضها. أنها تحارب الاسود، فان الفيران تعرف أن الأسود لن تعدو وراءها. لأن كرامة الأسد تمنعه من الجرى وراء فأر صغير. واذا جرى وراء الفأر فسيثير سخرية الناس!».

ولكننا نكتشف اننا ازاء أسد يقدم بلاغات ضد الفئران الى المباحث العامة. فيقول الأسد عن الفئران أنه:—

«يعرف من أين تأكل؟ من الشرق أو الغرب؟ من بلاد الثلوج أو بلاد الرمال السوداء؟ ان الأسود تعرف أنها تواجه فيرانا غير مصرية! تعرف أنها فيران مستوردة من وراء الحدود».

وهكذا. اذا كان كل انسان سيرد على منتقديه باتهامهم بأنهم فئران عميلة مستوردة وهو الأسد لا يجوز له منازلتهم. فلن تحسم أى قضايا ولن يكون هناك نقاش وسؤال وجواب وتوضيح للمواقف، وستتحول البلاد اذا ما انتشرت هذه البدعة الى حديقة حيوان كبيرة.

وكان قد سبق لعلى أمين استخدام حكاية الفئران كثيرا والخفافيش والوطاويط بدرجة أقل. ووصل اعجابه بحكاية الفئران الى درجة لا مزيد عليها.

ففى ٧ مايو (أيار) ١٩٧٤ كتب فى فكرته بالأهرام:—

«هل يجوز للأسد أن يقتل فارا صغيرا تحرش به؟ هل يجوز للأسود أن تدخل معارك مع الفيران؟».

وفى ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٧٤ قال فى «الأخبار»:—

«ورأيت عمالقة الكذب يتحولون الى فئران. ورأيت الفئران تتسلل إلى خارج بلادى وتحاول أن تزرع بذور الكذب من جديد».

وقال:

«وفوجئت الفئران أن شعب بلادى لا يطيق حشيش الفئران».

«رحم الله فئران بلادنا. وأسكنهم فسيح جناته ان كان لهم مكان».

ولا تعرف ما الذى استفاده القارئ من مثل هذه المناقشات المبتكرة؟

وتدخل مصطفى أمين وموسى صبرى لمساندة الأسد ضد الفئران. فكتب

مصطفى أمين مقالا فى جريدة «الاخبار» بتاريخ ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٤ بعنوان: «رياح من وراء الحدود»

قال فيه:-

«بعض الشباب الشيوعى يعتبر المسجونين السياسيين من مكاسب الثورة، وأن الافراج عنهم تفريط فى مكاسب الثورة».

وأخذ يكرر كلمة شيوعى عدة مرات مثل:-

«ونحب أن نطمئن الشباب الشيوعيين الذين يهاجموننا».

«ونحن نؤكد لاخواننا الطلاب الماركسيين أنه لا توجد تركة».

«من حق كل طالب شيوعى أن يهاجمنا وأن يتهمنا».

ثم ختم المقال بقوله:-

«ان الذين ولدوا فى العواصف لا يهابون هبوب الريح. حتى لو كانت الرياح من وراء الحدود!».

ولم يقل مصطفى أمين شيئا ولم يعرف القارئ عما يتحدث وما معنى العواصف والرياح الآتية من وراء الحدود؟.

أما موسى صبرى فكتب مقالا فى نفس العدد الذى كتب فيه مصطفى أين، بعنوان «أصوات من؟» قال فيه عن الطلاب:-

«وعرفت تكتيكهم مقدما لأنه مكشوف لى الهجوم على مصطفى أمين وعلى أمين أولا. وكأنهما احتلا مناصبهما فى اخبار اليوم بعدوان مسلح! ثم استغلال تصرف يوسف السباعى مع مجلة ماركسية نشرت أن ٦ أكتوبر (تشرين أول) هو حل امبريالى. وكأن الحريه بلا التزام والخطوة التالية الهجوم على موسى صبرى لأنه الف كتابا عن الدور التاريخى لأنور السادات فى ٦ أكتوبر (تشرين أول) وكأن هذا عمل غير وطنى!! ويبدأ بعد ذلك استغلال الوضع الاقتصادى فى التشهير بالنظام بأنه يتجه إلى اهدار الاشتراكية. وحدث كل هذا ووصفنى الأفاضل بأننى «نصاب» ولهم بعد ذلك فى تخطيطهم خطوات وخطوات أعرفها من الآن مقدما».

وهذا ليس ردا، انما هو بلاغ للبوليس ومحاولة للوقيعة بين رئيس الجمهورية والطلاب وهو ما درج عليه موسى صبرى فيما بعد...

وعلى الرغم من أن مصطفى أمين واصل تأييده المطلق للسادات، الا أنه بدأ يتحفظ فى حملته ضد عبد الناصر ويبدو فى صورة أكثر اتزانا وميلا للانصاف. ثم بدأ يبتعد بعض الشئ عن تأييد النظام والسادات فى كل شئ. ويوجه انتقادات لبعض الاجراءات. ولا يدافع عن البعض الآخر. وحين قام حزب الوفد فى ٤ فبراير (شباط) ١٩٧٨ رحب به مصطفى أمين ورفض مهاجمة رئيسه فؤاد سراج الدين كما طلب منه السادات.

وحين الف السادات حزبه الجديد فى عام ١٩٧٨ وهو الحزب الوطنى الديمقراطى على أنقاض الحزب الحاكم وقتها- حزب مصر العربى الاشتراكى- أسرع قادة حزب مصر وأعضاء هيئته البرلمانية بالتخلى عنه وتقديم استمارات عضوية فى حزب السادات رغم أن برنامجة لم يكن قد أعلن.

فكتب مصطفى أمين كلمة رائعة فى عموده «فكرة» الذى بدأ كتابته فور وفاة شقيقة على .. طالب فيه أعضاء مجلس الشعب المنتمين لحزب مصر الا «يهرولوا» الى الانضمام للحزب الوطنى الا بعد قراءة برنامجة على الأقل.

لكن السادات استشاط غضبا منه وهاجمه علانية ومنعه من الكتابة مدة ثم سمح له بها. وبعدها تعرضت مقالاته الى تدخل موسى صبرى بالشطب فى بعض الأحيان. وحرص مصطفى أمين بعدها على التأكيد على استقلاليته عن النظام وعدم تأييده على طول الخط.

أما موسى صبرى، فقد مضى فى طريقه. وهو مهاجمة المعارضين والتطبيل والتزمير للسادات على طول الخط وأظهار الشماته فى عمليات القبض التى تعرض لها الكتاب والصحفيون فى سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨١.

* * *

الفصــل الثــامــن

أنيس منصور التناقض والباطل

اشتهر أنيس منصور بكتاباته فى الفلسفة الوجودية وأدب الرحلات. وما نقله عن البلدان التى زارها من عجائب وطرائف إستحوذت على اهتمام الناس. لدرجة أن شغلهم فترة من الزمان بالانهماك فى لعبة تحضير الأرواح وغيرها.

لكن السادات اصطفاه من بين الصحفيين ليكون المعبر الرئيسى من أفكاره وكاد لايفارقه، وهكذا تحول أنيس منصور على حين غرة الى كاتب النظام وفيلسوفه ومنظره.

ولهذا تعتبر كتاباته مرآة للنظام ولرئيسه وتعبيرا عن مدى افلاسهما الفكرى والروحى. وطغيان الأحقاد السوداء عليهما.

ولعب هذا الكاتب – عن عمد – دورا بالغ الخطورة فى النفخ فى العقد النفسية للرئيس السادات وتضخيمها. فكان أول من شبهه بالأنبياء محتفظا بذلك لنفسه بالسبق فى ارتكاب هذا الجرم.

ولأنه كان مرآة للنظام فقد اتسمت كتاباته بالسطحية ومعاداة الأمانى الوطنية وبالتناقضات المعيبة.

فاذا سافر إلى الفلبين فانه يحكى عن الخضرة التى بهرته فيها عندما نظر إليها من نافذة الطائرة، ويتحسر على أراضى مصر الزراعية التى خربها السد العالى!

وبتاريخ ١٥ مايو (أيار) سنة ١٩٧٧ كتب فى مجلة «أكتوبر» التى رأس تحريرها مقالا حكى فيه قصة وقفه عن الكتابة فى جريدة «الاخبار» بسبب مقال له بعنوان: «حمار الشيخ عبد السلام» قال عن كيفية منعه :

«وبالفعل فى يوم الكريسماس استدعانى مدير مكتب كمال رفعت الوزير الشيوعى، وكان أيامها مشرفا على أخبار اليوم».

وكمال رفعت لم يكن شيوعيا بالمرة حتى يدعى عليه أنيس هذا الادعاء .. وسرعان ما تناقض مع نفسه بعد عدة أسطر. عندما قال :

«ووجدت أن الحل الوحيد هو الا يرانى أحد. ولا أرى أحدا فالناس يخافون. أنهم أكثر خوفا منى لأن هناك عشرات من الأنواع من التهم من الممكن أن تؤدى إلى

فصل أى إنسان من عمله. التآمر على قلب نظام الحكم والشيوعية والتجسس والتآمر على جمال عبد الناصر».

فكيف يكون كمال رفعت وزيرا شيوعيا بينما يفصل الناس من أعمالهم بتهمة الشيوعية؟

ان هذا التناقض المعيب يوضح أن هذا الكاتب يكتب سطرا ثم ينسى ما بعده أن يكتب سطرين أخرين ولايهتم حتى بمراجعة مايكتب، المهم أن يفرغ على الصفحات أى كلام.

وإذا كان أنيس منصور يتباكى على الديمقراطية المفقودة. والحقوق المسلوبة فى عهد عبد الناصر، فقد كشف عن مدى ايمانه بهما عندما أصبح فيلسوفا لنظام السادات ومعبرا عن أرائه.

وحدث أن قامت فى مصر ضجة عظيمة وأصيب الرأى العام بالهلع، وعم الغضب والاستنكار كل فئات الشعب بسبب قرار وقعه السادات يعطى بموجبه الحق لعدد من الأفاقين الأجانب باستغلال هضبة «الأهرام» بالجيزة لاقامة مشروعات سكنية وسياحية. وخالف الدستور عندما جعل مدة الامتياز ٩٩ سنة (تسعة وتسعون سنة) أسوة بالامتياز الذى منح لشركة قناة السويس.

فعل السادات ذلك من وراء ظهر رئيس وزرائه ممدوح سالم الذى كان فى نفس الوقت رئيسا للحزب الحاكم فى ذلك الحين. وهو حزب مصر العربى الاشتراكى.

وقد انبرت سيدة شجاعة هى الدكتورة نعمات أحمد فؤاد تهاجم هذه الجريمة التى أهدرت حقوق مصر الوطنية والسياسية لمصالح أفاقين أجانب، وتهدد بضياع تراثها ودماره بفعل عمليات البناء التى ستتم وتسرب المياه. وحدث تجاوب شعبى هائل واشتدت المطالبة من جانب الأحزاب والشخصيات الوطنية والنقابات بوقف هذا المشروع المشبوه الخطير المهين.

وفجأة خرج انيس منصور على الناس بمقال غريب كتبه فى مجلة «أكتوبر» بعددها الصادر فى ٣٠ أبريل (نيسان) سنة ١٩٧٨، بعنوان :«حتى لاتحترق القاهرة مرة ثالثة : يجب على الشعب أن ينقذنا من هذه الديمقراطية».

ورغم سطحية واضطراب المقال. فانه هام جدا لدلالاته. قال عن صحف المعارضة :

«فصحيفة الأحرار[1] ليس صاحبها سياسيا قديما. وانما هو رجل[2] ثورى. فلا قامت ضده ثورة يوليو، ولا قامت ضده ثورة مايو. اذن سياسته هى فقط، المعارضة للمعارضة والتجريح للفرجة على دماء الآخرين. والصحيفة الناطقة[3] بلسان حزب اليسار اختارت أسلوبا عنيفا فى تشويه كل الناس والتشكيك فيهم حتى لاتكون هناك حقيقة واحدة. ولايكون أحد شريفا، فاذا جردت الناس من كل ما لديهم من صدق القول وأمانة العمل، فما الذى يتبقى بعد ذلك؟

وقد تصدر صحيفة للوفد[4] ولن تختلف عن الصحيفتين فى ارتفاع النبرة. وهناك اجتهادات كثيرة تتحدث عن أموال تتدفق من الخارج لتمزيق مصر وتلطيخ صورتها والسخرية من قدرتها على انجاز شئ أو احترامها لاتفاق أو عقد. ونحن فى نفس الوقت ندعو إلى الانفتاح. أى انفتاحنا على الغرب وذلك عن طريق دعوة أصحاب الأموال والخبرات إلى العمل فى مصر». ويقول عن المشروعات الانفتاحية :-

«فاذا رفضنا هضبة الأهرام بعد دراستها. هرب مشروع جبل المقطم ومشروع المنتزه ومشروعات شمال الدلتا، ومن بعدها مشروعات بحيرة[5] السد العالى والوادى الجديد والانفاق والكبارى المعلقة والوف غيرها. ولا أحد يلوم اسرائيل اذا قالت : أنهم فى مصر لايحترمون عقدا يبرمونه فكيف يحترمون اتفاقا بيننا؟ اذا كان يفعلون ذلك والسادات فى السلطة فماذا يحدث بعد السادات؟ انها صيحة جديدة تضيفها اسرائيل الى آلاف الحيل التى تتعلل بها للهروب من مواجهة المبادرة[6] ووزنها وحجمها ونتائجها».

.. وهكذا أصبح النقد تشكيكا والاعتراض على الفساد وبيع مصر وتراثها وتاريخها بعقود مشبوهة غير مسبوقة فى جرأتها وعدوانها على الدستور. أصبح

---

(١) لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين.

(٢) هو مصطفى كامل مراد، رئيس الحزب وكان من ضباط ثورة يوليو الأحرار.

(٣) صحيفة «الأهالى» الناطقة بلسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

(٤) يقصد حزب الوفد الجديد.

(٥) يقصد بحيرة ناصر، التى صدرت تعليمات بتغيير اسمها من السادات.

(٦) يقصد زيارة السادات لمدينة القدس فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧.

ذلك تلطيخا لوجه مصر. ومن يقومون به تتدفق عليهم الأموال من الخارج.

اما الشرفاء الوطنيون فهم الذين وقعوا بالباطل على عقد بيع تراث مصر للأفاقين الأجانب.

ورئيس حزب «الأحرار» الذى يهاجمه أنيس كان مؤيدا للسادات فى معظم اجراءاته. وجريدته نشرت تحقيقات عن فضيحة ارتكبتها محافظة القاهرة ومحافظها(٧) فقد قام بتوزيع أكثر من مائة وأربعين شقة فاخرة بنتها المحافظة فى مدينة نصر بالقاهرة.على المسئولين بالمحافظة وأبناء وأقارب عدد من الوزراء بايجارشهرى ست جنيهات للشقة. وكانت هذا الشقق مخصصة أصلا للبيع بالعملات الصعبة وقدرت حصيلتها بمبلغ يفوق المليونين من الجنيهات كان مفترضا توجيهها لدعم الاسكان الشعبى.

كما أن جريدة «الأحرار» قادت الحملة ضد مشروع «هضبة الاهرام». لهذا استحقت هذا التهجم من أنيس منصور.

وجريدة «الأهالى» فضحت وزير الثقافة والاعلام وقتها وهو عبد المنعم الصاوى لأنه وقع عقدا يبيع بمقتضاه استوديوهات السينمات ودور العرض لأحد المستثمرين السعوديين. ولابنه المهندس بشرى الصاوى، وكان شريكا للسعودى.

والملفت للنظر ان أنيس منصور يريد تمرير هذه المشروعات، وغيرها من المشاريع المشابهة التى اشتهر بها عهد السادات، اعتمادا على اسرائيل، بالقول بأننا إذا لم نحترم توقيعنا على هذه المشاريع فلن توقع اسرائيل معنا سلام نستعيد بموجبه أراضينا. وكأنه يحرض اسرائيل حتى تفرض أوضاعا اقتصادية سياسية معينة داخل مصر. أو تتنازل عن سيادتنا وعدم المطالبة بتغيير أى أوضاع خاطئة أو فاسدة خوفا من اسرائيل.

ولم يكتف الوطنى العظيم بهذا. انما أخذ يفصح عن أهداف أبعد. قال :

«وامتلأت صحف العالم العربى بالقصص المسمومة وتولى ذلك صحفيون مصريون لايقلون فسادا عن السياسيين القدامى الذين قامت ضدهم ثورة يوليو

---

(٧) كان وقتها سعد مأمون.

وثورة مايو، ومن العدل أن يلقوا نفس المصير، وإلا كان السكوت على الجميع استمرارا فى الضعف والميوعة الرسمية، وإذا كان الساسة الذين أفسدوا الحياة فى مصر قبل ثورة يوليو مايزالون يتربصون بالحكم وباعادة التاريخ الى ما كان عليه فما معنى ذلك؟.

لايمكن أن يكون السبب فى احياء الساسة القدامى هو أن نذكر الشباب كيف كانت تحكم مصر. وإذا كان هذا هو الهدف الحقيقى فانه فادح الثمن لأن هذا افساد لمصر من جديد وباسم الديمقراطية. ثم ان لدينا أفلاما وروايات تعرض ذلك أقوى وأجمل. وإذا كان الساسة القدامى قد أعيد اليهم كل حقوقهم بلا مبرر حقيقى. فما الذى يمنع مراكز القوى والذين عذبوا الشعب من أن يكون لهم حزب جديد؟!.

انها نفس القاعدة ونفس الهدف وتكرار لفجيعة قومية».

ثم يصل إلى النتيجة التالية :

«وإذا لم يكن للمدعى الاشتراكى من دور فى مثل هذه المحنة الوطنية، فلأى شئ ادخرناه؟».

اذن، فوجود حزب الوفد الجديد، وغضب الشعب وانتقاد المعارضة لبيع تراث مصر وتاريخها هو فجيعة وطنية، ومن الضرورى تأديب المنتقدين بابراز عصا المدعى الاشتراكى وهو المنصب الذى أنشأه السادات لتأديب خصومه.

والأمر الآخر الملفت أن أنيس قال :

«وهناك اجتهادات كثيرة تتحدث عن أموال تتدفق من الخارج لتمزيق مصر وتلطيخ صورتها والسخرية من قدرتها على انجاز شئ أو احترامها لاتفاق أو عقد».

وقد قال ذلك فى معرض الحديث عن الضجة المثارة حول مشروع هضبة «الاهرام». وكانت جريدة «السياسى»[8] قد سبقت أنيس منصور بالاشارة لهذا الموضوع فى عددها الصادر فى ١٣ ابريل (نيسان). إذ نشرت العنوان الآتى :

«صراع عنيف بين شركات الاستثمار الكويتية والسعودية» اما تفاصيل الخبر فقالت عنها :

---

(٨) تصدرها دار التعاون وكان رئيس تحريرها ممدوح رضا.

«كتب المحرر الاقتصادى» :

أغرب صراع ترقبه الدوائر الاقتصادية فى مصر - الآن - هو الصراع بين شركات الاستثمار الكويتية والسعودية العاملة فى مصر! لقد بدأ هذا الصراع خفيفا منذ عام تقريبا غير أنه أصبح سافرا واضحا للجميع فى هذه الأيام بعد أن استخدمت فيه جميع الأساليب وجميع الاتهامات! وآخر ضحايا الصراع بين شركات الاستثمار الكويتية والسعودية هو مشروع هضبة الأهرام الذى تتصور بعض الشركات الكويتية أن الشركات ورجال الأعمال السعوديين هم المستفيدون منه، وتسعى لأن تحل محلهم حتى لو كلفهم الأمر دفع جميع التعويضات المطلوبة. أما قائمة من يستخدمون فى هذا الصراع فطويلة .. طويلة!!» .

وكانت هذه الجريدة قد وقفت صراحة إلى جانب الآفاقين.. ونشرت الأكاذيب والأخبار الملفقة ضد الذين عارضوا المشروع لتلوث سمعتهم وتشوه نبل مقصدهم. كما قام الصحفى ابراهيم الوردانى بالدعاية للمشروع فى جريدة «الجمهورية» .

وإذا كانت هذه الجريدة تتهم المعارضين للمشروع بأنهم يتحركون خدمة للمستثمرين الكويتيين فهى تعترف بأنها دافعت عنه لحساب المستثمرين السعوديين. وطالما أن أنيس منصور تحدث عن شئ كهذا، فهو يقر بأنه طرف فى لعبة المصالح الاقتصادية الأجنبية.

لكن الحقيقة أن القائمين على أمر جريدة «السياسى» وأنيس منصور كانت تحركهم دوافع أخرى تستطيع تبينها من استماتتهم فى الدفاع عن المشروع.

وازاء المعارضة الشعبية العارمة للمشروع، اضطر السادات للرضوخ بعد أن أصبح معروفا أنه هو الذى منح الافاقين الاجانب هذه الامتيازات. وطلب من ممدوح سالم رئيس الوزراء أن يلغى العقد الموقع بين الحكومة المصرية وبين الشركة - جنوب الباسفيك - والمدهش أن السادات اعتبر قراره هذا عملا وطنيا. وكذلك صحف الحكومة.

وآثر أنيس منصور الصمت، فلا اسرائيل احتجت. ولا الدنيا انقلبت. انما عمت البهجة مصر.

لكن الشيء المهم أن هذا المقال كان تمهيدا للاجراءات الاستثنائية التى اتخذها السادات فيما بعد فى شهر مايو (أيار) سنة ١٩٧٨ حينما نظم استفتاء مزورا على مجموعة من القوانين القمعية التى قننها مجلس الشعب فى أول يونيو وسميت بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحماية الجبهة الداخلية وقد سبقت الاشارة اليه عندما تحدثنا عن الاستاذ توفيق الحكيم.

وعلى هذا المنوال سار انيس منصور .. التأييد المطلق لكل القوانين المقيدة للحريات والتهجم على المعارضين. وعلى عبد الناصر بمناسبة وبدون مناسبة..

وإلى هنا، يمكن اعتباره أحد الذين يسايرون اى سلطة وأى حاكم حفاظا على مراكزهم ولكن الدور الخطير هو ذلك الذى لعبه فى تضخيم عقد السادات. فأخذ يروج – ليس لعبقريته – ولكن لنبوته. وكيف أنه ملهم وليس كسائر البشر. فاذا ظهر الخمينى فى ايران وقال البعض انه يشبه المهدى المنتظر، بادر أنيس بتكذيب هذا وباعلان أحقية السادات ليكون المهدى وليس الخمينى.

.. وأنا لن أتعرض إلى ماقاله فى السادات أثناء حياته، انما ستتعرض لما كتبه عنه بعد اغتياله.

.. كتب فى «الاهرام» فى عموده اليومى «مواقف» بتاريخ ١٨ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٨١ يقول :–

«كان الزعيم الراحل أنور السادات مثل موسى وعصاه، فقد شق البحر الاحمر بعصاه فكان العبور إلى سيناء. هربا من فرعون جبار قهار اسمه : الهزيمة والعار، واستبد بنا هذا الفرعون واذاقنا الهوان واليأس. فكان لابد من الخروج من دنيا الهزيمة والخروج على فرعون أيضا.

وكان الزعيم الراحل يمسك عصاه أينما ذهب فى مصر أو خارجها. وكان هناك من يحملها نيابة عنه. انها غصن زيتون احتفظ به منذ كان فى غزة.

وفى ذلك اليوم المشئوم نسى عصاه أو رفض أن يحملها لأول مرة، كما رفض أشياء أخرى كثيرة.

وكأنه موسى – عليه السلام – فقد قرر أن يذهب إلى «الوادى المقدس طوى»

ليتعبد ويستريح فى «وادى الراحة[٩]، راحة الذى أشقاه السير الطويل من القهر إلى النصر ومن العار الى الفخار ..

فى طريق يبدأ بهزيمة ٤٨ وعدوان ٥٦ وهوان ٦٧ وضباب ٧١، ٧٢ حتى كان ٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ أسعد الأيام ثم أشقاها بعد ذلك..

وكان الزعيم الراحل هو موسى مرة أخرى، فقد شاء الله لموسى أن يرى «أرض الميعاد» ولايدخلها، فقد رأى السادات جانبا من أرض سيناء واستشهد دون أن يراها.

ولكن قائد قوات موسى وخليفته قال له ربه : قم وأعبر .. وكل أرض تدوسها بطن قدميك هى لك. فكانت لخليفة أنور السادات كل أرض سيناء التى تحررت!..

فلا جديد فى التاريخ .. انها رسالة يحملها جيل بعد جيل، وبطل بعد بطل.»

.. ورغم ذلك لم يقم أحد بالمطالبة بوقف هذا التخريف، ومساءلة صاحبه، مثلما كانوا ينشطون فى اتهام خصومهم بالالحاد لأسباب سسياسية.

ولم يكتف بتشبيه السادات بسيدنا موسى – عليه السلام – انما شبهه أيضا بنوح – عليه السلام –، فقد كتب فى مجلة «أكتوبر» مثالا بتاريخ ١٣ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٨١. قال فيه :–

«وكان السادات مثل نوح – عليه السلام يبنى سفينته على الأرض والناس حوله يسخرون ولكنه كان يعلم ان الطوفان سوف يجئ، وسوف يرفع السفينة بمن فيها إلى جبل ارارات لتستقر هناك وتبدأ حياة جديدة».

ولم يقبل أنيس بالتوقف عند هذا الحد، انما شبه السادات مرة ثالثة بعمر بن الخطاب – رضى الله عنه –.

فقد كتب مقالا فى «اكتوبر» بتاريخ ٢٧ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨١ بعنوان : «السادات بشخصية أخرى». قال فيه :–

«ولذلك كان الرئيس السادات يتباهى بأنه الرئيس الوحيد الذى لايتعاطى المنومات. دليلا على راحته النفسية، تماما مثل عمربن الخطاب الذى حكم فعدل

---

(٩) استراحة اقامها السادات فى وادى الراحة تكلفت أموالا طائلة، وكانت واحدة من سلسلة الاستراحات التى أقامها لنفسه.

فأمن فنام، ومثل عمر بن الخطاب مات قتيلا!».

.. لكنه عاد مرة أخرى ليشبهه بموسى – عليه السلام – اذ كتب مقالا فى «اكتوبر» بتاريخ ٧ فبراير (شباط) ١٩٨٢ بعنوان : «كانت رحلة تعارف أن يعرفوا الرئيس مبارك وأن يعرفهم أكثر» تحدث فيه عن رحلة الرئيس حسنى مبارك إلى أمريكا. وقال عن اغتيال السادات :–

«انه مثل موسى – عليه السلام – الذى خرج من مصر وتاه فى سيناء أربعين عاما ورأى أرض المعاد ولم يدخلها».

ليس المهم اذن أن يكتب أنيس ذلك، ويسكت عليه مدعو الايمان والتقوى، انما المهم أنه فى الوقت الذى رفع فيه السادات الى مرتبة الأنبياء لدرجة أنه احتار بأيهم يشبهه، شن حملة ضارية ضد عبد الناصر دون مناسبة، وبلا أى مبرر. وكان واجبه أن يكف عن هذا بعد أن أيد كل الاجراءات الاستثنائية وروج لها. وبعد أن فعل ما لم يستطع أحد أن يفعله حينما أخذ يخلع على رئيس الجمهورية صفات الأنبياء ويشبهه بهم صراحة.



الفصل التاسع

الكاتب الشتام

ونموذج أخر شديد الغرابة يعكس بأمانة تناقضات ومستويات الذين ساهموا فى الحملة واستمروا فيها، هو الأديب الاستاذ ثروت أباظة. فقد برع فى كيل الشتائم إلى عبد الناصر وأعتبره شيطانا مفزعا، ومصاص دماء وفاجرا .. الخ .. ولم ير له أى حسنة، وتباكى على الديمقراطية والحرية اللتين فقدتا نهائيا فى عهده، كما غلب على كتاباته طابع الانشاء واستخدام عبارات لا معنى لها ولا مدلول، ويسودها الارتباك والسطحية والتناقض بحيث يجعلها مادة للتندر لا للقراءة.

فبتاريخ ١٠ مايو (أيار) سنة ١٩٧٧، كتب مقالا بجريدة «الأهرام» تعرض فيه للمحاضرة التى ألقاها فى مدينة «روما» بايطاليا. الأستاذ خالد محيى الدين عضومجلس قيادة الثورة ورئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقال فيها أن الديمقراطية مفقودة فى مصر، فاتهمه ثروت أباظة بالخيانة وقال أن الذين يعارضون الحكم فى مصر يفعلون ذلك للشهرة فقط لأن النظام لايلحق بهم الأذى. فهم آمنون على أنفسهم، بعكس الحال أيام عبد الناصر، حيث لاقى المعارضون الأمرين على يديه.

وعلى غرة أخذ يتحدث عن بطولاته فى معارضة عبد الناصر.

قال :-

«وقد كنا نحن جديرين بالمعارضة أيضا، فقد مارسناها سنوات عمونا جميعا، ومارسناها وشواظ الظلم نار محرقة. والحكم إذا رحم - وما كان يرحم - كانت رحمته القتل».

والمضحك هنا، أنه يقول عن نفسه أنه مارس المعارضة ضد عبد الناصر، رغم أنه لم يكن يرحم معارضيه. وإذا رق قلبه ورحمهم، قتلهم. وبما أنه كان معارضا، فكان منطقيا أن يقتل. لكنه مازال حيا يرزق حتى الآن!

أما كيف أفلت من موت محقق. فهذا ما لم يوضحه!

ولو أنه تحلى بقدر من الشجاعة والأمانة كما يتحلى بالتناقض فى كلامه، لقال أنه هاجم عبد الناصر فى قصته «شئ من الخوف» ومع ذلك صدرت هذه القصة، ومثلت فيلما فى حياة عبد الناصر، وعلى حساب الدولة.

ولقال أنه كان ضيفا شبه دائم فى برامج الاذاعة والتليفزيون. يكتب فى جريدة الجمهورية ويسافر للخارج على حساب الدولة، وكان يرأس تحرير مجلة «القصة». ومجلة أخرى اسمها «الحضارة» صدر منها عدد واحد فقط فى يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ وهى مجلة اعلانات تصدر بخمس لغات عن دار «الأيام للصحافة والنشر والاعلان» وحصل على جائزة الدولة التقديرية وقررت بعض قصصه على تلاميذ المدارس ..

كل ذلك أيام عبد الناصر، لكن هذه هى الأمانة والموضوعية ومفهومها عنده.

ولو كان يكن ذلك القدر الهائل من الاحقاد ضد عبد الناصر، بسبب غياب الديمقراطية التى يؤمن بها كعقيدة، ويعتبرها كالماء والهواء، لكن ممكنا التجاوز عن الأخطاء التى وقع فيها.

لكننا سرعان ما قرأنا له كلاما عجيبا عن الديمقراطية. ففى عام ١٩٧٧ أصبح واضحا أن الجهود التى يبذلها عدد من السياسيين الوفديين لانشاء حزب الوفد ستكلل بالنجاح، أسرع يكتب فى «الأهرام» بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٧٧ معارضا انشاء احزاب جديدة.. قال :-

«أيرى أى مصرى اليوم أن الوقت الآن مناسب لتكوين أحزاب على الاطلاق .. اننا فى ظل تجربة ديمقراطية تسير خطواتها الأولى، فهى تجربة وليدة، ولم تثبت خطاها بعد، ولكننا فى ظلها نحيا فى أمن على أنفسنا وأعراضنا وأموالنا، اليس من الأوفق أن نذهب إلى مؤتمر جنيف دون محاولة أخرى فى الداخل حتى ولو كانت هذه المحاولة ترمى إلى اكمال التجربة الدميقراطية».

وكان ثروت قد أصبح عضوا بارزا فى الحزب الحاكم وقتها - حزب مصر العربى الاشتراكى - ولهذا فله الحق أن يرى عدم اكمال التجربة الديمقراطية إذا كانت أحزاب جديدة ستنشأ خاصة حزب الوفد.

ورد عليه مفندا رأيه الدكتور ابراهيم عبده، فرد عليه ثروت بمقال نشر بالأهرام بتاريخ ٣١ مايو (أيار) سنة ١٩٧٧، كان بدوره آية فى التناقض والطرافة معا ..

كتب يقول.

«وقد كنت أرجو أن يكون دفاعى الطويل عن الديمقراطية شفيعا لى عنده، فيحسن الظن بما ذهبت إليه من مفكرتى السابقة. فان مواقع الكلام تعرف بتاريخ قائله. ومن كل ماكتبت كانت الديمقراطية وفكرة الدستور هى الشعاع الذى أكتب فى ضيائه وانى لم أكتب فى ضياء شعاع أخر منذ عرف قلمى هذا طريقه إلى الورق أو إلى الناس».

.. منذ أسبوع واحد، يكتب معارضا ظهور أحزاب جديدة حتى لو كانت ستدعم التجربة الديمقراطية، ثم يأتى ليقول أنه فى كل ماكتب كانت الديمقراطية هى الضياء الذى كتب فى ضوئه!.

وإذا كان قد نسى ماكتبه منذ أسبوع. فمن باب أولى أن ينمحى من ذاكرته ماكتبه منذ شهور. ففى مقال له «بالأهرام» بتاريخ ٢٢ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٧ أخذ يحرض الدولة على نقل الصحفيين وأساتذة الجامعات الذين لايسيرون فى خطاها إلى أعمال أخرى بعيدا عن مجالات عملهم الاصلية.

قال :–

«ان بعض المشرفين على الجامعات ينتمون بولائهم إلى ما قبل ١٥ مايو، وهؤلاء المشرفون هم الصلة الحقيقية بين الطلاب والدولة ويستطيع كل ظالم للحق منهم أن يموه الأهداف ويميل بالصواب، وأننى أخشى على أبنائنا أن تصبح الحقائق مشوهة بالنسبة اليهم، بل أننى أخشى على كل مكان اعلامى يشغله من ينتمى بولائه إلى ماقبل ١٥ مايو وما تمثله هذه الحقبة من معان بغيضة مقيته مهينة للانسان المصرى، بل مهينة للبشرية جميعا. ومعرفة هؤلاء ليست بالأمر العسير ولسنا نطالب – لاقدر الله– أن نوقع بهم الجزاء أو العقاب، فما إلى هذا اللون من التعامل ينتمى من يدينون بالمصرية والديمقراطية، وإنما كل مانهفو إليه أن تبعد هذه الوجوه عن أبنائنا الطلبة وعن أعلامنا المصرى. فهم بما يمثلون لا صلة لهم بمصر ولا ولاء لهم إلا لشعوب أخرى وأفكار غير افكارنا. أمالهم غير أمالنا، وايمانهم غير ايماننا. ومصرهم غير مصرنا.

ولقد مضى على ١٥ مايو سنوات طويلة. وأتيحت لهم الفرصة أوسع ماتتاح

الفرصة لينتموا بولائهم لمصر، ولكنهم رفضوا أن يحبوا مصر، ومازالت أيديهم تعبث بكل شريف رفيع من قيمنا ومقدساتنا، نرى آثارهم فيما يعاملون به طلبة الجامعة. ونرى آثارهم فى برامج الاذاعة والتليفزيرن. تبدو هامسة كفحيح الأفاعى وكأنها تتحسس رد الفعل، فاذا اطمأنت شيئا علا منها الصوت الكرية، وخلعوا الأقنعة. وتبدوا على حقيقتهم النكراء، يستطيع هؤلاء أن يولوا من المناصب ما يشاءون ولكن من المؤكد أن الجامعة والاعلام لايصلحان مسبحا لهم ولا مكانا».

هذا هو صاحب القيم الشريفة الأصيلة! الذى لم يكتب إلا فى شعاع الديمقراطية!

وهكذا لايكشف عن حقد ينز من قلبه وعقله على الناس، ولا عن نفسية شريرة مدمرة تطارد كل صاحب رأى وتأخذه بالشبهات. أسوة بما كان يحدث فى محاكم التفتيش. ولكنه يكشف عن صفة اخرى يتميز بها، وهى صفة المخبر أو المرشد عمن يحملون افكارا لايرضى عنها نظام السادات أو لا يرضى عنها هو شخصيا. والا فما معنى قوله :-

«ومعرفة هؤلاء ليست بالأمر العسير؟».

كيف سيعرفهم. ولمن سيرفع نتائج معرفته بأسماء ضحاياه؟»

وثروت اباظة قبل أن يتم فرضه على جريدة «الأهرام» كان رئيسا لتحرير مجلة «الاذاعة والتليفزيون» حينما نشر جلال الحمامصى كتابه «حوار وراء الاسوار» فى يناير (كانون ثان) سنة ١٩٧٦ الذى اتهم فيه عبد الناصر بالسرقة. ورغم ثبوت كذب الادعاء بالوثائق الرسمية، لم يقتنع ثروت بهذا، انما واصل حملته الشعواء ضده، مستخدما الفاظا تليق بمخبر مثله.

فبتاريخ ١٤ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٦ كتب مقالا بعنوان : «وفى أى شئ صدق» ، قال فيه عن عبد الناصر :-

«وفى أى شئ صدق حتى يصدق فى ذمته؟».

«وأسال الدماء فى خسة غادرة مجرمة».

«وقال الشرف وهدد الرجال فى عفة زوجاتهم وشرف بناتهم وأخوانهم».

ثم تمادى فى أدبه قائلا :-

«سكب أموال الدولة على أخوته وعلى كلابه من ماسحى احذيته ولاعقى نعاله. فهى ينبحون باسمه حتى اليوم وقد فجعتهم فيه الفاجعة وزالت من أفواههم دماء الشعب التى اتاح لهم أن يمتصوها».

.. اذن فهو لم يحترم نشر الوثائق التى اثبتت براءة عبد الناصر من تهمة السرقة، ولم يظهر أى قدر من الايمان بالديمقراطية مما يكشف بوضوح أن حملته ضده ذات طابع شخصى بحت وصادرة عن نفس موتورة لاتستند إلى مبدأ أو قيمه .. كما أنه لم يلتزم حدود الأدب الواجب مراعاته. حين وصف مؤيدى عبد الناصر بأنهم «كلاب».

ومما يثبت باليقين أن هذا الكتاب لامبدأ له. تلك الحادثة.

فقد حدث رد فعل شعبى عنيف لاتهام عبد الناصر بالسرقة، لأن الشعب لم يتقبل هذا الاتهام بالمرة. وبادر السادات بمهاجمة الحمامصى كما أثار مقال ثروت الذى أشرنا إليه، استياء عاما، وظهر اتجاه ينادى بتنحيته عن رئاسة المجلة حتى تثبت الدولة أنه لايعبر عن رأيها بما كتبه فى مجلة تتبع وزارة الاعلام. وقد أرسل رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رسالة نشرت بالمجلة استنكر فيها ماجاء بمقال ثروت موضحا أنها لاتعبر عن رأى الاتحاد.

وخطب السادات وقال ان عبد الناصر ترك له كثيرا من المشاكل التى تغلب عليها، فيما عدا مشكلة واحدة لم يجد لها حلا حتى الآن، وهى مشكلة الحقد.

فبادر ثروت بكتابة مقالة بمجلة «الاذاعة» بتاريخ ٢٠ مارس (أذار) سنة ١٩٧٦ بعنوان : «لاحقد بعد اليوم»، قال فيه معلقا على خطاب السادات :-

- أن تكن قد وجدت الحقد فى عناصر التركة ياسيدى الرئيس. فلا جناح عليك، فقد محوته، ليس فى مصر اليوم مصرى حاقد. لقد استطعت بالحب أن تمحو كل ماكان فى النفوس من حقد».

وقال «أما الحقد ياسيدى الرئيس فقد زال يوم اقفلت المعتقلات وأطلقت السجناء وأرسلت الكلمة حرة طليقة تمرح مرتاشة الجناح فى سماء مصر الخالدة».

.. أذن فهو يكشف عن صفة جديدة، وهى النفاق الذى لا حد له.

فرئيس الجمهورية يقول أنه لم يتغلب على الحقد - وطبعا هو أدرى بما يحدث - وثروت يقول له أن لا وجود للحقد بفضل انجازاته الرائعة!!.

المهم، تقرر نقله من مجلة الاذاعة إلى الأهرام، ومنه واصل حملة الشتائم لدرجة أنه شبه الاستاذ محمد حسنين هيكل بالنساء في مقال له مواصلا حملاته ضد عبد الناصر، وأيد كل الاجراءات والقوانين الاستثنائية وأخذ يكيل المديح للسادات في كل مناسبة.

وانقلب على الدول العربية وشعوبها يهاجمها بضراوة لم يسبق لها مثيل، ملصقا بهم مختلف التهم ومكيلا المديح فالّلأسرائيليين المتحضرين، وحظى الفلسطينيون منه بنصيب الأسد.

ونال مكافأة، بعد أن شكل السادات حزبه الجديد، الوطنى الديمقراطى. هرول مع من هرولوا للانضمام اليه متخليا عن حزب مصر الحاكم. وعين عضوا بمجلس الشورى الذى زورت انتخاباته وفرض أعضاؤه.

ويحلو لثروت أن يتهم مخالفيه بأنهم عملاء لدول أجنبيه. ولكنه أعطى شواهد عديدة على وطنيته.

فسافر إلى أمريكا، عام ١٩٨٠ وعاد يكتب مقالا فى «الأهرام» زف فيه إلى الشعب المصرى بشرى الكشف التاريخى الذى توصل إليه. وهو أن الرئيس الامريكى جيمى كارتر أديب لايشق له غبار.

وأهدى كتبه للسيدة جيهان السادات زوجة الرئيس، فأرسلت له تشكره، فنشر خطابها وقال أنه تكريم للأدباء والأدب، وشكرها باسم أدباء مصر!!.

وحين بدأت بعض البوادر من نظام الرئيس حسنى مبارك لمحاربة الفساد وبعد اغتيال السادات، كتب صارخا بأن هذا سيؤدى إلى هرب رأس المال الأجنبى.

وحين سمح - بعد اغتيال السادات - للصحفيين والكتاب المبعدين بأن يكتبوا. كتب محذرا بأن هذا الاجراء سيؤدى إلى اثارة غضب العالم المتحضر، وطبعا كان يقصد اسرائيل، ولأن اسرائيل هى التى استاءت علنا من هذا الاجراء.

ثم اتضحت حقيقة مشاعره وعواطفه. فقد قامت القوات الاسرائيلية فى شهر

يونيو (حزيران) سنة ١٩٨٢ بغزو لبنان ومحاصرة العاصمة بيروت وشنت حرب ابادة وحشية ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين وارتكبت فظائع تضاءلت بجانبها فظائع النازيين كما شهدت بذلك كل الدنيا، وندد العالم كله شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بهذه الوحشية، حتى داخل اسرائيل حدث تنديد بهذه الجرائم، وفى مصر انبرى كل مؤيدى الرئيس السابق السادات وهاجموا اسرائيل مستنكرين فظائعها.

الا كاتبا واحدا، وهو ثروت أباظة. الذى لم يكتب حرفا واحدا، طيلة أكثر من ثلاثة شهور استغرقتها الحرب فى لبنان. رغم أنه كان ينشر أسبوعيا مقالين. واحد فى «الأهرام» كل يوم أحد والثانى فى جريدة «مايو» - الناطقة بلسان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم - كل يوم اثنين. وكأنه لم يقرأ أو يسمع بما يحدث، ولم تتحرك مشاعره وضميره. انما كان مشغولا بمواصلة حملته ضد عبد الناصر وضد المعارضين. دون أن يخجل من اتهامهم بالعمالة حتى وهو فى هذا الموقف.

ولكن تقتضينا الأمانة أن نذكر لثروت أباظة موقفا عظيما، وهو أنه وجهه اللوم لاسرائيل عندما رفضت مشروع الرئيس الأمريكى «رونالد ريجان» الذى تقدم به لحل المشكلة الفلسطينية، وطبعا هاجم سوريا كذلك.

ثم عاد مرة أخرى لمواصلة حملته ضد عبد الناصر.



الفصـــل العــاشـــر

مصطفى محمود الساكت عن الحق

من النماذج الفريدة التى شاركت فى الحملة ضد عبد الناصر، الدكتور مصطفى محمود الذى ترك مهنة الطب واتجه للأدب والصحافة فى عهد عبد الناصر وبرز فيهما. وكان لايؤمن بالله، ثم اتجه للصوفية والكتابة الدينية وحقق بذلك شهرة أوسع، فى عهد عبد الناصر أيضا.

وحين بدأت الحملة شارك فيها بحماس غريب وبكراهية مفاجئة لعبد الناصر وعهده، وكأن بينهما ثأرا قديما. وحسابات يقوم بتسويتها. واستخدم الدين فى حربه تلك. كما لجأ للأكاذيب والافتراءات ناسيا العقاب الذى ينتظر من يدعى على الناس بالباطل، يوم القيامة، وكشف عن عقلية نازية لاتؤمن بديمقراطية مطلقا وسكت عن كثير من المخازى، وكأنه لم يسمع بحديث الرسول ﷺ «الساكت عن الحق شيطان أخرس».

فبعد الانتفاضة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٧٧. كتب عدة مقالات فى مجلة «صباح الخير» طالب فيها علنا بنصب المشانق للشيوعيين – وطبعا كانوا يتهمون كل معارض للسادات بأنه شيوعى – وقامت «دار الاعتصام» للنشر – وهى دار اسلامية – بنشر هذه المقالات فى كتيب بعنوان :«لا هم تقدميون ولا علميون ولا موضوعيون». وحذف مصطفى محمود من الكتيب المقالة التى طالب فيها بنصب المشانق فى الشوارع.

وهاجم فى هذه المقالات عبد الناصر هجوما مريرا. قال عنه :

«ولكن الشيوعية هى الداء، وليست الدواء، وهى سبب كل هذا الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى مصر».

- التأميم الذى انتهى إلى هبوط الانتاج وتخلفه كما ونوعا.
- اضطهاد الخبرات والكفاءات وطرد أهل التخصص وتعيين أهل النفاق.
- تحكم مراكز القوى.
- سيادة الحزب الواحد والرأى الواحد.
- التبعية لروسيا.

● الديون الروسية.

● الحروب التى دفعتنا إليها روسيا لتستنزف المال والسلاح.ولتغرقنا فى مزيد من الديون.

● تمزق الصف العربى.

وكلها أخطاء جرتنا اليها الحلول الماركسية التى نقلها عبد الناصر نقل مسطرة من المعسكر الشرقى».

.. وفى حقيقة الأمر، فان من يقبل المتاجرة بالدين، يستحيل علينا أن نطالبه بالصدق والتزام الانصاف، فمن لايخاف عقاب الله فى الآخرة. فمن أى شئ يخاف بعد ذلك؟.

مصطفى محمود الذى لم يشأ أن يقول الصدق مرضاة لله عز وجل. قال الكذب أرضاء للحاكم .. ولهذا لم يكن غريبا عليه أن يستخدم عبارات غير لائقة عندما قال:

«ونحن ولاشك نعيش فى عصر التزييف والمزيفين ونروج لونا جديدا من الدعارة بالكلمات والزنا بالمعانى والمسافحة بالحروف».

فهل هذه الفاظ تصدر وتنتشر على الناس من كاتب يدعوهم صباح مساء للايمان والتمسك بالأخلاق؟

ودون أى أدلة أو مقدمات، يتهم مصطفى محمود عبد الناصر بانه شيوعى طبق فى مصر نظاما منقولا عن أنظمة الدول الشيوعية نقل مسطرة.

ولكن المؤمن الذى يزعم أنه يتخلق بخلق الإسلام، لم يوضح لنا، كيف صدرت له فى مصر كتبه الدينية أيام عبد الناصر. ونسى ان أشهر كتبه وأكثرها توزيعا على الاطلاق وهو «التفسير العصرى للقرآن» نشر فى ظل عبد الناصر مسلسلا فى مجلة «صباح الخير» وسط ضجة اعلانية هائلة. ثم صدر فى كتاب طبع وبيع فى مصر، ليس فى عهد الرئيس المؤمن أنور السادات، انما فى عهد الشيوعى الملحد جمال عبد الناصر.

وتعرض مصطفى محمود لحملة عنيفة من جانب عدد من رجال الدين والمهتمين بالقضايا الدينية نشرت مقالاتهم فى مصر. واتهموه بانه يحرف القرآن ويشوه

الإسلام. وطالب بعضهم بوقفه عن الكتابة فى المسائل الدينية. ولكنه استمر ولم يمنعه أحد.

فأى شيوعية تلك التى يكتب فى ظلها وصحفها وبحمايتها هذا كله؟

وهو يقول أن التأميم هبط بالانتاج كما ونوعا، لكنه لم يورد أى رقم أو حقيقة يدعم بها اتهامه، اللهم إلا إذا اعتبر انشاء مئات المصانع الجديدة والتوسع فى الصناعات القائمة تخلفا وتدهورا للانتاج.

ويقول انه تم اضطهاد الخبرات والكفاءات. ولم يفسر كيف يتم هذا مع بناء آلاف المدارس. والتوسع فى القبول بالجامعات وإنشاء جامعات جديدة. وتخرج عشرات الألوف من الفنيين والمهندسين، وزيادة البعثات المرسلة للخارج على حساب الدولة.

ويقول أن مصر كانت تابعة للاتحاد السوفييتى. ولم يوضح ماذا يعنى بالتبعية؟ فاذا كان يعنى بها التبعية الاقتصادية، فمصر أيام عبد الناصر لم تسمح لروسيا أو لغيرها من الدول الأخرى بتملك مشروعات أو مصانع أو حتى المشاركة فيها بأى نسبة، وهو يناقض نفسه عندما يتحدث عن التأميم، أى عن ملكية الدولة المصرية. وليست ملكية دولة أجنبية.

وإذا كان يقصد التبعية السياسية لروسيا، فالسادات نفسه رد على هذا الاتهام.

ففى كلمة له أمام ضباط القوات الجوية بتاريخ الجمعة ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٧٧ والتى نشرت فى اليوم التالى كاملة بالصحف. قال:

«محدش أجنبى أملى ارادته على حكمنا هنا فى مصر من بعد ١٩٥٢. أبدا، لم يمل أى أجنبى ارادته علينا، ده كان موجود قبل ٥٢».

وألقى كلمة بتاريخ ١٦ يوليو (تموز) سنة ١٩٧٧ أمام المؤتمر المشترك لأعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية، قال فيها:

«عبد الناصر طول عمره كان راجل حر. عبد الناصر لايسمح لا لغرب ولا لشرق، زى انا بالضبط. لا أسمح لا لغرب ولا لشرق».

هذا ماقاله السادات. رغم أنه قبل هاتين الكلمتين وبعدهما كان يكرر اتهامه لنظام عبد الناصر بالتبعية لروسيا، وحاول أن يلصق بعبد الناصر ما كان غارقا هو فيه.

وإذا كانت أمانة مصطفى محمود قد فرضت عليه أن يدعى على عبد الناصر بالباطل، فان شجاعته حتمت عليه أن يتغاضى عما يحدث فى مصر أيام السادات. وسنورد هنا نموذجين فقط عن حكاية التبعية تلك.

فقد نشرت مجلة «المصور» فى عددها الصادر بتاريخ ٢٩ اغسطس (أب) سنة ١٩٧٥، حديثا مع السفير الامريكى فى مصر المستر «هيرمان ايلتس». تحدث فيه عن بعض الأمور العائلية والشخصية، وفجأة سألته المحررة[١] عن رأيه فى السياسة الاقتصادية الجديدة لمصر وهى سياسة الانفتاح، فرد قائلا :

«خطوة هامة جدا بالنسبة لمصر، لقد حققت سياسة الاقتصاد الحر فى بلادى من النتائج مايشهد به العالم. وأمل أن تكون خطوات مصر على طريق الاقتصاد الحر أسرع لأن ذلك سوف يكون أكثر نفعا ويحقق الكثير للشعب المصرى، لكننى أخشى أن تكون النتائج لمشروعات وخطط وقوانين تشجيع الاستثمارات الاجنبية ومنها الأمريكية دون ماكنت أتوقعه لها. ولقد اتصلت شخصيا ومن خلال فترة عملى هنا باكثر من خمسمائة من رجال المال والأعمال الأمريكيين ولمست عندهم الاستعداد. ولكن ينقصهم الشعور باستقرار الوضع فى الشرق الأوسط ويحتاجون إلى عناصر أكثر جاذبية فى قوانين الاستثمار تشجعهم على العمل فى مصر، وهناك مجالات أخرى مفتوحة للاستثمار فى بلاد أخرى لها جاذبية خاصة، منها على سبيل المثال، باكستان وماليزيا. انا لا أنتقد ماصدر من قوانين وتشريعات خاصة بالاستثمارات الاجنبية فى مصر. ولكنى لست متأكدا اذا كانت عناصر الجاذبية للمستثمر فى هذه التشريعات كافية أو غير كافية. وقد تحدثت فى ذلك إلى رئيس الوزراء ممدوح سالم».

هذا ما قاله السفير الأمريكى بالنص، وهى المرة الأولى – على ما أظن – التى يعطى أحد السفراء لنفسه الحق فى تقييم الأوضاع الاقتصادية فى مصر بهذه الطريقة، ويسمى سياسة الانفتاح باسمها الحقيقى وهى سياسة الاقتصاد الحر، كما

---

(١) مارى غضبان.

هـو فى أمـريكـا. فـى الوقـت الـذى لم يكف فـيه السـادات عـن الزعـم بأنـه اشـتراكـى ديمقراطى. ورغم أن الدستور ينص على أن نظامنا اشتراكى!.

والسـفير الأمـريكى يحث النظام المصرى لأن يسرع الخطى فى عملية التحول نحو الاقتصاد الحر.

والكاتب الوطنى لم يستفزه هذه الكلام كما لم يستفز كتاب السادات الآخرين .. كما لم يثر حميته الوطنية تدخل البنك الدولى فى شئون مصر الداخلية، وانتفاضة ١٨، ١٩ يناير حدثت بسبب رفع الأسعار بما فيها الخبز فجأة وحتى دون استشارة مجلس الشعب، وأجبرت الانتفاضة الحكومة للتراجع، ثم نشر علنا أنها فعلت ذلك عملا بشروط البنك الدولى، أى لم يكن قرارا نابعا من ارادتها الوطنية.

المهم أنه بعد حديث السفير الامريكى لمجلة «المصور» بحوالى عامين. نشرت جريدة «الأهرام» بتاريخ الاثنين ٦ مارس (آذار) عام ١٩٧٨ عنوانا لخبر هو «برنامج المعونة الأمريكية، اعداده فى ضوء احتياجات التنمية المصرية».

وتفاصيل الخبر كالآتى :

«علم مندوب الأهرام انه سيتم اعداد المشروعات الخاصة ببرنامج المعونة الأمريكية لمصر لعام ١٩٧٩ فى ضوء دراسات خاصة تقوم بها مجموعات أمريكية لاحتياجات مصر فى مجالات التنمية الزراعية والصناعية وتشجيع القطاع الخاص فى هذه المجالات، وتتضمن هذه الدراسات بالنسبة لقطاع الزراعة المشاكل التى تواجه الزراعة ووسائل علاجها ومجالات الاستثمار والاستيراد السلعى والمعونة الفنية والتوسع للقطاع الخاص كوسيلة لتطبيق الأساليب التكنولوجية وتستهدف الدراسات أن يكون برنامج المعونة الأمريكية متلائما مع الأهداف والأولويات التى وضعتها مصر والاهتمام بالتنظيمات الحالية فى مجال الزراعة والاقتراحات الخاصة باعادة تنظيم التعاونيات. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد علم المندوب أنه تم تكليف بيت الخبرة العالمى ارثردى ليتل لتقييم امكانيات التوسع فى الصناعة مع التأكيد على القطاع الخاص وتقييم اساليب العمل والسياسات المطبقة لامكانية مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات القطاع العام. وكان السيد سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى قد

قدم مشروعا الى الكونجرس يوم ٢١ فبراير الماضى بمشروع المعونة الامريكية لمصر لعام ١٩٧٩ والتى تقدر بنحو ٩٥٧ مليون دولار».

ويلاحظ تركيز الأمريكيين على القطاع الخاص المصرى ومشاركته للقطاع العام، أى أهم يتدخلون لتحديد شكل وطبيعة اقتصاد البلاد.

والمهم فى الأمر كله أنه بعد حديث السفير الأمريكى وتذمره من عدم كفاية القوانين التى تسرع بالاقتصاد المصرى الى طريق الرأسمالية صدرت تباعا مجموعات من القوانين التى تبيح لرأس المال الأجنبى الدخول كشريك فى مشروعات القطاع العام. وصدرت دعوات رسمية بتحويل مرافق الدولة الرئيسية كالكهرباء والمياه والسكك الحديدية والتليفونات.. الخ .. الى شركات مساهمة يكون من حق الأجانب ورأس المال المصرى الخاص تملك نسبة ٤٩٪ من أسهمها. وسمى كل ذلك «بالثورة الادارية» !..

هذا ماحدث فى عهد السادات دون أن يفتح مصطفى محمود فمه بكلمه .. ولم يكن ممكنا أن يحدث مثله فى عهد عبد الناصر، الذى لم يقبل أى تدخل سياسى أو اقتصادى فى شئون مصر من أى جهة كانت، لا من أمريكا ولا من البنك الدولى، ولا من روسيا ولم يجرؤ سفير دولة شيوعية أن يدلى بتصريحات كتلك التى أدلى بها السفير الأمريكى.

ومصطفى محمود لم يتحرك ضميره الوطنى عندما انطلقت من مصر الطائرات الأمريكية لتشترك فى العملية العسكرية الأمريكية الفاشلة ضد ايران لتخليص الرهائن عام ١٩٨٠. وتباهى السادات علنا بأنه سيوافق على انطلاق الطائرات الأمريكية من مصر إذا قررت أمريكا تكرار العملية، وأخذ يشجع الأمريكان على تكرارها ويأسف على فشلها.

وأعطى لأمريكا قواعد عسكرية سماها تسهيلات لتنطلق منها قواتها فى أى عمليات عسكرية ضد الشعوب الأخرى وضد الاتحاد السوفيتى، وأخذ يدعو دول أوربا الغربية لتحصل بدورها على تسهيلات عسكرية مماثلة فى بلادنا، وأجريت مناورات عسكرية أمريكية فى مصر.

ثم الطامة الكبرى التى جاءت فى حديث السادات إلى مجلة «اكتوبر» بتاريخ ٢٦ ابريل (نيسان) سنة ١٩٨١. وعندما قال عن التسهيلات[٢] العسكرية التى منحها للقوات الأمريكية فى الأراضى المصرية.

«وعندما أتى السفير الأمريكى بخطابات متبادلة بين مصر وأمريكا، ادخلت على هذه الخطابات تعديلات رأيتها هامة وجوهرية.

فهذه الخطابات تتعلق بالتسهيلات الأمريكية للدفاع عن أمن الخليج. ولكن اضفت إليها أندونيسيا والمغرب العربى، فمصر بموقعها الجغرافى وسط بين قارات اسيا وأفريقيا وأوروبا، انها «سرة» هذه القارات. ولذلك يجب أن تمتد مساعداتها إلى كل هذه الاتجاهات. لأن الخطر الذى يلتف حولنا واحد، ومادمنا قد عرفنا من أين يجئ هذا الخطر وإلى أين، فقد تحتم علينا أن تستعد له، وقد تضمنت هذه الخطابات أيضا بناء الأمريكان لقواعد عسكرية للجيش المصرى وعن طريق هذه القواعد يستطيع الجيش المصرى أن يقدم المساعدة الضرورية للقوات الأمريكية إذا استدعت الضرورة ذلك».

وقال السادات :

«وأمامنا فى العالم نموذجان. دول حلف وارسو، مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا، ونحن نعرف ماذا فعلت الدبابات السوفيتية عندما زحفت على تشيكوسلوفاكيا والمجر لتأديب الشعب وإذلاله ليكون عبره لغيره من الدول التابعة لروسيا. ونعرف ما الذى قاله بريجنيف[٣] أخيرا لبولندا، يهددها ويتوعدها. ويستطيع أن يفعل بها مايشاء عندما يشاء.

أما النموذج الثانى فهو : تركيا واليونان عضوا حلف الأطلنطى. وقد أغلقت تركيا ٢٤ قاعدة أمريكية، وعطلت النشاط الأمريكى لأن امريكا اختلفت معها فى السياسة، ولم ينطق رئيس أمريكا بتهديد لتركيا. وعندما أصلحت أمريكا سياستها انفتحت القواعد الأمريكية من جديد.

---

(٢) وافق عليها الحزب الوطنى الحاكم فى مؤتمره العام الأول سنة ١٩٨٠ بعد أن اتفق عليها السادات.

(٣) رئيس الاتحاد السوفييتى.

وأنا شخصيا لا أخاف مطلقا أن أنضم إلى حلف الاطلنطى[٤]، ان الخطر الذى يواجهنا واحد. ثم أن امريكا لاتمس السيادة المصرية أو سيادة أية دولة من دول الحلف. وإذا كانت فرنسا – مثلا – قد خلت أرضها من القواعد الأمريكية. فانها إذا تعرضت للخطر فسوف تستدعى أمريكا، ويومها لن يقول فرنسى واحد : «أن بلادنا تحت الاحتلال الأمريكى».

علنا، وعلى رؤوس الاشهاد. قالت السادات ذلك، وسط تطبيل وتزمير كتابه الذين لم يخجلوا مع كل هذا من اتهام عبد الناصر بأنه كان تابعا لروسيا وأوقع مصر فى براثنها.

وما قاله فعله السادات لم يجرؤ عليه أى رئيس مصرى قبل الثورة أو بعدها.. مهدرا فى ثوان نضال وتضحيات الشعب المصرى على امتداد عشرات السنين لتكون ارادة مصر حرة حتى نجحت فى أن تكون احدى ركائز سياسة عدم الانحياز فى العالم. ثم يأتى السادات ليحيلها إلى دولة تتسول الانضمام لحلف الاطلنطى وتقبل أقدام أمريكا ودول أوربا الغربية ليتعطفوا عليها ويتنازلوا ويقيموا فوق أرضها قواعد عسكرية لجيوشهم ليسعد السادات وكتابه عندما تتحول بلادهم إلى ميدان حرب بين روسيا وأمريكا.

فلماذا لم يكتب مصطفى محمود منددا بالسادات مادام حريصا على استقلال مصر وغيورا عليه لهذه الدرجة التى جعلته يكذب ويقول أن مصر كانت تابعة لروسيا أيام عبد الناصر دون أن يقدم دليلا واحدا يعزز به اتهامه؟.

وحتى إذا سايرناه فى فريته. فهل هذا مبرر للسادات ليحيل مصر إلى قاعدة امريكية؟

انهم يستندون إلى استقدام عبد الناصر للخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ليتخذونها دليلا على وقوع مصر تحت سيطرة روسيا العسكرية. وهذه حجة مضحكة، فالعسكريون السوفييت لم يأتوا كوحدات أو فرق عسكرية متكاملة. ومسلحة تسليحا ثقيلا يمكنها من التدخل العسكرى فى

---

(٤) يضم أمريكا ودول أوروبا الغربية، وهو حلف عسكرى.

مصر، أو الانطلاق منها فى عمليات عسكرية ضد دول أخرى، انما جاءوا كأفراد لتدريب القوات المصرية. أو لتشغيل معدات معينة، كالصواريخ وفى مجال الدفاع الجوى والمدفعية، وأدوا مهام جليلة وسقط منهم عشرات القتلى على أرضنا وهم يدافعون عنها مع جنودنا وضباطنا ضد الغارات الإسرائيلية.

ومع ذلك، فحينما طالبهم السادات بالرحيل. غادروا مصر قبل الموعد المحدد، وسمى ذلك قرارا تاريخيا أنهى به احتلال مصر من القوات السوفيتية! وبعد أن تحررت مصر وجدناه يعطى لأمريكا القواعد العسكرية، لتنطلق منها فى حروبها الخاصة.

ولايمكن لمنصف مهما كان لونه أو اتجاهه أن يعتبر وجود الخبراء العسكريين السوفييت فى الظروف التى كانت عليها مصر، والمهام التى ادوها، بأنه احتلال. أو تبعية.

* * *

ولو أن مصطفى محمود وقف عند هذا الحد من الوطنية والأمانة، لهان الأمر. لكنه تمادى لأبعد الحدود عندما نصب نفسه – من دون الله – رقيبا على مافى قلوب المسلمين، وصدورهم. فقد قامت بينه وبين خالد محيى الدين مساجلات كلامية على صفحات الصحف، اتهم خلالها خالد بالالحاد، فرد مؤكدا أنه يؤمن بالله وبرسله وكتبه وحج إلى بيت الله الحرام.

فرد مصطفى محمود بأن خالدا يعلن ايمانه ليخفى به الحاده. ولو كان مصطفى محمود مسلما حقيقيا غيوراً على دينه لابتهج بأعلان خالد محيي الدين بأنه مؤمن بالله وكتبه ورسله. على الأقل لأن عدد المؤمنين زاد واحدا. ونقص عدد الملحدين، لكنه منح لنفسه سلطات عجيبة. فبينما يفتح الله باب التوبة أمام من يشاء، نرى مصطفى محمود واقفا على الباب يدخل من يريد ويوصده فى وجه من لايحب. وبينما الله وحده الذى يعلم ما فى القلوب والصدور، فمصطفى محمود يريد اغتصاب هذه السلطة، وبينما يكفى الإنسان ليكون مسلما أن يعلن شهادة أن لا إله إلا الله وان محمد رسول الله. فان مصطفى محمود يضع شروطا أخرى من عندياته.

ومن سخرية القدر أن يصدر كل هذا عن انسان كان ملحدا لا يؤمن بدين ولايعترف باله.

يقول مصطفى محمود عن نفسه فى كتابه «رحلتى من الشك الى اليقين» ص ٤ :

«لقد رفضت عبادة الله لأنى استغرقت فى عبادة نفسى وأعجبت بومضة النور التى بدأت تومض فى فكرى مع انفتاح الوعى وبداية الصحوة من مهد الطفولة».

واستمر على الحاده ثلاثين سنة، يقول ص ٥ :-

«واحتاج الأمر إلى ثلاثين سنة من الغرق فى الكتب والاف الليالى من الخلوة والحوار مع النفس واعادة النظر ثم فى اعادة النظر ثم تقليب الفكر على كل وجه لأقطع الطريق الشائكة من الله والانسان إلى لغز الموت إلى ما أكتب اليوم من كلمات على درب اليقين، لم يكن الأمر سهلا لأنى لم أشأ أن أخذ الأمر مأخذا سهلا ، ولو أنى أصغيت الى صوت الفطرة وتركت البداهة تقودنى لأعفيت نفسى من عناء الجدل ولقادتنى الفطرة إلى الله».

ثلاثون عاما وهو غارق فى الكفر. ثم تاب الى الله، ويرفض ويشكك فى اسلام من يعلنون اسلامهم على الملأ؟.

ويشاء الله أن يعترض طريق هذا المتاجر بالاسلام خدمة لأهداف سياسية معينة، من يكشفه ويظهره على حقيقته.

فقد نشرت مجلة «الدعوة» الناطقة بلسان الاخوان المسلمين فى عددها الصادر فى شهر مارس (أذار) ١٩٧٧ مقالا بعنوان : «فنون المسرح ومخطط الهدم» بقلم الدكتور عمارة نجيب. وهو المقال الثالث من سلسلة مقالات كتبها عن التخريب المتعمد للقيم والأخلاق والاسلام الذى يقوم به بعض الكتاب من خلال المسرحيات التى يؤلفونها وتعرضها المسارح، وقال عن مسرحية الطبيب مصطفى محمود «الشيطان يسكن بيتنا».

«صاحب برنامج» «العلم(٥) والايمان» وصاحب المحاولات التفسيرية والاجتهادات المتطرفة فى العقوبات الاسلامية، أدرك هذا الرجل بحسه التجارى أن مسرحية

---

(٥) برنامج اسبوعى يقدمه مصطفى محمود فى التليفزيون.

«الشيطان يسكن بيتنا» ستنفذ على المسرح لأنها تخدم هدف تحطيم القيم فى الوقت الذى لايستطيع أحد أن يعيب على كاتبها لأن المضمون ينتهى إلى أن المدنية الحاضرة وراء القلق الانسانى المعاصر خصوصا فى المجتمع الاسلامى لأنه أخذ من المدنية ظواهرها الانحلالية ولم يأخذ جوهرها الحضارى، وقد حاولت أن أقنع المؤلف المسلم أن المسرحية تقرأ ولكنها على المسرح تؤدى إلى عكس ماتهدف إليه.

فأبى اباء الحريص على أى شئ آخر غير القيم والدين، حتى هدد بالاتصال بالنائب عبد القادر[6] حاتم، ولكن عجزت محاولاته وقتها. ولكنه لم يعجز فى هذه الأيام وخرجت المسرحية التى أظهرت رجل الدين فى محاولاته أمام الراقصة لصدها عنه ثم بين احضانها، فى صورة ساخرة أخذ منها شعب المسرح الصورة الضاحكة الساخرة. وبالقطع نسى أو تناسى نصيحة النهاية. ولأنها خدمت هدف الهدم، فقد نالت الرضا والاستحسان ونفذت لتؤدى نفس الهدف المخطط، وكانت مساهمة ناجحة من رجل العلم والايمان فى تحقيق أهداف الشيطان لأن الساحة لاتسمح بغير هذا اللون من العمل الهدام. فإلى متى تبقى الساحة وقفا على مثل هذه الاعمال المخربة لكل ماهو انسانى».

ويشاء الله مرة أخرى كشف هذا المتاجر بالدين فاعترضه عضو آخر من الاخوان المسلمين، هو عبد المتعال محمد الجبرى الذى ألف كتابا بعنوان :«شطحات مصطفى محمود[7] فى تفسيراته العصرية للقرآن الكريم». قال فيه عنه ص ١١ – ١٢ :

«فوقع فى شطحات صوفية رددها الغزالى كما فى تفسير الآية «انك ميت» – الزمر : ٣٠ (انظر مشكاة الأنوار للغزالى» ووقع فى سقطات الباطنية (كما سنشير إليه نقلا عن فضائح الباطنية للغزالى) ووقع فى أسر الانفعال والرغبة فى التعبير المتحرر المنطلق المراهق لم تهذب عبارته التقاليد المرعية فى جنب الله ومجال الدراسات الاسلامية، لم يعرف الالتزام الذى يقتضيه المقام».

وقال فى صفحة ١٨٦ عن كلام مصطفى محمود حول الجنة والنار :

(٦) هو الدكتور محمد عبد القادر حاتم وكان وقتها نائبا لرئيس الوزراء.

(٧) الناشر دار الاعتصام.

«هذا الاتجاه ليس مبتكرا ولا جديدا، بل أنه فكر صليبى ويهودى معروف ردده الباطنية حيث لايتصور النصارى ولا اليهود حشرا ماديا وبالتالى لايتصور أن يكون الجزاء ماديا. فالبعث عندهم روحى، وكذلك الجزاء، وقد ذهب الوثنيون القائلون بتناسخ الأرواح إلى هذه المذاهب أيضا».

وفى صفحة ٢٢٧ وصف كلام مصطفى محمود عن الحلال والحرام. بقوله :

«هذه دعوة سبق إليها أبواق الاستعمار ممن أرادوا هدم تقاليد الاسلام تقليدا اثر الآخر».



الفصل الحادى عشر

الشيخ الشعراوى وتأليه السادات

حقق الشيخ محمد متولى الشعراوى شهرة طبقت الآفاق. وشعبية هائل لم ينافسه فيها أى من رجال الدين الآخرين. صحيح أن الدولة لعبت دورا فى ذلك بأنه جعلته ضيفا دائما فى التليفزيون. ولكنه من ناحية أخرى يتمتع بموهبة حقيقية فى مخاطبة الناس وتبسيط معانى أيات القرآن الكريم بحيث تدخل عقولهم وقلوبهم فى سهولة.

وفجأة أعلن عن اختياره وزيرا للأوقاف وشئون الأزهر فى وزارة السيد / ممدوح سالم. ثم أعلن أنه انضم إلى حزب مصر العربى الاشتراكى الحاكم - الوسط - عام ١٩٧٦.

وقد أسف الكثيرون لهذا التحول المفاجئ فى مسيرة الشيخ وحياته. لأنه دخل بذلك معترك السياسة وهو معترك له تكاليفه وحساباته. أقلها أنه سيجد نفسه مرغما أو راضيا على تبنى سياسات ومواقف. والدفاع عنها والالتزام بها. قد تكون محل سخط الناس وسيكسب عداوات وخصومات كان فى غنى عنها.. فى وقت لايحتاج فيه إلى مال ولن يضيف اليه المنصب نفوذا أو وجاهة ولن يحقق له شهرة. لأنه يتمتع بها وهو بعيد عنها.

وفى مواجهة هؤلاء، كان غيرهم يرون أن الشيخ الشعراوى سيصلح من حال وزارة الأوقاف ويحقق دفعة لها .. الخ ..

وبدأ مسلسل الغرائب يتوالى، فقد قيل أن الشيخ الشعراوى قال لبعض زواره الذين استفسروا منه عن سبب انضمامه للحزب الحاكم. انه فوجئ مثلهم بقراءة الخبر منشورا فى الصحف. فلم يتقدم بطلب للحصول على العضوية ولم يستشر فيه. وان عواطفه ليست مع حزب مصر، انما عواطفه مع حزب الوفد لأنه كان وفديا قديما.

وقد يكون ذلك صحيحا، ولكن الشيخ حين قبل الوزارة. فقد قبل أيضا عضوية الحزب، لأنها وزارة حزبية مائة فى المائة، وحتى لو لم يستشر فى نشر الخبر ويؤخذ رأيه فى ضمه للحزب. فقد كان من الواجب أن يبادر بتقديم استقالته على الفور. ويرد الصاع صاعين لمن تجاهل استشارته فى أمر يخصه.

ولكنه قبل هذا الوضع. وبالتالى لم يكن غريبا أن يندفع بحماس فى حمأة السياسة من خلال رؤية ومصالح حزبه. حتى يصل به الأمر إلى تأليه أنور السادات.

ولأن عبد الناصر كان هدفا لحزب مصر وللسادات. فقد شارك الشيخ الشعراوى فى الحملة مدشنا مشاركته باتهام نظام عبد الناصر بالالحاد. ففى مناسبة افتتاحه هو والدكتور الشيخ محمد عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، لأحد المعاهد الدينية. ألقى كلمة قال فيها أننا نحتفل الآن بافتتاح معاهد تعلم الايمان. وفى السابق كانت تقام الاحتفالات بافتتاح المعاهد التى تدرس الالحاد.

وقال عن اشتراكية عبد الناصر انها كانت «اشتراكية الحادية» ووصف اشتراكية السادات بأنها «اشتراكية ايمانية».

ويبدو أن الشيخ الشعراوى اعتقد أن من السهل عليه أن يلعب بالألفاظ فى مجال السياسة وبالتالى لم ينتبه إلى أن الدكتور عبد الحليم محمود الواقف بجواره كان وكيلا للأزهر فى حياة عبد الناصر وعضوا بالتنظيم السرى الطليعى، كما نسى الشيخ الشعراوى انه كان موظفا مرموقا فى وزارة الأوقاف وأرسل إلى السعودية والجزائر لتدريس الدين الاسلامى بموافقة الدولة فى نفس الفترة التى سادت فيها الاشتراكية الملحدة كما يزعم. والأهم من ذلك كله أن أحدا لم يسمع عن نضاله ضد الالحاد والملحدين.

أما النكتة الحقيقية. فهى قوله أن اشتراكية نظام السادات هى «اشتراكية ايمانية». لأنه فى دروسه ومواعظه التى يلقيها على الناس كان يؤكد على حقيقة أن الاسلام ليس به مذاهب سياسية أو اقتصادية متعددة. فلماذا تخلى بسرعة عن مواقفه وأحاديثه ليضفى على نظام الحكم صفات لا وجود لها. ولايريدها النظام ذاته، لأنه يرفع شعار الاشتراكية الديمقراطية لا الايمانية؟

لقد كان هذا مؤشرا على المدى الذى سيذهب اليه الشيخ ارضاء للحكم وخدمة لأغراضه وتبريرا لأخطائه وخطاياه وتطويع الدين واستخدامه فى ذلك.

ولم يطل الأمر بالشيخ : فقد وقعت انتفاضة ١٨، ١٩ يناير (كانون ثان) سنة

١٩٧٧ . وانبرى يهاجمها هجوما ظالما بنفس الأسلوب الذى اتبعه أهل النظام ورجاله وأدى ذلك لفقدانه جانبا كبيرا من شعبيته لأنه أثار استياء الناس منه.

وسرعان مابدأت أخطاؤه تتبدى اكثر فأكثر حتى من وجهة نظر الجماعات الدينية الكبرى.

فقد نشرت مجلة «الاعتصام» الناطقة بلسان الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية بعددها الصادر من شهر جماد أول ١٣٩٨ هـ - مايو ١٩٧٧م.موضوعا على ص، ٥، ٦ عن الرسالة التى أرسلها فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتى الديار المصرية السابق الى الشيخ الشعراوى وزير الأوقاف يلفت فيها نظره إلى التجاوزات التى وقع فيها بخصوص دعوته للتقريب بين المذاهب وخروجه عما أجمع عليه أهل السنة. ونشرت «الاعتصام» الكلمة التالية عن الشيخ الشعراوى كمقدمة لرسالة الشيخ حسنين مخلوف :-

«منذ ثلاثة شهور تقريبا خطب الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الأوقاف خطبة الجمعة من فوق منبر الأزهر الشريف وخلال وجود الرئيس السادات ولقد قال فضيلته فى مستهل خطابه :

«ان الأزهر قدر له أن يتحول إلى غير ما أسس من اجله. فقد أسس من أجل تدريس المذهب الشيعى الفاطمى، ولكن الله استنقذه ليصبح معقلا للمذهب السنى النقى».

وقيل يومئذ أن الشيخ تورط سياسيا، لأن هذا أثار الشيعة، وغضبوا عليه، وتمت اتصالات واتصالات انتهت بما نشرته الأهرام فى ٨ ابريل (نيسان) ١٩٧٧ بخبر انضمام الشيخ الشعراوى إلى جماعة التقريب بين المذاهب جاء فيه :

«أعلن فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الأوقاف انضمامه الى جماعة التقريب بين المذاهب الاسلامية وذلك فى حفل تكريم أقامة الوزير لسماحة الامام محمد تقى الدين القمى زعيم مسلمى الشيعة بايران ومؤسسها عبد العزيز عيسى وزير شئون الأزهر الأسبق وعدد من علماء الأزهر ورجال الدعوة».

وهكذا عالج فضيلته التورط السياسى بتورط مذهبى وليس هذا هو التورط الوحيد الذى وقع فيه الشيخ الشعراوى الوزير. فقد تورط حين أفتى باقراض الدولة بالربا. لقد اختلفت فى قلوب الناس صورة متولى الشعراوى الوزير عن صورة متولى الشعراوى العالم الداعية.

وفيما يلى ننشر صورة الخطاب الذى أرسله فضيلة الامام حسنين محمد مخلوف مفتى الديار المصرية الأسبق وعضو هيئة كبار العلماء ومجمع البحوث الاسلامية الى الشيخ الشعراوى الوزير الذى انضم إلى لجنة التقريب بين المذاهب، والخطاب نصيحة عالم جليل إلى تلميذ من تلاميذه، وتوجيه من أب كريم إلى ابن من ابنائه. حمل هذه الرسالة الاستاذ محمد عطية خميس وسلمها إلى السيد الوزير، فاستقبل فضيلته الرسالة بعدم الارتياح وهذا هو نص خطاب فضيلة الاستاذ الامام المفتى الجليل الشيخ حسنين محمد مخلوف بارك الله فيه وجزاه خير الجزاء إلى فضيلة الشيخ متولى الشعراوى الوزير. جنبه الله مزالق التورط وثبته على الحق. وكفانا الله واياه شرور الغرور والكبرياء».

ولايهمنا هنا موقف الشيخ الشعراوى من مسألة التقريب بين المذاهب. لأن هناك اساتذة ورجال دن اجلاء انضموا منذ زمن إلى جماعة التقريب ويشاركون فى نشاطها. لكن القضية تكمن فى استعداده لتغيير موقفه ورأيه الدينى من النقيض إلى النقيض بسرعة مذهلة لأسباب سياسية. واستعلاؤه على النقد وعدم تقبله له حتى وأن جاءه من أستاذ له، بعد أن أصبح وزيرا.

* * *

أما مجلة «الدعوة» الناطقة بلسان الاخوان المسلمين فقد هاجمته فى عددها الصادر فى شهر شعبان سنة ١٣٩٨ هـ – يوليو ١٩٧٧م، بسبب صدور منشور من ادارة المساجد بوزارة الأوقاف إلى المساجد بمنع استخدام الميكروفون فى آذان الفجر فى أحياء الزمالك وجاردن سيتى ووسط البلد ابتداء من «٢٦ مايو الماضى» والمنشور المرسل إلى المسئولين عن المساجد يقول :

يمنع استخدام الميكروفون فى آذان الفجر والصلاة ابتداء من ١٩٧٧/٥/٢٦ م
حمل المسئولية من لايقوم بتنفيذ ذلك» .

الامضاء عبد الرحمن النجار

،ختمت الدعوة كلمتها قائلة :

«والشيخ الشعراوى فى هذه الفعلة بين أمرين :

١- أما أنه لايعلم بالمنشور الذى صدر من وزارته وبذلك يجب عليه أن يستقيل
آخر من يعلم.

٢- وإما أن هذا المنشور صدر بموافقته وبذلك يجب عليه أن يستقيل لأنه ارتكب
ا ادا فى حق دينه حين جعل آذان الفجر حبيسا بين جدران المسجد» .

ولم يرد الشيخ الشعراوى على ماجاء بالدعوة مما يقطع بأنه أوحى لادارة المساجد
سدار هذا المنشور. والقضية مرة أخرى، ليست فى استخدام الميكروفون أو منعه.
فى تطبيق المنع فى المناطق والاحياء الراقية فقط حيث يسكن المسئولون وأهل
صفوة.

* * *

وقد وصل ولع الشيخ الشعراوى باللعب بالألفاظ فى الأمور السياسية عسى أن
ى إلى أى معنى يرضى السلطة. حدا لايمكن غفرانه له، وشكل مجموعة سقطات
لة لداعية دينى.

فعندما قام افراد «جماعة المسلمين» المعروفين باسم «جماعة التكفير والهجرة»
ختطاف وقتل الدكتور محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف الأسبق. فى شهر يوليو
موز) سنة ١٩٧٧ . وكان الشيخ الشعراوى موجودا فى لندن، وحين عاد أجرت معه
حيفة «الأهرام» حديثا حول الجماعة نشر بتاريخ ١٣ يوليو. نصب نفسه طبيبا
سيا يشخص حالة أفراد الجماعة فتيانا وفتية.

فقد سئل عن رأيه فى ظاهرة انضمام أعداد كبيرة من السيدات والفتيات إلى
جماعة. فقال :

«أولا هى ظاهرة فعلا كثرة وجود السيدات والفتيات فى عضوية الجماعة. ولكن

فى الواقع لو تطلعت اليهن لوجدت أنهن لسن على درجة من الجمال الملفت، على أية حال فان الأيام سوف تفصح عن عوامل نفسية وبيئية عديدة وراء هذه الظاهرة جعلت فى صدور فتيان هذه الجماعة حنانا افتقدته الفتيات عضوات الجماعة. ومما يؤكد ابتعاد هذه الجماعة عن منهج الاسلام. انها ظاهرة وجدت فى كثير من المذاهب الالحادية كعنصر مشجع مستميل».

الى هذا الحد وصل به الأمر؟ الى حد الطعن فى سلوك فتيات وسيدات عفيفات أخلاقهن ليست محل جدال؟.

الشيخ الشعراوى يتهم الجماعة بالالحاد واستخدام الجنس لاصطياد الفتيات اللاتى يعانين من عقد نفسية وظروف عائلية صعبة. ويتميزن بالقبح أو عدم الجمال الملفت وضمهن للجماعة.

هذه الاتهامات الفظيعة وجهها الداعية الكبير قبل أن يبدأ التحقيق مع أفراد الجماعة وتنشر تفاصيله ونتائجه بحيث يدلى باحكامه وهو مستند إلى نتائج حاسمة. وصور الفتيات والسيدات من عضوات الجماعة التى نشرت فى الصحف والمجلات لم تكشف عن وجوههن. فمن أين عرف أنهن لسن على درجة من الجمال الملفت كما قال؟

وهكذا لم يكن غريبا على من اتهم نظام بأكمله بالكفر رغم أنه كان يعيش فى ظله متمتعا بكل حريته فى الدعوة لدين الله، ان يطعن فى سلوك سيدات وفتيات ويتهم أناسا بأبشع وأشنع الاتهامات دون أن يكون تحت يديه أى دليل أو معلومات يدعم بها اتهاماته.

* * *

ثم ارتكب الداعية الدينى الكبير الحادثة التى لانظير لها. حينما أضفى على السادات صفات الله.

فقد تقدم عضو مجلس الشعب. عادل عيد، باستجواب إلى الشيخ الشعراوى بصفته وزيرا للاوقاف عما يقال عن وجود انحرافات مالية فى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية الذى يتبع وزارته. ويترأسه محمد توفيق عويضة. وعن تحقيقات

النيابة معه. وصدور قرار من الشيخ بمنع سفر توفيق عويضة للخارج إلى أن تنتهى النيابة من تحقيقاتها. ثم ماتلا ذلك من سفره للخارج رغم كل ذلك دون موافقة أو علم الوزير.

واتضح ان الرئيس السادات هو الذى أصدر قراره بالسماح لتوفيق عويضة بالسفر دون أن يقيم وزنا لقرار الشيخ الشعراوى ومستهزئا بتحقيقات النيابة.

وقد سئل الشيخ عن هذا وكيف يقبل هذا التصرف. وكانت اجابته مفاجأة للجميع، اذ دافع عن قرار السادات، لأنه لا يسأل عما يفعل مما أثار الشيخ عاشور محمد نصر عضو المجلس فاشتبك فى مناقشة حامية مع الوزير الذى صال وجال مهاجما عبد الناصر ومدافعا عن السادات! وسط تصفيق وتهليل اعضاء حزب مصر. مما دفع بالشيخ عاشور إلى أن يهتف بسقوط السادات داخل المجلس، وتلا ذلك اسقاط العضوية عنه.

وتقدم مجلة «الدعوة» وصفا لما حدث فى عددها الصادر غرة جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ - ابريل ١٩٧٨م. فى صفحتها الأخيرة بعنوان :«من المضبطة. سقوط!!»، قالت :

وفى جلسة يوم الاثنين ١١ ربيع الآخر الموافق ٢٠ من مارس (آذار) سنة ١٩٧٨ قدم الاستاذ عادل عيد استجوابا موجها إلى السيد وزير الأوقاف عن اضطراب الأوضاع المالية بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية وتقصير الوزارة فى الاشراف عليه.

وبعد أن شرح الاستاذ عادل استجوابه وقف السيد وزير الأوقاف الشيخ محمد متولى الشعراوى ليرد عليه. وقد استطاع الشيخ متولى الشعراوى أن يبهر غالبية أعضاء المجلس لدرجة أنهم صفقوا له تسع عشرة مرة، وكان بين كل تصفيق وتصفيق لا يتجاوز ما يقوله الشيخ المبهر أحيانا العشرين كلمة، ولكن من بين ماقاله الشيخ ما أطار لب الشيخ عاشور محمد نصر الذى ارتفع صوته كالنغمة النشاز وضاع وسط الضجيج.

ماذا قال الشيخ الشعراوى؟

«فكم رأينا ورأى سوانا منكرا لم يغيره أحد حتى بقلبه، وما كان يخطر ببال انسان أن يتوهم أمرا مناقضا لما كانت ترتضيه القمة ومن يمثلون مراكز القوى فى هذه القمة، يجب أن تقاس الأحداث بأجوائها، فلا يؤخذ طقس اليوم ليحكم أحداث ماقبل التصحيح بل يجب أن نأخذ كل حدث بجوه.

أهنا توجد بطولات الآن؟

«ضحك وتصفيق».

أين كانت البطولات التى تظهر اليوم على بعض أمواله أو بعض تعدى اختصاصاته وقت أن كانت تراق دماء الأبرياء ويعتقل الشرفاء ويعتدى على العرض دون أن نسمع همسة تنكر منكرا يحدث أمام الناس جميعا.

«تصفيق حاد. هتاف. الله أكبر. الله أكبر. الله اكبر».

والذى نفسى بيده لو كان لى من الأمر شئ لحكمت الرجل الذى رفعنا تلك الرفعة وانتشلنا مما كنا فيه إلى قمة، الا يسأل عما يفعل» !!.

«تصفيق».

السيد العضو عاشور محمد نصر :

«مفيش حد فوق المساءلة.. لنرع الله».

(ضجة شديدة[1] وأصوات .. اقعد .. اقعد).

رئيس[2] الجلسة : أقعد ياشيخ عاشور. أرجوك لاتقاطع : السيد وزير الأوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر : أنا أعرف بالله منك. أنا أعرف بالله منك. ان الرجل[3] الذى شجع هذه الشجاعات المختلفة يجب أن نقدر كل قراراته وكل أرائه تقديرا فى مستوى ما وضعه الله فى أيدى البشر».

.. وعلقت مجلة الدعوة على هذا بقولها :

«ومن حق الشيخ الشعراوى أن يقدر الرجال كما يشاء فلا اعتراض لنا على ذلك،

---

(١) الضجة صادرة عن أعضاء حزب مصر الحاكم.

(٢) سيد مرعى.

(٣) يقصد السادات.

أما أن يقول عن السيد رئيس الجمهورية، «انه لايسأل عما يفعل» فشئ نعتقد أن نفس السيد رئيس الجمهورية لايقره، هذا إلى أننا كمسلمين لانرضى ذلك بتاتا».

.. طبعا رئيس الجمهورية سعد جدا بهذا الوصف والا لأطاح بالشيخ الشعراوى فورا كما أن غالبية أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم سروا سرورا عظيما بدليل أنهم اعترضوا على كلام الشيخ عاشور لا على أم الكبائر التى ارتكبها الشيخ الشعراوى.

ويسرعة دعى المجلس لاجتماع للنظر فى طلب اسقاط العضوية عن الشيخ عاشور لتطاوله على «السادات الذى لايسأل عما يفعل» بفتوى وشهادة الداعية الاسلامى الكبير، وسننقل مادار فى هذه الجلسة(٤) من حوار بين الشيخ الشعراوى والشيخ عاشور لندرك عمق المأساة والفضيحة :

«السيد العضو عاشور محمد نصر : ماذا أفعل وأنا رجل ضعيف ولست فى قوتكم؟ ولكن الله أكبر من كل شئ. اننى ممنوع من الكلام ولاتوجد عندى أجهزة أعلام أو جريدة أكتب فيها ما أريد ولايقف بجانبى أحد سوى الله، وقد غضبت من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الأوقاف وشئون الازهر على الرغم من أنه وزيرى. واننى موظف فى وزارته. ولكن الله عندى أهم من كل شئ، غضبت منه يوم ان وقف هنا وجعل من السادات الها مع الله.

السيد وزير الأوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر : بسم الله والحمد لله أن تكلم السيدالعضو هذا الكلام أمامكم. وتصحيح الواقعة اننى قلت أن سوابق الرجل، أى الرئيس محمد أنور السادات تجعلنا نأتمنه على مايتخذه من قرارات لأنه ثبت أنه رجل يريد أن يصحح أوضاعا فاسدة، ولأنه رجل اجتمعت عليه أمور داخلية وأمور خارجية. فاذا كان قد أعطى قرار لسفر انسان(٥) دون أن يرجع إلى فاننى أقدر ظروف سيادته فيما يريد أن يعمله مما لايجب أن يعمله مثلى. وقلت أن مثل هذا الرجل

---

(٤) من مضبطة الجلسة الخامس والأربعين المعقودة يوم الاثنين ١٨ من ربيع الآخر ١٣٩٨ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ – الفصل التشريعى الثانى – دور الانعقاد العادى الثانى.

(٥) يشير إلى توفيق عويضة.

يجب الا يسأل عما يفعل. فلما اعترض السيد العضو على كلامى قلت له أنا أعرف بالله منك. وقد قصدت أنه يجب الا يسأل عما يفعل من الأمور التى يرى فيها مصلحة لايجب أن يعلنها للناس لأن الاعلان عنها أو معرفة أسبابها قد يفسد الهدف منها. وإذا كان السيد العضو عاشور محمد نصر قد فهم منى غير ذلك. فاننى أستغفر الله مما فهم. واستغفر الله مما فهم واستغفر الله مما فهم.

(تصفيق)[1].

لايمكن لمثلى وأنتم تعرفون من هو، أن يزل هذه الزلة أمام الله سبحانه وتعالى، وأننى أعلم جيدا أن السيد الرئيس محمد أنور السادات رجل مأمون على دينه. وهب أننى قلت ذلك، فان ماقلته كان سيغضب منى الرئيس أنور السادات، وأنا لا أحب أن يغضب منى السيد الرئيس أنور السادات لاننى أعرف دينه وأعرف غيرته.

(تصفيق) ..

واننى ياسيدى أحب أن أقول كلمة هى أن الاسلام يجب أن يكون المظلة الواسعة التى تحتمى بها جميعا لمصلحة الاسلام. واحب أيضا أن أفرق بين الاسلام كموضوع وبين أن تمسح بالاسلام كل مخالفة يرتكبها رجل من رجال الاسلام.

(تصفيق) ..

ان المسألة التى تكلم فيها السيد العضو عاشور محمد نصر ووقف فيها هذا الموقف لا صلة بها بالاسلام. ولا أحب أبدا أن يحسب على الاسلام من رجل عرف أنه يتكلم عن الاسلام، شئ شخصى لايمت إلى الاسلام بصلة.ولو أن السيد العضو قال هذا الكلام الذى قاله حين هتف بسقوط السيد الرئيس أنور السادات وحين أزرى بالمجلس، لو أنه قال ذلك عندما ألقى كلمتى لكان هناك موضوع للكلام يقال فيه. ولكنه اقحم هذه المسألة اقحاما لأنه لم يدل فيها برأى، ولا أنه حين قال ليسقط.

(ضجة من صفوف المعارضة).

رئيس المجلس – لقد مس العضو فى كلمته السيد وزير الأوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر ويجب أن يمكن السيد الوزير من الرد عليه.

السيد وزير الأوقاف ووزير الدولة لشئون الأزهر : اننى أحب أن تفرقوا بين رأى

يقال هنا بحرية وبين حكم يصدر هنا بتهور، فكلمة «اليسقط». هل هى رأى أم حكم؟ انها حكم ولايملك أحد أن يحكم أبدا، ولكن من الممكن أن يرى، ان كلمة «يسقط» حكم ونتيجة، ولا يمكن أبدا أن يكون هذا.

(تصفيق)[٦].

هذا حكم ونتيجة. فهل انتم مكلفون بأن تحكموا على الناس أم بأن تروا رأيكم؟ أن الرأى هو دائما نتيجة الحكم وقد قال السيد العضو الحكم ولم يقل الحيثية.

السيد العضو عاشور محمد نصر : ان الذى حدث فى ذلك اليوم قد أثر فى لدرجة أننى لم أنم ليلتها. ومن الجائز أن أكون رجلا جاهلا لم يتيسر لى فهم كلام الشيخ محمد متولى الشعراوى، واليوم قد استغفر الله. وكلنا نستغفره، لاننى لا أسمح لنفسى أبدا أن اسمع أن السادات لايسأل عما يفعل، لأن السادات من الناس، وسيد الناس يسأل عما يفعل، والسادات ليس أفضل من الرسول محمد بن عبد الله.

(ضجة[٧] ومقاطعة)

رئيس المجلس : يجب اعطاء الفرصة للسيد العضو ولا داعى لهذه الضجة والمقاطعة.

السيد العضو عاشو محمد نصر : ان الله هو الذى لا يسأل عما يفعل. وهذه صفة من صفاته، ولا أحد يشاركه فى هذه الصفة، قال المولى عز وجل :

٠ لايسأل عما يفعل وهم يسألون)

ويدخل فى (هم) الرسل والأنبياء، والذى قيل وقتها كما قلت سبب لى انفعالا شديدا. وذهبت الى بيتى حزينا جدا ولم أنم طول الليل».

* * *

وبعيدا عن اللعب بالألفاظ، والبهلوانية فى التفسير والتبرير فهناك مجموعة حقائق ثابتة :

أولا : ان الشيخ الشعراوى أله السادات فعلا، ولايعفيه من ذلك انه بعد أسبوع من سقطته حاول التنصل منها، وكان واجبا عليه أن يصدر بيانا فى اليوم التالى لنشر

(٦) من أعضاء الحزب الحاكم.

(٧) من أعضاء حزب مصر الحاكم.

هذا الكلام فى الصحف يوضح فيه قصده. ولكنه انتظر حتى ميعاد الجلسة التالية المخصصة لاسقاط العضوية عن الشيخ عاشور، ولكنه من جهة أخرى، أكد نفس المعنى عندما اعترف أنه يخشى السادات أكثر من خشيته الله، وهذا واضح تماما من قوله : «وهب أننى قلت. فان ماقلته كان سيغضب منى الرئيس أنور السادات وأنا لا أحب أن يغضب منى الرئيس أنور السادات لأننى أعرف دينه وأعرف غضبه وأعرف غيرته».

ثانيا : انه حول السادات إلى شخص معصوم من الخطأ، ويستحيل سؤاله عما يتخذه من قرارات أو اجراءات دون أن يبوح لاحد باسبابها وحتى إذا كانت تعتبر تعديا على القوانين المعمول بها وعلى سلطات الوزراء وهذا واضح من قوله :—

«فاذا كان قد أعطى قرارا لسفر انسان دون ان يرجع إلى فانى أقدر ظروف سيادته فيما يريد أن يعمله مما لايجب أن يعلمه مثلى».

ومثل قوله :«يجب الا يسأل عما يفعل من الأمور التى يرى فيها مصلحة لايجب أن يعلنها للناس، لان الاعلان عنها أو معرفة اسبابها قد يفسد الهدف منها».

والموضوع المثار لا يتعلق بسر عسكرى حتى يجود الشيخ الشعراوى عقله فى استخراج هذا التبرير المضحك للاهانة التى سددها السادات اليه.

ثالثا : انه قبل أن يكون وزيرا بلا سلطات. وأن تكون قراراته لاقيمة لها.

رابعا : انه قام عامدا متعمدا بالتحريض ضد الشيخ عاشور لاسقاط عضويته وقدم الفتوى السياسية لذلك.

* * *

ولم يكن مستغربا أن يؤيد الشيخ الشعراوى بحماس القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، اذ كان وزيرا بالوزارة التى اعدته وعضوا بالحزب الذى مرره. ولم يكن غريبا عليه أيضا أن يقدم التبرير الدينى لاتفاقيتى كامب — ديفيد.

* * *

وعندما الف السادات حزبه الجديد — الوطنى الديمقراطى — على أنقاض حزب

مصر، خرج الشيخ الشعراوى من الوزارة، وقيل وقتها - نقلا عنه - انه أخطأ خطأ جسيما بالاشتراك فى الوزارة والانغماس فى السياسة، ولن يعود مستقبلا الى هذا الخطأ حتى لايتوّرط فى مثل ماتورط فيه. وسيكرس كل جهده للدعوة والوعظ.

وبالفعل حينما شكل السادات مايسمى بمجلس الشورى. ظهر اسم الشيخ الشعراوى ضمن قائمة الاسماء التى اختارها السادات لعضويته دون أن يستشيره، لكن الشيخ أرسل يعتذر عن قبول العضوية لأنه سيتفرغ تماما للدعوة ولايريد أن يشغله عنها شاغل.

وعاد التليفزيون إلى بث أحاديثه الأسبوعية وبدأ يستعيد شعبيته التى تآكلت إلى حد بعيد.

ويلخص الشيخ الشعراوى رأيه فى فترة وجوده بالوزارة فى الحديث الذى نشره له «الأهرام» بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ بقوله :-

«ربما لهذا كانت أشقى فترة فى حياتى من كل الوجوه. نفسيا وصحيا واجتماعيا وماديا» .

لكنه لم يلتزم بوعده بالبعد عن السياسة لأنه فى هذا الحديث، دس انفه فيها مرة أخرى وبرز كشخص معاد تماما لصالح الفقراء.

قال له صلاح منتصر الذى أجرى معه الحديث :-

«والأسباب الاقتصادية دفعت الانسان إلى أن يغير أسلوبه، نعم هناك دين. ولكن هناك يا فضيلة الشيخ أيضا حياة لها مطالبها.

قال الشيخ : لاتقل دنيا وحياة. فلا فارق بين الاثنين.

قلت : أنا أقصد المطالب الدنيوية من طعام وشراب.

قال : أنا فهمت ماتقصده، ولكن هذا منشؤه خداع المبادئ الهدامة التى حاولت وضع صورة للحياة مثالية فى أذهان الناس لكى يكرهوهم على نظرياتهم.

قلت : زدنى يافضيلة الشيخ.

قال : عندك الشيوعية - مثلا - جاءت لترسم للفرد الفردوس فى الحياة ولكنها فى الوقت نفسه أوقفت تنمية ذاتية الحركة فى النفس جعلت الدولة هى التى تتولى

كل هذا .. ولذلك أنا قلت والله العظيم أيام السادات .. قلت له أمنى وأنا أقول لك .. قلت له من أخذ ما ليس له، حمله الله ماليس عليه.

الدولة مثلا حملت نفسها أكثر من طاقتها وضعت على عاتقها اكثر مما يجب، تعليم .. توظيف، تسكين. والنتيجة، لا الدولة ولا الفرد راض. لأن الأساس أن يكيف كل فرد نفسه. فمسكنى الذى أعيش فيه مثل البدلة التى افصلها، وعندما لا أجد مسكنا اذهب إلى القرية وأبنى لى قاعة. حركة الحياة أساسها تنمية ذاتية الفرد. ولايمكن أن تنشئ مجتمعا قويا بغير وجود الذاتية والحق سبحانه وتعالى يريد أن يحمى حركة الفرد ويقويها وينميها.

قال الشيخ : قانون الاقتصاد فى العالم، عندما يكثر مال الفرد يزيدون عليه الضريبة، ولكن قانون الزكاة الذى وضعه الحق على عكس ذلك .. اذا كثر مالى وعملى خفضها، إذا وجدت كنزا يقول لى ٢٠٪ زكاة. إذا كنت أزرع أرضا تسقيها السماء وأنا أتولى حرثها وبذرها يقول لى ١٠٪ إذا كنت أنا أقوم بسقيها تكون الزكاة نصف العشر، ولكن إذا كنت أتاجر، لأن التجارة معناها حركة، لايطلب منى إلا ٢٫٥ فى المائة. لماذا؟ لأن الله يريد من كل واحد أن يتحرك، ولأن التحرك سينفع غيره حتى وأن لم يقصد.

قل الشيخ : شوف .. ليس هنك من يكيف حياة الانسان إلا نفسه، أما أن يكيفها له غيره فلن يشعر بالرضا مهما حاول هذا الغير، حتى السلع. السلعة فى رأيى هى التى يجب أن تقيم نفسها، وإذا حدث ذلك أعطت نفسها السعر الطبيعى، خلى اللحمة توصل لعشرة جنيهات بطبيعتها، أنا حاكيف نفسى وأعرف متى اتعامل مع اللحمة. وازاى بتكييفى لنفسى اخلى سعرها بعدين ينخفض. بس على أساس ان الدولة تساعدنى فى ضرب الاستغلال».

.. اذن فالشيخ الشعراوى له موقف سياسى واضح. وهو معارضة تدخل الدولة فى أى مجال من مجالات الحياة، وان تترك كل شئ للأفراد وللنشاط الخاص، أى يريد رأسمالية كاملة مطلقة .. ويعترف أنه نصح السادات بذلك. وبالتالى فلقد أصبح مفهوما الآن سر عدائه لعبد الناصر واتهامه له بالالحاد.

وهكذا يكشف لنا الداعية الاسلامى الكبير عن مواهب وملكات جديدة. فبعد أن رأيناه يؤله السادات ويؤيد الديكتاتورية وتحويل الوزراء الى قطع شطرنج بيد رئيس الجمهورية والتحريض لاسقاط العضوية عن الشيخ عاشور، واتهام الناس بالالحاد لاسباب سياسية .. بعد كل هذا، يعترض على تدخل الدولة لحل مشاكل الفقراء، ويطالب بأن تتركهم نهبا للمستغلين ينهشون لحومهم ويشربون دماءهم ويكنزون الملايين على حسابهم، مثلما كان عليه الحال أيام السادات عندما كان سيادته وزيرا.

اما مئات ألوف الأسر التى لاتجد سكنا وتقطن فى أكواخ الايواء والخيام والجوامع والقبور. فعليها الا تنتظر أى عون من الدولة وتأخذ بنصيحة الشيخ لشعراوى وتزحف الى القرى. لتبنى لها بيوتا بها ولايهم أن تجد الأراضى التى ستبنى عليها أم لا أو تجد الأموال التى ستبنى بها أم لا، ولايهم أن تجد عملا بالقرب من مقر سكنها الجديد أم لا، وعلى الناس أن يشتروا كيلو اللحمة بعشرة جنيهات، وقس على ذلك بالنسبة لجميع السلع الأخرى، دون أن تتدخل الدولة لتحديد الأسعار أو السيطرة على الأسواق حماية للمستهلكين.

.. وهكذا لم يلتزم جانب الصمت تكفيرا عما فعله عندما كان وزيرا انما عاد يلتزم صف الاغنياء والمستغلين فى وقت تطحن فيه الأزمات الاقتصادية الناس طحنا دون أن يتحرك ضميره الدينى مطالبا بالأخذ من الأغنياء لاعطاء الفقراء كما نادى الاسلام. وأسوة بما فعله المسلمون أيام الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

والشيخ الشعراوى القى بفتاويه تلك فى وقت اشتدت فيه المطالبة بتدخل الدولة لحماية الفقراء بعد أن تركهم نظام السادات نهبا لنسور الاستغلال الجائعة تتخاطف لحومهم. وبعد أن تأكد الناس أن عبد الناصر كان فى صف الفقراء قولا وفعلا.

والغريب أن الشيخ لم يتوار بعد هذه النصائح الغالية، انما قفز مرة ثانية إلى الساحة السياسية، فى الحديث الذى أدلى به لجريدة «مايو» بتاريخ ٧ يونيو (حزيران) سنة ١٩٨٢، وعاد يكرر أراءه المؤيدة للديكتاتورية، وتسلط الحاكم.. قال عن الشورى :—

«لولى الأمر الذى يسمع الشورى أن يأخذ بها أو لا يأخذ. وذلك لأننا خولناه هذا

الحق عندما بايعناه وولنياه الأمر. فولاية الأمر لاتمنح فى العادة الا لمن يصون حقها وكلمتها، فأنا لا أمنح الولاية فى العادة الا المأمون عليها».

وسألته معدة الحديث – سناء السعيد :– اذن أين نجد فى الاسلام حق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه مادامت مجرد الشورى غير ملزمة؟».

فقال :–

«لأن المفروض فى الشعب الايمانى أنه عندما يختار الحاكم يضع فى ذهنه أن رئيسه سيكون مرجعا فى أية قضية، ولذا وجب عند الاختيار من هو أهل للحكم».

وقد أثارت تصريحاته عاصفة عنيفة من النقد، لأنها جاءت فى وقد حدث فيه اجماع وطنى كامل ضم كل القوى السياسية من اقصى اليمين إلى أقصى اليسار بحتمية وجود ديمقراطية سياسية حقيقية. واعطاء كل التيارات الحق فى تكوين احزابها.

فى هذا الوقت يخرج علينا الشيخ الشعراوى بفتواه العجيبة عن الشورى والحق المطلق للحاكم.

اذن. فالداعية الدينى الكبير لم يهاجم عبد الناصر لأنه ملحد كما ادعى وزعم، لأننا رأيناه يؤله السادات علنا وينزهه عن الخطأ. ولم يهاجمه لأنه لم يعط ديمقراطية سياسية حقيقية، لأننا رأيناه يدافع عن الديكتاتورية فى أبشع صورها ويزينها للحاكم.. انما هاجم عبد الناصر لأنه أنصف الفقراء وتدخل لحل مشاكلهم فى الاسكان والتعليم .. الخ .. متخذا الدين ذريعة لهجومه عليه.

والغريب انه بينما انتقد الشيخ الشعراوى عبد الناصر بعد زوال عهده، وحتى بعد اغتيال السادات فى حديثه للأهرام ومايو. فانه لم يفتح فمه بكلمة عن السادات وعهده. وهو الذى قال فى خطابه الشهير الذى ألقاه فى ٥ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٨١، عن اعتقاله الشيخ محمد أحمد المحلاوى : «أهو مرمى فى السجن زى الكلب». بل ان السادات أمر فى سبتمبر بمنع اذاعة إحاديث الشيخ الشعراوى فى التليفزيون، وأعيدت بعد أغتياله.

انه وفاء يستحق الاعجاب من الشيخ الشعراوى للسادات، ألم يقل عنه تحت قبة مجلس الشعب أنه «لايسأل عما يفعل»؟.

أما عبد الناصر، فلا يسأل عن كل شئ كباقى البشر فقط، بل ويلصق به الشيخ الجليل تهما باطلة.

الصلاة ابتهاجا لانتصار اسرائيل

ووصلت احقاد الداعية الاسلامى الكبير على عبد الناصر الى مستوى يصعب على عقل اى مسلم أو مسيحى أو يهودى أن يصدقه. فقد فوجئ المشاهدون للتليفزيون المصرى بحديث للشيخ الشعراوى. قال فيه انه عندما سمع نبأ هزيمة الجيش المصرى امام الجيش الاسرائيلى فى شهر يونيو سنة ١٩٦٧. قام وصلى لله ركعتين شكر على هذا الانتصار الاسرائيلى. والهزيمة المصرية .. ورغم ذلك لم يتحرك ضمير أى كاتب أو صحفى أو سياسى. أو مسئول فى الدولة ليرد على الشيخ ويهاجمه وليقيم بكلمات واضحة هذا الموقف ويصفه بما يستحق من اوصاف. فهذا رجل يعلن على الملأ انه من فرط سعادته لهزيمة بلاده وانتصار اسرائيل عليها واحتلال اراضيها. بل واحتلال بيت المقدس واراضى دولتين عربيتين اسلاميتين. ومقتل وأسر عشرات الألوف من الجنود المسلمين يعلن وعبر تليفزيون الدولة إنه لم يطق صبرا فاسرع يشكر الله على هذه الهزيمة. وكأن الله لم ينزل القرآن على محمدﷺ. وكأن الذين هزموا ليسوا من اتباعه.

ووصلت جراة الشيخ – ولا اريد أن اقول اللفظ الذى يستحقه بالفعل – الى حد انه أخذ يدلى بالاحاديث الصحفية الى يؤكد فيها على ماقاله. وانه لم تكن زلة لسان. واجرى معه مفيد فوزى رئيس تحرير مجلة صباح الخير[8] – الاسبوعية – حديثا. سأله فيه السؤال الآتى :–

«قضية اخرى اريد أن استوثق منها. وهى هل صليت ركعتين شكر لله بعد هزيمة ٦٧. وكنت وقتذاك فى الجزائر»

---

(٨) تصدر عن مؤسسة روزاليوسف – ٢٤ يونيو ١٩٩٣.

فقال الشعراوى :

«هذا صحيح ولا انكره».

فقال مفيد :

«ولكن الهزيمة يافضيلة الشيخ. هزيمة وطن. وليست هزيمة حكم أو نظام».

فقال الشعراوى :

«لو كنا انتصرنا ونحن فى حضن روسيا لعزت روسيا النصر لها. وانا عندى مفهوم للسياسة انها فيما فوض الله فيه الخلق. وقد سبق ان سئلت هذا السؤال اكثر من مرة واجبت عليه أكثر من مرة دون تغيير لاجابتى».

ورغم ذلك لم يتحرك احد للرد عليه. لا من المشايخ. ولا من السياسيين ولامن المسئولين. ولم يثر هذا التحدى للمشاعر الوطنية والدينية اهمية احد. باستثناء مقال كتبته فى جريدة العربى[9] بعنوان «سؤال لشيخ الأزهر والمفتى. هل يتقبل الله صلاة الشيخ الشعراوى» وكان الدكتور رفعت السعيد قد كتب مقالا فى جريدة الاهالى - لسان حال حزب التجمع اليسارى المعارض - انتقد فيه الشيخ بعد ان اذاع له التليفزيون حديثه. كما اشار له بعد ذلك الاديب ابراهيم عيسى فى مجلة روزاليوسف.. وغير ذلك لم يجد الجميع فيما قاله الشيخ مايستحق المؤاخذه عليه.

المهم. انني لم اتلق ردا لا من شيخ الأزهر الدكتور الشيخ جاد الحق على جاد الحق. ولا من المفتى الدكتور الشيخ محمد سيد طنطاوى على السؤال الذى توجهت به اليهما فى المقال طالبا منهما الفتوى. وهو :

«ماهو الحكم فى رجل سمع نبأ انتصار اليهود على المسلمين. واحتلال أراضيهم وبيت المقدس فقام وصلى لله شكرا. ولم يخف ذلك. وانما اعلنه. ونشره اكثر من مرة؟».

لا أحد منهما ارسل للجريدة ردا على طلب الفتوى. على الرغم من ان الاستاذ احمد ابو الفتح. كان قد كتب مقالا فى جريدة الوفد طلب فيه رأى المفتى فى موقف الدولة الرافض لتنفيذ حكم قضائى برد ممتلكات اسرته المؤممة اليه. فاسرع المفتى

---

(٩) يصدرها الحزب العربى الديمقراطى الناصرى. الاثنين ١٢ يوليو ١٩٩٣.

الشيخ محمد سيد طنطاوى بارسال رد مطول للجريدة. قال فيه ان الدولة لابد أن ترد هذه الأموال والممتلكات لاصحابها. وشيخ الازهر حين ارادت الحكومة الغاء قانون الايجار بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية الذى وضعته الثورة طلبت رأيه. فافتى بانه قانون يتصادم مع الشريعة الاسلامية.

وبالاضافة إلى ذلك فان احدا من اعضاء أو انصار التيارات السياسية الاسلامية سواء الاخوان المسلمين أو الجماعات الأخرى. لم تحركه حميته الدينية أو الوطنية أو الانسانية ليرد على الشيخ .. صمت الجميع. لان الامر يتعلق بعبد الناصر. وحتى لايرتكب احدهم سيئة رد هجوم ضده ..

لقد أوضحت هذه الحادثة مدى انعدام كثير من القيم السياسية والوطنية والدينية. واختلال المعايير. وسيادة الاحقاد، وعدم الجرأة على قول الحق. اورد الافتراءات الظالمة. مادام الامر يتعلق بعبد الناصر!!

ظل الله

وكان الله سبحانه وتعالى راغبا فى كشف الشيخ الشعراوى اكثر واكثر. فقد فوجئ القراء به ينشر قصيدة شعر فى جريدة الأخبار[١٠] بعنوان «الهام المغادرة للمدينة المنورة» وضعها مدحا فى الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية. وصفه فيها بانه ظل الله على الأرض.وقال عنه بالنص :

يا ابن عبد العزيز يافهد شكر.
دمت للدين والعروبة ذخرا
انت يافهد سعد آل سعود
والرعايا نشيدها ظلت عمرا
انت ظل الله فى الأرض تحيا
بك تلك البلاد أمنا ويسرا

وقالت الاخبار ان الشيخ كان قد ذهب للسعودية واجريت له هناك عملية جراحية ناجحة فى عينه وادى مناسك العمرة.

---

(١٠) الثلاثاء - ٣ اغسطس ١٩٩٣.

وهكذا جعل من الملك فهد ظل الله على الأرض. ومرة أخرى لم يتصد احد له. باستثناء خبر صغير نشرته جريدة الأهالى[11] واشارت فيه الى القصيدة. ولم يكتب احد من اعضاء التيار الاسلامى كلمة واحدة.

وعلى كل حال. فان وصف الشيخ الشعراوى للملك فهد بانه ظل الله على الأرض تعتبر عملا هينا لايقاس برفعة السادات إلى مرتبة الله. وسجوده شكرا وصلاته ركعتين فرحا لانتصار اسرائيل على ثلاثة دول عربية اسلامية واحتلال اراضيها.

وحتى تكتمل الصورة من كل جوانبها عن الشيخ الشعراوى لابد من ذكر رأيه الذى قاله فى عبد الناصر – قبل أن تبدأ الحملات ضده – فى ذكرى الأربعين : وهو الرأى الذى قاله بعد ادائه صلاة الركعتين :

«قد مات جمال وليس بعجيب أن يموت. فالناس كلهم يموتون. ولكن العجيب وهو ميت أن يعيش معنا. وقليل من الاحياء يعيشون. وخير الموت ألا يغيب المفقود. وشر الحياة الموت فى مقبرة الوجود. وليس بالأربعين ينتهى الحداد على الثائر المثير. والملهم الملهم. والقائد الحتم والزعيم بلا زعم. ولو على قدرة يكون الحداد لتخطى الميعاد إلى نهاية الأباد. ولكن العجيب منذلك أننا لو كنا منطقين مع تسلسل العجائب فيه. لكان موته بلا حداد عليه لأننا لم نفقد عطاءنا منه. وحسب المفجوعين فيه فى العزاء. انه وهو ميت لايزال وقود الاحياء. ولذلك يجب أن يكون ذكرنا ولاء لامجرد وفاء. لان الوفاء لماض مقدر فاندثر ولكن الولاء لحاضر مستمر يزدهر فيثمر. وقد كان البطل الماثل ولا اقول الراحل. فلتة زعامة وأمة قيادة وفوق الأسطورة للريادة. لأن الاسطورة خيال متوهم. ومافوق الاسطورة واقع مجسم. وللزعامات فى دنيا الناس تجليات. فالزعيم الذى يعمل لك بنفسه. عمره إلى نهاية أجله. ولكن الزعيم الذى يعلمك أن تعمل بنفسك لنفسك عمره إلى نهاية أجلك. وعلى مقدار تسلسل الخير فيه. يكون خلود عمره.

---

(١١) الاربعاء – ٤ اغسطس ١٩٩٣.

– نقلا عن جريدة صوت العرب بعددها الصادر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٦ – القاهرة – رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير عبد العظيم مناف.

ان المنية حين سوت ينابع ملأ العقول بخامل لم يعلم
فالله أعطى العبقرية حقها عملاً إذا الدنيا قضت لم يهرم

والزعامات فى حياوات الناس لها ابعاد كابعاد الحياة. وللحياة أبعاد كثيرة وعلى قدر مايستوفى الحى من تلك الابعاد يكون قدر الوجود. وعمر الخلود ولكن بعداً واحداً من هذه الابعاد استأثر الله به. ولا حيله للدنيا أن تتحكم فيه وذلك البعد هو الطول. وذلك هو حكم الله وتلك حكمته حتى يكون الاحياء دائماً على أهبة الاستعداد للقاء. الموت فيعدوا أنفسهم للقاء ربهم فى كل حال. حتى يلقاهم وهم على ظهر العبودية لا على فوق المعصية وأيضاً حتى لاتستطيل الحياء ان قدر لنا معرفة طولها. فنهمل ونكسل ونرجئ بل يرد الله منا بهذا الجهل أن نتعجل الخير ما استطعنا اليه يدا. حتى كأننا نموت غداً. أعجب لجهل أعلم من العلم لأن العلم ببعد الطوليات يعطى زمنا واحداً له. ولكن الجهل به يعطى كل الأزمنة. ولكن لاتعجب لأن الذى أراد من الخلق جهل ذلك البعد هو الذى يخلق النقيض من النقيض والضد من الضد. سبحانه «يخرج الحى من الميت، ويخرج الميت من الحى. ان بطلنا الماثل. لا الراحل قد عرف أبعاد الحياة للعبقرية بين الموهوبين عرف لحياته عرضاً. وعرف لحياته عمقاً وعرف لحياته سموقاً، عرضاً لا اقول واسعاً. وانما اقول متوسعاً. لانه لايحده تحجير. وعمقاً راسخاً لاتميده زلازل. وسموقا فارغا لاتنال منه الاعاصير، وتدرج بحكمته المذهلة فى تخطى تلك الابعاد كلها شمول وعى للزمان والمكان والانسان وتأصيل مبادئ فى النفس وتحليق آمال وطموح. وقبل ان يبدأ أى دائره من دوائر حياته، بدأ بمحور الارتكاز فى نفسه، فدفن نفسه مرة فى أرض الخمول حتى نضج واكتمل، ثم تفاعل مع الزمن كله حاضره ومستقبله وماضيه ليخرج بمنهجيه عامة شاملة، تجمع الزمان والمكان والانسان. هذه المنهجية الشاملة التى خرج بها كانت تتركز فى شئ واحد شعاره آلام يجب أن تمحق وآمال يتحتم أن تتحقق، ذلك هو مبدأ البطل ولكن كيف ينطلق إلى ذلك المبدأ، ينتقل من مرحلة التأثر إلى مرحلة التأثير. ايكون زعيماً يستجدى حاكما. ويقود جماهير. أم يكون حاكماً يفرض ويحمل وقد كانت الزعامات تأميلاً. وكان الحكم المعاصر له تكبيلاً. فالزعيم دائما

طامح، والحاكم أيامه كان دائما كادحا إذا فليخرج بمزيج جديد على دنيا السياسة، هذا المزيج ان يكون زعيماً حاكماً لأنه لم يجد حاكماً زعيماً. وكان ماكان ما لا زطيل. فلا اظن ان حيا فى هذا العصر يجهل مافعل عبد الناصر من أعمال وماخلق فيه من أمال، ولن أكرر عليكم ولكن اقول انه بدأ الدائرة حينما فاجأ الدنيا بالثورة الأم فزسقبله الناس بأعراس شعب منصور على اثم وطغيان مقهور، وكان خير ماقلت مستقبلا به السمع هذين البيتين :

حييتها ثورة كالنار عارمه ... ومصر بين محبور ومرتعد

شبت توزع بالقسطاط جذوتها ... فالشعب للنور والطغيان للهب

ثم انتقل البطل إلى الدائرة الثانية من ابعد حياته، فانتقض العملاق العربى برأس متطاول إلى السماء وقدمين راسختين فى الأرض ومديده ليحرر وطنه العربى بجغرافية الحق لابخرائط الرق، فاستقرت انامل يمناه على الخليج العربى واستقرت يسراه على المحيط الأطلسى وطال يهدهد العروبة حتى شبت فكرة فى الرؤوس. وتأججت عقيدة فى النفوس. واصبحت نشيدا على كل لسان. ولقد سمعت من أخى الدكتور رزقانه فكرته فى تلك الدائرة قبل فكرته فى الدائرة التى وضعها فى فلسفة ثورته. الدائرة الثالثة لأن الاسلام بالعروبة انساج. وبها امتد فلابد ان تتوحد العروبة لتصبح بنعمة الله اخوانا، حتى يكون بعث الاسلام على مثل ميلاده فإنه لايصلح أخر هذا الامر الا بما صلح به أوله، وقد قلت فى الوقت الذى قام فيه أعداء الاسلام أولا واعداء العروبة، بمبدأ فرق تسد وكنت أيامها فى المملكة العربية السعودية ونشرت قصيدة فى صحيفة البلاد خرجت بالبنط العريض قلت فيها :

ياقوم هذا سبيل لأمة التوحيد ... فما العروبة إلا الإسلام فى شهيد

بالعرب ساحة ندوة ... فى كل نساء بعيد

والغرب يعرف هذا ... والشرق غير بعيد

فرق تسد أخطائنا ... فلتبحثوا عن جديد

وحين دانت قلوب العرب للعقيدةعزت عليه بعض قوالبها، ولكن هل توقف

الرجل، لا بل يتصرف وليقفز الى الدائرة الثانية وهى الدائرة الانسانية بكل مافيها من شيوع أجناس وأموال ومبادئ ومذاهب وقد أعانه على ذلك إيمانه العميق بكل عقائد الحق والخير والجمال، وأعانه على ذلك إسلامه بكل مافيه من تعاون وتواد وتحاب، وحرية وإخاء ومساواة وانطلاق وطموح يحقق المستخلف فى الأرض مطلوب الله منه. وهو أن يستعمرها وأن يحملها إلى آفاق الرفاهية والحضارة والمدنية. كان رحمه الله كما قال إخوانه أمام كل ثورة تحرريه بالايحاء والقدح ووراءها دائما بكل الامكانيات والمنح، فوضع البطل بصماته الانسانية على التاريخ المعاصر. ولذلك لن تجرؤ قوة فى الأرض أن تزحزح المظلومين عمالقنهم جمال من مبادئ للإباء على الضيم والانتفاض على الظلم والنهضة إلى الآمال الواسعة الوارفة. ولن تستطيع أى قوة فى الأرض أن تسلب المكاسب التى ادتها انجازاته. ولاأن تحجب الآفاق التى أعلنتها تطلعاته وبذلك كله يقضى على مقالة الفراغ المزعومة بعده. ان الزعيم الذى يترك بعده فراغا زعيم أنانى لأنه يحكم بمبادئ من رأسه. فإذا ما انتهى قضى على نظام اسسه، وهو زعيم أنانى أيضا. لأنه يحب أن يفقد الخير بفقده، ولكن زعيمنا لم يكن من هذا الطراز لانه لم يكن زعيما فحسب وانما كان استاذ زعامة، ولم يكن ثائراً فحسب وانما كان معلم ثوره ودارس مبادئ وكانت عبقريته فى غرس هذه المبادئ أنه أشاعها فلم يجعلها خاصة بفئة دون فئة. حتى مرغ بها نفوس كل واحد حتى يكون عند كل واحد صورة طبق الأصل. مما عند الحاكمين حتى لا يخدع محكوم بعد بغفلة من حاكم أو جبروت من متسلط. وان أمة فجعت فيه هذه الفجيعة اكدت كل ذلك واكدت صدقها فيما قالت له فى حياته. «كلنا ناصر» ولذلك نراها حزنت عليه أعمق الحزن ولكنها مع ذلك عرفت كيف تقبض على الزمام بحزم. اللهم اجعل لطفك فى قضائك رحمة واسعة. ونعيما مقيما لعبدك جمال. الذى جعلت مطلعه من فلسطين ومغربه فى فلسطين، ونسألك يارب ان تقر روحه فى الخلود بتحريريها من خنازير البشر، وأن توفقنا فى اتمام ماخطط له البطل الراحل من الامال : وحدة عروبة وتمكين إسلام، وسلام إنسانية. وإسألك ياربى أن تجزية الجزاء

إلا وفى على ماقدم لاسلامك من شيوع تثبيت وانتشار واعلام، وعن ماصنعه كما قال أخى فى الازهر الذى تطور به ليتطور مع الحياة وليجعل منه بحق منارة الدين وحملة رساله الله. وأخيرا جزى الله بالخير وحيا بالكرامة كل من أسف عليه وكل من واسى فيه. وكل من تأسى به وكل من اقتبس منه وكل من دعا له بخير. ووفق خلفه العظيم حتى يكون امتداداً لجمال الكلمة الطيبة التى ضرب الله لها مثلاً كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها. والسلام عليكم ورحمة الله».



الفصل الثانى عشر

الاخوان المسلمون وتلفيق القضايا

كان طبيعيا أن يشترك الاخوان المسلمون فى الحملة ضد عبد الناصر بقوة وحماس شديدين بعد أن أفرج السادات عام ١٩٧٤ عمن بقى منهم فى السجون، وأعطاهم حرية الحركة فى نطاق محدود وسمح لهم باصدار مجلتهم «الدعوة». ومهما قالوا عن عبد الناصر وعهده فليس هذا بمستغرب عليهم، فلقد كانوا خصومه الالداء، حاولوا اغتياله مرة. وأعادوا تنظيم أنفسهم بشكل سرى لمقاومته مرة أخرى، وفى المرتين ضربهم ضربة ساحقة.

والاخوان لهم وجهات نظرهم واتجاهاتهم السياسية التى تتناقض تماما مع وجهات نظر عبد الناصر، فهم يمينيون يعارضون الاشتراكية معارضة عنيفة، اعتبروا التأميمات أكلا لاموال الناس بالباطل، ولا يبدون أى اهتمام بمشاكل الفقراء أو وضع برنامج لحلها، وينظرون الى القومية العربية على أنها مؤامرة استعمارية ضد الاسلام. وشراء السلاح من الكتلة الشيوعية انحياز لأهل الكفر .. الخ.

ولهذا هاجموا عبد الناصر لاسباب معروفة ومبررة بعكس المنافقين الذين أيدوه ثم انقلبوا عليه.

ولعل النقطة المحزنة فى قضية الاخوان هى تعرض كثير من عناصرهم للتعذيب ووفاة بعضهم تحت وطأته بشكل يثير الأسى والألم فى النفس.

ولم يكن الاخوان المسلمون القوة الوحيدة التى لاقت هذا المصير بل شاركهم فيه الشيوعيون وأن يكن بدرجة أقل، وفى حقيقة الامر فلم يصطدم عبد الناصر صداما جادا بقوى أخرى غير هاتين القوتين. وبالتالى تكاد حوادث التعذيب تنحصر بالكامل فيهما..

وعلى الرغم من اننا نستنكر ما تعرض له الاخوان والشيوعيون فان الانصاف يقتضينا أن نقرر حقيقة هامة يجب الا تغيب عن اذهاننا، وهى أن كلا الفريقين لا يؤمنان بالديقراطية بالمرة، وهما ينشدان فرض ديكتاتورية مطلقة، دينية، أو شيوعية، وتصفية خصومهما بأساليب متعسفة. ولا يؤمن اى منهما بأى حق للقوى السياسية الأخرى المختلفة معهما بالتواجد والتعبير عن نفسها فى أحزاب

سياسية.. ولا يؤمن الشيوعيون أو الاخوان بالطريق البرلمانى الديمقراطى فى الوصول للسلطة أو البقاء فيها.

وهم لا يتحدثون عن الديمقراطية ولا يطالبون بها الا عندما يكونون خارج السلطة، حتى اذا ما حصلوا عليها فرضوا ديكتاتوريتهم، ونظرياتهم تنص على ذلك. ولم يدخل أى منهم تعديلا على مواقفه الفكرية، بحيث يعلن الشيوعيون أنهم لا يؤمنون بفكرة الحزب الواحد وأنهم يعتنقون مبدأ حق كل القوى السياسية فى اقامة ما تريد من أحزاب، وأن الطريق البرلمانى الديمقراطى هو الوحيد للوصول للحكم والبقاء فيه.

الشيوعيون لم يدخلوا هذا التعديل[1] على نظريتهم، ولم يروجوا له أسوة بالأحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية.

والاخوان بدورهم لم يغيروا مواقفهم التى تعادى الديمقراطية علنا وترفض وجود الاحزب ولهذا لا يمكن بداهة من أناس لا يؤمنون بالديمقراطية وتعتبر الديكتاتورية ركنا أساسيا فى عقيدتهم يعلنون بفخر وبلا حياء ويرفضون تعديل مواقفهم. لا يمكن بداهة أن ينتظروا من الآخرين أن يعاملوهم بديمقراطية أو يدعوهم يقيمون تنظيماتهم السرية وتقوية أنفسهم للحصول على الحكم وتصفية الأخرين.

خاصة اذا كان الاخرون لا يؤمنون بدورهم بتعدد الاحزاب، وعبد الناصر كان أكثر منهم صراحة وأمانة. فقد جاء بثورة ولم يكن منتظرا أن يسلمها للآخرين. ولم يؤمن بتعدد الاحزاب وأعلن ذلك صراحة. لكنه فى نفس الوقت لم يعاد الاخرين.

وافكارهم ولم يطالب أو يعمل على تصفيتهم مثلما يريد الاخوان أو الشيوعيون اذا ما حكموا.

لكنه رفض قيام المخالفين له بتكوين تنظيمات أو أحزاب، ولهذا فهو لم يضرب الاخوان أو الشيوعيون الا عندما أسسوا تنظيمات سرية. خاصة الاخوان الذين سلحوا تنظيماتهم.

---

(١) غير الشيوعيون والاخوان موقفهم مؤخرا.

هذه الكلمة ضرورية حتى لا يعتقد أحد أن نقدنا لعبد الناصر بسبب ما لاقاه الاخوان يعنى أنهم مظلومون وأبرياء.

حاول الاخوان المسلمون ومعظم الذين اشتركوا فى الحملة ضد عبد الناصر الترويج لفرية كبيرة. وهى انه قام بتدبير حادث اطلاق الرصاص عليه فى ميدان المنشية بمدينة الاسكندرية ليتخذه ذريعة لتصفية الاخوان.

وقالوا انه لفق لهم تهمة اقامة تنظيم سرى مسلح فى أغسطس (آب) سنة ١٩٦٥ ليقوم بتوجيه ضربه اجهاض لهم.

ومن أعجب الأقاويل التى رددوها. أنه ناصب الاخوان العداء لانه أراد تصفية الدعاة لدين الله بدافع من الحاده. ووصل الأمر الى حد اتهام عبد الناصر بأنه ضرب الاخوان عام ١٩٦٥ بتعليمات من المخابرات الامريكية والروسية. وليس هذا القول بنكتة. انما قالته السيدة زينب الغزالى، وهى من الوجوه البارزة للاخوان التى اعتلقت سنة ١٩٦٥، فى حديث لها نشرته مجلة «الاذاعة والتليفزيون» بتاريخ ١ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٦.

«اننى اعتقد اعتقادا يقينيا لا يداخله شك أن الأمر قد صدر من المخابرات الأمريكية والمخابرات الروسية لجمال عبد الناصر بتدبير هذه القضية. لأن هناك فكرا سليما لفهم الاسلام صاحبه الشهيد سيد قطب، وأن هناك نشاطا لتجمع على هذا الفكر بقيادة الشهيد عبد الفتاح عبده اسماعيل وزينب الغزالى، ونفذ جمال عبد الناصر تعليمات المخابرات الكافرة الفاجرة لروسيا وأمريكا، فكانت ملحمة السجن الحربى أو مجزرته بمعنى أخر».

اتهام واضح صريح لعبد الناصر بأنه تلقى تعليمات من المخابرات الروسية والامريكية لضرب الاخوان، وعلى الرغم من روح الفكاهة فى هذا الاتهام المرح. فالسيدة زينب الغزالى قد نفته دون أن تنتبه عندما قررت أنه كان هناك نشاط للتجمع بقيادتها ومعها عبد الفتاح عبده اسماعيل.. وهو اعتراف صريح منها بتشكيل تنظيم. وان الضربة التى وجهت اليهم لم تكن بدون مبرر.

ويشاء الله سبحانه وتعالى أن يقوم الاخوان أنفسهم بتبرئة عبد الناصر من تهمة

تلفيق الاتهام لهم فى عام ١٩٦٥ باقامة تنظيم سرى مسلح، ويعترفون بأنهم أنشأوا بالفعل تنظيما سريا. والأهم، أنهم يعترفون أن التعذيب لم يشمل جميع الذين اعتقلوا فى السجن الحربى.

وهذه الاعترافات جاءت بالحرف فى كتاب بعنوان : «مذابح الاخوان فى سجون ناصر» ألفه جابر رزق وهو أحد الذين قبض عليهم عام ١٩٦٥ وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما قضى منها عشر سنوات وأفرج عنه السادات، وصدر الكتاب فى القاهرة عام ١٩٧٧.. قال فى ص ٣٧ - ٤٣ : -

«أضرب مثلا لذلك، ضابط المباحث الذى ألقى القبض على يوم ٢١ أغسطس (آب) سنة ١٩٦٥، فقد كان مؤدبا متعاطفا معى سهلا. قام بتفتيش شقتى بطريقة ليست همجية كما كانت تفعل الشرطة العسكرية التى سرقت أسورة زوجتى فى أحدى الزيارات التى حدثت بعد القبض على. لقد أخذ معه بعض أوراقى الخاصة وكان من بين تلك الاوراق خطاب أرسله لى سيد نزيلى صاحب مأساة قرية كرداسة.

حدثنى فى هذا الخطاب فى الصفحة الأولى عن مشروع زواجه بأخت أحمد عبد المجيد عبد السميع عضو قيادة التنظيم، وفى الصفحة الثانية من الخطاب كان حديثا عن «التنظيم» بصريح العبارة، ورغم أننى كنت قد صفيت أوراقى الخاصة، الا اننى لا أعرف كيف سقط هذا الخطاب ولم أتخلص منه، وأردت بحركة سريعة أن أخفى الخطاب مع بعض الاوراق الخاصة، ولكن الضابط بأدب قال لى :-

- هات هذه الأوراق، سنأخذها معنا لنقرأها هناك.

وسقط قلبى، وأحسست أن أمر التنظيم قد اكتشف واستسلمت لأمر الله. أكمل الضابط عملية التفتيش وصحبنى الى وزارة الداخلية، وبدأ يقرأ أوراقى، وكان هذا الخطاب أول ما قرأ. ولم يقرأ منه الا الصفحة الأولى واستسمحنى أن يمزق الخطاب فرحبت بذلك. وكان!!».

اذن. فلقد كان هناك تنظيم وقيادة ولم يكن الأمر ملفقا. أما كيف تم اكتشافه. فيقول المؤلف عضو التنظيم : -

«لقد سبق القبض على الاخوان. القبض على حسين توفيق ومجموعته،

والقبض على مصطفى أمين، وكان من بين مجموعة حسين توفيق المهندس سامى عبد القادر الذى كان قد زار يوسف القرش فى قرية سنفا، والذى ادعت السلطة حينذاك أنها وجدت عنده قنبلتين كان قد أحضرها نسيبه صول الصاعقة عبد اللطيف شاهين. وكان قد باعها سالم شاهين أخو عبد اللطيف شاهين ليوسف القرش – وهو من قدامى الأخوان – بعلبة سجائر! رآهما المهندس سامى عبد القادر عند يوسف القرش، وأثناء تعذيب سامى عبد القادر أراد أن يخلص نفسه من هول مافيه فروى حكاية القنبلتين. فانطلقت الشرطة العسكرية الى قرية سنفا لتقبض على يوسف القرش فلم تجده. وقيل لهم أنه فى القاهرة عند صديق له يدعى حبيب عثمان. فذهبوا إلى حبيب عثمان وقبضوا على يوسف القرش وحبيب عثمان أيضا!! بل لم يكفهم يوسف القرش من قرية سنفا. بل أخذوا ما لايقل عن ثلاثين شابا من قرية سنفا.

عندما ذهبت إلى السجن الحربى كانت المجموعة التى القى عليها القبض من سنفا قد عذبت عذابا شديدا ومزقت أجسادها بالسياط وكان صوت يوسف القرش وسالم شاهين الذى باع القنبلتين بعلبة سجائر يمزق السكون الرهيب الذى كان يخيم على السجن الحربى، كانت كلمة :

يارب .. يارب ..

نداء يتردد صداه فى السجن الكبير فيمزق نياط من له قلب.

قبض على حبيب عثمان لمجرد أن يوسف القرش كان عنده، وبدأت عمليات التعذيب لحبيب عثمان دون ذنب ودون أن يتحدث عنه أحد بكلمة واحدة. ولكن لايوجد انسان دخل السجن الحربى وخرج منه دون تعذيب. بالذات فى الأيام الأولى قبل أن تصل أيدى الشرطة العسكرية إلى اكتشاف التنظيم، واستمرت عمليات التعذيب لحبيب عثمان صديق القرش الذى قبض عليه لا لشئ إلا لأنهم قبضوا على يوسف القرش صاحب القنبلتين من عنده، وفي اغماءة من اغماءات حبيب تحت نير السياط. قيل له :–

– من هم أعضاء أسرتك؟

فقال حبيب :-

- هذا .. فلان وفلان.

وذكر أسماء أعضاء أسرته. وقبض على أفراد الأسرة[٢]، وبدأت عمليات التعذيب الرهيبة لهم، واعترف احدهم أيضا وذكر اسم رئيس الأسرة الذى اختفى من اللحظة التى قبض فيها على اعضاء الأسرة. وباختفائه انقطع الخيط مرة ثانية.

كان اعتراف حبيب عثمان وجودة نمر فى أوائل الاسبوع الثالث من أغسطس. ولكن سرعان ما انقطع الخيط الذى أمسكوا به باختفاء نقيب الأسرة. وزاد سعار شمس بدران وجهازه، واكتظت المعتقلات بالمعتقلين. وجدوا فى البحث عن الهاربين المطلوب اعتقالهم. وكان الشهيد عبد الفتاح اسماعيل مطلوبا اعتقاله لأنه كان ممن اعتقلوا سنة ١٩٥٤ وبقى فى السجن الحربى مايقرب من سنتين، ومنذ أن أفرج عنه سنة ١٩٥٦ وهو يتحرك فى طول البلاد وعرضها على أنه «تاجر» يبيع ويشترى كل شئ. ولكن الحقيقة لم تكن التجارة هدفه، ولكنها كانت مجرد وسيلة يستتر بها حركته التى يوقظ بها الأخوان ويستنهض هممهم.

ذهبوا إلى قرية «كفر البطيخ» ليقبضوا عليه. فلم يجدوه، وذهبوا عند أخيه المرحوم الشيخ على اسماعيل ليسألوا عليه، فلم يجدوه. فاعتقلوا الشيخ وسألوه عن معارف الشيخ عبد الفتاح اسماعيل. فعرفهم بمنزل المهندس فاروق الصاوى الذى كان يسكن بالمطرية. فاخذوا فاروق معهم، وسألوه عن الشيخ عبد الفتاح فنفى أنه يعرف مكانه، وبعد أن استبقوه بعض الوقت أفرجوا عنه وأعطوه رقم تليفون ليتصل بهم عندما يحضر عنده الشيخ عبد الفتاح، واستطاع فاروق عن طريق آخرين كانوا يرتبطون معه بالشيخ عبد الفتاح اسماعيل أن يخبر الشيخ عبد الفتاح اسماعيل بما حدث معه.

وحتى هذه اللحظة لم تتقدم الشرطة العسكرية أية خطوة جديدة فى سبيل اكتشاف التنظيم ومعرفة اعضائه، وكما قلت لم يكن طلب اعتقال الشهيد عبد الفتاح بسبب اكتشاف صلته بالتنظيم. ولكن لسبب نشاطه السابق، وموجة الاعتقال العام

---

(٢) الأسرة فى تنظيم الاخوان تعادل الخلية فى التنظيمات الأخرى.

التى اتسعت حتى شملت جميع الاخوان الذين خرجوا من السجن، وكل من عرف له نشاط سابق فى جماعة الاخوان.

ولكن هروب الشيخ عبد الفتاح اسماعيل زاد شك شمس بدران فيه، وبدأت عملية حصر للذين يتردد عليهم، وكان من بين هؤلاء الشيخ محمد عبد المقصود مأذون قرية «البيضاء» الغربية من قرية سنفا. فقبض عليه ليلة ١٤ أغسطس (أب) ١٩٦٥، وهى ليلة زفاف ابنته الى عريسها الشيخ عبد الفتاح فايد الذى يقيم بالمطرية بالقاهرة. فذهبوا إليه هو أيضا مع الفجر، وحملوه مع صهره إلى السجن الحربى وبدأت عملية تعذيب بشعة سيرويها الشيخ محمد عبد المقصود فى فصل من فصول هذا الكتاب.

وكان نصيب الشيخ عبد الفتاح فايد من التعذيب مروعا، فقد جعلوا منه «مثلة» يرهبون به كل من لم يعترف، واعترف الشيخ عبد الفتاح بالذهاب إلى مصيف رأس البر وذكر من بين الذين حضروا المصيف مجموعة من مصر الجديدة هم الدكتور محمود عزت ابراهيم والدكتور مجدى عبد الحق والدكتور صلاح عبد الحق ومحمود فخرى، وكانوا لايزالون طلبة. الثلاثة الأول فى كلية طب جامعة عين شمس، والأخير طالب بكلية التجارة. والجميع دون العشرين، وذهبت الشرطة العسكرية وألقت القبض عليهم وأحضرتهم إلى السجن الحربى، وبدأت عملية التحقيق، وكان أول الذين حقق معهم محمود فخرى صاحب الوصية التى نشرت فى الصحافة وقتئذ.

رفض محمود فخرى أن يتكلم إلا أمام النيابة، فقالوا له تكلم أحسن لك وإلا سيكون مصيرك مثل مصير عبد الفتاح فايد.

وفى هذه اللحظة كان حارسان يحملان عبد الفتاح فايد على نقالة فى صورة بشعة، كان عبارة عن كتلة لحم مشوهة تزرع الرعب فى قلب كل من يراه، وكان لمنظر عبد الفتاح فايد المروع الاثر العميق فى نفس محمود فخرى جعله يعترف ببساطة ودون أن يمسه أذى.

اعترف بمعكسر بلطيم(٣)، واعترف على الشهيد محمد واعترف على شقة مرسى مصطفى بامبابة».

ويقول جابر رزق فى كتابه :

«وانهار على عشماوى واستطاع شمس بدران بأسلوب الترغيب والترهيب ان نجح فى أن يجعل من على عشماوى «شاهد ملك» وكان على عشماوى هو اهم شخص يعرف خبايا التنظيم على مستوى الجمهورية، وكان ذا ذاكرة حديدية، قال أكثر مما يستطيع انسان آخر أن يقوله».

أى أن التعذيب لم يشمل كل من اعتقل فى السجن الحربى، بعكس ماقيل واشيع.

.. ويقول المؤلف ص ١٥٩ بصريح العبارة :

«هل هناك تنظيم للاخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ على رأسه الشهيد سيد قطب؟!

الجواب .. نعم .. كان هناك تنظيم للاخوان المسلمين على رأسه الشهيد سيد قطب».

.. كما يعترف صراحة بأن التنظيم نجح فى تجنيد الحارس الخاص لجمال عبد الناصر وضمه لعضويته ويقول ص ١٦٠ و ١٦١ بالنص :

«ثانيا : هناك دليل على أن اغتيال جمال عبد الناصر لم يكن هدفا من أهداف التنظيم الذى تولى قيادته الشهيد سيد قطب بعد خروجه من السجن فى مايو (أيار) سنة ١٩٦٤، هذا الدليل هو أن الحارس الخاص بجمال عبد الناصر وهو الشهيد اسماعيل الفيومى كان أحد أعضاء التنظيم، ولو أراد الاخوان قتل جمال عبد الناصر لما افلت من يد اسماعيل الفيومى نشنجى مصر الأول واقرب أفراد حرسه الخاص».

ويقول فى صفحة ١٦٢ :

«وكان اسماعيل الفيومى الحارس الخاص لجمال عبد الناصر أحد هؤلاء الشهداء بل كان الشهيد الثانى فى مذبحة السجن الحربى لقد جن جنون الطغاة عندما اعترف على عشماوى على اسماعيل الفيومى».

---

(٣) مدينة ومصيف.

هذا ما اعترف به أحد أعضاء التنظيم وهو لم يعترف تحت وطأة التعذيب. انما نشر هذا الاعتراف فى كتاب صدر بعد وفاة عبد الناصر بسبع سنوات. ووسط حملة هائلة ضده، كان المؤلف أحد المشاركين فيها فى مجلتى «الدعوة» و«الاعتصام» فأين التلفيق الذى اتهموا به عبد الناصر؟

فالتنظيم تم اكتشافه بالمصادفة. عندما كانت الشرطة العسكرية تتعقب من لهم صلة بأعضاء جماعة حسين توفيق، وتحقق معهم. وحين اعتقلت حبيب عثمان لم تكن تعلم أنه عضو بتنظيم الاخوان، وسألوه عن أسماء أفراد أسرته. فاعتقد خطأ وهو فى شبه اغماءه أنهم اكتشفوا أمر التنظيم ويسألونه عن أفراد أسرته فيه، فاعترف لهم. ومن هنا وضعوا أيديهم على بداية الخيط فى الكشف عن التنظيم. ولو كان حبيب عثمان فى وعيه لفهم أنهم يسألونه عن أفراد أسرته ولكان قد أجابهم على ما يريدون ولبقى التنظيم كما هو بعيدا عن كشف أمره.

ثم كان لشهادة بعض أعضائه - بدون أن يتعرضوا للتعذيب - دور هام فى الكشف عن أهم عناصره، مثل على عشماوى ومحمود فخرى، وحتى المؤلف لم يتعرض للتعذيب فى السجن الحربى، لإنه قبض عليه بعد أن تم القبض على اسماعيل الفيومى ومعظم قادة التنظيم، وكان التعذيب قد توقف بعد القبض عليهم.

* * *

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الصريح والعلنى من أحد أعضاء التنظيم، فلقد نشرت مجلة «الدعوة» بعددها الصادر فى غرة ربيع الثانى سنة ١٣٩٨ هـ - مارس ١٩٧٨ م فى صفحة ٩٢٨ موضوعا بدون توقيع بعنوان :

«ضباط المباحث العامة الذين شاركوا فى تعذيب الاخوان أمام القضاء؟».

كررت فيه الأكاذيب المضحكة حول تلفيق عبد الناصر تهمة تكوين تنظيم سرى للاخوان ليتخذها ذريعة لتصفيتهم، بل وجاءت بأسرار جديدة فى منتهى الغرابة.

قالت «الدعوة» عن ضرب الاخوان عام ١٩٦٥ :

«وتبدأ هذه المأساة حين شكل جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية السابق لجنة عليا بقرار جمهورى تكون مهمتها مكافحة نشاط الاخوان المسلمين والقضاء عليهم

ومنع انتشار افكارهم الى الشعب فى ١٩٦٤م، وكانت اللجنة المسئولة مكونة من كل من :

١- رئيس الوزراء.

٢- قائد المخابرات العامة - صلاح نصر -.

٣- قائد المباحث الجنائية العسكرية - سعد عبد الكريم.

٤- مدير المباحث العامة - حسن طلعت -.

٥- مدير مكتب المشير - شمس بدران -.

وقد عقدت اللجنة المشئومة عشرة اجتماعات بمبنى المخابرات العامة، وبعد دراسة التقارير والبيانات والاحصائيات السابقة، قررت اللجنة قرارات عديدة أهمها اعتبار الاخوان المسلمين كالسرطان الذى تمكن من جسم الأمة ويجب استئصالة للقضاء عليه، وذلك بالقتل والتعذيب ومصادرة الأموال وفرض الحراسة والفصل من الوظائف والسجن لمدة طويلة. وما إلى ذلك من الوسائل الاجرامية التى تنكرها الأديان والشرائع والقوانين والأخلاق.

ووضعت الخطة التفصيلية لذلك لتنفيذ هذه المؤامرة الاجرامية الرسمية، ووافق عليها عبد الناصر وأشر بذلك عليها. وكانت اشارة البدء المتفق عليها هى تصريح عبد الناصر فى موسكو حتى تنطلق جميع الأجهزة التى اشترك رؤساؤها فى وضع الخطة، وهم أعضاء اللجنة العليا التى شكلها لذلك وهى لجنة الاشقياء الخمسة».

الغريب أن ينشر هذا الكلام وبه هذه الأسرار الدقيقة التى لا يعرف أحد كيف حصلوا عليها بعد عام من صدور كتاب «مذابح الاخوان فى سجون ناصر». وبعد عام من صدور كتابى «صلاح نصر .. الأسطورة والمأساة» وهو عبارة عن مجموعة حوارات طويلة مع صلاح نصر مدير المخابرات العامة فى هذه الفترة، وتحدث طويلا عن قضية الاخوان عام ١٩٦٥ وقال أن المخابرات لم يكن لها اى صلة[٤] بها، ورفض أن يشترك فيها.

وقد سألته عما جاء فى مجلة الدعوة، فنفاه، وشهادته موجودة فى القسم الخاص بالشهادات.

---

(٤) لمزيد من التفاصيل راجع الكتاب.

الفصـــل الثالث عشر

هل كان عبد الناصر ملحدا؟

لم يكتف خصوم عبد الناصر باتهامه بكل نقيصه ورذيلة، والصاق كل موبقات الدنيا وشرورها به، وتزييف الحقائق واختلاق الأحداث. وانما عمدوا إلى استخدام الدين كسلاح ضده. فاتهموه بالكفر والالحاد ومحاربة الاسلام والمؤمنين والزج بمن يحفظون القرآن فى السجون، وترويع رواد المساجد.

ولقد رأينا كيف شارك الشيخ الشعراوى، ومصطفى محمود ومصطفى أمين فى هذه اللعبة، كما شارك فيها كثيرون.

فمصطفى أمين كتب فى عموده «فكرة» وبجريدة الأخبار بتاريخ ١٨ يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٧ يقول :

«ثم جاء زمن أصبح حفظ الميثاق فيه هو المطلوب، وحفظ القرآن هو الذى يؤدى إلى السجن».

والخطيب الشهير الشيخ محمد كشك[1] قال فى خطبة له طبعت على كاسيت. أنه أيام عبد الناصر، كان الناس يخشون المشى على الرصيف المؤدى إلى الجامع.

وفى حقيقة الأمر، فتكفير عبد الناصر لم يبدأ ببداية الحملة المعادية له فى مصر عام ١٩٧٤، انماله جذور. والمرة الأولى التى تم تكفيره فيها، جاءت فى أعقاب الضربة القاصمة التى سددها للاخوان المسلمين عام ١٩٥٤ بعد فشل محاولة اغتياله فى ميدان المنشية بالاسكندرية، فأصدرت الجماعة فتوى بتكفيره.

والمرة الثانية التى اتهم فيها بالكفر جاءت فى أعقاب عقد صفقة الأسلحة التشيكية، على أساس أنه يشترى سلاحا كافرا، ولقد ساعد الأمريكان للترويج لهذه التهمة!!

والمرة الثالثة التى تم تكفيره فيها كانت بسبب قرارات يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ الاشتراكية، على أساس أنه تدخل فى المشيئة الالهية فى توزيع الثروة، ويبدو أن عبد الناصر توقع أن يتعرض لهذا الاتهام فبادر بشن هجوم عنيف على الذين يفسرون

---

(١) أمام وخطيب مسجد دير الملاك بالقاهرة، ضرير وله شهرة كبيرة - اعتقله السادات في سبتمبر ١٩٨١.

الاسلام لصالح كبار الملاك. فى نفس الخطاب الذى أعلن فيه قرارات التأميم فى ٢٦ يوليو (تموز) سنة ١٩٦١، وأوضح أن الاشتراكية لا تتعارض مع الدين. واستشهد بحديث الرسولﷺ الذى قال فيه :«ان الناس شركاء فى ثلاث، الماء، والكلأ، والنار».

والمرة الرابعة التى أتهم فيها بالكفر جاءت بعد صدور «الميثاق» فى عام ١٩٦٢، اذ قيل أنه بديل للقرآن. واعلان للماركسية، واستند الذين قالوا بذلك إلى عبارة الاشتراكية العلمية الواردة فيه، واضطر عبد الناصر فى مرات كثيرة أن يوضح أن عبارة الاشتراكية العلمية الواردة بالميثاق لاتعنى الماركسية، انما تعنى أننا نبنى اشتراكيتنا على أسس علمية وأن هناك خلافات جذرية بين اشتراكيتنا وبين الماركسية وردت فى الميثاق، ومن أهمها الدين والقومية والصراع العنيف لحل التناقضات الطبقية وديكتاتورية الطبقة الواحدة. كما أوضح أن الميثاق ليس نظرية، انما هو دليل للعمل الوطنى لفترة السنوات العشر القادمة، أى سيعاد النظر فيه بعد عشر سنوات.

والمرة الخامسة التى اتهم فيها عبد الناصر بالكفر جاءت فى اعقاب هزيمة يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧، إذ قيل أننا هزمنا لأننا ابتعدنا عن الله ونسيناه. وحاربنا بسلاح كافر مستورد من دول كافرة.

والمرة السادسة جاءت بعد حركة ١٥ مايو (أيار) سنة ١٩٧١ التى أطاح فيها السادات بمن أطلق عليهم تعبير مراكز القوى، فقد لقب السادات بعدها بالرئيس المؤمن، وأطلق شعار دولة العلم والايمان، وكانت الاشارة واضحة تماما. فهو الرئيس المؤمن بدلا من الرئيس الملحد، ودولة العلم والايمان بديلا لدولة الالحاد. وشن السادات هجمات متواصلة استهدف من ورائها تعميق هذا الفهم، حينما اتهم عبد الناصر بأنه أقام نظاما ماركسيا فى مصر، وأخذ يكرر هذا الاتهام الباطل باستمرار. ثم فتح الباب على مصراعيه لاستخدام الدين فى الأغراض السياسية.

وكان عبد الناصر مدركا لأهمية الرد على الذين يتهمونه بالكفر وخاصة بعد التطبيق الاشتراكى منذ عام ١٩٦١، ولذلك امتلأت خطبه بتوضيح عدم التعارض بين الاشتراكية وبين الدين.

ومما جاء فى بعض خطبه :

«بالأديان السماوية نستطيع أن نبنى المجتمع الصحيح والمجتمع السليم الذى نريده والذى نادت به الأديان. نادت المسيحية ونادى الاسلام بالمحبة، نادى الدين المسيحى ونادى الدين الاسلامى بالمساواة وتكافؤ الفرص والعمل من أجل الفقراء والمساكين ومن أجل العاملين، واستنكرت الأديان الاستغلال بكل معانيه والاستعباد بكل معانيه».

«حينما تكلمنا عن العدل سرنا فى طريق العدل - وقلنا أن طريق العدل هو شريعة الله - وحينما أردنا أن نطبق العدل لم نستنكر بأى حال من الأحوال شريعة الله، ولكننا أمنا فى قلوبنا وفى نفوسنا أن شريعة الله هى شريعة العدل».

«ان الاشتراكيين لاينظرون إلى المجتمع الاشتراكى على أنه مجتمع الزراعة والصناعة فحسب، بل هو مجتمع مبنى على الأخلاق ومبنى على القيم الخلقية والقيم الروحية، لماذا؟

لأننا بدون الأخلاق وبدون القيم الخلقية والقيم الروحية ما كنا نفكر أبدا فى الآخرين، ولأصبح كل واحد منا يفكر فى نفسه فقط، وقد تكون مصلحة أى فرد قائمة على بؤس الآخرين».

«كيف تكون الاشتراكية ضد الدين إذا كانت الاشتراكية هى المساواة بين الناس، والدين نادى بالمساواة. وإذا كانت الاشتراكية هى تكافؤ الفرص وإذا كانت الاشتراكية هى رفع مستوى المعيشة والدين نادى برفع مستوى المعيشة. وإذا كانت الاشتراكية تذيب الفوارق بين الطبقات والاسلام نادى بتذويب الفوارق، وفى عهد سيدنا عمر، كان سيدنا عمر يعمل على إلا تكون هناك طبقية ولايكون هناك فقر».

«فلننظر إلى الإسلام فى أول أيام سيدنا محمد - عليه الصلاة والسلام - ماذا كان يملك؟ ولننظر لسيدنا عمر وننظر لسيدنا أبو بكر، ماذا كان يملك أبو بكر؟ هذا هو الاسلام».

«إذا كانت الرجعية تريد أن تثبت للعالم فعلا أنها تمشى مع الدين فليتنازل كل واحد عن أملاكه للشعب المسلم».

«الدين هو العدالة الاجتماعية والذى يريد أن يطبق الاسلام يوزع أموال المسلمين على المسلمين ويقول هذا هو الدين، ونحن نقول له أنه اشتراكى لأنه يقيم عدالة اجتماعية ويقيم المساواة بين الناس».

«الدين هو دين الحرية ودين المساواة ودين العدالة الاجتماعية هو دين الآخذ من الأغنياء للفقراء، ودين أموال المسلمين للمسلمين، وليس الدين أن تحتكر فئة قليلة أو عائلة واحدة كل شئ وتترك شعبها جائعا».

* * *

والدعوة الاسلامية لم تلق تدعيما وعناية مثلما لقيت من نظام عبد الناصر. ولم تحظ المؤسسات الدينية بتقدير وتكريم كالذى حظيت به أيام عبد الناصر. وليس أدل على ذلك من هذه الحقائق التى تضمنها بيان وزير الأوقاف وشئون الأزهر إلى مجلس الأمة فى دور انعقاده الثانى فى شهر مارس (اذار) سنة ١٩٧٠، أى قبل وفاة عبد الناصر بحوالى ستة أشهر.

جاء فى البيان :

«وكانت المساجد تعانى من نقص فادح فى الأئمة المؤهلين القادرين على شرح الاسلام على أسسه الصحيحة. بعيدا عن الخرافات والجهل، ولهذا السبب قامت وزارة الأوقاف. بانشاء معهد الأمامة فى شهر سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٨ لتدريب الأئمة ومدهم بالدراسات العلمية التى تمكنهم من شرح الاسلام بما يتفق واختلاف وتفاوت الأفكار، وأصبح التدريب فى المعهد داخليا مع الاعاشة الكاملة داخل مدينة ناصر للبعوث الاسلامية، كما بدأت الوزارة فى اصدار نشرة دورية فى ٣٠ مارس (أذار) ١٩٦٨ للاستزادة من المعرفة بالنسبة للخطباء، وبدأت الوزارة فى تعميم نظام مكتبة المسجد.

* * *

«حتى عام ١٩٧٠ بلغ عدد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف ٣٥١٦ مسجدا (ثلاثة الاف وخمسمائة وستة عشر مسجدا)، وكان عدد المساجد الأهلية ١٤٣٨٤ مسجدا (اربعة عشر الفا وثلاثمائة وأربعة وثمانون مسجدا)، وهى المساجد التى يقيمها

الناس بجهودهم الذاتية دون اعتماد على جهة رسمية. وكانت هذه المساجد تعانى من المتاعب نتيجة قلة الاعتمادات وعدم وجود ائمة وخطباء بها، وأن وجدوا فدون المستوى، ولهذا صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠، بأن تقوم وزارة الأوقاف بضم هذه المساجد إليها حتى توفر لها الامكانيات التى تمكنها من تأدية رسالتها. وقامت الوزارة بضم ألف مسجد على دفعتين، الأولى عام ١٩٦٢ وبلغ عددها ثمانمائة، والثانية عام ١٩٦٣ وبلغ عددها مائتين. وقد زاد عدد المساجد الأهلية حتى وصل عام ١٩٧٠ إلى خمسة عشر ألف مسجد، كما قدمت معونات مالية للمساجد التى لم يتم ضمها بسبب قلة الامكانيات وتعزيزها بخطباء حاصلين على مؤهلات أزهرية عليا من المحالين للتقاعد نظير مكافأة وقد أنفقت الوزارة عليهم – فى ٨٥٠ مسجدا (ثمانمائة وخمسين مسجدا) عام ١٩٦٩ مبلغ أربعين ألف جنيه، وقامت بصرف اعانات لاقامة الشعائر الدينية فى ٢٥١٠ مساجد أهالى (ألفان وخمسمائة وعشر مساجد) ينفق عليها سنويا مبلغ وقدره ١١٢٠٠٠ جنيه (مائة واثنا عشر ألف جنيه)، وكذلك كانت تصرف سنويا مبلغ ٢٥ ألف جنيه (خمسة وعشرون ألف جنيه) على ٤٥٨ مسجدا (أربعمائة وثمانية وخمسون مسجدا) أخر.

● فى الفترة من ٥١ / ١٩٥٢ حتى ٦٩/ ١٩٧٠ قامت الوزارة بانشاء مساجد جديدة وترميم مساجد أخرى، وفى عام ١٩٦٩ قامت بانشاء وتوسعة ١٤ مسجدا (أربعة عشر مسجدا) بلغت تكليفها ٤٦٣ر٧٠٠ جنيه (أربعمائة وثلاثة وستين ألفا وسبعمائة جنية) على صيانة وترميم وتعمير المساجد التابعة للاهالى فى نفس العام.

● فى عام ١٩٦٠ انشئ المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ليؤدى دوره محليا، وعلى نطاق العالم الاسلامى مستخدما كافة الأنشطة كالصحافة والكتاب والمحاضرات العامة واقامة المعسكرات العالمية واستقبال زعماء المسلمين من شتى انحاء العالم ورعاية الطلبة المسلمين الوافدين والعمل على نشر الاسلام والتراث وترجمته إلى اللغات الأجنبية والعناية بتسجيل المصحف المرتل والمصحف المعلم واسطوانات الصلاة والآذان والوضوء. وقدمت للمجلس امكانيات كبيرة لممارسة

مهامه، وهو يضم عدة لجان فنية يشترك فيها عدد كبير من أعلام العلماء كبار الباحثين من الأزهر وأساتذة الجامعات والمتخصصين فى الدراسات الدينية وأساليب الدعوة الاسلامية. فمثلا حتى عام ٦٩ / ١٩٧٠، أصدرت لجنة القرآن المرتل «المصحف المرتل» برواية حفص مكونا من ٤٤ اسطوانة. وبرواية ورش ومكونا من ٦٨ أسطوانة، والمصحف المعلم مكونا من ٧٥ أسطوانة، كل جزءين فى خمس اسطوانات.

ولجنة القرآن والحديث أصدرت المنتخب فى تفسير القرآن الكريم وكتاب القصص الهادف كما نراه فى سورة الكهف والقرآن والطبائع النفيسة وكتاب الامام فخر الدين الرازى وكتاب الأحاديث القدسية الجزء الأول والثانى، والمنتخب من السنة ٨ أجزاء تشمل العبادات ولجنة أحياء أمهات كتب السنة أصدرت مقدمة البخارى – صحيح البخارى – ولجنة التعريف بالاسلام أصدرت حتى عام ٦٩ / ١٩٧٠، ٥٦ كتابا.

● وأصدر المجلس مجلة «منبر الاسلام» باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والاسبانية، وسلسلة من الكتب، الأولى بعنوان :«كتب اسلامية» وبدئ فى اصدارها ابتداءا من ١٥ فبراير (شباط) سنة ١٩٦١ وكانت تصدر كل نصف شهر عربى، والثانية بعنوان :«دراسات فى الاسلام» وصدر منها حتى عام ٦٩ / ١٩٧٠، ١٠٤ أعداد (مائة وأربعة أعداد) وترجمت هذه الكتب إلى اللغات الحية واللغات المحلية لشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتم تسجيل الآذان وكيفية الوضوء والصلوات الخمس باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والالمانية والأسبانية والأوردية والاندونسية والسواحلية والفولانى والبرتغالى، على سبع اسطوانات بلاستيك يضمها غلاف سهل استعماله على مختلف أجهزة (البيك آب).

● كما قام المجلس بتوفير المنح الدراسية فى جامعة الأزهر والجامعات والمعاهد الاخرى لعدد كبير من المسلمين من مختلف الاقطار والبلدان وتنظيم رحلات لهم ومعسكر صيفى بالاسكندرية وتنظيم المسابقات فى شتى الموضوعات الدينية، وانشئت دار للضيافة الاسلامية، لاستقبال الشخصيات الاسلامية وعلماء المسلمين الذين يفدون إلى مصر. وكان نشاط المجلس داخل مصر بارزا وتم امداد العالم

الاسلامى بمكتبات كاملة».

● وإذا جئنا إلى الأزهر الشريف كنموذج للعناية والتدعيم اللذين لاقاهما من عبد الناصر فسنجد أن ميزانية الأزهر عام ٥١ / ١٩٥٢ كانت ١ر٣٩١ر٥٥٠ جنيه (مليون وثلاثمائة وواحد وتسعون ألف وخمسمائة وخمسون جنيها) وفى عام ٦٩ / ١٩٧٠ بلغت ميزانيته ٧ر٨٨٣ر٤٠٠ جنيه (سبعة ملايين وثمانمائة وثلاثة وثمانين الفا وأربعمائة جنيه).

وبالنسبة للمرحلة الابتدائية فى الأزهر، «بدأ الأزهر يعتنى بانشاء هذه المدارس لتحفيظ القرآن الكريم وتغذية التعليم الاعدادى ابتداء من عام ٦١ - ١٩٦٢ وبلغ عددها حتى عام ٦٩ / ١٩٧٠، ١٨٣ تضم ٣٩٦٢٤ تلميذا، وبالنسبة للمدارس الأهلية لتحفيظ القرآن بدأ الأزهر فى ضمها إليه. وضم عام ٦٨ - ١٩٦٩، ٣٩ مدرسة ابتدائية. وحتى عام ٦٩ / ١٩٧٠ كان الأزهر يشرف فنيا على ٤٢٠٠ مكتب (أربعة آلاف ومائتى مكتب) لتحفيظ القرآن تضم ١٨٥٠٠٠ تلميذ (مائة وخمسة وثمانين ألفا) ويمدها باعانة سنوية تبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه (خمسة وستين ألف جنيه) تشجيعا لها.

وكان عدد المعاهد الاعدادية التابعة للأزهر عام ٥١ / ١٩٥٢، ٢٦ معهدا، وفى عام ٦٩/ ١٩٧٠ ارتفع الرقم إلى ٦١ معهدا تضم ١٨١٣٧ طالبا، وفى نفس الفترة كان عدد المعاهد الثانوية ١٤ معهد وصل إلى ٣٤ معهد تضم ٢٠٤٦٢ طالبا، وتشجيعا للطلاب على الاقبال على هذه المعاهد فان عدد سنوات الدراسة فى المعاهد الاعدادية خفضت من أربع سنوات إلى ثلاث. وفى المعاهد الثانوية خفضت من خمس سنوات إلى أربع.

وبالنسبة للفتيات انشأ الأزهر عام ١٩٦٢ معهدا دينيا بالمعادى[٢] للمرحلة الاعدادية والثانوية. وفى عام ٦٨ / ١٩٦٩ افتتح فى سوهاج معهد مماثل، وفى عام ٦٩ / ١٩٧٠ افتتح معهد آخر لفتيات بمدينة طنطا.

وبالنسبة لجامعة الأزهر، فقد حظيت بالرعاية والتدعيم الكبيرين. فصدر القانون

---

(٢) ضاحية فى القاهرة.

رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باصلاح وتطوير الأزهر استجابة لنداءات المصلحين من رجال الدين والدعوة الاسلامية، حتى يتمكن الأزهر من مسايرة التطورات العالمية والحديثة، وانشئت جامعة الأزهر، ولم تعد الدراسة مقصورة على الكليات الثلاث التى كانت موجودة قبل التطوير، وهى كلية اللغة العربية وكلية أصول الدين وكلية الشريعة، وبدأت جامعة الأزهر فى انشاء فروع لها فى سائر أنحاء البلاد ففى ١٩٦٩/٨/١٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥١٧ بانشاء كليات أصول الدين والشريعة والقانون واللغة العربية فى مدينة «أسيوط» وأنشئت فى العام ٦٩ / ١٩٧٠ كلية أصول الدين بأسيوط.

● وانشئت مدينة ناصر للبعوث الاسلامية التى يقيم بها حوالى ثلاثة آلاف طالب مسلم من الوافدين من أكثر من خمس وستين دولة يقيمون على حساب الدولة ليعودوا إلى بلادهم دعاة للاسلام».

هذه بعض - وليس كل - الحقائق والارقام الواردة فى بيان وزير الأوقاف، وهى ترد على الاتهامات والافتراءات الكاذبة ضد عبد الناصر بأنه ملحد. ومعاد للاسلام، ومنه يتضح أن معاهد وكليات ومدارس دينية كثيرة افتتحت لتعليم الدين، لا لتعليم الالحاد كما ادعى وافترى الداعية الجليل الشيخ الشعراوى.

وفى نفس الوقت فلقد أصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب، وهى تابعة للدولة، سلاسل عديدة من كتب التراث والكتب الدينية بأسعار زهيدة فى متناول يد الجميع.

رعاية المسيحيين

وإذا كان عبد الناصر قد أولى عناية للمؤسسات الدينية الاسلامية ودعمها، فلقد أولى عناية أيضا للمؤسسات الدينية المسيحية، ومن أبرز مظاهر هذه العناية تبرع رئاسة الجمهورية بمبلغ مائة الف جنيه وبقطعة أرض لبناء الكاتدرائية المرقسية فى منطقة العباسية بالقاهرة، ووضع بنفسه حجر الأساس لها فى ٢٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٥، وألقى خطابا مرتجلا فى هذا الحفل، كما ألقى الانبا انطونيوس مطران سوهاج خطابا نيابة عن الباب كيرلس السادس، الذى حضر الحفل.

ويصف الأنبا غريغوريوس أسقف عام الدراسات العليا والثقافة والبحث العلمى، خطاب عبد الناصر فى هذه المناسبة فى صفحة ١٣٧، ١٣٨ من كتابه : «الكنيسة وقضايا الوطن والدولة والشرق الأوسط».

قال :-

«نشرت الصحف العربية والأجنبية هذا الحدث الذى تمثلت فيه الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين، وجاء رئيس الجمهورية بنفسه وأرسى حجر الأساس بيده. وخطب فى الحفل خطابا رائعا، خطابا تاريخيا. كان شرفا وكرامة وعزة ومجدا وسؤددا لمصر، فرح به الأقباط فرحا لايوصف، لايعبر عنه، وكان السرور المعنوى يهز أعطافهم، وقالوا عن خطاب عبد الناصر فى ذلك اليوم انه خطاب من ذهب، وأحرى به أن يكتب بماء الذهب. وقد سجلوه فى كتاب ونشرته صحافتهم القبطية الخاصة، فضلا عن الصحافة العامة، وأخذوا يتحدثون عنه فى بيوتهم ومنتدياتهم ومحافلهم العامة والخاصة. ونحن حملناه فى كل مكان ذهبنا إليه فى الخارج، وكان مادة لحديثنا فى بلدنا مصر، وكان دعاية على أفواهنا فى كل مؤتمر حضرناه، وفى كل بلد مضينا اليه. تكلمنا عنه مع جميع الناس فى كل مكان، واتخذناه حجة وتكئة على روح الوطنية المتأججة فى شعبنا كله أقباط ومسلمين وبرهانا على سياسة الدولة فى مصر كما ينطق بها رئيس جمهورية مصر. فكان هذا الخطاب التاريخى وتبرع الرئيس عبد الناصر للكاتدرائية وارساؤه الحجر الاساسى فيها كسبا لبلدنا مصر فى الخارج لا تعادله الوف الملايين من الجنيهات كسبا أدبيا ومعنويا، كسبا روحيا للحاضر والمستقبل، كما لو لم يكن كمثله كسب».

أما كلمة البابا كيرلس السادس التى القاها نيابة عنه الأنبا انطونيوس، فجاء فيها :

- باسم الكرازة المرقسية وأبنائها فى شتى البقاع، أقدم لكم ولرجال الحكومة جزيل الشكر لتفضلكم بتشريف هذا الحفل لارساء حجر الأساس للكاتدرائية المرقسية والمقر البابوى، ولمساهمة الدولة فى نفقات الكاتدرائية بمبلغ مائة الف جنيه. هذا العمل الذى ترسون به تقليدا ومبدأ ساميا فى تدعيم أسس الوحدة والأخاء. انكم تستمدون من ايمانكم بالله والوطن والانسانية الجهاد فى تجديد بناء مجتمعنا،

فالثورة فى مجالات الزراعة والتصنيع والتعليم وسائر ميادين الانتاج والخدمات تسير بخطى سريعة لكى تصل بالمواطنين إلى أعلى مستويات العزة والكرامة فى كفاية وعدل».

«ان تفضلكم بتشريف هذا الحفل لتقدير منكم لهذه الرسالة السامية التى نادت بها الأديان جميعا. وتجديد ماشهد به التاريخ من مواقف السماحة التى عبر عنها حكام كرام من اسلافكم بمساهمتهم مع مواطنيهم المسيحيين فى تشييد معابدكم. وفى عصرنا الحاضر أمثلة للتعاون بين مواطنى هذا البلد الكريم الذين استمدوا من أديانهم روح المحبة والتآخى، فساهم المسلمون فى بناء الكنائس المسيحيون فى بناء المساجد».

أما كلمة عبد الناصر المرتجلة فقال فيها :

«يسرنى أن أشترك معكم اليوم فى ارساء حجر الاساس للكاتدرائية الجديدة، وحينما تقابلت أخيرا مع البابا فى منزلى، فاتحته فى بناء الكاتدرائية وأن الحكومة مستعدة للمساهمة فى هذا الموضوع. ولم يكن القصد من هذا فعلا المساهمة المادية، فالمساهمة المادية أمرها سهلا، وأمرها يسير، ولكنى كنت أقصد الناحية المعنوية.

ان هذه الثورة قامت اصلا على المحبة ولم تقم ابدا بأى حال من الأحوال على الكراهية والتعصب، هذه الثورة قامت من أجل مصر ومن أجل العرب جميعا».

وقال :-

«ونادى الدين المسيحى، ونادى الدين الاسلامى بالمحبة. ونادى الدين المسيحى ونادى الدين الاسلامى بالمساواة وتكافؤ الفرص وبالعمل من أجل الفقراء والمساكين. ومن أجل العاملين واستنكرت الأديان الاستغلال بكل معانيه والاستعباد بكل معانيه. وكلنا نعلم ان المسيح - عليه السلام - كان ضحية للاستعباد والذل. استعباد الاحتلال الرومانى وذل الاحتلال الرومانى، وقد تحمل من العذاب ما لم يتحمله بشر، ولكنه تحمل هذا فى سبيل رسالته السماوية وفى سبيل نشر الدعوة لأن هذا العذاب وهذا الأمل جعلا منه المثل الأعلى فى بقاع العالم. وبعد هذا خرج

المسيحيون فى كل العالم يدعون للدين الإلهى ويتقبلون العذاب بصبر وايمان. وكان دائما لسانهم – رغم العذاب – إلى المحبة وإلى الأخاء.

أيها الأخوة :

على مر العصور، وعلى مر الأيام، وفى أيام الاسلام كان المسيحيون والمسلمون أخوة، دائما منذ عهد الرسول – عليه الصلاة والسلام – وقد أشار القرآن إلى ذلك. وإذن فالأخوة والمحبة بين المسلم والمسيحى قديمة من أيام محمد – علية الصلاة والسلام – فاذا كنا ندعو إلى تمكين هذه الأخوة وهذه المحبة فانما نعمل بما أملاه الله علينا. ولم يدع الله أبدا إلى التعصب. ولكنه دعا إلى المحبة، وحينما دخل الإسلام فى مصر استمرت المحبة بين الأقباط والمسلمين، لم يتحول الأقباط عن دينهم قسرا ولا عنفا. ولأن الاسلام لم يعترف بالقسر،، ولم يعترف بالعنف، بل اعترف بأهل الكتاب وأعترف بالمسيحيين أخوة فى الدين وأخوة فى الله».

ثم هاجم المتعصبين المسلمين والمسيحيين، وقال :–

«وبأقول لكم فيه متعصبين مسلمين وفيه متعصبين مسيحيين. ولكن المتعصب المسلم لايمثل اتجاه المسلمين أبدا، والمتعصب المسيحى لايمثل اتجاه المسيحيين أبدا، كل دول شواذ. ونحن نفخر والحمد لله بأن بلدنا ليست فيها طائفية أو تعصب أو أنقسام. اللى باتكلم عليه حوادث فردية. ولكن زى ما بأقول أحنا عايزين الكمال، وعلشان كده أنا باتكلم عليه بوضوح، وباتكلم عليه بصراحة، عايزين الكمال وعايزين الوحدة الوطنية اللى بنيت بالدم سنة ١٩١٩(٣)، وقبل سنة ١٩١٩ تتدعم وتتقوى، وعايزين كل واحد فى بلدنا يثق بنفسه ويثق أن البلد بلده. بلد المسلم وبلد المسيحى ١٠٠٪ كل واحد منا له الفرصة المتساوية المتكافئة، الدولة لاتنظر إلى الدين. والمجتمع لاينظر إلى الدين. ولاينظر إلى الأب ولا ينظر إلى الأصل ولكنه ينظر إلى العمل وإلى الجهد وإلى الانتاج وإلى الأخلاق. وبهذا نبنى فعلا المجتمع الذى نادت به الأديان السماوية التى نص الميثاق على احترامها».

هذا هو موقف عبد الناصر من الأديان والذى يعنينا هنا انه كان زعيما وطنيا

---

(٣) يشير إلى الثورة الشعبية بقيادة سعد باشا زغلول.

وعربيا، ولم يكن زعيما دينيا، وبنى زعامته على دعائم سياسية واجتماعية، لا على أسس دينية. ولم يستهدف اقامة نظام دينى، انما نظام وطنى اشتراكى، وهو بذلك حافظ على التقاليد الوطنية الراسخة فى مصر منذ ثورة ١٩١٩. والتى لم تفرق بين مسلم ومسيحى فى العمل الوطنى، والتى أضفت على الدولة طابعا وطنيا، ولم يحاول الساسة المصريون منذ ثورة ١٩١٩ الى ثورة يوليو وعهد عبد الناصر أن يتاجروا بالدين أو يتخذوه وسيلة للحصول على الشعبية أو سلاحا ضد خصومهم حتى لا يفرقوا الشعب، ويجعلوا الأديان السماوية تجارة فى أيدى أصحاب الأهواء الدجالين المشبوهين.

وكان سهلا جدا على عبد الناصر أن يطلق على نفسه لقب الرئيس المؤمن ويتظاهر بالتقوى ويفتعل الصلاح والرشاد، ويشبه نفسه بالأنبياء كما فعل غيره، ثم ينهج طريقا مناقضا لكل دين، لكنه أبى وترفع. لأسباب وطنية وسياسية، لأن منجزاته السياسية والاجتماعية كانت السبب الحقيقى لشعبيته الكاسحة، ولهذا لم يكن فى حاجة للمتاجرة بالدين. والدخول فى معارك صغيرة مع رجال الدين المسلمين والمسيحيين وتحريض بعضهم على بعض بصرف النظر عما يؤدى إليه ذلك من بث روح التعصب واشاعة الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وانهاك الوطن والمجتمع واصابته بالاعياء والعجز.



الفصل الرابع عشر

عبد الناصر وجماعة التكفير والهجرة

ومما يكشف افلاس الحملة المعادية لعبد الناصر وتخبط القائمين بأمرها، أنهم أرجعوا إليه السبب فى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التى نتجت عن سياساتهم الفاشلة، ووجدوا فيه الشماعة التى يعلقون عليها اخطاءهم الفادحة، بالادعاء أنهم ورثوا عنه هذه المشاكل، أو أنها نتيجة لسياساته الخاطئة التى يحاولون اصلاحها ..

ولو وقف الأمر عند هذا الحد لهان الأمر، لكنهم تمادوا فيه إلى حد يثير السخرية عندما أخذوا يحملون عبد الناصر أسباب أحداث وقعت بعد وفته بسبع سنوات!.

حدث ذلك بعد ان قام أعضاء «جماعة المسلمين» المعروفة باسم «جماعة التكفير والهجرة» باختطاف وقتل الدكتور الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف الأسبق – رحمة الله عليه – فى شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٧ م، ولم يكن النظام قد أفاق من زلزال الانتفاضة الشعبية فى يناير (كانون ثان) من نفس السنة. ففوجئ بزلزال جديد من جانب التيار الدينى.

وإذا كان القائمون على الحملة قد الصقوا بعبد الناصر أسباب الانتفاضة بما سموه المتاعب الاقتصادية التى ورثوها عنه، ولأن المتظاهرين فى جميع المدن المصرية رفعوا صوره وهتفوا له. فانهم لم يجدوا حرجا من اتهامه بأنه السبب أيضا فى مقتل الدكتور حسين الذهبى..

أما كيف حدث هذا؟ وكيف يمكن قبول مثل هذا التبرير العجيب؟ فالمسألة فى غاية البساطة، فهذا العنف الذى حدث من أعضاء الجماعة، سواء فى قتل الدكتور الذهبى أو القاء المفرقعات فى بعض الأماكن العامة أو الاشتباك مع قوات الأمن، مرده الحقيقى الارهاب الذى تعرض له المؤمنون أيام عبد الناصر، وسيطرة نظامه الملحد الذى حارب الأديان وعمل على نشر الكفر والترويج له، فنشأت الجماعات الارهابية التى تحاول الانتقام من المجتمع الكافر الملحد، وبعد زوال عهده ومجئ عهد الحرية وسيادة القانون، ظهرت هذه القوى على السطح، ولهذا فهى نتاج طبيعى لعهد عبد الناصر ظهر متأخرا بعد وفاته بسبع سنوات.

وهذا الكلام المثير للسخرية والشفقة معا، نشر على الملأ.

فبتاريخ ٦ يوليو (تموز) ١٩٧٧ كتب ابراهيم سعده في عموده بجريدة «أخبار اليوم» معلقا على الحادث :-

«ولايختلف اثنان في حقيقة تقول أن شباب مصر تعرض لهزات متتالية أفقدت البعض اتزانه العقلي والروحي. دولة مثل مصر لها حضارتها وتقاليدها وقيمها العريقة، دولة مثل مصر ارتبطت منذ قيامها لأول مرة بالاديان، دولة هذا شأنها يصبح من الصعب جدا على ناسها أن يقال لهم يوما أن المدنية المادية لاتؤمن بالله وأن الأديان هي افيون الشعوب وأن ماجاء في كتب السماء يجب تمويره وتطويره، وأن ماكان يقال لهم من تفسير لتعاليم الاديان السماوية هو مجرد تحريفات وتخريفات لامعنى لها، عندما يسمح بنشر كتب الألحاد ويسمح لاخوان ماركس ببث سمومهم وتتولى أجهزة الدولة - في الستينات - تفسير الشيوعية والدعوة علنا بالكلمة والصورة، فان من المؤكد أن يحدث هذا المزيد من الحيرة في قلوب وعقول السذج من الشباب الباحث عن نفسه وعن حقيقته. وعندما يفتح الشباب الصغير مجلة يتصفحها فيجدها تدعوا للالحاد وينظر إلى شاشة التليفزيون فيرى لقطة من فيلم تسخر من رجل الدين، ويذهب إلى السينما ليشاهد ما يهدم كل ما آمن به من مبادئ وتمسك به من معتقدات فان النتيجة الطبيعية لهذا كله هو دفع الشباب إلى التمرد ورفض ما يقرأه ويراه ويسمعه».

وفي اليوم التالي - ٧ يوليو - نشرت جريدة «الجمهورية» تحليلا للحادث في صفحتها الأولى بدون توقيع، بعنوان : «موقفنا اليوم». جاء فيه :-

«وهذه الجريمة نتيجة طبيعية للامتناع عن الاعتقال، فرغم أن اعضاء الجماعة معروفون إلا أن احدا لم يلاحقهم، كان سهلا اعتقالهم، ومن هنا استغلوا سيادة القانون للجريمة. وهذه الجريمة نتيجة ميراث طويل، كان هنا مد شيوعي وكان رد الفعل دينيا، واستغله بعض المتطرفين أو بعض الدعاة المنحرفين وراح ضحيته الشباب».

وكتب جلال الحمامصى فى نفس اليوم – ٧ يوليو – بجريدة «الأخبار» فى عموده اليومى «دخان فى الهواء» يقول :–

«ان مرتكبى هذه الجريمة يجب أن ينالوا الجزاء الحق والا تتهاون السلطات فى شأنهم، وفى نفس الوقت فان على رجال الدين أن يتحركوا ليكونوا أدوات تطهير لمجتمع سيطرت عليه فى فترة زمنية الأفكار الخاطئة والمبادئ الهدامة وما تفرع عنها من انحرافات» .

وفى نفس العدد من «الاخبار» كتبت الجريدة فى «كلمة اليوم» حول نفس الموضوع بعنوان : «الجريمة لاتفيد» . قالت :–

«عندما يكون الحكم مطلقا، وعندما يكون سبيل الحاكم هو أوامر السجن والاعتقال بدون تحقيق وزج الآلاف فى السجون بسبب جريمة واحدة. وعندما تكون بيوت الناس بعيدة عن حماية القانون مهددة بمن يقتحمونها ويشردون أهلها باسم القهر، وعندما يصبح التعذيب حتى الموت هو القانون الذى يفرضه الطغاة، عندما يواجه الشعب هذه المرارات يمكن أن تولد الجماعة الارهابية والسرية نتيجة للقهر والكبت واهدار حريات الناس جميعا وكرامات الناس جميعا» .

.. وغير هذه المقالات، كتبت عشرات أخرى تسير على نفس المنوال. وهى تحتوى على حشد سخيف وغير حقيقى لاتهامات كاذبة. والأهم أن هؤلاء الكتاب – فيما عدا الحمامصى – أخذوا يهللون عام ١٩٨١ عندما سدد السادات ضربته الهائلة ضد الجماعات الدينية وأخذ يتهكم فى خطب علنية على السيدات والفتيات اللاتى يرتدين النقاب وهو زى يخفى أجسادهن ووجوههن، والشئ الذى لم يقدموا له تفسيرا، هو: إذا كانت هذه الجماعات وهذا العنف فى أسلوبها نتاجا للالحاد والقهر الذى تميز به عهد عبد الناصر. فلماذا يعاقبون النظام الذى يرفع راية الدين عالية وسيادة القانون خفاقة والديمقراطية أسلوبا وحياة؟

فى حقيقة الأمر، فان نظام السادات هو السبب المباشر لما وقع، فلقد أخذ يدعى أنه سيطبق الشريعة الإسلامية، ويقيم دولة الإيمان الا أنه لم يفعل شيئا، ورأى الشباب نقيض ذلك يحدث بسبب سياسة الانفتاح بدون ضوابط وتدهور القيم وأصبح

الحصول على المال بأى طريق هدفا فى حد ذاته. ومن جهة ثانية، فان نظام السادات هو الذى شجع ومول هذه الجماعات فى الجامعات المصرية حتى يستخدمها لتصفية الوجود الناصرى والماركسى بين شبابها. وصدرت تعليمات إلى أجهزة الدولة بأن تقدم كل التسهيلات للجماعات الدينية وتغض الطرف عن ممارستها خاصة استخدام العنف ضد خصومها، واعترف بذلك عدد من المسئولين بعد اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٨١ على أيدى بعض هذه الجماعات. وجاء الاعتراف على صفحات جريدة «مايو» الناطقة بلسان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فبيتاريخ ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٨١ نشرت حديثا لشيخ الأزهر الدكتور عبد الرحمن بيصار، تحدث فيه عن ظروف نشأة هذه الجماعات فقال :-

«ان البداية الحقيقية لهذه الجماعات كانت بين الشباب الذى اصيب بحالة من التمزق الشديد وفقدان الثقة بكل شئ بعد هزيمة ١٩٦٧، واكتشف هذا الشباب بين ضباب الهزيمة والتمزق انه لا أمل له ولا لوطنه إلا فى الدين. وتكونت على أثر ذلك جمعيات دينية كثيرة فى الكليات والمعاهد العلمية، وكنا ندعى من أعضاء هذه الجمعيات لنتحدث إليهم ونحاضرهم ونرحب بذلك ترحيبا شديدا، لأن بداية هذه الجمعيات كانت بداية سليمة وصحيحة، كما ان هذه الجمعيات نجحت فى تطهير الجامعات من النشاط الشيوعى».

وفى عدد «مايو» بتاريخ ٢ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٨١ نشرت حديثا مع عبد الحميد حسن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكان ناصريا جدا ثم انقلب ساداتيا جدا جدا ... قال عن نشأة هذه الجماعات :-

«فى منتصف الستينيات كانت هناك مجموعات من الطلاب التى تمارس النشاط الدينى من خلال الاتحادات الطلابية، وكان كل نشاطهم هو عقد الندوات والمحاضرات الدينية، وكان يتم اخطار الادارة باسم العالم الذى تم اختياره ليحاضر فى موضوع معين، وعلى ذلك تقوم الادارة فى الجامعة بتحضير المكان الذى ستعقد فيه الندوة ويحضر عدد كبير من الاساتذة والطلاب فى جو أسرى واستمرت هذه الصورة عدة

سنوات قامت خلالها بعض القيادات فى الجامعة بتغذية وتدعيم الاتجاه الدينى فى محاولة لمواجهة وضرب الاتجاه الماركسى الذى كان متواجدا فى ذلك الوقت قبل طرد الخبراء السوفييت».

وهذان الاعترافان من شيخ الأزهر ومن المسئول عن الشباب، يتضمنان حقيقتين :-

الأول : ان النشاط الدينى كان مسموحا به داخل الجامعات ايام عبد الناصر ولكن فى اطار من السماحة وعدم استغلال الدين لاغراض سياسية من جانب النظام، وكان رجال الدين يحاضرون عن الاسلام داخل الجامعات وهو اعتراف يدحض من جديد كل ما يقال عن الالحاد ومحاربة الاسلام ودعاته أبان حكم عبد الناصر.

الثانية : ان النظام بدأ يستغل هذه الجماعات لتحقيق أهدافه السياسية بعد فاة عبد الناصر ويشجعها.

* * *

اذن فالاتجاه بالنشاط الدينى بعيدا عن مساره الصحيح تم فى عهد السادات ..

تبقى مسألة العنف، وفى حقيقة الأمر فاستخدام العنف من جانب جماعات سياسية أو دينية هو مسألة قديمة جدا وسادت فى معظم بلدان العالم فى فترات محددة، ومصر من ضمن هذه البلدان.

لكن العنف الذى تميزت به الجماعات الدينية أيام السادات مرده كما قلنا التمزق والتحلل الذى ساد المجتمع والتناقض بين الشعار المرفوع - العلم والايمان وتطبيق الشريعة - وبين الواقع الذى يطيح بالمجتمع المصرى بعيدا عن مضمون هذه الشعارات. وكذلك تحريض النظام لهذه الجماعات لضرب قوى اليسار ومساعدتها فى ذلك.

ولعل السبب الأهم - من وجهة نظرى - ان النظام نفسه أعطى لهذه الجماعات مبررا لاستخدام العنف والاستهزاء بالقانون عندما رفع بنفسه هذا الشعار الدموى البربرى.

ففى أول يناير (كانون ثان) سنة ١٩٧٥ تظاهر العمال فى منطقة باب اللوق

بالقاهرة مطالبين بزيادة أجورهم لمواجهة الارتفاع المستمر فى الأسعار وقبل أن تبدأ تحقيقات النيابة أو تذيع الحكومة بيانا تفصيليا بما جرى، سارعت جريدة «الأخبار» بالقاء مسئولية الاشتباكات التى حدثت بين العمال وقوات الأمن المركزى على الشيوعيين.وبتاريخ ٤ يناير (كانون ثان) نشرت أخبار(١) اليوم» فى صفحتها الأولى عنوانا بارزا يقول :

«الشعب يجب أن يدافع عن حرياته»..

«قال مصدر مطلع «لأخبار اليوم» أن الذى حدث فى القاهرة ليس عملية تخريب فقط، وانما هو محاولة أرادت بها أقلية ضئيلة أن تفرض سيطرتها على الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى، وفى رأى الكثيرين أن هذه المعارك لاتحارب بالشرطة وحدها، وانما يجب أن ينزل الشعب إلى الشارع ويقاوم أى محاولة للفوضويين للتخريب، وان الشعب يستطيع أن يدافع بنفسه عن حرياته ومكاسبه ضد اى عدوان. وبهذا التصدى يولد التنظيم السياسى من كل المناضلين من أجل حرية الشعب ولايتكون التنظيم السياسى من المتفرجين ومن غير المبالين».

دعوة علنية لنشوب حرب أهلية فى البلاد.

هذا هو المفهوم الوحيد لما قالته أخبار اليوم نقلا عن المصدر المطلع. ومع ذلك لم تنشر كلمة احتجاج ضد هذا الكلام المثير للفزع. والذى يطالب بتكوين تنظيم سياسى من البلطجية الذين يضربون أناسا فقراء مساكين يحتجون على سوء أوضاعهم الاقتصادية، وهؤلاء البلطجية يسميهم المصدر المطلع مناضلين .. وطبعا لن يقف المتظاهرون أمامهم ساكتين. انما سيتصدون لهم، وإذا فوجئوا مرة. فسيكونون أكثر استعدادا فى المرات القادمة، وهكذا يمكن بسهولة أن تشتعل حرب أهلية بسبب اشتباك يقع فى مظاهرة تقوم لأى سبب والشرطة تتفرج على الناس وهم يتقاتلون فى الشوارع انتظارا لميلاد التنظيم السياسى الجديد!.

وكان متصورا أن مانشرته «اخبار اليوم» ليس سوى زلة غير مقصودة، لكن اتضح أنها لم تكن زلة، انما كتبت بوعى وتعمد.

---

(١) كان مصطفى أمين رئيسا لتحريرها.

فبعد يومين فقط كتب على أمين - يرحمه الله - فى عموده «فكرة» بجريدة «الأخبار» بتاريخ ٦ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٧٥، قال فيه :-

«إذا رأيت شابا يحاول اشعال النار فى أتوبيس، أقبض عليه، وإذا أراد الهرب اضربه، وإذا أصر على أشعال النار اقتله. فان قتل كل مخرب حلال، فالقاتل يقتل شخصا واحدا والمخرب يقتل شعبا بأسره».

.. دعوة علنية للقتل. فلا شرطة ولا نيابة ولا قانون ولا محاكمة.

وقام على أمين بالالحاح على هذه الدعوة بعد عام، عندما اعتصم بعض طلبة كلية طب الاسنان فى «دار الحكمة» بشارع قصر العينى بالقاهرة ثم توجهوا لمجلس الشعب القريب منهم لعرض مطالبهم كما توجهت أعداد من بعض الطوائف الأخرى لعرض مطالب مماثلة. وساروا بنظام وبتصريح من الشرطة وتحت حمايتها. فكتب يقول فى «الأخبار» بتاريخ ٢٦ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٧٦ :-

«وأنا لا أطالب بتدخل الشرطة لمنع هذه المؤامرات الشيوعية الرخيصة، وأنما أطلب من شعب مصر أن يقاومها وأن يفرقها بنفسه».

.. وفى حقيقة الأمر فيمكن القول أن ما جاء بجريدة «أخبار اليوم» و«الأخبار» يعبر عن رأى المشرفين عليها، ولا يعبر بالضرورة عن رأى النظام، ولكن السادات حسم الأمر بنفسه عندما طالب شخصيا - وعلانية - من مؤيديه أن يقتلوا أى معارض للنظام فى الشارع بأنفسهم دون اقامه اعتبار لأجهزة الدولة أو القانون.

فبتاريخ ٥ يونيو (حزيران) سنة ١٩٧٧ ألقى كلمة فى استراحته بمدينة الاسماعيلية أمام قيادات المحافظة وقيادات حزب مصر الحاكم وقتها، قال لها بالحرف الواحد عمن أطلق عليهم «الذين يلبسون قميص عبد الناصر» ويقصد بهم الناصريين :-

«وأقول بكل صراحة. فى المستقبل لا تأخذكم بهم شفقة ولا رحمة، لأنني لن تأخذنى بهم شفقة ولا رحمة أبدا».

وقال :-

«ولن أتركهم. وأنا أخذت بسيادة القانون وبالديمقراطية. ولن اتراجع فى ذلك،

وبمنتهى الصراحة أقول : إذا وجدتم بينكم من يحاول أن يفرض هذا من القلة المارقة عن طريق الحقد والصراع والكراهية، اقضوا عليه. وعندنا فى القرآن الكريم : واقتلوهم حيث ثقفتموهم» لأن مصر تريد أن تعيش كبلد حر، والله يوفقكم ويسدد خطاكم».

هذا ماقاله رئيس الجمهورية بالنص وهو يوصى اتباعه، ونشرته جريدة «الاهرام» صفحة ٨ بتاريخ ٦ يونيو.

ولم يحدث فى التاريخ أن أخذ رئيس الجمهورية أو ملك أو سلطان أو أمير يحرض الناس على ممارسة القتل وهو فى الحكم، ملغيا بذلك دور الدولة ووظيفة الحكومة والقانون! بكلمة منه يريد أن يحول البلد إلى غابة.

ولم يكن غريبا أن يقع حادث اغتيال الشيخ الذهبى بعد أقل من شهر من هذه الدعوة العلنية لممارسة القتل فى الشوارع من أكبر رأس فى البلد.

والمدهش فى الأمر أن السادات وفر التبرير الدينى لعمليات القتل عندما استشهد بقول الله : (واقتلوهم حيث ثقفتموهم). فاذا قامت جماعات دينية لتطبق وصايا رئيس الجمهورية، فالأمر هنا لايتطلب اتهام رجل مات منذ سبع سنوات ولم يصدر عنه مثل هذا القول، بأنه السبب فيما وقع ..



الفصل الخامس عشر

الشـــهـــادات

(١)
شهادة شمس بدران عن تعذيب الاخوان المسلمين عام ١٩٦٥

«واجب أن أقول[1] للقضاء المصرى والرأى العام الذى تجرى تعبئته ضدى، أننى أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ماوقع مما يسمى بالتعذيب فى القضايا التى أشرفت على التحقيق فيها، فاذا كانت وسيلة الضغط والاجبار قد اتبعت فى بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين. فقد كان الهدف مصلحة عليا. وهى أمن البلد وانقاذها من الدمار والنسف وليس لأى ضابط من هؤلاء المتهمين والماثلين أمام القضاء الآن أية مسئولية فيما حدث وكان بوسعى أن أبرئ نفسى وأقول : أنا أيضا كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا منى ذلك، ولكننى لا أقولها. بل فعلت مافعلت عن قناعة، وأنا لست ضد الاخوان المسلمين، بل كنت عضوا فى الجماعة سنة ١٩٤٥، وأنا لم أبتدع عمليات التعذيب، فقد سمعنا بما جرى فى عهد السعديين».

«فى عام ١٩٦٥ جاء للمباحث العسكرية تبليغ بأن عبد القادر عامر عضو جماعة حسين توفيق طلب من أحد السائقين فى مديرية التحرير شراء صندوقين من القنابل اليدوية، واعتقد أن أى مسئول عن الأمن لابد أن يهتم، فها هو عضو من جماعة بدأت باغتيال أمين عثمان، وكان ذلك عملا وطنيا وقتها(!) ثم انتهت بتنفيذ اغتيالات مأجورة فى سوريا، واصبحت أقرب إلى تنظيم محترف للاغتيالات، ونكتشف أن هذه الجماعة تريد الحصول على قنابل يدوية، أى سلاح لايمكن استخدامه إلا فى عمليات القتل أو التخريب.

---

(١) وردت هذه الشهادة فى الحديث الذى اجراه معه جلال كشك فى لندن ونشر بمجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ٢ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٧٧ وكان قد تولى وزارة الحربية والمباحث الجنائية العسكرية هى التى قبضت على تنظيم الاخوان المسلمين فى ١٩٦٥.

أمرنى عبد الناصر بأن أقوم بضبط هذه المجموعة متلبسة والتحقيق معها بواسطة جهاز المباحث العسكرية، وتم استخراج اذن من النيابة وجرى ضبط بعضهم متلبسا باستلام القنابل واعتقل باقى اعضاء المجموعة، وعند التحقيق معهم لم نكن بحاجة إلى مباشرة أى وسيلة للضغط عليهم لأن السيد الرئيس أنور السادات نصحنا بأسلوب معاملة حسين توفيق وقال انه اعترف للبوليس السياسى فى قضية أمين عثمان على كل زملائه بمجرد وعد بتحويله إلى شاهد ملك، ويمكن اتباع نفس الاسلوب معه.

وفعلا حدث ذلك واعترف حسين توفيق كما أعترف باقى المتهمين دون أى ضغط، ولكن اعترافاتهم كشفت عن وجود تنظيم اخوانى مسلح كانوا يريدون الاتصال به عن طريق معروف الحضرى للاستيلاء على الحكم عندما يتم اغتيال الرئيس عبد الناصر، وقد اعترف سيد عبد القادر بأنه اثناء بحثه عن السلاح عرض عليه عطية يوسف القرش وهو بقال فى بلدة «سنفا» قنبلتين.. الخ .. كنا فى سباق مع الزمن.

أما أن نسبقهم ونعتقلهم أو يسبقونا وينسفون القاهرة، ولا يمكن أن تكون مجرد فبركة – تلفيق – الأسلحة التى ضبطناها والرسوم الكروكية التى رسمها مهندسوهم موضحين فيها أماكن النسف.

هل كان المطلوب السكوت على ذلك حتى تقع الكارثة لاثباتها كما حدث فى الكلية الفنية العسكرية أم كان المطلوب الانتظار حتى يتم قتل الدكتور الذهبى لاثبات الجريمة على فاعليها؟

ان هذا الاسلوب الذى اتبعته يتبع فى الدول الأعرق منا ديمقراطية. فالسلطات البوليسية تتصرف بسرعة لمنع الجريمة ثم تعطى المهتمين الفرصة للأنكار أمام المحكمة.

انني أتحدى معروف الحضرى وجمال الشرقاوى وعبد المنعم ابو زيد أن يعلنوا أننى ضربتهم أو أمرت أو شاهدت ضربهم.

وفى نفس الوقت أقر أن عطية يوسف القرش أحد رافعى الدعاوى والمحكوم عليه

بعشر سنوات فى قضيته وقد تعرض فعلا للاكراه والاجبار حتى أدلى بمعلومات أدت إلى معرفة كل تنظيم الآخوان.

أنا اعتلقت خمسمائة شخص وأفرجنا عن مائة وخمسين منهم ولكن المباحث العامة اعتقلت خمسة آلاف بدون علمى أو موافقتى ولم يكن لهم أى دور. بل كما قال حسن طلعت مدير المباحث وقتها «أهم محفوظين عندنا فى المخزن إذا احتجنا أو أحتجتم واحد نلاقيه». وحتى الذين أفرجنا عنهم اعتقلوهم فى المباحث العامة.

* * *

(٢)
شهادة محمد حسنين هيكل
عن تعذيب الاخوان المسلمين

قابلت الأستاذ محمد حسنين هيكل في أحد الأيام فى سنة ١٩٧٦[٢] فى منزله وسألته عن عمليات التعذيب التى تعرض لها الاخوان المسلمون سنة ١٩٦٥، وهل أمر عبد الناصر بها، فقال لى :-

«عبد الناصر لم يعلم بها. انما سمعت أنا بحدوث تعذيب واعتقال آلاف الأشخاص فكتبت ملمحا لذلك فى «الأهرام»[٣] وكانت النتيجة أن غضب منى شمس بدران وقاطعنى ولم يعد يكلمنى.

وذات يوم دق جرس التليفون فى منزلى ورفعت السماعة فاذا بعبد الحكيم عامر* على الخط. ويطلب منى أن أزوره فى بيته، وكان منزله قريبا من منزلى، فذهبت إليه وحين دخلت إلى الصالة وجدت شمس بدران جالسا بمفرده، فألقيت عليه السلام، فلم يرد، وانما صدرت عنه همهمة. فجلست بجانبه دون أن يتحدث أحدنا الى الآخر.

وبعد مدة قصيرة حضر عبد الحكيم عامر وسألنى :-

- هل تصالحتما؟

---

(٢) قبل نشر شهادة خمس بدران بسنة.

(٣) كان رئيسا لتحريره وقتها.

* كان القائد العام للقوات المسلحة.

فقلت له :-

- لقد ألقيت عليه السلام ولم يرد.

وبدأ العتاب بيننا، وأذكر أن شمس كان غاضبا من مقالتى وقال لى أننى لم أعتقل إلا خمسمائة فرد فقط. وأنه أصدر أوامره باستخدام التعذيب ضد عدد منهم على أساس أنه كان فى سباق مع الزمن بعد أن عرف أن الاخوان نجحوا فى تجنيد أحد أفراد حرس عبد الناصر وكان محتملا أن يغتاله فى أى لحظة. وكانت كل دقيقة تمر دون أن يعرفوا من هو تعتبر خطرا على حياة الرئيس وفى نفس الوقت لم نكن قد قبضنا على كل عناصر التنظيم ومن المحتمل أن يقوموا بعمليات تخريب كرد انتقامى، كان ضروريا أن استخدم التعذيب حتى أمنع اغتيال الرئيس ومنع حدوث خسائر كبيرة فى الارواح والمنشآت فيما لو بقى باقى أفراد التنظيم أحرارا.

وقال شمس : لو كان تحت يدى وسائل أخرى لاستخدمتها لمنع وقوع هذه الكارثة، ولو تباطأت فى استخدام الاكراه وحدث ما كنا نخشى من وقوعه لتم القاء المسئولية عليه».

* * *

(٣)
تعقيب صلاح نصر* على مانشرته مجلة الدعوة عن اللجنة التى أمر بتشكيلها عبد الناصر لمكافحة الاخوان

أولا : ليس هناك لقب اسمه قائد المخابرات. هناك مدير للمخابرات.

ثانيا : اللجنة لا وجود لها.

ثالثا : هذه اللجنة زيفها الاخوان المسلمين فى القضية التى رفعها المستشار على جريشة فقد قدم أوراقا مزيفة عن هذه اللجنة ولم تأخذ بها المحكمة، ولم تسأل أى أحد من الذين وردت أسماؤهم فى اللجنة، ويبدو أن ذكاء الاخوان قد خانهم هذه المرة حينما حاولوا تزييف هذه الأوراق وليس بغريب أن يتعاون المزيفون من الاخوان مع

---

* كان وقت اكتشاف تنظيم الاخوان فى ١٩٦٥ مدير للمخابرات العامة.

المزيفين من العملاء فيربطون بذلك بين مدرسة الارهاب والاغتيالات وبين مدرسة العملاء* والمأجورين».

* * *

(٤)
بلاغ السيدة فاطمة العبد حرم الدكتور أنور المفتى إلى النائب العام بخصوص وفاة زوجها بالسم

السيد النائب العام :

جاء فى ملاحظات النيابة فى قضية تعذيب مطصفى أمين ما يأتى بالحرف الواحد:

«بمطالعة قضية انتحار المشير عبد الحكيم عامر تبين ان التحقيق تناول أنواع السموم ومدى تداولها وإذ سئل صلاح نصر فى ذلك التحقيق فقرر أن ادارة المخابرات العامة (فى عهده) تحوز بعضا من أنواع السموم لاستعمالها فى ظروف عديدة تناول بعضها فى ذلك التحقيق».

ولما كان زوجى الدكتور أنور المفتى رئيس قسم الأمراض الباطنية والطبيب الخاص للرئيس جمال عبد الناصر قد مات مسموما مما كنت أعلم أن سبب قتله هو أنه أدلى برأى لم يرض مراكز القوى فى ذلك الحين. فاننى أطلب التحقيق فى أسباب مصرعه، وأطلب ضم اعترافات صلاح نصر فى قضية انتحار المشير التى أشار إليها مصطفى أمين فى أقواله أمام النيابة فى قضية التعذيب.

ان من حق الشعب ان يعلم الحقيقة فى سبب وفاة طبيب من اكبر اطباء مصر وأستاذ من أكبر اساتذة الطب فيها.

ان زوجى اسلم الروح فى ١٦ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٦٤ وقد اثبت النائب العام فى التحقيق ان السم القاتل استورده صلاح نصر من الخارج فى ٢٦ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢.

فاطمة العبد

٥ أغسطس (أب) سنة ١٩٧٥

---

* يقصد الصحفى مصطفى أمين الذى قبضت عليه المخابرات فى ١٩٦٥ بتهمة التجسس لحساب المخابرات الامريكية.

(٥)
شهادة الدكتور عبد المنعم المفتى حول قضية السم

فى عام ١٩٧٧ قابلت الدكتور[٤] عبد المنعم المفتى فى عيادته بباق اللوق وسألته عن الرواية التى تقول ان عبد الناصر أمر بدس السم للدكتور أنور بعد أن وصل إلى علمه أن الدكتور أنور قال عنه أنه مصاب بالجنون بسبب مرض السكر، فقال لى الدكتور عبد المنعم :-

«اسمع. انا لا أحب عبد الناصر، ولم أحبه فى حياتى ولو مرة واحدة لاننى أعتقد أنه أضر بالبلد ولم يفدها فى شئ.

ولكن كراهيتى له لا يمكن أن تؤدى إلى أن أخالف ضميرى وأكتب وأقول أنه دس السم للدكتور أنور. فأنا أعتبر نفسى عالما، والعلم لا ينفصل عن الصدق والضمير.

الدكتور انور لم يمت مسموما كما اشيع. لأن سم «الاكونتين» يقتل الشخص فور تناوله له، وهذا ما لم يحدث فى حالة الدكتور أنور، فاليوم الذى توفى فيه كان أحد أيام شهر رمضان، وكان قد خرج فى صحبة اثنين من زملائه الأطباء، وكان احدهما الدكتور احمدعبد العزيز ولما عاد وسألته السيدة زوجته ان كان سيتناول سحوره معهم، فقال لها انه تناول العشاء بالخارج وسيقرأ فى سريره.

وبعد مدة دخلت فوجدته وقد ازرق لونه ويخرج رغاوى من فمه، فاتصلت على الفور بالدكتور احمد عبد العزيز اسماعيل وهو زميل له ويسكن بجواره وعيادته بجوار عيادته. فحضر على الفور واخذ يقوم باجراء تنفس صناعى له، ثم اتصل بالدكتور حليم دوس الذى حضر وأخذ بدوره يقوم بالمساعدة فى عملية التنفس الصناعى دون فائدة. وكان التشخيص أن الوفاة نتيجة انفجار بالمخ».

فسألته :-

- هل حدث أن الدكتور أنور أتهم عبد الناصر بالجنون أو هاجمه؟.

---

(٤) ابن عم المرحوم الدكتور أنور المفتى واستاذ الامراض الجلدية بكلية طب قصر العينى. حصل على وسام الجمهورية من الطبقة الثالثة مسلمة له عبد الناصر فى شهر يوليو (تموز) ١٩٦٨.

قال :—

«الدكتور أنور لم يقل هذه الكلمة أبدا».

قلت له :—

— وما الذى يجعلك تجزم بذلك؟

قال :—

«الدكتور أنور كان يعتبر أخا لى وقد تعلمت منه الكثير. تعلمت منه أن العلم لاينفصل عن الصدق والضمير، وتعلمنا منه حب الفقراء .. وكنت الازمه باستمرار ونتحدث فى كل شئ ولم يكن يخفى عنى أى شئ».

ولو كان هذا رأيه فى جمال عبد الناصر لكنت أول من سمعه منه.

على العكس، كان أنور يحب جمال عبد الناصر ويدافع عنه عندما كنت أهاجمه وانتقد تصرفاته وأخطائه. وأطلب من أنور أن يلفت نظره لهذه الأخطاء نظرا للصداقة الوطيدة بينهما، وكان أنور يقول لى أن عبد الناصر مخلص ويحب بلده جدا.

وعبد الناصر كان يحب أنور جدا ويجلس معه بالساعات، وكان طبيبه وهو الذى اكتشف مرض السكرى عنده وأشار عليه أن يأخذ ملعقة جلسرين كل يوم، ولايعقل أن يأمر عبد الناصر بقتل طبيبه».

قلت له :—

— هل ترى أن هذه الرواية غير حقيقية؟

قال :—

«هذا رأيى. وأنا لايمكن أن أصدق ذلك، وقد قلت لك أننى لا أحب عبد الناصر ولم أحبه، لكننى لا أقبل بتوجيه هذا الاتهام له ... ضميرى لايقبل».

وقد قلت رأيى هذا فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٦ فى برنامج النادى الدولى(٥)، فقد سألنى معد البرنامج — سمير صبرى — فجأة عندما كنت ضيفا فيه، عن حكاية وفاة الدكتور أنور مسموما، فقلت له أننى لا اعتقد ذلك.

بعدها فوجئت بخطاب وصلنى من الاستاذ شوكت التونى المحامى يقول لى فيه

---

(٥) برنامج تليفزيونى كان يذاع كل اسبوع.

أننى تحولت بذلك إلى شاهد نفى وسيستدعينى للمحكمة. فعرضت الخطاب على الدكتور على المفتى شقيق المرحوم الدكتور أنور، فقال له «لاتهتم»، ورأيه أن الدكتور أنور لم يمت مسموما.

وحتى القضية المرفوعة ضد جمال عبد الناصر شارك فيها زوج كريمة الدكتور أنور. ورغم أنه تزوجها بعد مدة من وفاة والدها».

قلت له :-

- إذن لماذا رفعت السيدة فاطمة العبد القضية؟

قال :-

«أرجوك، لقد قلت رأيى. وهو نفس رأى الدكتور على، وأنا لا أريد الخوض فى هذا الموضوع أكثر من ذلك».

* * *

(٦)

شهادة الدكتور أحمد عبد العزيز اسماعيل

ذهبت لمقابلة الدكتور أحمد[٦] عبد العزيز اسماعيل فى عيادته بعمارة الفلكى بباب اللوق بالقاهرة بعد مقابلتى للدكتور عبد المنعم بيومين، وهو الذى وضع التقرير الطبى عن وفاة الدكتور أنور.

سألته :-

- هل مات الدكتور أنور مسموما؟

قال :-

«هذه اشاعة لا أساس لها من الصحة، وقد تصادف ان كنت أول من وصل لمنزل الدكتور أنور بعد أن اكتشفت السيدة حرمه أنه فى حالة غيبوبة، وعندما فحصته اكتشفت ان التنفس والقلب قد توقفا منذ لحظة وصولى، ولم يجد تدليك القلب أو عملية التنفس الصناعى فى استعادتهما.

وسبب الوفاة انفجار شريان المخ نتج عن توقف التنفس وتلاه توقف القلب.

---

(٦) استاذ الامراض الباطنية والقلب.

وماقيل بعد ذلك بفترة من أن الوفاة غير طبيعية فهو كلام لا أساس له من الصحة، وما أقوله لك الآن هو نفس الكلام الذى أدليت به للنيابة عند التحقيق فى الموضوع، ولا أعتقد بتاتا بوجود أى شبهة فى الوفاة».

قلت له :-

- هل تحدث معك الدكتور أنور عن الحالة الصحية لجمال عبد الناصر؟

قال :-

«الدكتور أنور لم يتعود الكلام عما كان يدور بينه وبين الرئيس كما لو تكن من عادته أن يعلق على مرضاه».

فسألته :-

- لماذا رفعت زوجة الدكتور أنور القضية؟

قال :-

«لاأريد أن اتحدث فى ذلك، وقد قلت رأيى».

قلت له :-

- هل وضعت تقريرا طبيا بالحالة؟

قال :

«نعم. وهو موجود لدى مكتب صحة بولاق أو الزمالك. التقرير موجود وبه أسباب الوفاة التى ذكرتها لك».

* * *

الفصل السادس عشر

دراســات عن الحركة الناصرية

الناصريون السلفيون(١)

بادر فريق من الناصريين بزعامة كمال أحمد عضو مجلس الشعب السابق بالتقدم بطلب إلى لجنة الاحزاب للموافقة على قيام التنظيم الناصرى - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل - تحت التاسيس فأنهوا بذلك حالة التردد التى غرق فيها الناصريون أو اغرقوا انفسهم فيها على امل أن يأتيهم الفرج من السلطة بأن تعطيهم الضوء الاخضر للحركة - وتشكيل حزبهم ..

وبهذا يحتفظ كمال أحمد وفريقه بفضيلة المبادرة والحركة المستمرة والاصرار على تجسيد مايؤمنون به فى حقيقة عملية حتى لايصبح الناصريون اسرى الجدل العقيم حول توقيت قيام حزب ناصرى. وحدوث تحولات فى اتجاه السلطة.

ومبادرة كمال أحمد كادت أن تفجر معركة طاحنة فى صفوف الناصريين وتوقظ الحزازات القديمة فيما بينهم وتدفع للسطح الخلافات الفكرية التى نشأت وقويت منذ رحيل عبد الناصر وحتى الان.

ولكن امكن اخماد الحريق فى بدايته بسبب سيطرة الرغبة على الجميع فى عدم فتح النار بعضهم على بعض فى هذه المرحلة على أقل تقدير.

ومن البداية فان كل انسان يدعى الايمان بالديمقراطية يجب ان يرحب بقيام هذا الفريق من الناصريين بتكوين حزبهم. وقيام غيرهم بتكوين مايشاءون من احزاب ويختارون لها مايودون من أسماء.

لهذا فنحن نرحب بان يقوم اخرون بتكوين الحزب الساداتى - على سبيل المثال - اذا شاءوا.

والهدف من ذلك تأكيد ان الديمقراطية حق مطلق للناس كافة .. ثم يكون الشعب فى النهاية هو الحكم على هذه الاحزاب فى انتخابات حرة لايشوبها التزوير أو الاكراه.

---

(١) جريدة الاحرار - مصر - الاثنين - ١٩ سبتمبر ١٩٨٣.

ولاينكر انسان – الا من كان مصابا بعمى الوان سياسى – ان لعبد الناصر شعبية هائلة لدى الفقراء ومتوسطى الحال. ولم تؤد الحملات المستمرة ضده وضد نظامه بالحق أو بالباطل إلى النيل من هذه الشعبية – كما لاينكر احد ان هذه الشعبية ازدادت قبل اغتيالِ الرئيس الراحل أنور السادات بأكثر من عام بسبب ظهور نتائج مدمرة للسياسة الاقتصادية، وبسبب انكشاف حقيقة الديمقراطية ذات الانياب التى أخذ بها.

ولهذا فاللناصريون أرضية سياسية عريضة وقوى اجتماعية قوية مناصرة لهم. ومنها تأتى ثقتهم المفرطة فى قوتهم وشعبيتهم اذا ما اتيح لهم حق انشاء حزب سياسى علنى– وبالمقابل فلقد كان السادات يحس بخطورتهم مثلما كان يحس بخطورة الوفد وشعبيته بعد أن رأى ذلك عند قيام الحزب فى فبراير سنة ١٩٧٨.

ولكن إذا كان لعبد الناصر هذه الشعبية فانها لن تذهب بالضرورة إلى أى تنظيم أو جماعة ترفع اسمه عنوانا لها – أو تبشر الناس بالعودة إلى حرفية سياساته مرة أخرى.

وضمان الحصول على هذه الشعبية لن يتم الا بعمل سياسى مضن ومرن ومتجدد بتجدد الاحداث وبتغيير المفاهيم والاساليب وتبديدها يتم بالتمسك بحرفية ماكان موجودا– والدعوة للعودة اليه – وبعض الناصريين معرضون للوقوع فى هذا الخطأ – اى يتحولون الى «ناصريين سلفيين».

وهم بذلك يلحقون الاذى بعبد الناصر وتراثه من حيث لا يدرون. فاذا كان الناصريون يتمسكون بسياسات عبد الناصر المناصرة للفقراء والتى استهدفت بناء نظام اشتراكى.. فهم فى ذلك يتجاوبون مع مصالح ورغبات الغالبية الشعبية.

طبعا مع استبعاد اللجوء الى فرض الحراسات. التى اعادها السادات مرة أخرى.

ولكن الناصريين سيرتكبون الخطأ الذى سيفقدهم كل شعبية اذا ما اصروا على مايسمى «تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة». وصيغة التنظيم الواحد. لأنهم فى هذه الحالة سيلقون نفس المصير الذى آل إليه الحزب الوطنى الذى ظل يردد «لا مفاوضة الا بعد الجلاء»، ويعلن تمسكه بحرفية خطط واتجاهات مصطفى كامل.

فانصرف الناس عنهم ولم يعد لهم اى وجود سياسى أو شعبى وأصبحوا اقلية سياسية لامستقبل لها.

ان الناصريين لن يستطيعوا وراثة شعبية عبد الناصر بمجرد ترديد اقواله أو الدعوة لاتباع نفس سياساته ووراثة خصوماته وصداقاته وانما بالعمل على تطوير التجربة وتقييمها باستمرار. ومن اهم النتائج التى خرجنا بها. هى انه لابديل عن الديمقراطية المطلقة ..

اى كما هو الحال فى أوربا الغربية واسرائيل والهند على سبيل المثال لا الحصر - وإذا كنا نقول ان الاخطاء التى وقعت فيها التجربة الاشتراكية لاتبرر العدول عنها - وان اخطاء القطاع العام لاتسوغ تصفيته - فاننا يجب أن نتحلى بالشجاعة لنقول أن وقوع بعض الاخطاء السياسية قبل الثورة لم تكن مبررا للقضاء على الحياة الحزبية - ومحاولة السادات تحويل تجربة تعدد الاحزاب - التى كان له فضل الاخذ بها - الى ديكور يمارس من ورائه سلطات لاحدود لها. لاتبرر القول بخطأ تعدد الاحزاب وصحة تنظيم تحالف قوى الشعب العامل.

وإذا كان هناك فريق من الناصريين مصممون على صيغة «تحالف قوى الشعب العامل» فانهم سيتحولون الى حزب وطنى أخر. ولن يكون مستقبلهم السياسى بأفضل من مستقبله. وإذا كانت غالبية الشعب تميل إلى سياسة عبد الناصر المنحازة للفقراء. فان هذه الاغلبية سيسوءها ان يعبر عن هذه السياسة ناصريون سلفيون.

تحرير مصر .. وليس مقاومة الرجعية العربية(١)

فى بعض الفترات من عهد عبد الناصر حدثت ازمات سياسية وتوترت العلاقات بين مصر وبين عدد من الدول العربية. ولم يكن عهده كله مليئا بالخصومات والصراعات مع كل الدول العربية كما ادعى الذين هاجموه أبان الحملة التى شنوها ضده، والخلافات والصراع الذى حدث فى بعض الفترات لم يكن صراعا شخصيا

(١) نشر بجريدة الاحرار - مصر - الاثنين ٣ اكتوبر ١٩٨٣.

يستهدف عبد الناصر من وراثه بناء امبراطورية عربية يتربع على عرشها. بل كان صراعا على السياسات العامة التى تحقق المصالح العليا للعالم العربى فحين قامت الثورة لم تكن مصر محتلة فقط. وانما معظم الدول العربية كذلك. وكان عدد الدول العربية والاعضاء فى الجامعة العربية سبع دول فقط. واخذ عبد الناصر بعد أن تحررت مصر وأصبحت ايديها مطلقة من قيود الاحتلال مطاردة النفوذ والوجود العسكرى الاجنبى فى الدولة العربية ويقدم المساعدات لها للخلاص من الاحتلال، وأخذ يقاوم بضراوة مشاريع الاحلاف العسكرية التى ارادت امريكا والدولة الغربية فرضها على دول المنطقة ونجح فى تحطيمها ودعا إلى تصفية القواعد العسكرية والسيطرة الاقتصادية على المواد العربية مطلقا شعار بترول العرب للعرب. وعبد الناصر فى ذلك لم يبتدع شيئا. انما كان يكمل السياسة التى وضعت بذورها وزارة الوفد من سنة ٥٠ – ١٩٥٢ حين رفضت الاحلاف وعملت على ارساء سياسة الحياد وقدمت المساندة المالية والمعنوية للشعوب العربية المكافحة وكان عبد الناصر متجاوب فى سياسته مع آمال الشعوب العربية أى أنه ورث تراثا مصرنا اصيلا وسار به بسرعة أكبر وزخم أشد وصحيح ان مصر فى عهد عبد الناصر اتبعت سياسة المحاور فى العالم العربى ولكنها كانت سياسة مصرية قبل الثورة تجسدت فى المحور المصرى – السعودى لمواجهة المحور العراقى – الاردنى – الهاشمى. وصحيح أيضا أن مصر فى عهد عبد الناصر تدخلت فى الشئون الداخلية لبعض الدول العربية ولم يكن ذلك بدعة ابتدعها لان مصر قبل الثورة لم تكف عن التدخل فى شئون سوريا الداخلية بهدف ابعادها عن الدخول فى مشروع الهلال الخصيب أو مشروع سوريا الكبرى وبالمقابل فقد تدخل الاخرون فى شئون مصر وارادوا قلب نظام عبد الناصر. وبعد اكثر من ثلاثة عشر عاما على وفاته تمزق العالم العربى بصورة لم يعهدها من قبل والمحاور السياسية فيه على اشدها وتدخل الدول العربية فى شئون بعضها البعض اشتد سعاره لدرجة انها رفعت السلاح فى وجه بعضها البعض وطبعا لايمكن لاى منصف ان يدعى ان عبد الناصر مسئول عن هذه الحالة! والذى يعنينا هنا ونحن نتعرض إلى تراث عبد الناصر وتجربته ومايبنغى علينا أن نحافظ عليه

وما نتركه منه ان نقول بأن الذى يصح وراثته هو السياسات التى تحقق المصالح العليا للعالم العربى التى دافع عنها عبد الناصر وليس الخصومات التى نشأت بينة وبين بعض الحكام والانظمة فى بعض الفترات ولهذا فإن الحديث الآن عن الرجعية العربية ومكافحتها واعتبارها العدو الاكبر يدل على ان الذين يلوكونه لايعيشون زمانهم أو ظروفهم ولايدرون من امر المنطقة شيئا. وللاسف فهم يتجاهلون ان سياسة مصر التاريخية فى العالم العربى قد انتكست بعد رحيل عبد الناصر نكسة لانظير لها فبعد أن كانت حتى من قبل الثورة ترفض الاحلاف وتساعد حركات التحرر العربى وتدعوه للوحدة العربية. اصبحت تروح للقواعد والتسهيلات العسكرية الامريكية فى المنطقة والدخول كطرف فى الصراع بين الكتلتين وتفضيل اسرائيل على شقيقاتها العربيات ... بينما تزعمت السعودية ودول الخليج العربية – فيما عدا سلطنة عمان – معارضة سياسة السادات – ورفضت منح امريكا تسهيلات عسكرية ولم توافق على اجراء مناورات عسكرية مشتركة معها.

واعلنت انها لاتريد التورط فى الصراع الدولى وان الدفاع عن المنطقة يجب ان يعتمد على دولها.. وان العدو الرئيسى للعالم العربى هو اسرائيل وليس الاتحاد السوفيتى بل ودعت إلى أن يكون للسوفييت دور فى التسوية فى الشرق الأوسط.

وبينما استكملت الدول العربية المحافظة سيطرتها على مواردها البترولية. وتعمل على مد هذه السيطرة على باقى الانشطة الاقتصادية رأينا مصر بعد عبد الناصر تفتح أبوابها للسيطرة الاقتصادية الاجنبية ... والذين يحلو لهم الحديث الان عن الرجعية العربية يتجاهلون ان الملك حسين أخذ طائرته وحضر الى مصر قبل حرب يونيو ١٩٦٧ وقابل عبد الناصر والصراع بينهماً على اشده.

وسلم لمصر مقاليد قيادة الجيش الاردنى ودخل الحرب وفقدالضفة الغربية. ويتجاهلون أن السعودية والكويت وليبيا هى التى دفعت إلى مصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ التعويض المالى عن اغلاق قناة السويس، ودفعت الدول الرجعية المليارات لتمويل مشتريات السلاح لمصر ولسوريا وللاردن لتحارب به اسرائيل. ولاتزال تقدم المعونات المالية الكبيرة لسوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ...

ويتجاهلون كذلك ان قوات الملك الحسن الثانى قاتلت فى الجولان فى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣. وان السعودية كانت من اشد الدول العربية معارضة لسياسة السادات نحو اسرائيل. وازاء هذه التغيرات الشاملة والجذرية التى حدثت فى سياسة ووضع مصر.

وسياسات الدول العربية يصبح من المضحك ان نردد افكارا ونتمنى امنيات نتجت عن ظروف لم يعد لها وجود انما العكس هو الذى حدث. لان المحافظين والتقدميين العرب هم الذين يريدون اعادة مصر الى احضان امتها العربية وفك ارتباطها العسكرى بالمخططات الامريكية.

صيغة تحالف قوى الشعب تتناقض مع الديمقراطية(١)

سيضع التاريخ فى كفة الرئيس الراحل انور السادات - عليه رحمة الله - ثلاثة اعمال بارزه ... الأول حرب أكتوبر على الرغم من انه اضاع ثمارها والثانى اخذه بنظام تعدد الاحزاب بدلا من التنظيم الواحد على الرغم من انه اراده ديكورا واصداره مجموعة من القوانين الاستثنائية التى اعطته سلطات تفوق سلطات الالهة. والثالث قيامه باعتقال مصر كلها فى سبتمبر سنة ١٩٨١ ممثلة فى قواها السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

والخدمة التاريخية التى اداها «السادات» لمصر بهذا العمل انه وفر الفرصة للجميع ليكتشفوا انهم يقفون على أرضية مشتركة رغم خلافاتهم السياسية.

وليتفقوا على الدفاع عن الديمقراطية وحق كل منهم فى أن يكون له تنظيمه السياسى المستقل المعبر عنه، والاحتكام الى الشعب فى انتخابات حرة. وهذا الاتفاق هو السبيل الوحيد لضمان سلامة الوطن وتطوره بشكل طبيعى. وبالتالى فهو اتفاق وطنى عام. وهو يعنى بصراحة ان الشيوعيين تخلوا نهائيا عن مطالبهم بديكتاتورية الطبقة الواحدة وسيطرة الحزب الواحد وقهر معارضيهم. وان الاخوان المسلمين تنازلوا عن مواقفهم المعادية والرافضة للاحزاب وتعددها وفرض أرائهم

---

(١) جريدة الاحرار يصدرها حزب الاحرار الاثنين ١٠ أكتوبر ١٩٨٣.

بالقوة على المجتمع - وان الناصريين لم يعودوا يتمسكون بالتنظيم الواحد القائم على تحالف قوى الشعب. واجبار القوى الاجتماعية المتنافرة على أن تتعايش فى اطار سياسى واحد رغما من انوفها ..

ولهذا فان خروج اى قوة سياسية أو اى جناح منها على هذا الاتفاق والعودة إلى ترديد ارائها السابقة عن الديمقراطية يعنى الخروج على الاجماع الوطنى العام. ولايمكن قبول اى تبرير يرد على لسان الخارجين على هذا الاتفاق، وعلى الرغم من ان التنظيم الواحد القائم على تحالف قوى الشعب العامل هو اخف ضرراً بمراحل كثيرة من نظرية الحزب الواحد عند الشيوعيين والرأى الواحد عند الاخوان المسلمين. فانه اصبح مرفوضا الان بعد ان ثبت فشله فى المحافظة على مصالح العمال والفلاحين علاوة على انه لايحقق الديمقراطية السياسية للجميع.

والذين يقولون الان بأن تحالف قوى الشعب العامل لايعنى بالضرورة التنظيم الواحد. وان التنظيم القائم على التحالف يمكن أن يوجد فى ظل تعدد الاحزاب يغالطون انفسهم لعده أسباب.

أولا : ان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر نادى بنظرية التحالف على اساس التنظيم الواحد. واستبعد منه القوى الرافضة له.

ثانيا : حين ابدى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ميلا لتعدد الاحزاب بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . كان مفهومه للتعدد ان يتم داخل اطار التحالف. اى يكون محكوما بضوابط وقيود.

ثالثا : ان الاخذ بحق كل القوى السياسية فى تشكيل احزابها المستقلة سيؤدى إلى انفراط عقد قوى التحالف بالضرورة.فاذا كان العسكريون احدى قوى التحالف فانه سيتم ابعادهم بحكم الدستور عن العمل السياسى ومنعهم من الانضمام لاى حزب طالما كانوا فى الخدمة. والرأسماليون الوطنيون سيبادرون بتشكيل حزب خاص بهم مادام هذا حقا لهم ومادامت امامهم فرصة للوصول الى السلطة بالانتخابات واقامة نظام رأسمالى.

وكذلك المثقفون فهم ليسوا طبقة، انما موزعون على مختلف الاتجاهات والتيارات

السياسية .. اى ان الاخذ بنظام تعدد الاحزاب يعنى بداهة وللوهلة الأولى خروج ثلاثة قوى من قوى التحالف الخمس. وهم العسكريون والرأسمالية الوطنية والمثقفون. وستبقى قوتان هما العمال والفلاحين. وليست هناك ضمانة كافية فى ظل مناخ ديمقراطى كامل لتحالفهما أو مدى هذا التحالف وشروطه. لان الديمقراطية المطلقة ستعيد ترتيب مواقع الطبقات والفئات الاجتماعية بطريقة يصعب تقديرها بدقة من الان وقبل الاخذ بهذه الديمقراطية والذى تود أن نقوله بناء على ذلك ان الايمان بتعدد الاحزاب يتناقض تماما مع الايمان بفكرة التحالف. وان الاخذ بهذا التعدد يعنى بداهة إختفاء صيغة التحالف، اللهم اذا كان القائلون بعدم التناقض بين التعدد والتحالف يريدون قصر قيام الاحزاب على اتجاهات سياسية معينة.

تجربة «عبد الناصر» بين التبرير والنقد[1]

بعض الناس يقرأون التاريخ ويدرسون التجارب السياسية لكى يحفظوها عن ظهر قلب ويقومون بتلقينها حرفيا لغيرهم ولايرون بديلا لها ولايؤمنون بأدخال تعديلات عليها ...

وهؤلاء لايعيشون واقعهم ولاينتظر أن يكون لهم أى مستقبل سياسى لانهم يريدون تكبيل حياة الناس ومستقبلهم بقيود الماضى والاصرار على بقاء الاخطاء وتكرارها وبعض الناس يقرأون ويدرسون ليكتشفوا اسباب الانتكاسات ليتجنبوها وعوامل النجاح ليأخذوا بها ويلائموا بينها وبين واقعهم.

فيستبقوا الملائم منها ويطوروا مايحتاج الى تطوير ليتلاءم مع الواقع. وهؤلاء هم الذين يفتح لهم المستقبل والنجاح ابوابه.

والناصريون فى مصر يواجهون الآن هذا الموقف ومن حسن حظهم انهم ليسوا فى حاجة للغوص فى اعماق التاريخ لان تجربتهم لاتزال حية فى الواقع بحسناتها وسيئاتها. ولذا فاستخراج الدروس والعظات منها لاتحتاج إلى دراسات مستفيضة أو خلافات عنيفة بين اجنحتهم المتعددة. والناصريون لابد – ماداموا يريدون تشكيل

---

(١) جريدة الاحرار يصدرها حزب الاحرار الاثنين ٣١ أكتوبر ١٩٨٣.

حزب لهم – ان يدرسوا التجربة بروح انتقادية – والاعتراف صراحة دون أى حساسيات بالاخطاء التى وقعت واسبابها. وان يحددوا مايجب تركه من التجربة ومايجب الحفاظ عليه ومايريدون تطويره واذا هم احسنوا استخراج النتائج والدروس المستفادة. فأن ابواب المستقبل ستفتح امامهم دون شك. وستغلق فى وجوههم بشدة اذا هم درسوا التجربة بروح تبريرية وبمكابرة واستخفاف بعقول الناس وبمقدرة خصومهم على منازلتهم والنيل منهم ...

واى ناظر – وليس دارس – للتجربة سرعان مايكتشف أن فقدان الديمقراطية كان السبب الرئيسى فى الاخطاء التى وقعت والمصير الذى آلت اليه الناصرية ... وحين نقول الديمقراطية فنحن نعنى شكلا وحيدا لها وهو التعدد المطلق للاحزاب السياسية دون قيود أو ضوابط.

وأخطر كارثتين حلتا بمصر وبالامة العربية معها هما هزيمة يوليو ١٩٦٧. وتصفية مقومات السياسة الوطنية لمصر فى السياسة والاقتصاد بعد وفاة عبد الناصر، بفتح ابواب مصر للتسهيلات الامريكية ولرؤوس الاموال الأجنبية. وبالنسبة للكارثة الأولى : فقد اتضح بعد وقوعها انّ القيادة العسكرية ممثلة فى المشير عبد الحكيم عامر وباقى مجموعته لم تكن مؤهلة عسكريا لقيادة جيش أو خوض حرب وأن هذه المجموعة كانت فرضت وجودها فرضا على عبد الناصر، وتسيطر على جانب كبير من الحياة المدنية. وان الجيش لم يكن مستعدا للحرب، وهذا هو السبب فى الهزيمة المروعة التى تعرض لها وأدت إلى احتلال سيناء والضفة الغربية والجولان. ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية واحزاب سياسية تنتقد وتناقش وتحاسب لما كان ممكنا بالمرة ان يصل الجيش الى ماوصل اليه ولكن على رأسه قادة عسكريون محترفون مهمتهم الحرب وليس الحكم. وينغمسون فى تطوير الجيش لافى العمل السياسى. ذلك ان مايحدث فى الجيش فى ظل الديمقراطية لايظل بعيدا عن النقاش والحساب وامامنا اسرائيل ومايحدث فيها من مناقشات صاخبة حول الجيش وقادته. ومع ذلك ظل بفضل هذه المناقشات اقوى وابرع جيش فى المنطقة بينما انهارت الجيوش التى فوق مستوى الحساب والنقاش.

وبالنسبة للكارثة الثانية وهى فتح ابواب مصر للتسهيلات العسكرية ولسيطرة رؤوس الاموال الاجنبية ونشوؤ طبقة من الطفيلين ... فإن الذين قاموا بكل ذلك لم يأتوا إلى الحكم بالانقلاب أو بثورة ... ولاجاءوا بأنتخابات حرة، انما هم جزء من نظام عبد الناصر. بل ومن اختياره شخصيا. ولو أن أحدا كان يحاسبه ويناقشه ويعترض على قراراته لما وضع هؤلاء الناس فى المناصب التى اجلسهم فيها رغم المآخذا لتى كانت عليهم بل ورغم معرفته بهذه المآخذ وغضبه لفترة عليهم بسببها ... ولكان اختياره لخليفته ومساعديه اكثر دقة ... ومع ذلك كانت النتيجة ان نظامه صفى بواسطة من اختارهم وصفيت معه مكاسب غالية حصل عليها الشعب قبل الثورة بتضحيات هائلة حتى اصبحت جزءا من تراثه. فقبل الثورة كان مستحيلا على اى سياسى أو حزب أن يقبل بوجود قواعد عسكرية أجنبية حتى ولو كان ذلك مقابل خروج قوات الاحتلال البريطانى. ولكن بعد وفاة عبد الناصر وبواسطة من اختارهم تم تحطيم هذا التراث الوطنى بل والشئ المثير للسخرية ان يتم كل ذلك وسط تهليل وتصفيق الخمسين فى المائة من ممثلى العمال والفلاحين فى مجلس الشعب. مما يثبت فساد اسس المسخ الذى يسمى تحالف قوى الشعب العامل، الذى تمت تحت راياته وبالمحافظة على النسب المعقدة داخلة تصفية مكاسب الفقراء من عمال وفلاحين. ان أى دراسة سريعة لتجربة عبد الناصر تثبت اننا يجب أن نفصل تماما بين الوسائل التى اتبعتها لتحقيق هذه الاهداف. ولسوف يظل عبد الناصر على مدى التاريخ ذلك الزعيم الذى حقق للعمال وللفقراء مكاسب غالية. وحقق لمصر وللعالم العربى امجادا سياسيه. ولكنه لم يتبع الاساليب التى تحميه من الكوارث ولم يترك وراءه اوضاعا سياسية تضمن استمرار هذه المكاسب لانه لم يحقق الديمقراطية المطلقة. التى بدونها لن يستطيع العمال والفلاحون حماية مكاسبهم ولن يستطيع الوطن حماية تراثه وتضحيات ابنائه على مر الاجيال ولذلك فتجربة عبد الناصر. لاتحتاج الى جماعات من «الحفظة» ... انما إلى جماعات من «الناقدين».

العمال والفلاحون وضرورة الغاء نسبة الـ ٥٠٪(١)

لايستطيع انسان - الا إذا كان مكابرا - ان يكنر أن لعبد الناصر، حيا وميتا، رصيداً هائلا من الولاء والتأييد لدى الطبقة العاملة.

والعمال شأنهم فى ذلك شأن كل فقراء مصر. اعتبروه رجلهم حيث فشل الرأسماليون فى منازعتهم على قلبه وميوله وسياساته.

واراد عبد الناصر صيانة هذه المكاسب عن طريق تقوية وتوسيع النفوذ السياسى للطبقة العاملة وللفلاحين ليصبح موازيا للقوة الاجتماعية التى أصبحوا يمتلكونها نتيجة لعمليات التأميم الواسعة النطاق وحركة التصنيع واتجاه النظام نحو الاخذ بالاشتراكية والاصلاح الزراعى.. وتحقيقا لذلك فقد أصر عبد الناصر على ان يكون لممثلى العمال والفلاحين مالا يقل عن نسبة خمسين فى المائة فى المجالس النيابية والشعبية وفى التنظيم السياسى الوحيد وقتها وهو الاتحاد الاشتراكى حتى يضمن لهم السيطرة على مراكز التشريع والقرار ولكن الامور لم تسر حسب رغبة عبد الناصر فقد ثار الجدل حول تعريف العامل والفلاح.

واتسعت الدائرة حتى أصبح اختراق غير العمال لمقاعد العمال هو الاصل. واصبح صعبا أن نقول ان كل ممثلى العمال والفلاحين جاءوا من صفوفهم فعلاً وزاد من خطورة هذا الخلل ان التنظيم السياسى الذى يضم قوى التحالف كان يسمح بوجود رأسمالية وطنية. وعمل ممثلوها على توسيع نطاق نفوذهم السياسى والاجتماعى وساعدهم على ذلك انه لم يكن مطلوبا منهم اكثر من اعلان الولاء للاشتراكية وهى مسألة سهلة أى ان التركيبة الخاصة للتنظيم السياسى اضرت بالعمال اساسا رغم ان الهدف كان صيانة مصالحهم وتعزيز نفوذهم السياسى.

وقد ازداد الامر فداحة بعد وفاة عبد الناصر عندما اتجه النظام نحو معاداة الاشتراكية ومحتفظاً فى نفس الوقت بنسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى الاتحاد الاشتراكى ثم فى الحزب الوطنى. وبل واعتبار المحافظة على هذه النسبة

---

(١) جريدة الاحرار تصدر عن حزب الاحرار الاثنين ٢٨/١١/١٩٨٣.

داخل الاحزاب الاخرى شرطا هاما لوجودها مما يؤكد لنا ان اشتراط نسبة الخمسين في المائة للعمال وللفلاحين لايصون مصالح هاتين الطبقتين. بل يمكن ان يكون ستارا لمصالح معادية لهما.

ومادام الناصريون يريدون تشكيل حزب سياسى لهم أسوة بغيرهم واستخداما لابسط حقوق المواطن التى يكفلها الدستور. فعليهم ان يدركوا ألا حياة لهم إلا إذا كانت الطبقة العاملة هى الركيزة الكبرى والمؤثرة لحزبهم ذلك ان تجربة عبد الناصر تمثال للعمال تراثهم وحياتهم ومستقبلهم ولابد من تطويرها لتخدم بصورة أفضل العمال والفلاحين. ولن يتم ذلك إلا بتحريرهم من قيد الخمسين فى المائة. الذى اصبح عائقا امام انطلاقهم السياسى المتحرر ومبررا لتزييف اراداتهم وفرض ممثلين عنهم لاصلة لهم بهم. ويكفى ان يقوم الناصريون باعداد كشف باسماء ممثلى العمال والفلاحين - منذ الاخذ بهذه التجربة حتى الان - فى المجالس النيابية ويتتبعوا الوظائف الحقيقة لهم - وهل كانوا عمال وفلاحين اصلا أم لا، ويتتبعوا نمو ثرواتهم وهل أصبحوا فى عداد العمال والفلاحين ام فى عداد اصحاب الاعمال وملاك الأراضى، بل بإمكانهم ان يريحوا انفسهم من عناء هذا البحث ويدرسوا اوضاع ممثلى العمال والفلاحين فى مجلس الشعب الحالى وارتباطاتهم ومواقفهم من سياسة الانفتاح. وما اريد أن أقوله ان مصلحة الطبقة العاملة تفرض الان ضرورة الغاء شرط نسبة الخمسين فى المائة الذى يزيف ارادتهم ويكبل انطلاقتهم السياسية. وهو شرط لم يعد له ضرورة بعد الاخذ بنظام تعدد الاحزاب. لان العمال والفلاحين يجب ان يتوجهوا للحزب الذى يريدونه وبأى نسبة بدلا من توزيعهم على كل حزب سياسى تحقيقا لشرط الخمسين فى المائة كما انه يعتبر عملا منافيا للديمقراطية ان تجبر الاحزاب السياسية بان يكون تركيبها موزعا بين العمال والفلاحين والفئات خاصة اذا كانت احزاب يمينية من حقها التعبير عن مصالح اليمين.

«لغة السادات» ... عادت فى منشورات الناصرين(١)

بعد اجتماعات مستمرة متواصلة. انتهت المجموعة الناصرية الاخرى بزعامة فريد عبد الكريم من وضع برنامجها السياسى وطبعته فى كتيب باسم (البرنامج السياسى الناصرى» ليعبر عن رؤية وفكر الحزب الذى يعملون على تكوينه.وهو (الحزب العربى الاشتراكى الناصرى)... واصبحت هناك حتى الآن مجموعتان ناصريتان الاولى بزعامة كمال احمد الذى تقدم بطلب تأسيس حزب ناصرى ورفضت لجنة الاحزاب طلبه فلجأ إلى القضاء ... وينتظر صدور حكم لصالحه.. والمجموعة الثانية بزعامة فريد عبد الكريم التى تخطط لانشاء حزب آخر.

وهناك اتفاق على أن الجماعة الثانية ستنضم الى جماعة كمال احد اذا صدر الحكم لصالحه حتى لايكون هناك اكثر من تنظيم ناصرى اما اذا صدر الحكم لغير صالحه فانها ستتقدم بطلب تأسيس حزبها المستقل. وكما قلنا فان المجموعة الثانية اصدرت البرنامج المعبر عنها كما اصدرت منشورا موجها الى الشعب بعنوان «اعداء الشعب» تزف إليه بشرى اكتشافها لاعدائه الحقيقين وتحذره منهم .. ويخيل لقارئ المنشور ان عهد ولغة «السادات» قد عادت إلى ساحة النقاش السياسى مرة أخرى حينما كان كل مخالف له فى الرأى عميل وحاقد.

والمشكلة ليست هى الجرأة على اتهام الناس بالعمالة دون أن يقدموا دليلا واحدا عليها. ولا انه لغة مسفة فى الحوار السياسى انما المشكلة الحقيقية تكمن فى ان البرنامج الذى وضعوه ليتقدموا به للناس أو للمناقشة يعتبر مشينا بشكل عام لعبد الناصر وللحركة الناصرية. فالفصل الأول من البرنامج بعنوان «الناصرية نظرية الثورة العربية» تحاول أعطاء مفهوم نظرى للناصرية ويقول انها نظرية متكاملة واستخدم للتدليل على ذلك عبارات وكلمات يستعصى فهمها حتى على العلماء. فكيف الحال مع جماهير بسيطة يخاطبها البرنامج.

مثل :«فالناصرية كمفهوم نظرى ينتمى بالاساس الى ذلك الجزء من السلم

---

(١) جريدة الاحرار – حزب الاحرار – الاثنين ١١/٦/ ١٩٨٣.

الاجتماعى الخاص بتحديد اهم المفاهيم الاجتماعية فى القرنين الاخيرين. مفهوم الايديولوجيا والتى هى بالمعنى العام اطار فكرى مرتبط اصلا ووظيفة بمصلحة جماعة تاريخية معينة وموجها نحو تحديد وتنظيم فاعلية هذه الجماعة فى مرحلة تاريخية معينة هى النظرية الكلية الاجمالية للاشياء فى عصر من العصورالناصرية اذن وبشكل اكثر تحديدا هى ايديولوجية الثورة العربية أو ايديولوجية المشروع الحضارى العربى.

ومثل : والناصرية كأيديولوجيا تعبر عن وتطرح مايسمى بالمشروع الحضارى العربى وتحاول عبر الجدل الخلاق مع الواقع العربى مشخصا فى جماهيره بمشكلاتها وطموحاتها وتراثها ان تستكمل جوانب ذلك المشروع. فهى نسق فكرى متكامل ومتسق ومتنام يطرح رؤى منهاجيه فى قضايا الوجود الكونى والاجتماعى والانسانى ويكمل ذلك بطرح نظرى يفسر الواقع الاجتماعى العربى بشكل تفصيلى ويتجاوز ذلك التفسير الى حيث كيفية التعامل معه بمنطق انجاز المستهدفات الغائبة للمشروع الحضارى العربى الناصرية بهذا المعنى لاتطرح نفسها كعلم بالمعنى التراكمى للمعرفة ذات القوانين المنظمة التحكمية أو كفلسفة بمعنى منظومة المفاهيم المنتهية عن الكون والمجتمع أو الانسان والفكر وان كانت كايديولوجيا تطرح ملامح منهج علمى انسانى قادر بمزيد من الاجتهادات الفكرية أن يصل إلى صياغة متكاملة لعلوم اجتماعية وعربية» انتهت عبارات البرنامج والمشكلة لاتكمن فى هذا الغموض الذى يحيط بعباراته ولا فى ان الذين كتبوا هذا الكلام قد يكون مستواهم الفكرى قد وصل إلى درجة عالية من التقدم بحيث يحتاج الامر إلى نوعيات خاصة تستطيع فهمه انما المشكلة انهم ينسبون إلى عبد الناصر مالم ينسبه هو الى نفسه ومالم يقله فى يوم من الايام فهو لم يزعم انه جاء بنظرية لان الثورة حين قامت فى عام ١٩٥٢ لم تطرح غير النقاط الست المعروفة وكان مجلس قيادة الثورة يضم مختلف التيارات السياسية وبمرور الوقت اخذ الوجه الاشتراكى للثورة تتضح قسماته خاصة عام ١٩٦١ ورغم هذا التحول البارز فى خط الثورة فإن عبد الناصر لم يعلن نظرية ... وانما اعلن ان مصر تتجه نحو الاشتراكية وحتى الوثيقة السياسية

الوحيدة التى تقدم بها وهى الميثاق فانه لم يقل عنها انها نظرية أو ايديولوجية ناصرية انما قال عنها انها دليل للعمل مدته عشر سنوات. بعدها يعاد النظر فيما احتواه ... والحقيقة ان عبد الناصر لم يكن رجل فكر نظرى ولم يبتدع شيئا وانما اختار طريقا كان معروفا ونادى به الكثيرون وحقق اهدافا نادى بها الشعب وحقق انجازات لصالح الغالبية واكمل انجاز اهداف كان قد بدئ فيها قبل الثورة... عبد الناصر كان رجل عمل فى الاساس وهذا سر شعبيته وقوته ولو كانت له نظرية فانه لم يكن ليتوانى عن اعلانها ولهذا فالذين يدعون الان وجود نظرية أو ايديولوجية ناصرية انما يقحمون اسم عبد الناصر فى هذا ويدعون عليه بما لم يكن موجودا فى حياته واذا كان اصحاب هذا البرنامج قد فعلوا ذلك مع عبد الناصر فأنهم ارتكبوا ماهو افدح حين اغتصبوا من منظمة التحرير الفلسطينية حق التحدث باسم الفلسطينين ليضعوا هذا الحق بين ايديهم فقد تحدثوا فى الباب الثالث عن برنامج المهام الرئيسية وبدأوه لاصلح. لااعتراض لا تفاوض مع العدو الصهيونى. لاتفريط فى شبر واحد من ارض الوطن العربى ... وطالبوا باسقاط كل مشاريع الاستسلام والصلح مع اسرائيل ورفضوا مشروع القمة العربية فى فاس الذى ينادى باعادة كل الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ . والاهم انه يرفضون كل مقترحات تبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيونى. ولانفهم ماهى قيمة المنظمة اذا كانت عاجزة عن اتخاذ قراراتها بحرية ودون املاء من احد. ولماذا ضحى الفلسطينيون هذه التضحيات الفادحة على امتداد سنين عديدة لتكون لهم منظمة تعبر عنهم ويعترف بها العالم. وماهى قيمة المنظمة التى اعترفت الدول العربية بأنها المتحدث الرسمى والوحيد باسم الفلسطينين : اقول ماقيمة ذلك اذا قامت جماعة فى دولة عربية تمنع المنظمة من ان تتفاوض مع هذا وتتفاوض مع ذلك أو تقبل بما تشير به هذه الجماعة لا بما يريده الفلسطينيون، ان احدا فى العالم العربى ليس له الحق فى المزايدة على الفلسطينين وليس له احق اغتصاب التحدث باسمهم أو رسم سياساتهم نيابة عنهم ومايقبله الفلسطينيون لانفسهم وعن طريق ممثليهم الشرعيين لابد أن يباركه العرب. والا لكان من حق الفلسطينين ان يتدخلوا بدورهم فى رسم سياسات الدول والانظمة العربية وهو مالايقبله احد. لقد قبل عبد

الناصر مشروع روجرز وقبل القرار رقم ٢٤٢ وقبل ذلك قبل مرور السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة مقابل انسحاب اسرائيل من سيناء بعد عدوان ١٩٥٦ فلماذا يرفضون ان تقبل منظمة التحرير مشروع قمة فاس وهو اكثر تقدما من القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧. ان عبد الناصر لم ينتظر الاذن من احد ليقبل ماقبل ومنظمة التحرير ليست فى حاجة الى استئذان عشرات من الناصريين فيما تقبل أو ترفض من المشاريع المطروحة عليها.

الناصريون لايتسولون زعماء من خارجهم!!

من بين الاتهامات العديدة التى روج لها اليمينيون فى مصر والعالم العربى ضد عبد الناصر ونظامه «تهمة الشيوعية».. اذ قالوا انه حول مصر إلى دولة شيوعية تدور فى فلك الكتلة الشيوعية، واقام نظاما اقتصاديا ماركسيا .. وسيطر الشيوعيون فى عهده على كل نواحى الحياة ... وان القطاع الخاص كان مقضيا عليه ولم يعد له وجود .. ومن المفارقات الغريبة أن الرئيس الراحل أنور السادات – عليه رحمة الله – كان لايمل من ترديد هذه الاقاويل رغم ان عبد الناصر هو الذى اختاره نائبا له ولم يفرضه عليه الاتحاد السوفيتى ولقد تجددت هذه الاتهامات عندما تم الاعلان عن تبادل السفراء بين مصر والاتحاد السوفيتى وفى حقيقة الامر فإن الرد على الذين لايزالون يروجون لهذه الاكاذيب يكون أكثر تأثيرا حينما يأتى من جانب الشيوعيين انفسهم وتوضيح رأيهم فى عبد الناصر وتقديمهم لتجربته. ومن هنا جاء اختيارى لكتاب صديق يمنى قديم هو الدكتور محمد على الشهارى والكتاب بعنوان :«لماذا انتكست التجربة الناصرية؟» وهو صادر عن دار الهمدانى للطباعة والنشر باليمن الجنوبى حيث يقيم الدكتور الشهارى بعد أن ترك مصر وتحول من ناصرى الى شيوعى .. فماذا يقول المؤلف عن عبد الناصر وتجربته؟.. وبعد ان يبدى اعجابه وانبهاره بعبد الناصر وتقديره العظيم له.. يقول :«لم تكن اشتراكية عبد الناصر اذن هى الاشتراكية الماركسية التى تلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج سواء كانت ذات صيغة اقطاعية أو رأسمالية لاتسمح بغير الملكية الشخصية البحتة بينما

اشتراكية عبد الناصر تتسع لنوع من الملكية الخاصة للأرض والرأسمال وتتوهم ان هناك رأسمالية مستغلة يجب القضاء عليها واخرى غير مستغلة يتحتم الابقاء عليها. ويقول : «فهم عبد الناصر للاشتراكية هو فهم ديمقراطى ثورى لها. فهم برجوازى صغير لها. فهم فلاحى لها وليس فهما عماليا فهما اشتراكيا علميا، اى فهم يبقى على الملكية الخاصة فى حدود برجوازية صغيرة فى حدود الا يفقد الفلاح ملكيته الفردية للارض ومن ثم الا يفقد المالك – أى مالك – سواء فى الريف أو المدينة هذا القدر أو ذاك من الملكية الخاصة والمحدودة لوسائل الانتاج». وعن وجود كلمة الاشتراكية العلمية التى وردت فى الميثاق يقول الدكتور الشهارى :

«ولكن القول بأن عبد الناصر أخذ بمفهوم الاشتراكية العلمية لايعنى انه غدا اشتراكيا علميا. غدا ماركسيا لقد ظل هناك ضبابا ايديولوجى برجوازى كثيف يفصل بينه وبين المفهوم الحقيقى للاشتراكية العلمية وظل من ثم أسير الفهم البرجوازى الصغير للاشتراكية». ويورد المؤلف رأى الحزب الشيوعى المصرى فى تجربة عبد الناصر – كما جاء فى احد منشوراته السرية ويقول الحزب الشيوعى المصرى عن الاجراءات الاشتراكية التى اتخذها عبد الناصر. «انها لم تحدث تغييرا جذريا فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الانتاجية فى المدينة والريف، ولم تجتث العلاقات الاستغلالية ولم تغلق الباب فى وجه التوالد والنمو المستمر للراسمالية وظهور شرائح برجوازية جديدة». والمؤلف يعتبر ان التجربة الناصرية فشلت ويسوق تفسيرا لهذا الفشل عدة أسباب منها أن عبد الناصر لم يتحول نحو الشيوعية ويقول : ولو أن عبد الناصر صنع صنيع فيدل كاسترو فى كوبا وأعلن تبنى الفكر الماركسى صراحة وأقام حزبا طليعيا على هذا الاساس لكان قد قلب المنطقة العربية عاليها وسافلها وأحدث فيها من التأثير الاجتماعى العميق ماتحدثه الزلازل فى قشرة الأرض من تغيرات جيولوجية لا تمحى». ولم يكتف بذلك وانما يعتبر ان الناصرية لامستقبل لها فى المنطقة العربية وانها عاجزة عن قيادة حركة التحرر العربى فى مصر والعالم العربى وأن الناصريين عليهم أن يفسحوا الطريق أمام القوة التى بأمكانها قيادة حركة التحرر العربى وفى مصر أيضا وهى قوة.

الشيوعيين ويقول : لم يعد فى مقدور البرجوازية الصغيرة العربية التى كانت الناصرية اكثر فئاتها طليعية وثورية وتقدمية الاستمرار فى قيادة النضال العربى بعد أن ثبت عجز هذه البرجوازية منذ نكسة ١٩٦٧ وحتى اليوم عن الاضطلاع بنجاح بقيادة حركة التحرير والتوجيه والتقدم العربية». ويقول : «ويعتبر تحقيق أوثق وحدة نضالية بين الاحزاب الشيوعية والتنظيمات ذات التوجه الماركسى والمنظمات الديمقراطية الثورية شرطا سياسيا هاما لتحقيق هذا الجلف الثورى الضارب بين الطبقة العاملة وحلفائها». هذا هو رأى المؤلف الذى يعبر تماما عن رأى الشيوعيين العرب والمصريين أيضا فى عبد الناصر وتجربته واسباب انتكاستها وهو يكفى لنسف كل الادعاءات الجاهلة والسطحية التى يروج لها اليمينيون ضد اجراءات عبد الناصر الاشتراكية واعتقدوا أن أفضل وسيلة لمحاربته هو اتهامه بالشيوعية وجاءه الاتهام من نائبه الذى اختاره ليخلفه وهكذا فإن عبد الناصر لم يكن شيوعيا ولم يلغ الملكية الفردية ولم يقذف بمصر فى احضان الكتلة الشيوعية وتنظيمه السياسى الواسع الاتحاد الاشتراكى وكذلك التنظيم الطليعى. لم يكونا تنظيمين يسيطر عليهما الشيوعيون ولعل من المفارقات المضحكة أن لجنة شئون الاحزاب رفضت التصريح بقيام الحزب الناصرى الذى تقدم به كمال أحمد بحجة انه يريد العودة إلى الماركسية والاشتراكية العلمية التى تتصادم مع قيم مجتمعنا!.. مما يوضح مدى علم وموضوعية اعضاء هذه اللجنة التى شكلت ولازالت موجودة بهدف منع القوى السياسية من اقامة احزابها يدحض ادعاءات اليمين ضده. فان النتائج التى استخلصها الدكتور الشهارى من تحليله لانتكاسة التجربة الناصرية تعتبر نتائج خاطئة تماما وتتناقض كلية مع ما انتهى اليه المصريون فيما يشبه الاجماع فالمؤلف اعتبر ان الحل الوحيد لانتكاسة الناصرية هو فى ازاحتها من الساحة السياسية المصرية والعربية لتفسح الطريق امام الشيوعيين الاكثر مقدرة على قيادة حركة التحرر العربى والمصرى وتشكيل حزب سياسى واحد يضم كافة القوى التقدمية تحت قيادة الشيوعيين ولايمانع المؤلف فى اعطاء الناصريين الاصحاح – وليس كل الناصريين – شرف العمل تحت قيادة الشيوعيين وهذا الاستنتاج خاطئ

اساسا لان ماخرجنا به فى مصر من خلال تقييم انتكاسة التجربة الناصرية والاخطاء التى وقعت فيها هو فقدانها للديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب والسماح لكل القوى السياسية مهما كانت اتجاهاتها فى اقامة ماتريد من أحزاب واصدار ماتشاء من صحف. وانه لا أمل لحدوث تحرر أو تقدم. كما انه لا امل فى تحقيق الوحدة العربية إلا إذا أصبحت كل الاقطار العربية ودون استثناء أى منها تتمتع بأنظمة ديمقراطية تقوم على التعدد المطلق للاحزاب والشعب حر فى أن يأتى بمن يريد ليحكموه سواء كانوا رجعيين أو ناصريين أو شيوعيين. اما أن تتوهم أى قوة سياسية عربية أن حلول مشاكل الأمة العربية لن ياتى الا بسيطرتها منفردة على السلطة الى ابد الأبدين فهذا غرور لا سند له من الواقع. وتتحول المسألة الى عمل مثير للسخرية حينما تدعو هذه القوة القوى السياسية الاخرى لان تنضوى تحت لوائها وتقبل بقيادتها ثم تصفيها بعد ذلك حين يخلو لها الجو خاصة اذا كانت القوى الاخرى اكثر شعبية وقوة. ان أمل المصريين الان يكمن فى تعميق تجربة تعدد الاحزاب الموجودة فى بلادهم لا لتسود مصر فقط ولكن لتسود العالم العربى كله.

ومع احترامنا للدكتور الشهارى فان دعوته لنا بأن نحذو حذو اليمن الجنوبى وافغانستان وموزمبيق وأثيوبيا وانجولا والكونغو الشعبية فى الاخذ بتجربة التنظيم السياسى الواحد هذه الدعوة لن تجد اذانا صاغية لافى مصر ولا فى العالم العربى.

كما أن دعوته للناصريين بقبول العمل تحت قيادة الشيوعيين واعتبار ذلك منة من الشيوعيين عليهم .. واعتبار الناصريين الذين يقبلون ذلك هم الناصريين الاصحاح.

أقول أن ذلك أمر لا يمكن قبول سماعه – لا مناقشته – منه أو من غيره ولا نعرف مصدر هذا الغرور الذى أملى على فريق من الشيوعيين العرب أن يقولوا ذلك لان الناصريين لم تصل بهم المهانة السياسية الى الحد الذى يتسولون فيه زعماء من خارج صفوفهم أو يبحثون عن قادة من خارج مصر حتى لو كانوا يتمسحون فى عبد الناصر. ويبدوا أن الخطأ الذى وقع فيه المؤلف الذى يعبر عن قطاع من الشيوعيين العرب ناتج عن خطأ فى رؤيته لتجربة حزب التجمع فى مصر الذى يضم عدة قوى سياسية كالشيوعيين والناصريين وغيرهم. بقيادة خالد محيى

الدين اذا اعتبر تجربة التجمع هى الصيغة النهائية والمثلى لانها تتضمن كما يقول انضواء عدة قوى بما فيها الناصريون تحت قيادة ماركسية كما يذكر فى كتابه. بينما تجربة حزب التجمع ليست الصيغة المثلى وانما فرضتها ظروف معينة منها أن السادات كان لايريد رؤية الناصريين ويفضل عليها وجود حزب شيوعى صرف وهذا ما سنتعرض له فى المقال القادم.

*لماذا انضم الناصريون الى حزب التجمع**

اذا كان الدكتور محمد على الشهارى قد أخطأ فى تشخيص اسباب انتكاسة التجربة الناصرية فى كتابة (لماذا انتكست التجربة الناصرية) حين ارجعها الى ان عبد الناصر لم يعلن تبنى الماركسية ..و لم يقم ببناء حزب يسيطر عليه الشيوعيون فانه ارتكب خطأ أخر عندما رسم طريق الخروج من هذه الانتكاسة.. وهو اقامة تنظيم يضم الناصريين وغيرهم تحت قيادة الشيوعيين ... يتولى انجاز ما فشلت الناصرية فى تحقيقه.. واستشهد على ذلك بتجربة حزب التجمع الوطنى فى مصر. اذ قال بالحرف :«ولتستطيع القوى الناصرية الحقة أن تؤدى دورها النضالى باعتبارها طرفا مشاركا فى صنع وقيادة هذه الصيغة البديلة تماما كما هو الحال الان فى حزب التجمع المصرى الذى يشكل الناصريون الصحاح احد تياراته والذى يقوده المناضل الماركسى المعروف خالد محيى الدين .. وبصرف النظر عن هذه الجرأة المتناهية من الدكتور الشهارى التى سهلت له ان يطلب من الناصريين. وهم الاكثر عددا وشعبية بالاف المرات من الشيوعيين – على الأقل الان – ان يضعوا نفسهم طواعية تحت قيادتهم ويقبلون على انفسهم ان يلعبوا دور الكومبارس على المسرح السياسى لحساب غيرهم .. بصرف النظر من هذه الجرأة فإن رؤيته لتجربة التجمع هى رؤية قاصرة لانه لايعرف أو يتجاهل ظروف نشأة التجمع واسباب استمرار صيغته الحالية وهذا ما سنتعرض له. حين أعلن الرئيس الراحل انور السادات – عليه رحمه الله – الاخذ بتجربة المنابر السياسية المتعددة ثم تحويلها الى احزاب، قوبلت خطواته هذه بارتياح شعبى عام على إساس ان كل القوى السياسية

---

* جريدة الاحرار – حزب الاحرار– القاهرة الاثنين ١٥ أكتوبر ١٩٨٤.

المختلفة سيصبح بامكانها التعبير صراحة عن أرائها ومصالحها بشكل مستقل بدلا من حشرها رغما عن انوفها فى الاتحاد الاشتراكى. ورغم ان السادات أعلن عن السماح بثلاثة منابر - احزاب - هى اليسار والوسط واليمين فقط ووضع قيودا ثقيلة امام حرية انشاء الاحزاب فان الجميع رحبوا بخطواته على اساس انها بداية متواضعة يتم توسيع اطارها وتعميقها بالتدريج. لكن السادات كان مصمما على الا تتجاوز التجربة الحدود التى رسمها لها. وهى ان تكون مجرد ديكور يزين به وجه النظام وكان مصمما على عدم السماح للناصريين بالذات بالعمل المستقل أو انشاء حزب سياسى لهم واعتبرهم خصومه الحقيقين وفى نفس الوقت فانه كان يريد أن يكون حزب التجمع حزبا شيوعى صرف، على اساس ان يعلن الشيوعيون عن انفسهم. ويحاصرون باتهاماته لهم التى لم يملء من ترديدها وهى العمالة للسوفيت والالحاد. وفى ظنه انه ذلك سيحقق له هدفين. الاول انه سيتباهى امام العالم بأنه يسمح بحزب لليسار المتطرف، والثانى محاصرة خطر الشيوعيين المحتمل بالاتهامات الموجهة لهم وتحجيمهم على اساس انهم لايشكلون اى خطر على نظامه وحين بدأ الاستاذ خالد محيى الدين عملية تكوين منبر التجمع فطن الى خطة السادات. وعمل هو وغيره على افشالها. بأن لايكون التجمع حزبا شيوعيا صرفا وانما تجمع يضم قوى سياسية عديدة على رأسها الناصريون وكان السادات يريد تنفيذ خطته بواسطة عدد أخر من الشيوعيين. ولهذا طالب هذا الفريق وعلى رأسه الاستاذ عبد الرحمن الشرقاوى بأن يكون للشيوعيين السيطرة على قيادة التجمع وتكون لهم اغلبية فى جمعيته التأسيسة، ولكن هذا الطلب رفض من قبل خالد محيى الدين ومن جانب عدد من الشيوعيين الآخريين على اساس أن الشيوعيين لاتؤهلهم قوتهم أو شعبيتهم فى الشارع لتكون لهم هذه السيطرة. وكانوا - كما قلنا - قد اقتنعوا تماما بأن الفريق المطالب بتحقيق سيطرة شيوعية على التجمع يتحرك باتفاق مع الدولة! ولهذا انسحب عبد الرحمن الشرقاوى وأخرون من التجمع بعد رفض طلبهم وبالنسبة للناصريين فقد قرر المرحوم كمال رفعت ومعه فريق كبير الانضمام للتجمع بعد أن رفض السادات الموافقة على قيام حزب ناصرى

واعتبره مسألة حياة أو موت بالنسبة الى نظامه وبجانب الشيوعيين والناصريين فان التجمع ضم ثلاثة قوى أخرى. هى التيار القومى والدينى المستنير والوطنى وعلى الرغم من عدم وجود مجال فسيح للتعرض لهذه القوى فأننا اختصارا نقول أن القوتين الحقيقتين فى التجمع هما الناصريون والشيوعيون. وأما مايسمى بالتيار القومى العربى والدينى المستنير والوطنى، فليس لهم اى وجود سياسى أو شعبى على الاطلاق. ولان هذه الصفات التى تطلق على هذه التيارات الثلاثة موجودة داخل التيارات السياسية الاخرى كالناصريين والوفديين وحزب العمل .. الخ .. فصيغة التجمع وتركيبته الحالية ظهرت لمواجهة ظروف غير طبيعية وهى أن القوانين المنظمة لقيام الاحزاب تقف حائلا دون حرية القوى السياسية فى العمل بسهولة وعدم رغبة فريق كبير من الشيوعيين فى الظهور علنا تحت يافطة حزب شيوعى صرف. وهى صيغة جبهة سياسية وليست حزبا بالمعنى العلمى ومن جهة أخرى.. فإن قبول الناصريين وغيرهم لزعامة خالد محيى الدين للتجمع لها اسباب ومبررات اخرى ليس بينها انه ماركسى. فخالد من القيادات التاريخيه لثورة يوليو. وعرف عنه مبكرا ميله للديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب ومطالبته بها. وعرف عنه ايضاً ايمانه بالدين وهذه الصفات عنه هى التى ترتسم فى اذهان الناس والقوى السياسية. بينما شحبت صفة الماركسية حتى تكاد انْ تتلاشى. ولهذا فإن تغير الظروف المحيطة بالناصريين ستؤدى بالضرورة إلى تغير فى وضعهم داخل التجمع. اذ عليهم أن انسحبوا منه. ليكون لهم حزبهم المستقل، وهذا ما يمطح الجميع إلى تحقيقه. اى ان تعمل كل قوة سياسية بشكل مستقل فيكون للشيوعيين حزب وللناصريين حزب، وللاخوان المسلمين حزب، بجانب الوفد والعمل والاحرار والامة والوطنى وتترك الحرية كاملة للشعب لان يأتى بمن يشاء منهم ليحكموه اما أن يعتقد الدكتور الشهارى او غيره ان صيغه التجمع هى الحل لازمة الناصرية فى مصر والعالم العربى. فأنه على مايبدو لا يعرف او يتجاهل الظروف التى أدت إلى ظهورها هكذا. وأنها ظروف مؤقتة لا يجب ان تستمر وبالتالى فصيغة التجمع لايمكن ان تستمر مع وجود ديمقراطى حقيقى فى مصر أما وجود تحالفات بين الناصريين والشيوعيين وغيرهما، فانها تحالفات أو حتى خصومات

يجب ان تتم بين احزاب مستقلة لا بين قوى اجبرت على قبول اطار معين من العمل.

*الحركة الناصرية فى مصر الواقع والمستقبل**

هناك إتفاق عام بين المحلين السياسيين والمشتغلين بالعمل السياسى على صعوبة رسم خريطة أقرب للدقة للقوى السياسية فى مصر وحجمها ومدى شعبيتها فى غياب الوجود الحزبى العلنى للناصريين وللاخوان المسلمين. فرغم أنهما قوتان رئيسيتان فإن أى منهما لا تتمتع بحق العمل الحزبى العلنى المستقل مما أدى إلى صعوبة تحديد قوة كل تيار سياسى وإلى إثارة الإرتباك فى طريقة توزيع القوى السياسية لأن اقساما من الناصريين والإخوان المسلمين إضطروا للإنضمام إلى أحزاب سياسية قائمة ليمارسوا من خلالها العمل السياسى إلى أن يسمح لهم بالعمل المستقل. فانضم فريق من الناصريين إلى حزب التجمع[١] الوطنى التقدمى. وفريق أخر أنضم إلى حزب العمل[٢] الإشتراكى. بينما شرعت فرقتان أخريان فى تشكيل أحزاب تحت التأسيس ووقفت اعداد اخرى بمنأى عما يحدث وانتظاراً لحدوث تطورات معينة أما الأخوان المسلمين فقد تحالفوا مع حزب الوفد الجديد[٣] وفى هذه الدراسة سنحاول رسم صورة نتمنى أن تكون اكثر دقة للحركة الناصرية واقعها الراهن وإحتمالات المستقبل بالنسبة لها.

الحركة الناصرية فى عهد السادات

ظهر تعبير ناصرية وناصريون فى سنوات حكم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وكان يطلق على أشخاص وحركات فى العالم العربى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يترسمون خطى عبد الناصر فى مقاومة الاستعمار أو فى بناء تجربة مماثلة كتلك التى يبنيها فى مصر. ولم يطلق التعبير على أحد فى مصر. وعبد الناصر نفسه أشار فى خطب له إلى عدم وجود شئ إسمه ناصرية أو ناصريون. حين كان يرد على الحملات التى تشن ضده ولأنه لم يكن مسموحاً بوجود معارضة سياسية

* نشر فى مجلة المنار الشهير به التى كانت تصدر فى باريس.

منظمـة ومشروعة للـنظام لها إتجاهات مـختلفة بحيث يمكن إطلاق كلـمة ناصرى أو ناصرية على الذيـن يؤيدون خط عبـد الناصر تمـييزاً لهم عـن غيرهـم. وبـعد وفاة[٤] عبد الـناصر بأشهـر قليلة خـاصة فى شهر مايـو ١٩٧١ ظهر تعبـير الناصريـين على لسان سامى شرف[٥] فى حديـث أولى به لـجريـده «الأنوار» اللبنانية حين قـال «نحن الناصريين لن نسمح..» وكان يرد على سؤال عن إحتمال حدوث تحول عن سياسات عـبد الناصر. وفـى ١٤ مايـو ١٩٧١ قـدم عـدد من الـوزراء والمسـؤولين فـى الإتحـاد الإشـتراكى – التـنظيم السياسـى الوحيـد– إستقالاتهم إلى الرئيـس السادات وأذاعوهـا من الإذاعة ثم تم إعتقالهم. وقدموا للـمحاكمـة بتهمة تدبير إنقلاب ومحاولة الإستيلاء على الـسلطة وصدرت ضدهـم أحكام متفاوتـة بالسـجن. وعـرفت هـذه القـضيـة باسم قضـية «مراكز الـقوى». ثم سمـى الرئيس الـسادات قيامه بالقبض عليهم «ثورة مايو» ورغم أن المجمـوعـة التى قبض عليـها كانت قريبة من عـبد الناصـر فأن أحداً لـم يطلق عليـهـا إسم «ناصـريون» لـعـدة أسبـاب– منهـا أن الـسـادات نفسـه كان يركـز علـى أنه يسيـر على خط عبـد الناصر ويتـبع سياساته وهـو الذى إختاره عبـد الناصر نائـباً له ليخلـفه ولـم يـختر واحداً مـن هـذه المجموعة ولو أراد لفعـل. ومنها أن مـجموعـة كبيرة من المسئـولين ومنهم أعضـاء فى التنظيـم الـطليعى الـسرى سانـدوا الـسادات، ومـنهم الدكتور مـحمود فوزى ومـحمد حسنين هيكل والدكتور عزيز صـدقى والفريق محمد احـمـد صـادق وسـيـد مـرعـى وممـدوح سـالـم.. الـخ. كـمـا سـانـده فـريـق كـبـيـر مـن الشـيوعيـين– وعين الـسادات لأول مـرة فى مصـر وزيريـن شيـوعيين[٦]. والمسؤولون الذين سـاندوا الـسادات كانوا مـن المقربين لعـبد الناصـر. ومـن الـحجج التى قيـلت ضـد ما سـمى بجماعـة مراكز الـقوى، ان عبـد الناصـر ضـاق بهم ذرعـا فى اخريات ايامه. اما هـم، أى الـجـماعـة الـتـى قبـض علـيهـا، فقد حـددت خلافـها مـع الـسـادات فى نـقطـتين رئـيسـيـتين. الأولـى: اصـراره عـلـى مشـروع الـوحدة او الاتحـاد الـثلاثـى بـين مصـر وسـوريا ولـيـبيا والـثانية انفراده باتخاذ الـقرارات بعيدا عن الـلجنة التنـفيذية[٧] العليا للاتحـاد الاشتراكى والـوزارة دون ان يلـتزم بمبدأ الـقيادة الـجماعية. ولـم يورد اى منهم شئ عن وجود انـحراف عن الـسـياسات الـعامة لعبد الناصـر، وان كان هـذا قد ذكر بعد

سنوات عديدة. والذى يعنينا هنا هو ان الصراع الذى حدث فى مايو ١٩٧١، لم يكن نتيجة لانحراف عن سياسات عبد الناصر. ولهذا لم يطلق تعبير الناصريين على الجماعة التى قبض عليها. أو على اعضاء التنظيم الطليعى والمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى الذين تم استبعادهم واما كلمة «ناصرية». فقد ظهرت أول ما ظهرت فى الجامعات المصرية وبواسطة بعض الطلاب الذين لم تكن لهم ايا ارتباطات بجماعة مايو وبالتنظيم الطليعى، وشكل هؤلاء الطلاب ابتداءً من اعوام ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ١٩٧٥، ماسمى بنادى الفكر السياسى ثم نوادى الناصرى وكانوا يقيمون ندوات فى جامعة عين شمس بمدينة القاهرة فى ذكرى وفاة عبد الناصر، تلقى فيها المحاضرات والبحوث وتتم المناقشات وتخرج التوصيات. ولكنها تركز على محاولة استخراج نظرية سياسية ناصرية من خطب عبد الناصر ومواقفه، واجتهادات هؤلاء الطلاب: والذى يثبت بما لايدع اى مجال للشك، ان هؤلاء الطلاب لم تكن لهم اية ارتباطات بجماعة مايو او بالتنظيم الطليعى، انهم كانوا يحظون بتأييد وعطف محمد حسنين هيكل(٨)، وعلى صلة وثيقة جداً بحاتم صادق(٩). كما كانوا يكنون مشاعر عدائية ضد جماعة مايو وكانت صحيفتا «الاهرام» و«الجمهورية». تنشران اخبار هذه اللقاءات.

كما كان يحضرها عدد من المسؤولين.وكانت جريدة «ا الطلاب»(١٠) لسان حال اتحاد الطلاب تعبر عن هذا التيار الناصرى، وتشن حملات عنيفة ضد الذين بدأوا يهاجمون عبد الناصر خاصة بعد عام ١٩٧٣. ونجح الطلاب الناصريون والماركسيون فى السيطرة على الحركة الطلابية وشاركوا فى المظاهرات التى إندلعت فى اعوام ٧١، ٧٢، ١٩٧٣، تطالب بالحرب ضد اسرائيل، اى ان الحركة الناصرية ظهرت فى الجامعات على اكتاف الطلاب الذين لم تكن لهم اية ارتباطات سياسية او تنظيمية بجماعة مايو وبالتنظيم الطليعى. وبدأ تعبير «الناصرية» يتم تداوله. وازداد انتشارها ورواجا فى مصر بعد الحملات العاتية التى بدأت ضد عبد الناصرى، وبعد التحول الجذرى الذى أحدثه السادات فى سياسات مصر الداخلية والخارجية، ومشاركته شخصياً فى هذه الحملات، وبانه يقيم نظاماً مختلفاً كلية عن نظام عبد الناصر.

وهنا تصدى عدد من الكتاب والصحفيين لهذه الحملات ودافعوا عن عبد الناصر. ونشبت معركة ساخنة بين الفريقين- المؤيدون لعبد الناصر والمناوئون له. وانتقل عبء هذه المعركة ليستقر على اكتاف هؤلاء الكتاب والصحفيين، خاصة وان الوجود الناصرى ونفوذه داخل الجامعات وفى اوساط الطلاب بدأ يتوارى بسبب صعود نجم الجماعات الدينية ونجاحها فى السيطرة على الحركة الطلابية بعد عام ١٩٧٧. ونظراً لان بعض قادة الحركة الطلابية(١١) الناصرية انهوا دراساتهم ولم تعد لهم ارتباطات مستقرة بجموع الطلاب. وعلى كل حال، فقد استطاع الطلاب ومجموعة الكتاب والصحفيين الذين تصدو الحملة المعادية لعبد الناصر من ان يحفروا خطاً عميقاً فى مصر، ميزهم عن القوى السياسية الاخرى وقضوا على دعايات السادات ورجاله الذين عمدوا الى الخلط بين الناصريين وبين الشيوعيين. وكان يردد فى خطبه باستمرار ان الناصريين شيوعيون، والشيوعيين ناصريون، و«الاثنين واحد».، كما انهم نجحوا فى التأكيد على انهم ليسوا امتداداً لجماعة مركز القوى، رغم ان بعض الذين شاركوا فى التصدى للحملة المعادية لعبد الناصر، كانوا اعضاء فى التنظيم الطليعى. والاهم، ان اعضاء جماعة مايو كانوا لايزالون فى المعتقلات عندما نمت الحركة الناصرية فى الجامعات وعندما تصدى الكتاب والصحفيون للحملات المعادية لعبد الناصر، خاصة وان بعض هؤلاء الكتاب والصحفيين لم يكونوا اعضاء فى التنظيم الطليعى. اما عام ١٩٧٦ فهو بداية تحول الحركة الناصرية من كونها تياراً إلى اقامة تنظيم او حزب سياسى ناصرى. ففى هذه السنة حدث تحول سياسى هام فى مصر وهو الأخذ بتجربة المنابر السياسية التى سرعان ما تحولت الى احزاب سياسية. وبدأت بثلاثة احزاب هى حزب مصر العربى(١٢) الاشتراكى- الوسط- وهو حزب السادات وان ظل بعيداً عنه. وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى(١٣)، وحزب الاحرار الاشتراكيين(١٤). فقام عدد من الشباب الناصريين بزعامة كمال احمد(١٥). وتوجهوا الى المرحوم كمال رفعت(١٦) وطلبوا منه الانضمام اليهم فى تكوين منبر ناصرى مستقل.

وكان كمال رفعت قبل ذلك قد اتفق مع خالد محى الدين ومعه عدد من

الناصريين[١٧] على الانضمام للتجمع، لمعرفته المسبقة بان السادات كان قد حدد التجربة بثلاثة منابر لن يسمح بظهور منبر ناصرى. ولكنه تحت ضغط الشباب وافق على الاشتراك فى تكوين منبر ناصرى مستقل وأعد المنبر برنامجا له وأعلن عن نفسه. وفى ظرف شهر، وصلت طلبات العضوية فيه الى حوالى مائة وستين الف طلب[١٨]. لكن السادات شن حملة عاتية على المنبر الاشتراكى الناصرى، وهاجم برنامجه وقال عنه انه نسخة من الميثاق. وقال انه لن يسمح بقيام منبر ناصرى. ولأنه يعتبر نفسه زعيم الناصرين اذا أصروا على ان يكون لهم حزب ونتيجة لذلك إنضم كمال رفعت ومعه فريق من الناصريين الى حزب التجمع بينما رفض الاخرون. وكان ذلك تحولا بارزا ثانيا فى مسيرة الناصريين. اذ بدأت الانقسامات التنظيمية تظهر بينهم وتصبح لهم فرق متنافرة. وبدأت المحاولة الثانية لاقامة تنظيم ناصرى مستقل عندما توجه كمال احمد واحمد الجمال ومحمد سلماوى ومحمد يوسف بعد شهور من رفض المحاولة الاولى وقابلوا الدكتور رفعت المحجوب أمين الاتحاد الاشتراكى وقتها، وتقدموا بطلب للموافقة على اقامة منبر ناصرى باسم «تنظيم طليعة التحالف». ولم يكن حظ هذه المحاولة أفضل من سابقتها. اذ «سارعت السلطات[١٩] بمصادرة المحاولة الثانية للشباب الناصرى لاعلان تنظيمه السياسى وفقا للقانون. والتى كانت قد تمت اثناء وجود السادات فى الخارج وبدأت الصحف تتناقل أخبارها. لكن ما ان عاد السادات من رحلته للولايات المتحدة وفرنسا حتى بادر امين عام الاتحاد الاشتراكى ينفى حدوث مثل هذه المحاولة ونفى ايضا انه تسلم منهم أية طلبات بشأن اقامة تنظيمات جديدة.. «وماهى إلا أسابيع قليلة حتى أعفى من منصبه وتم بعد ذلك – وان كان فى فترات متفاوتة – اعتقال اعضاء الوفد الاربعة الذين تقدموا بطلب اقامة التنظيم وشاركوا مع آلاف من زملائهم فى صياغة برنامجه». هاتان هما المحاولتان اللتان قام بهما الناصريون لاقامة حزب سياسى ناصرى فى عهد السادات. وقد أغفلنا محاولات أخرى لم تصل الى مستوى التقدم بطلب اقامة حزب علنى لأنها ظلت مجرد فكرة، مثل الدعوة لانشاء التنظيم الشعبى الناصرى، التى روج لها بعض قادة الحركة الطلابية الناصرية. والشئ الملاحظ هنا،

ان الحركة الناصرية فى هذه المرحلة كان جسمها الاساسى من الشباب الذين لم تكن لهم أية ارتباطات سياسية سابقة، ولم تكن لهم أية خبرات تنظيمية متوارثة. فهم لم يكونوا اعضاء فى التنظيم الطليعى السرى، ولم ينخرطوا فى اقامة تنظيمات سرية حين بدأوا عملهم السياسى فى الجامعات. وظهر ذلك بعد القبض على اعداد منهم لاشتراكهم فى الانتفاضة الشعبية التى حدثت فى ١٨، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بسبب رفع الاسعار، لان كثيرا من «هؤلاء الشباب[٢٠] وجدوا انفسهم فى السجن ولم يكونوا على استعداد مادى أو معنوى لتقبل هذا التغير العنيف فى مقاديرهم. لم تكن لدى هذه الجماعات الناصرية اية تجربة سابقة فى العمل السرى تحت الارض، بينما كان الاخوان المسلمون والشيوعيون مستعدين لتحمل ضربات القبضة الحديدية». وهذا ما ادى بدوره الى عدم وجود قيادات سياسية بارزة ومعروفة لهم، باستثناء المرحوم كمال رفعت والمرحوم الدكتور عبد الكريم احمد[٢١] الذى كان بمثابة الاب الروحى لكثير من الشباب الناصرى. وكمال احمد الذى صعد بسرعة بعد انتخابه عضوا فى مجلس الشعب فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٧٦ وقدم نفسه للناخبين[٢٢] على انه «ناصرى»، وبعد المشادات العنيفة التى حدثت بينه وبين الرئيس السادات ونقلتها شاشات التليفزيون وشبكات الاذاعة مباشرة، وتحدى فيها السادات عندما قال له «اننى ناصرى من قمة رأسى الى اخمص قدمى». وفى عام ١٩٧٩ تكون حزب العمل الاشتراكى بزعامة ابراهيم شكرى[٢٣] كإمتداد لحزب مصر الفتاة[٢٤]، وانضم الى الحزب مجموعات من الناصرين. وقبل اغتيال السادات قام بالافراج عمن بقى فى المعتقلات من جماعة مايو. فافرج عن على صبرى ومحمد فائق وفريد عبد الكريم وسامى شرف، وكان قد افرج فى فترات سابقة سابقة عن شعراوى جمعة وضياء الدين داوود.. وغيرهما.. الا أن الافراج عنهم لم يغير شيئا من خريطة توزيع القوى الناصرية لأنهم كانوا ممنوعين من مزاولة العمل السياسى بسبب قرار العزل المفروض عليهم، ولإمكان اعادة اعتقالهم اذا نشطوا.. على كل

حال. فحين قام السادات بعملية سبتمبر ١٩٨١، كان من بين المعتقلين من جماعة مايو محمد فائق وفريد عبد الكريم. كما شملت الاعتقالات اعدادا من رموز التيار الناصرى كهيكل وكمال احمد وصبرى[٢٥] مبدى، ومجموعات من الشباب. وعندما اغتيل السادات فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١ كانت خريطة الحركة الناصرية كالاتى:

١- مجموعة داخل حزب التجمع.

٢- مجموعة داخل حزب العمل الاشتراكى.

٣- مجموعات صغيرة ومتماسكة نسبيا من الشباب.

٤- مستقلون بأعداد كبيرة.

- الناصريون - بعد السادات

بمجيئ الرئيس حسنى مبارك رئيسا للجمهورية حدث تغير أساسى فى المناخ السياسى. فالرئيس الجديد اظهر احتراما وتقديرا عظيمين لعبد الناصر وبدأ التليفزيون يبث برامج عن ثورة يوليو تظهر فيها صور عبد الناصر وخطبه. ولم يعد رئيس الجمهورية طرفا فى الخصومة مع الناصريين أو محركا للحملات المعادية لعبد الناصر كما كان الحال عليه أيام السادات. واعاد حزب العمل الاشتراكى اصدار صحيفته «الشعب» كما اعاد حزب التجمع اصدار صحيفته «الأهالى». وكان السادات قد منع صدورهما. وعاد حزب الوفد الجديد لممارسة نشاطه السياسى بعد حصوله على حكم قضائى. أما بالنسبة للناصريين، فقد وقعت تطورات هامة. اولها : ان تواجدهم داخل حزب العمل الاشتراكى ازداد بصورة بارزة، كما ان الحزب بدأ يولى اهتماما فائقا بذكرى عبد الناصر. أما أخطر تطورين، فكانا ظهور حزبين تحت التأسيس. الحزب الاول: هو الحزب الناصرى- تحالف قوى الشعب العامل - الذى تقدم بأوراقه الى لجنة شئون الاحزاب فى عام ١٩٨٣ كمال احمد كوكيل عن المؤسسين واعد برنامجا ولائحة داخلية. وقد رفضت لجنة الاحزاب الموافقة على قيامه واحتجت بأن كمال أحمد من المعارضين لاتفاقيتى كامب ديفيد، وان الحزب

يدعو للحكم الشمولى، فقام كمال احمد برفع قضية فى المحكمة الادارية العليا. وجاء تقرير مفوضى مجلس الدولة فى صالح قيام الحزب، الا ان الامر احيل الى المحكمة الدستورية العليا لتبدى الرأى فى مدى دستورية المواد التى استندت اليها لجنة شئون الاحزاب لرفض قيام الحزب والمتضمنة فى قانون الاحزاب، ويكاد يكون من المقطوع به حصول الحزب على حكم قضائى لصالحه، والغاء المواد المتعارضة مع الدستور. وطبقا لقانون الاحزاب فمن حق الاحزاب تحت التأسيس ان تعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات وتشكل اللجان واخطار الجهات المختصة. ويبلغ عدد المؤسسين[٢٧] لحزب تحالف قوى الشعب العامل حتى شهر سبتمبر ١٩٨٥ ستة الاف عضو يتوزعون على أربع عشرة محافظة.. كما تم انتخاب كمال احمد امينا عاما للحزب فى اجتماع عقده[٢٨] المؤسسون فى شهر اكتوبر ١٩٨٥ فى مدينة الاسكندرية، واخطرت لجنة شئون الاحزاب رسميا بهذا الانتخاب. الحزب الثانى: هو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ووكيل المؤسسين[٢٩]. فريد عبد الكريم المحامى. وبدأ تكوينه رسميا عام ١٩٨٤، وبلغ عدد المؤسسين حتى شهر سبتمبر ١٩٨٥ واحد وثلاثين الفا[٣٠] وشكل عدة لجان. منها لجنة لاعداد برنامج الحزب. والنواة التى يرتكز عليها الحزب هم اعضاء التنظيم الطليعى السابق، وان كانت اعداد كبيرة من الشباب وقعوا للحزب، نسبة كبيرة منهم وقعوا لحزب تحالف قوى الشعب العالم. وعقد الحزب عدة مؤتمرات وندوات بالمشاركة مع اللجنة العربية العليا لتخليد عبد الناصر[٣١]. إذن فقد أصبح الانقسام فى صفوف الناصريين واقعا لاسبيل الى تفاديه بالمرة، على الرغم من ان كمال احمد وفريد عبد الكريم يصران على انه لن يكون هناك غير تنظيم ناصرى واحد، وان تشرذم الناصريين الى شيع واحزاب كما هو الحال فى سوريا ولبنان لن يتكرر فى مصر، وهذه التطمينات بعدم تفتت وحدة الحركة الناصرية لا أساس لها، بل ولايستطيع احد منعها اذا ماستمرت الاوضاع الراهنة للحركة الناصرية، علاوة على ان الانقسام قد حدث عملياً، ولم يعد احتمالاً، على الرغم من أن مؤسسى الحزب الاشتراكى العربى الناصرى لم يتقدموا بطلب رسمى للجنة شؤون الاحزاب حتى الآن. وكمال احمد يعتبر[٣٢] ان السبب

فى انقسام الحركة الناصرية يعود إلى الذين شرعوا فى تأسيس الحزب الاشتراكى العربى الناصرى بدلاً من الانضمام الى حزب تحالف قوى الشعب العامل الذى لاتزال قضيته منظورة امام القضاء، وان هذا الانقسام يفتح الباب امام مؤسسو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى فيقولون انه إذا حصل حزب التحالف على حق الوجود فانهم ستنضمون اليه حتى لايكون هناك اكثر من تنظيم ناصرى واحد واذا رفضت قضيته فستقدمون بطلب اقامة حزب ناصرى، ولهذا فهم يستعدون منذ الآن حتى لايفاجأوا.

لكن حزب تحالف قوى الشعب لم يحصل على الحكم القضائى الذى كان يأمل فيه. واصبحت الساحة خاليا من الناحية القانونية من اى حزب ناصرى. خاصة وان الحزب الاشتراكى العربى الناصرى. لم يتقدم رسميا الى لجنة شئون الاحزاب بطلب القيام. الا انه تم تكليف مجموعة من داخله بزعامه ضياء الدين داود بالتقدم الى اللجنة بطلب تأسيس الحزب العربى الديمقراطى الناصرى. فرفضت اللجنة الموافقة على الطلب فقام ضياء الدين داود برفع دعوى قضائية وحصل على حكم بقيام الحزب فى ابريل ١٩٩٢.

*نشوء الحزب الناصرى .. واسباب الانقسامات داخله**

يستعد الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى مصر لعقد مؤتمره العام الثانى فى ابريل - ١٩٩٤ بعد ان كان قد عقد مؤتمره الاول فى الفترة من ٢٣ - ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٢. فى اعقاب حصوله على حكم قضائى بقيامه فى ١٩ ابريل من نفس العام.

ومنذ قيامه وحتى الآن. اصابت مسيرة الحزب واداءه. الناصرين بخيبة أمل واحباط اذهلتهم. كما اعادت الطمأنينة والسكينة الى نفوس القوى السياسية الاخرى بعد ان تملكها الخوف والقلق فى اعقاب الاعلان عن قيام الحزب ..

ان ما اصاب الحزب الناصرى يعتبر من مآس والغاز الحياة السياسية فى مصر. ذلك ان الحزب الذى ينسب نفسه الى اكثر الزعماء شعبية وتقديرا فى حياته وبعد

* مقال نشر فى جريدة الراية القطرية فى شهر ابريل ١٩٩٤.

مماته. والذى لايزال ذكر اسمه فى اى مؤتمر يثير التصفيق التلقائى رغم مرور حوالى اربع عشرين عاماً على وفاته. هذا الحزب لايحس بوجوده احد. ومن يحبون عبد الناصر ويؤيدونه بعيدون عنه والغالبية الساحقة من اعضائه لايمارسون عملا سياسيا أو حزبيا. وتمزقه الخلافات الصغيرة. وتسوده حالة من السخط والقنوط.

فما هى الاسباب التى أدت إلى وصول الحزب الى هذا الحال؟.

هذا مانحاول الاجابة عنه بحياد رغم ان ما اقوله قد يغضب البعض من زملائنا اعضاء الحزب. على اساس اننى عضو فيه. ولايصح ان نتحدث عن سلبياتنا ومشاكلنا علنا خارج اطاره وقد يسر ما أقوله خصوم الحزب ويعطيهم فرصة للشماته. ولكن هذه تخوفات لا اساس لها. لان مانشرته الصحف فى مصر عن الخلافات داخل الحزب لم يترك فرصة للتغطية عليها. بل تم النشر بصورة مشوهة. خاصة فى صحيفة الحزب الوطنى – مايو – والتى اعتمدت فى كل مانشرته على عناصر ناصرية مناوئه. كما ان الآخرين الذين قد يشمتون فينا. يعانون من مصائب اكبر واضل سبيلا مما نعانيه. وبالتالى فالصورة الحقيقية لابد ان تظهر بتفاصيلها – إلى حد ما – وكذلك الاسباب الحقيقية لازمة الحزب الناصرى.

فرحة .. ورهبة

عندما اعلن عن قيام الحزب احس الجميع وكأن تيارا كهربائيا سرى فى الجسد السياسى لمصر. اصابه برعشة عنيفة امتدت الى جميع الاحزاب السياسية الشرعية. والى القوى السياسية الاخرى غيرالشرعية. والى الناس العاديين. خاصة بعد المؤتمر الصحفى الذى عقده الامين العام للحزب. ضياء الدين داود فى نقابة الصحفيين وحضرته جموع غفيرة.

ولو بدأنا بالناصريين – واعدادهم جرارة – فانهم لم يصدقوا انه قد أصبح لهم حزب سياسى شرعى سيعبر عنهم. ويجمع شتاتهم ويعيد وصلها. معظمهم بكى من الفرحة. وانتعشت آمالهم فى ان يلعبوا دور حاسما وغالبا فى الحياة السياسية. لانهم كانوا يعتقدون قبل قيام الحزب ان الشارع المصرى معهم. وان غالبية

المصريين ما ان ترى ان الناصريين قد اصبح لهم حزب شرعى الا ستبادر الى الانضواء تحت لوائه على الفور من تلقاء نفسها.

واما حزب التجمع الوحدوى التقدمى. فاعتقد انه سيكون اول من يدفع ثمن قيام الحزب. لان الناصريين المنضمين اليه سوف ينسحبون منه ويلتحقون بحزبهم الذى سيسحب بساط الدفاع عن العمال وحقوق الاغلبية من تحت اقدامه. وسيظهر بانه حزب ماركسى. لاتحالف بين الماركسيين والناصريين. وان لم يعبر احد من قادة التجمع عن هذه المخاوف. بل اعلنوا ترحيبهم بقيام الحزب.

الا ان القدر الأكبر من القلق هو الذى انتاب حزب الوفد وجماعة الاخوان المسلمين. الوفد اعتقد ان خصما عنيدا له قد ظهر. وسيكون له وجوده وجريدته ليصفى معه الحساب. لدرجة ان جريدة الحزب - الوفد - تجاهلت نشر خبر قيام الحزب. واخذت تكثف حملاتها ضد عبد الناصر وثورة يوليو والناصريين.

والاخوان المسلمون. تليهم الجماعات الاسلامية. أعتقدوا - لدرجة اليقين - ان النظام فى مصر سمح بقيام الحزب ليتركه يتصدى لهم فى الشارع. ويسحب التأييد الذى حصلوا عليه من قطاعات شعبية. ولان الناصريين هم الاقدر والاكفأ لمواجهتهم. وبينهم وبين الاخوان المسلمين ثأر سيقومون بأخذه منهم. بعد أن فشل الحزب الوطنى الحاكم فى وقف انتشار نفوذهم فى الجامعات والنقابات المهنية.

ولقد أطلق البعض على الحزب الناصرى لقب «الحصان الاسود فى المعارضة». اى انه الحزب الذى ستنحصر المنافسة على الحكم بينه وبين الحزب الحاكم. واستقر هذا اليقين فى النفوس بعد المؤتمر الشعبى الاول الذى عقده الحزب فى حديقة الخالدين بمنطقة الدراسة بالقاهرة. وحضره الالوف من جميع المحافظات. وكان الحماس الطاغى عليهم يؤكد لمن رأوهم ان ماردا خرج من القمقم. وعلى جميع الاحزاب الاخرى السلام. خاصة وان القدرة التنظيمية على الحشد قد تجلت بدورها.

انفجار الخلافات

لكن ما أن بدأت وقائع المؤتمر الشعبى حتى بدأت معها ملامح الكارثة فى الظهور.

لتحدث صدمة غير متوقعة وتفسد جمال وجلال اليوم التاريخى. ولتكون بداية لسلسلة من الاسى والمشاكل والاحزان.

فقد ظهرت اغلبية تؤيد ضياء الدين داود، الامين العام المؤقت. واقلية تؤيد فريد عبد الكريم. وتم تبادل الهتافات المعادية بين انصار الفريقين. واتهام انصار فريد عبد الكريم بأنهم جاءوا ليفسدوا المؤتمر. وسرعان ماحدث اشتباك بالايدى تم انهاؤه بسرعة. لكن الخلاف ظهر علنا وبأسوأ صورة. ليكون بداية لشرخ سرعان ما اتسع وتعمق. وانتقل الى صفحات الصحف فى شكل اتهامات متبادلة. والى المحاكم ايضا...

واما جذور واسباب هذا الخلاف. فتعود الى سنوات قليلة قبل الاعلان عن قيام الحزب. فقد قام فريق من الناصريين فى البداية بتأسيس حزب باسم «الحزب العربى الديمقراطى الاشتراكى الناصرى» . وكان وكيل المؤسسين فريد عبد الكريم المحامى والذى كان امينا للاتحاد الاشتراكى العربى لمحافظة الجيزة وهو التنظيم السياسى الوحيد الذى كان موجودا ايام الزعيم الراحل جمال عبد الناصر – والقى القبض عليه بعد الانقلاب الذى قاده السادات فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١ وتمت محاكمته ضمن المجموعة التى اطلق عليها السادات اسم مراكز القوى.

وكان قانون الاحزاب المعمول به وقتها ينص على ان يتقدم مالا يقل عن ستون شخصا نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين. ويقيمون فى محافظات مختلفة. بعد أن يختاروا وكيلا عنهم. بطلب انشاء حزب الى لجنة الاحزاب السياسية التى تتبع مجلس الشورى. مصحوبا ببرنامج الحزب. وتنتظر اللجنة فى الطلب فان وافقت. قام الحزب. واعلن رسميا. وان رفضت يرفع وكيل المؤسسين دعوى قضائية ضد قرار اللجنة. فان حكمت له قام الحزب بحكم قضائى. وان رفضت ينتهى الامر.

لا انه كان هناك نص فى قانون الاحزاب استغله الحزب بقدر من البراعة والحنكة وكان هذا النص يعطى للاحزاب تحت التأسيس كافة حقوق وامتيازات الاحزاب القائمة. من استئجار المقار وعقد الاجتماعات وتشكيل اللجان. واصدار المطبوعات والنشرات. وذلك لاعداد البرنامج. وفى حالة ما اذا قام الحزب بتقديم البرنامج الى

لجنة الاحزاب. لابد أن يتوقف عن ممارسة اى نشاط لانه لم يعد تحت التأسيس. وذلك انتظارا لقرار اللجنة. ولم يتقدم الحزب سنوات باى برنامج فى الوقت الذى شكل فيه لجانا فى عدد كبير من المحافظات. وعقد مؤتمرات شعبية وحزبية. كان اروعها واضخمها المؤتمر الذى عقد فى مركز شباب عابدين واشترك فى النشاطات الاخرى مع حزبى التجمع والعمل. وتلقى الدعوات من احزاب عربية للاشتراك فى مؤتمراتها أو مهرجاناتها. لدرجة ان القوى والاحزاب الناصرية فى العالم العربى اعتبرته التنظيم الناصرى الام. والمرجع لها.

لكن الحزب بدأ يشهد قدرا من الخلافات. ذلك ان قيادته كانت تنتمى لجيل الناصريين ايام عبد الناصر. والذين عملوا معه وتضم إلى جانبها المجموعات الناصرية الشبابية التى تكونت داخل الجامعات بعد عام ١٩٧١. وبرزت من بينها عناصر شابة من خلال اندية الفكر الناصرى. واللجنة القومية لتخليد عبد الناصر.

وسوف اتخطى هذه القضية بسرعة حتى لاتشتت التركيز على مانريد ايضاحه.

المهم ان الخلافات دبت بين الفريقين - مع ملاحظة ان جيل الشباب كان ينقسم بدوره الى مجموعات - ثم انتقلت الخلافات الى مستوى أخر عندما نشبت بين فريد عبد الكريم ومعه مجموعة من الشباب استقطبها حوله. وبين باقى القيادات القديمة وشابها قدر كبير من المرارة - ازدادت بنشوب خلاف أخر بين فريد ومجموعته وبين مجموعات شبابية اخرى.

فى هذه الاثناء. كان عضو مجلس الشعب الاسبق كمال احمد قد تقدم الى لجنة الاحزاب بطلب تأسيس حزب ناصرى باسم «الحزب الناصرى». تحالف قوى الشعب العامل» . فرفضته اللجنة. فقام برفع دعوى قضائية. وكان الاتجاه المعلن عنه انه لايمكن للناصريين ان يسمحوا لأنفسهم باقامة اكثر من حزب حتى لاتتكرر تجربة لبنان. وان كمال احمد لو حصل على حكم قضائى. فسينضم اليه جميع الناصريين. بينما اعلن كمال مرارا. انه لن يقبل فى حزبه ما اسماهم اعضاء مراكز القوى.

وحين ايدت المحكمة قرار لجنة الاحزاب عدم الموافقة على قيام الحزب. خشى قادة

الحزب الناصرى - تحت التأسيس - ان يقوم كمال احمد باعداد برنامج جديد. والتقدم به الى لجنة الاحزاب بطلب تأسيس حزب ناصرى باسم جديد. لذلك اعدوا برنامجا على وجه السرعة. وعددا من المؤسسين واختير ضياء الدين داود وكيلا عنهم. وتقدم بطلب تأسيس حزب باسم «الحزب العربى الديمقراطى الناصرى». الى لجنة الاحزاب. التى رفضته فقام برفع دعوى قضائية. الى ان حصل على الحكم بالقيام.

وفى الفترة بين التقدم الى لجنة الاحزاب بطلب قيام الحزب وبين صدور الحكم القضائى لصالحه. كانت الخلافات بين فريد عبد الكريم والآخرين. ومنهم ضياء داود. قد استحكمت لدرجة لم يعد يوجد معها اى امل لحلها.

ونحن سنضطر الى عبور هذه القضية ايضا بسرعة. الا اننا نكتفى بالقول بان اللجنة العامة للحزب العربى الاشتراكى - تحت التأسيس - كانت اغلبيتها تخطط لسحب التوكيل الممنوح من المؤسسين من فريد عبد الكريم وعزله. وتبادل الفريقان الاتهامات بالتآمر الديكتاتورية والشللية.

وحين حصل ضياء الدين داود على الحكم القضائى. بقيام الحزب العربى الديمقراطى الناصرى. وقبل انعقاد مؤتمر الدراسة انتقلت اليه الخلافات بين المجموعتين. اذ قالت مجموعة فريد عبد الكريم ان ضياء داود امين عام مؤقت. وانه خرج من بطن الحزب الاشتراكى - تحت التأسيس - ولابد أن يسلم القيادة اليه. بينما ضياء ومن معه. قالوا ان الحزب سيعاد - حسب اللائحة - تكوينه بالانتخابات اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٩٢. على ان يغلق فى ٣١ اغسطس من نفس العام. وتجرى الانتخابات على مستوى الوحدات القاعدية فى جميع المحافظات حتى المؤتمر العام الذى ينتخب الامين العام واعضاء اللجنة المركزية التى تنتخب بدورها اعضاء الامانة العامة. وتنتخب الامانة اعضاء المكتب السياسى.

وقال انصار فريد عبد الكريم ان الانتخابات بالصورة التس ستتم بها ستأتى باغلبية لانصار ضياء داود وان الهدف اقصاءهم. وهو الخلاف الذى بدأ اول ظهور علنى له فى مؤتمر الدراسة. ثم تواصلت ردود افعاله بسرعة. لتكريس الانشقاق.

حزبان ام حزب واحد؟

رفضت مجموعة فريد عبد الكريم المشاركة فى التجهيزات للانتخابات. بعد أن كان عدد من عناصرها قد قاموا بجمع اعداد من استمارات العضوية. ورفضوا الاعتراف بقيادة الحزب واعتبروها غير شرعية. كما رفضوا كل المحاولات التى بذلت معهم ليشاركوا فى الانتخابات لتوحيد كافة جهود الناصريين حتى يتم استكمال تشكيل الحزب بمستوياته المختلفة. وحل اى خلافات داخله. عن طريق الحوار والصراع. ولعبت الشكوك والخلافات الشخصية دورا فى تعميق الازمة. الى ان استحال ايجاد اى مخرج لها. لدرجة انهم دعوا الى مؤتمر عام ردا على مؤتمر الحزب. وانتخبوا امينا عاما وامانة عامة ولجنة مركزية وتشكيل لجان. ونقلوا المشكلة الى القضاء برفع دعاوى قضائية تتهم ضياء الدين داود بانه امين عام غير شرعى.

ورغم ذلك. فقد طالب المؤتمر العام الاول للحزب الذى عقد كما قلنا فى الفترة من ٢٣ - ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٢ بالحوار وتوحيد الناصريين. وبعدها بذلت محاولات للوساطة لم تحقق نتيجة. وتدخلت اطراف عربية - ناصرية - للصلح. وطرحت اقتراحات بتخصيص نسب معينة لمجموعة فريد عبد الكريم فى المستويات التنظيمية المختلفة للحزب. وعلى اساس ان لها مايماثلها لكن لم يتم الاتفاق على هذه الاقتراحات. وانتهى الوضع الى ماهو عليه الآن.

وكانت وجهة النظر السائدة داخل الحزب. انه بعد ان يستكمل الحزب آخر حلقة فى تشكيلاته بانتخاب المكتب السياسى فى ١٥ يناير عام ١٩٩٣. وبدء النشاط الحقيقى له فى المحافظات. وصدور جريدته. فان المجموعة المناوئه. سوف تذوى وتذبل. اما بالعودة للحزب أو بالتخلى عن الحزب المناوئ الذى انشأته واتخذت له مقرا فى حى عابدين بالقاهرة.

مجموعات وصحيفة

ولم يكن هذا الانشقاق هو المشكلة الوحيدة التى واجهت الحزب واستطاع

تخطيها. وانما واجه مشكلة اخرى من داخله - وهى فى رأى الاخطر - اذ ظهرت خمس مجموعات متنافسة عند اجراء الانتخابات فى الوحدات الاساسية استعدادا للمؤتمر العام الاول. وبرز الخلاف فى المؤتمر. ثم ازداد بروزا وعنفا فى انتخابات اللجنة المركزية والامانة العامة والمكتب السياسى.

وقد تكتلت ثلاث مجموعات - من بينها قيادة الحزب - فى البداية فى مجموعة واحدة. فى مواجهة المجموعتين الاخريتين ولم يتوقف الصراع بانتهاء انتخاب اعضاء المكتب السياسى. لكنه استمر - ولايزال. - مع تغير مستمر فى مواقع وتحالفات هذه المجموعات. وهو التغيير الذى يحدث لمواجهة قرارات أو مواقف طارئة فى اجتماعات اللجنة المركزية أو الامانة العامة.

وقد تركت هذه الخلافات آثارا مدمرة داخل الحزب. عطلت كل نشاط سياسى له. لان اعضاءه انشغلوا بها عن العمل وسط الجماهير. واجتذاب عناصر جديدة وضمها للحزب والانغماس فى انشطة متعددة. اجتماعية أو اقتصادية فى الاحياء الشعبية. ومع وجود استثناءات قليلة جدا فى بعض الاقسام او المراكز التى تشهد نشاطا الى حد ما. يمكن القول ان الحزب فقد اى تواجد سياسى أو شعبى له. كما فقد كل صلة له بالناس. لاهو يعمل بينهم. ولاهم يحسون بوجوده.

وزاد الطين بله. مايعرف الآن بمشكلة «العربى». وهى الجريدة الناطقة بلسان الحزب التى تعتبر منذ صدوره المحور الرئيسى لصراعات المجموعات. فبعد أن كان مأمولا ان يكون صدورها بوتقة تصهر الخلافات. وتجتذب الناصريين الذين لم ينضموا الى الحزب. وتربط الناس به وتؤثر فى أوسع القطاعات الشعبية. وتقدم وجهات نظر ومواقف الحزب للناس. اذبها تتحول الى عنصر منشط للصراعات والانقسامات وزيادة حالة عدم الرضى. واستنزاف وقت وجهد الحزب. وقياداته. حتى اصبحت المشكلة رقم واحد امامهم فى اى اجتماع يعقدونه.

وبدأت مشكلة الجريدة بعد الاعلان عن قيام الحزب فى ١٩ ابريل ١٩٩٢. فقد طالب البعض ان يسرع الحزب باصدار الجريدة اسبوعيا. لاستغلال الزخم الشعبى الذى حدث بعد الاعلان عن نشوء الحزب. وبسرعة ربط الناس به. واظهار وجهات

نظره فى مشاكلهم. ولان الهجوم على الناصريين سوف يزداد ضراوة بعد ان أصبح لهم حزب قائم. وبالتالى فهم مطالبون امام الناس بالرد على مايقال ضدهم.

لكن قيادة الحزب كان لها رأى مخالف. وهو ان الحزب الناصرى حزب عملاق لايصح ان يصدر صحيفة اسبوعية. وانما يبدأ بجريدة يومية عملاقة. ومؤسسة صحفية.

ولما قيل لهم ان الجريدة اليومية اذا صدرت فانها تحتاج الى وقت طويل. ولن يقدر لها النجاح. واذا تعثرت فلن تقوم لها قائمة. وستحتاج لى امكانات ضخمة. وان الاصوب سياسيا. سرعة اصدار الجريدة الاسبوعية. وبشكل جيد حتى اذا استقرت يمكن تحويلها الى يومية. اسوة بما حدث مع جريدة الوفد. التى بدأت اسبوعية وانتهت يومية ولان الاحزاب الاخرى تصدر صحفا اسبوعية التجمع يصدر الاهالى. والعمل يصدر الشعب. مرة كل ثلاثاء. ثم اصبح يصدر عددا أخر يوم الجمعة. وحزب الاحرار يصدر الاحرار.

لكن ظلت فكرة ان الحزب العملاق لابد ان يبدأ بصحيفة عملاقه يوميه. تسيطر على قيادة الحزب بطريقة مدهشة. انتهت بشكل هزلى.

فكانت نتيجة تمسكها برأيها هذا. ان الجريدة لم تُصدر. لايومية ولا اسبوعية. بعد مرور اكثر من عام عن اعلان قيام الحزب. ثم اضطر لاصدارها اسبوعيا.

ولم يكن هذا هو نهاية الموقف. انما ظلت قيادة الحزب منجذبة الى درجة العناد. الى فكرة اصدار جريدة يومية. بجانب الاسبوعية. واتخذت الاستعدادات للاصدار. ونشرت الاعلانات عن قربٍ صدورها. فعلت ذلك. بينما موقف الجريدة الاسبوعية لم يتدعم فى السوق. أو يرتفع توزيعها الى ارقام تبرر تحويلها الى يومية. ولكن مرت أشهر عديدة ولم تصدر العربى اليومى. وضاعت مجهودات واموال عبثا. وتم صرف النظر عن الفكرة. ولو مؤقتا.

وادت محاولة اصدار العربى اليومى وفشلها بجانب الاسبوعى. الى تفاقم حدة الصراع. لاداخل الحزب فقط. وانما بين قياداته العليا ايضا.

فما هى الاسباب الحقيقية التى ادت بالحزب الى هذا المأزق الخطير الذى يجد نفسه فيه الآن؟

الاسباب الحقيقة لازمة الحزب الناصرى

الاسباب كثيرة ومتنوعة. منها ماهو تنظيمى وماهو تاريخى. ومنها ماشاب العمليات الانتخابية خصوصا على مستوى الوحدات الاساسة. ومنها ماهو خاص بالظروف التى احاطت بنشأة الحركة الناصرية قبل ان تتحول الى حزب. واخيرا. بسبب الظروف السياسية العامة التى تحيط بحركة الاحزاب السياسية بشكل عام فى مصر ..

صحف لا احزاب

لاينفرد الحزب الناصرى وحده بوجود مشاكل عديدة وطاحنة داخله. دون بقية الاحزاب الاخرى المعارضة. وهى الوفد والعمل والتجمع والاحرار. وهو ليس الحزب الوحيد الذى لاوجود له فى الشارع. لان هذا هو حال كل الاحزاب، التى انحصر نشاطها داخل مقاراتها الحزبية. وهذا الوضع لاحيلة لاحد فيه. لانه مفروض على الجميع. بسبب مجموعة القوانين التى تحظر التجمعات. والمؤتمرات السياسية. والتظاهرات ... فالاحزاب لاتستطيع ان تنظم مؤتمرا شعبيا. الا اذا حصلت على تصريح مسبق. وبشرط ان يكون فى مكان مغلق أو مسور. واذا حصلت عليه. تواجهها مشكلة ضيق المكان وقلة عدد المؤتمرات مما يجعل غالبية الناس تعزف عن حضورها. باستثناءات قليلة نادرة.

كما أن ارتفاع ايجارات وأسعار الشقق بطريقة مذهلة جعل احزاب المعارضة بسبب ضعف امكاناتها المالية عاجزة عن توفير مقارات لها فى كل المحافظات والمراكز والاقسام. وتزويدها بوسائل الاتصال السريعة كالتليفونات والفاكسات مثلا. وقد ادى هذا الوضع الى عدم وجود كيان تنظيمى متكامل يربط كل الوحدات

ببعضها البعض. كما يمنع من تلاقى اعضاء الحزب وتجمعهم باستمرار فى مقاراتهم. واستقبال الجماهير وسماع شكاواها. واجتذاب الانصار الجدد.

وبالتالى يستحيل ان نجد حزبا معارضا فى مصر له شبكة تنظيمية متكاملة تغطى البلاد كلها مع انه لو توافرت له الامكانات المالية لاستطاع ان يحقق قدرا كبيرا من الانتشار. وزيادة حجم العضوية.

وادى ذلك بدوره الى ان تكون الصحف هى العمل. أو النشاط الاكثر بروزا للاحزاب. لدرجة ان هناك مقولة شهيرة فى مصر . هى انه توجد صحف لها احزاب. لا احزاب تصدر صحفا. وبالتالى اصبحت قوة الجريدة أو درجة انتشارها وتأثيرها هامة لاى حزب. وتعوض جانبا كبيرا من قلة أو انعدام نشاطه بين الناس أو فى المقارات.

واما حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى. فانه يصدر جريدة العربى كل يوم اثنين وتوزيعها حسب التقديرات المتفائلة لقيادة الحزب يدور حول رقم الاربعين الف. ويمكن القول بكل أسف واسى. انه لاتأثير لها بين الناس. ولايحسون بثقلها. وبالتالى لم تعد تعويضا للحزب عن قلة نشاطه أو انعدامه بل اصبحت سببا لزيادة الشقاق والصراع داخله. وهى حالة لامثيل لها. وتجسد الحالة المأساوية التى انحدرنا اليها.

وهذا يعنى من جهة اخرى. انه لاامل بالمرة فى المستقبل المنظور- اذا ما استمر الحال على ماهو عليه - فى ان يكون للحزب صحيفة يومية. لان «العربى» لو تحولت الى الاصدار اليومى. فسيتراوح توزيعها مابين رقم خمسة الاف الى عشرة الاف نسخة. اى مايعادل ربع أو خمس توزيع العدد الاسبوعى. وهى النسبة التى اعتقد انها ستصل اليها اى جريدة اسبوعية اذا ماتحولت الى يومية. وما اثبتت ايضا تجربة جريدة الوفد.

ولكن قد لاتكون لهذه المعايير اية قيمة ازاء اصرار قيادة الحزب على اصدار صحيفة يومية. انطلاقا من اعتقادها اننا حزب عملاق لابد أن يكون له صحيفة يومية عملاقة. ولايهم ان هذا الحزب العملاق لم يعد له وجود فى الشارع. كما لايهم

أنه حتى صحيفته الاسبوعية التى يتحمل القارئ شهريا جنيها واحد فقط الشراء اربعة اعداد منها. يصل توزيعها حسب الارقام المتفائلة الى حوالى اربعين الف نسخة.

وزاد الطين بلة. ان الصراع دب مبكرا بين العربى الاسبوعى. والعربى اليومى التى لم تصدر. فقد تم تخصيص مقر خاص ورئيس تحرير. وهيئة تحرير منفصلة لكل منهما.وبينما العربى الاسبوعى تصدر. فان ماصرف من اموال على العربى اليومى التى لم تصدر. كان اهدار للاموال. بل استهانة بالاموال يستحيل تبريره بالمرة. خاصة اذا عرفنا ان امانة القاهرة وامانة محافظة الجيزة لامقرات لهما. وهما اكبر المحافظات. وماصرف هباءا على العربى اليومى كان كافيا لاستئجار مقر لكل منهما. أو شراء مقر لأيهما.

وهذه التصرفات الخاطئة وغير المتصور حدوثها بالمرة. تكشف لنا بجلاء عن وجود ازمة حقيقية فى قيادة الحزب ذاتها. ومدى سلامة تصرفاتها فى ابسط القضايا. وهو ما انعكس بشكل مأساوى داخل الحزب. لدرجة يمكن لنا القول فيه ان الانتقادات العنيفة. للقيادة فى اجتماعات اللجنة المركزية والامانة العامة والمكتب السياسى تحولت الى تطاول مستمر. اسقط هيبة القيادة. وتأثيرها.

القيادة التاريخية

ويقودنا ذلك الى سبب أخر من اسباب ازمة الحزب. وهو عدم وجود قيادة تاريخية قادرة على قيادة التيار الناصرى بشكل معقول. بعكس الحال فى الاحزاب الاخرى التى تترأسها قيادات تاريخيه بالنسبة لتياراتها السياسية. ففؤاد سراج الدين يعتبر قيادة تاريخية لحزب الوفد. التف حوله الوفديون وله القدرة على ضبط الاوضاع والحركة والصراعات داخل الحزب باجنحته المختلفة. ويعتبر مرجعا لجميع المتصارعين.

وفى حزب العمل يعتبر اعضاؤه ابراهيم شكرى قياده تاريخيه للحزب الذى تمتد

جذوره الى احمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة – وبالتالى فتاثيره كبير داخل الحزب وقادر على ضبط الحركة فيه بشكل عام.

وحزب التجمع اليسارى. يعتبر رئيسه خالد محيى الدين قيادة تاريخيه بالنسبة للماركسين. وقدرته كبيرة فى التحكم فى الاوضاع داخل الحزب وحسم اى صراعات فى الاتجاه الذى يريده وتأثيره واضح.

اى ان هذه الاحزاب لها قيادات يعتبرها اعضاؤها قيادات تاريخية.

وكذلك الحال مع جماعة الاخوان المسلمين التى يتمتع فيها مكتب الارشاد عامة. ومنصب المرشد العام بشكل خاص. بتأثير ساحق على اعضاء الجماعة. لدرجة غير موجودة فى اى حزب أو تيار أخر.

صحيح ان هذا الحال قد يؤدى الى نشؤ ديكتاتورية فى القيادة. لكن الاصح ان وجودها ضرورى لتجميع انصار التيار تحت لواء قيادة تاريخية بالنسبة لهم. كما ان وجود قيادة غير تاريخية لن يجعلها ديمقراطية بالضرورة.

وقيادة الحزب الناصرى لاتتمتع بهذه الصفة اى بانها ليست قيادة تاريخية يقبل الجميع الالتفاف حولها. والانصياع لها. رغم انها تتمتع بنظافة اليد. والتاريخ الحسن. والوطنية المشهود بها. والاخلاص للمبادئ الذى لاتشوبه شائبة.

وضاعف من التأثير السلبى لهذا العنصر. ان التيار الناصرى فى مصر لم توجده هذه القيادة. لانها كانت فى السجون بعد ان قام الرئيس الراحل انور السادات بالقبض على من اسماهم مراكز القوى. وانما أوجد التيار الناصرى وحفر له مجرى فى مصر مجموعات الشباب فى الجامعات. الذين مارسوا نشاطهم من خلال اندية الفكر الناصرى. وعدد أخر من الكتاب والصحفيين الذين تصدوا للحملة الهائلة ضد عبد الناصر فى السبعينات.

وبالتالى لم تخرج مجموعات الشباب من تحت عباءة هذه القيادة. ولم تكن لها بها اى صلة. بل أن هذه المجموعات اتسمت بروح عدائية نحو القيادة القديمة متهمة اياها بانها سلمت مصر للسادات بينما كانت كل مفاتيح السلطة فى يدها. وبانها مكتبية وبيروقراطيه.

وحدث تغير فى الوضع قليلا. بعد الافراج عن اعضاء المجموعة القديمة. اذ بدأوا يجمعون حولهم اعدادا من اعضاء التنظيم الطليعى الذين عملوا معهم. ثم بدأ الالتحام بينهم وبين المجموعات الشبابية الاخرى التى تكونت بعيدا عنهم. فى تجربة الحزب العربى الديمقراطى الاشتراكى الناصرى - تحت التأسيس - دون أن يتحقق اى قدر من الاندماج فيما بينها.

وكذلك ضاعف من التأثير السلبى لهذا الوضع ان اسرة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ظلت بعيدة عن القيادة القديمة. كما ان محمد حسنين هيكل. وهو ابرز من عمل مع عبد الناصر كان ضدها. ورأيه انها لايجب ان تتسلم قيادة التيار الناصرى. ولابد ان تعتزل العمل وتتركه للشباب.

مجموعات بدون قواعد

حين قلت بان الحزب يتكون من مجموعات. فاننى لا اقصد بالمرة اجنحة قوية. لها جذور فى الشارع وتأثير جماهيرى.. ففى حقيقة الامر. فان كل مجموعة تضم عددا من الافراد. عشرات أو مئات كانوا معا فى الجامعات. وحافظوا على تماسكهم بعد تخرجهم منها. وعلى الرغم من الدور الحيوى الذى لعبته مجموعات الشباب هذه فى الجامعات فى خلق التيار الناصرى. فانها فقدت اى صلة لها بالشارع تماما. ولهذا يندر أن نجد الآن واحدا منهم له شعبية بارزة فى منطقته السكنية. ولم يصل افرادها الى مراكز قيادية فى النقابات المهنية أو العمالية. أو عضوية مجالس الشعب. الا باستثناءات نادرة جدا. ومن وصل اليها انما اعتمادا على مجهوده الشخصى. لابتأثير ودفع المجموعة. لقد انعزلوا تمام عن الشارع ولازالوا منعزلين عنه. ولهذا حين انضموا للحزب. وبدأت الاستعدادت لانتخابات الوحدات الاساسية. كان هم كل مجموعة ان تخطط ليكون لها اكبر عدد من الاعضاء فى لجان الوحدات حتى تصل الى المؤتمر العام ومنه الى المستويات التنظيمية الأخرى.

وهو مايقودنا الى السبب الاخر من اسباب ازمة الحزب.

عضوية ورقية

بسبب هذا الوضع الغريب ورغبة كل مجموعة فى السيطرة على اكبر عدد من الوحدات. فقد قامت بجمع استمارات عضوية من الاقارب والاصدقاء. ليضمنوا انتخابهم. وغالبية هؤلاء الاعضاء ليسوا ناصريين. كما ابعدوا الآخرين ممن يتخوفون منهم وحتى لاينافسونهم فى الانتخابات. وادى ذلك الى عضوية ورقية فى غالبيتها من جهة. والى حجب عضوية الحزب عن غالبية الناصريين الذين استاءوا من هذا السلوك. فآثروا الابتعاد عن الحزب، وزادت سلبيتهم بالصراع الذى دب بين جماعة فريد عبد الكريم والحزب. وجاء الشلل الكامل الذى أصاب الحزب بسبب الخلافات داخله الى نسيان الذين لم ينضموا الى الحزب ان هناك حزبا قام. خاصة وان احدا لايسعى الأن الى ضم عضوية جديدة حتى لاتؤثر فى موقفه الانتخابى فيما بعد. مما يعنى ان الحزب لن يجدد نفسه بالمرة. وبما ان معظم عناصره لاتتمتع بأى ثقل جماهيرى فى مناطقها السكنية أو فى النقابات العمالية والمهنية – باستثناءات قليلة جدا – فسينكشف الحزب فى اى انتخابات قادمة لمجلس الشعب. لانه لن يجد عناصر يرشحها فى جميع الدوائر. أو حتى فى عدد معقول منها. ولن يضمن الا نجاح عدد يمكن عده على اصابع اليدين فقط. وهو لايبذل اى جهد بالمرة لتجهيز عناصر يخوض بها الانتخابات فى اكبر عدد من الدوائر أو فى النقابات المهنية والعمالية.



الهوامش

١) رئيس الحزب خالد محيى الدين.

٢) رئيس الحزب ابراهيم شكرى.

٣) رئيس الحزب فؤاد سراج الدين.

٤) توفى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

٥) كان من الشخصيات القوية، وسكرتير لرئيس الجمهورية للمعلومات ومشرفاً على المخابرات العامة.

٦) الدكتور فؤاد مرسى وزير للتموين والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزيراً للتخطيط.

٧) تعادل المكتب السياسى.

٨) كان وقتها رئيساً لتحرير الأهرام.

٩) زوج السيدة هدى كريمة عبد الناصر وكان رئيساً لمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام.

١٠) تولى رئاستها حمد ين صباحى.

١١) مثل حمد بن صباحى - احمد الجمال - امين اسكندر - عصام الاسلامبولى - حمدى ياسين - سيد غريب - محمد سامى - كمال ابو عيطة - عبد الله السناوى - طارق النبرواى - امل محمود - حامد جبر - بسام مخلوف - رفعت بيومى - عاطف جلال - محمد عباس - مجدى زعبل - محمد بدر الدين - عبد الحليم قنديل.

١٢) بزعامة ممدوح سالم رئيس الوزراء. وحل الحزب عا ١٩٧٨ وحل محلة الحزب الوطنى.

١٣) بزعامة خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

١٤) بزعامة مصطفى كامل مراد من الضباط الاحرار. وقد حذفت كلمة اشتراكيين من تسمية الحزب.

١٥) كان عضواً فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى.
١٦) من الضباط الاحرار وتولى منصاب وزارية عديدة كما تولى مناصب فى الاتحاد الاشتراكى.
١٧) مقابلة مع خالد محيى الدين فى يوليو ١٩٧٩.
١٨) مقابلة مع كمال احمد فى سبتمبر ١٩٨٥.
١٩) محمد سلماوى – فى الناصرية – ص ٤٦ الناشر دار الف – القاهرة.
٢٠) محمد حسنين هيكل – خريف الغضب – ص ٢٦٧.
٢١) كان استاذاً للتاريخ بجامعة عين شمس – توفى عام ١٩٨٤.
٢٢) دائرة العطارين بالاسكندرية.
٢٣) تولى منصاب وزارية عديدة ونجح فى انتخابات عام ١٩٥٠، وكان عضوا فى مجلس النواب، وطالب وقتها بقانون للاصلاح الزراعى وتوزيع الأراضى على الفلاحين.
٢٤) كان بزعامة المرحوم احمد حسين.
٢٥) انضم بعد ذلك للحزب الوطنى الحاكم.
٢٦) بزعامة المرحوم احمد الصباحى.
٢٧) مقابلة مع كمال احمد فى سبتمبر ١٩٨٥.
٢٨) كان امينا للاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة حتى عام ١٤ مايو ١٩٧١ واعتقل وحكم عليه بالاعدام ثم خفف للمؤبد وافرج عنه قبل اغتيال السادات ثم اعيد اعتقاله فى سبتمبر ١٩٨١.
٢٩) مقابلة مع فريد عبد الكريم فى سبتمبر ١٩٨٥.
٣٠) يرأسها الطبيب سيد غريب.

كتب للمؤلف

- عبد الناصر بين هيكل ومصطفى أمين.
- سقوط الحكيم.
- الصامتون يكذبون.
- صلاح نصر الأسطورة والمأساة.
- مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد.
- عروبة مصر قبل عبد الناصر.
- الاخوان المسلمون والصلح مع اسرائيل.
- اخطار الثورة الايرانية على العالم العربى.
- ابراهيم فرج – ذكرياتى السياسيه –.